جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

النحو (٢)

LARB1023

كتاب المادة
Master Textbook

المحتويات

"لا" النافية للجنس

عناصر الدرس

متى تكون "لا" النافية عاملة؟

"لا" النافية المهملة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

اعلم أن "لا" وهي من حروف المعاني ملازمة للنفي أو شبهه وهو النهي.

والنفي بـ"لا" قد يكون لنفي الواحد وقد يكون لنفي أفراد الجنس، فإذا كانت "لا" لنفي الواحد كانت غير مختصة لأنها بذلك تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، والحرف إذا كان غير مختص فحقه الإهمال، قال المرادي: وأما المشترك فحقه ألا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما، أي بالاسم أو الفعل، فمثال دخولها على الفعل:

أولًا: إذا كان مضارعًا خلصته للاستقبال نحو: لا ينجح المهمل، ولا يسود البخيل، قال سيبويه: وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعل، وإذا قال: لا يفعلن فإن نفيه لا يفعلوا، وقد تكون لنفي المضارع في الحال إذا قامت قرينة على ذلك كأن يكون المضارع في موضع الحال، نحو: جاء زيد لا يتكلم، وما لك لا تقبل العفو، وأراك لا تبالي، قال تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح: ١٣]. فجملة "لا يتكلم" من قولنا: "جاء زيد لا يتكلم" في موضع الحال، وكذلك جملة: "لا تقبلوا العفو" في قولنا: "ما لك لا تقبل العفو"، وجملة: "لا تبالي" في قولنا: "أراك لا تبالي"، وجملة: ﴿ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾، أو أن يكون المضارع في أسلوب

الاستثناء نحو: قام القوم لا يقوم زيدًا، ومعلوم أن المستثني منشئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، وهو بذلك يباين الاستقبال.

ثانيًا: دخوله على الماضي، وإذا دخلت على الماضي لفظًا ومعنًى كررت غالبًا مثال قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. وفي الحديث: ((فإن المنبت لا أرضًا قطعًا ولا ظهرًا أبقى)). والمنبت هو المنقطع عن الركب، وقول الهزلي وقد ألزمه النبي ﷺ بدية جنين، أي: كيف أغرم دية مَن لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استحل؟!، وقد جاءت "لا" غير مكررة في قول أبي خراش خويلد بن مرة الهزلي وهو يطوف بالبيت:

إن تغفر اللهم تغفر جمًّا ❖ وأي عبدٍ لك لا ألما

الشاهد: "لا ألما" وهو فعل ماضٍ لفظًا ومعنًى ولم تتكرر معه "لا"، ومثله قول ابن العفيف العبدي في حق الحارس بن جبلة:

وكان في جارته لا عهد له ❖ وأي أمرٍ سيء لا فعله

الشاهد: "لا فعله"، والمعنى: وما ترك أمرًا سيئًا إلا فعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]. هذه النقطة من العنصر الأول تبعت فيها منهج (الجنى الداني)؛ لأن الكلام فيها كثر عند ابن هشام، فاخترت منهجًا واضحًا فاتبعته.

وإذا دخلت "لا" على الفعل الماضي لفظًا لا معنًى -وهو الفعل الدعائي أو الفعل الماضي أو الفعل الماضي الواقع في جواب القسم- فلا تكرر، مثال الماضي في موطن الدعاء: لا فض الله فاك، ولا شلة يداك، ولا حرم من الله منك، ومنه قول عبيد الله بن قيس:

لا بارَكَ اللَّهُ في الغَواني هل ❖ يُصبحنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

ومثال الفعل الماضي المنفي بـ"لا" في جواب القسم قول الشاعر:

حسب المحبين في الدنيا عذابهم ❖ تالله لا عذبتهم بعدها سقر

ومثال دخول "لا" النافية للواحد على الأسماء وحينئذ يجب تكررها إما أن تدخل على الخبر نحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وإما أن تدخل على الحال نحو: جاء زيد لا شاكيًا ولا باكيًا، وإما أن تدخل على الصفة نحو: قبلت رجلًا لا طويلًا ولا قصيرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]. وقوله سبحانه: ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]. وإما أن تدخل على الجملة الاسمية التي صدرها معرفة نحو قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

ولعلك تلاحظ أن "لا" في كلِّ ما مضى مهملة غير عاملة؛ لأنها داخلة على الأفعال كما هي داخلة على الأسماء فعدم اختصاصها بقبيلٍ دون آخر سبب في إهمالها.

متى تكون "لا" النافية عاملة؟

تكون "لا" النافية عاملة في الأسماء إذا كانت مختصة بها، ولا تكون مختصة بالأسماء إلا إذا كانت نافية للجنس نصًّا أو نافية للجنس احتمالًا، فالعاملة عمل إن نافية للجنس نصًّا، والعاملة عمل ليس -كما هو الحال عند الحجازيين- نافية للجنس احتمالًا.

قال ابن عقيل -في الصفحة الخامسة من الجزء الثاني-: هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهي "لا" التي لنفي الجنس، والمراد بها "لا" التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وإنما قلت التنصيص احترازًا عن

التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا نحو: لا رجل قائمًا، فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس؛ إذ تحتمل نفي الواحد وتحتمل نفي الجنس" انتهى النص.

أقول: لأنك إن عطفت بعد "لا" الحجازية بـ"بل" كانت بنفي الواحد مثال: لا رجل قائمًا بل رجلان، وإن لم تعطف بعدها بـ"بل" كانت لنفي الجنس؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم مطلقًا، وأما "لا" العاملة عمل "إن" -وهي موضوع الدرس- فلا يجوز العطف بعدها بـ"بل"؛ لأنها نصٌّ في نفي الجنس إذ يتعين معها نفي الخبر عن أفراد الجنس على سبيل الاستغراق، نحو: لا رجل قائم، قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٧]، الشاهد: ﴿ كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾، فيه "لا" نافية للجنس و"ظلم" اسمها مبني على الفتح و"اليوم" ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لـ"لا"، أي لا شيء من جنس الظلم كائن اليوم، وقال عبد الله بن الحشرج:

رأيت الفتى يفنى وتبقى فعاله ❖ ولا شيء خير في الحديث من الحمد

الشاهد: "لا شيء خير من الحمد"، فيه "شيئًا" اسم لـ"لا" مبني على الفتح والخبر هو "خير من الحمد".

النص على نفي الجنس: معناه، سببه، الغاية منه، دليله

اعلم أن معنى النص على نفي الجنس أنه يتعين نفي الخبر عن أفراد الجنس على سبيل الاستغراق؛ لأنك إذا قلت: لا قلمَ معي بنصب "قلم" أفدت أنه لا شيء من جنس الأقلام معك، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]؛ إذ معناه -والله أعلم-: أنه لا شيء من جنس الريب في كمال هذا الكتاب وبعده عن النقص، وسبب النص على نفي الجنس أن يقصد المتكلم نفي الجنس على سبيل الاستغراق، فتختص بذلك القصد "لا" بالأسماء النكرات فتعمل فيها،

قال الأشموني -في الصفحة الثالثة من الجزء الثاني- : اعلم أنه إذا قصد بـ"لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالأسماء النكرات، ووجب لـ"لا" عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وهذا العمل هو النصب، ولعلك تلاحظ أننا أشرنا في سبب النصب النص على الجنس كلمة القصد؛ لأن قصد المتكلم في هذا الباب هو أساس الوجوب، أي إذا لم يقصد المتكلم فلا وجوب، أي إذا أراد أن يقول أنه لا شيء معي من جنس الأقلام وجب عليه أن يعمل "لا" عمل "إن"، فيقول: لا قلمَ معي، بالنصب، أما إذا لم يقصد إلى ذلك فإنه يقول: لا قلمٌ معي، هذا هو سبب الوجوب وهو القصد، والغاية من هذا القصد هو تأكيد النفي، جاء في (البحر المحيط) من الجزء السابع، الصفحة الخامسة والستين بعد الأربعمائة قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، الكفران مصدر كالكفر وهو مثل في حرمان الثواب، كما أن الشكر مثل في إعطائه إذا قيل الله شكور، و"لا" لنفي الجنس، فهو أبلغ من قول القائل: فلا يكفر سعيه، انتهى النص بتصرف.

وجاء في الأشموني من الجزء الثاني الصفحة الرابعة سبب أن تعمل "لا" النافية للجنس النصب؛ لأن في ذلك إلحاقًا لها بـ"إن" لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن "لا" لتأكيد النفي و"إن" لتأكيد الإثبات، والدليل على قصد التنصيص إما الإعراب وهو أن تنصب بـ"لا" الاسم النكرة وهو الدليل الغالب، وإما المعنى المستفاد من الكلام، وذلك إذا كان الكلام لا يقبل إلا التنصيص على نفي الجنس.

الدليل الأول على نفي الجنس: وهو الإعراب، فأن تعمل "لا" عمل "إن" فتقدم بهذا الإعراب دليلًا على قصدك نفي الجنس على سبيل التنصيص، مثال أن

تقول: لا رجل في الدار، فتقصد بذلك أنه لا أحد من جنس الرجال في الدار على سبيل التنصيص، أي لا يحتمل الكلام إلا ذلك المعنى، وهذا يعني أنك لو قلت: لا رجل في الدار -بالرفع- لا يكون الكلام نصًّا في نفي الخبر عن كل أفراد الجنس.

قال ابن هشام في (المغني) من الجزء الأول، الصفحة الخامسة والستين بعد المائتين: إذا قيل: لا رجل في الدار -بالفتح- تعين كونها نفاه للجنس، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الواحدة، هذا هو أساس التعامل مع "لا" في هذا الباب.

يتضح مما مضى أن الفرق بين "لا" العاملة عمل "إن" و"لا" العاملة عمل "ليس" أن العاملة عمل "إن" يتعين أن يكون النفي معها مستغرقًا لأفراد الجنس، وأن العاملة عمل "ليس" يكون نفي الجنس معها غير متعين بل محتمل، وقد سبق بيان ذلك، كما أن المتكلم مخير بين أن يرسل كلامه مؤكدًا فيعمل "لا" عمل "إن" وبين أن يجعله لنفي الجنس من غير تأكيد فيعمل "لا" عمل "ليس".

الدليل الثاني على نفي الجنس: فهو المعنى، وذلك إذا كان معنى الجملة لا يحتمل إلا نفي الجنس على سبيل التعيين، وعندئذٍ لا يجب نصب اسم "لا"، بل يجوز لك رفعه فتكون "لا" عاملة عمل "ليس" كما يجوز لك نصبه فتعمل "لا" عمل "إن"، ولكن الأرجح النصب لما في النصب من موافقة اللفظ للمعنى، مثال ذلك: قول الشاعر:

أعز فلا شيء على الأرض باقيا ❖ ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

جاء في (الصبان) الجزء الثاني، الصفحة الثالثة: أن الجنس منفي نصًّا في هذا البيت مع أن "لا" عاملة عمل "ليس"؛ لأن التنصيص لقرينة خارجية.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]. قال أبو حيان في (البحر) من الجزء الأول، الصفحة الثانية والستين: بالفتح، وهي قراءة الجمهور، وإذا عملت "لا" عمل "إن" أفادت الاستغراق فنفت هنا كل ريب، وقرأ أبو الشعثاء: "لا ريبٌ" بالرفع، وكذا قراءة زيد بن علي؛ حيث وقع هذا التركيب في كتاب الله، والمراد أيضًا مع الرفع الاستغراق لا من اللفظ بل من دلالة المعنى؛ لأنه لا يريد نفي ريب واحدٍ عنه، انتهى النص.

من ثم فقد جاء رفع اسم "لا" في قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] في قراءة أبي عمرو وابن كثير وأبي جعفر؛ لأن النص على نفي الجنس في هذه الثلاثة ثابت من جهة المعنى؛ إذ لا يجوز شيء منها إطلاقًا في الحج، فجاز في اسم "لا" هنا الرفع والنصب.

ومثال آخر: قراءة الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسًا لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ ﴾ [الطور: ٢٣] لا لفظ فيها ولا تقسيم؛ حيث قرأ بالرفع والتنوين نافع وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالفتح بلا تنوين، وفي قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٩]؛ حيث قرأ يعقوب: "لا خوفَ عليهم" بفتح الفاء وحذف التنوين، حيث وقع في القرآن الكريم، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين.

والخلاصة: أن النص على نفي الجنس قد يكون دليله الإعراب فتعمل "لا" عمل "إن"، أو أن تكرِّرها فيكون في تكريرها تنبيهٌ على أنها لنفي الجنس، وهذا التكرير قد يكون جائزًا، مثال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقد يكون تكرارها واجبًا إذا كان اسمها نكرة مفصولًا عنها نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، فإذا كان التكرير جائزًا ولا يكون إلا إذا توفر لـ"لا" شروط عملها عمل "إن" جاز أن

تعملها عمل "إن" أو تعملها عمل "ليس"، فتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه قد بقي دليل على أنها لنفي الجنس وهو تكرارها.

قال الأشموني - في الصفحة الرابعة من الجزء الثاني -: عملها عمل "إن" على سبيل الوجوب إذا كانت مفردة وعلى سبيل الجواز إذا كانت مكررة، وإذا كان التكرير واجبًا لاختلال شرط اقترانها باسمها وجب إهمالها، ولا يصح أن تكون حينئذ عاملة عمل "ليس"؛ لأن من شروط عملها عمل "ليس": ألا يتقدم خبرها على اسمها، هذا وقد يكون النص على نفي الجنس دليله المعنى وقد توفر لها شروط عملها عمل "إن"؛ فتجوز أن تعملها عمل "إن" أو أن تعملها عمل "ليس"، كما سبق من جواز القراءتين في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] بالفتح، و"لا ريب فيه" بالضم مع التنوين؛ لأن معنى الكلام لا يحتمل إلا نفي الجنس

عمل "لا" النافية للجنس

قال ابن مالك ~ :

عَمَلَ إنَّ اجعَل لِلاَ في نَكِرَه ❖ مُفردَةً جَاءَتك أو مُكَرَّرَه

اعلم أن "لا" إذا نفت الجنس اختصت بالأسماء النكرات فاستحقت أن تعمل فيها إما رفعًا وإما جرًّا وإما نصبًا، فلم يكن عملها الرفع لئلا يعتقد أنه بالابتداء ولم يكن جرًّا لئلا يعتقد أنه بين المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر:

فقام يزود الناس عنها بسيفه ❖ وقال ألا من سبيل إلى هند

والشاهد فيه: ظهور من بعد "لا" النافية للجنس ضرورة، وفيه دليلٌ على أن اسم "لا" مضمن معنى "من"، وسيأتي -إن شاء الله- بيان أثر هذا التضمين في إعراب اسم "لا"، ولما انتفى الرفع وانتفى الجر تعين النصب، وكان عملها النصب إلحاقًا لها بإن لمشبهاتها إياها في التوكيد، فإن "لا" النافية للجنس لتأكيد النفي و"إن" لتأكيد الإثبات، ولما كانت "لا" محمولة على "إن" في العمل كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بشروط، وإليك شروط عمل "لا" عمل "إن"، اعلم أنه لا تعمل "لا" عمل "إن" إلا بستة شروط:

الشرط الأول: أن تكون نافية، فلو كانت زائدة لفظًا ومعنًى لم تعمل إلا شذوذًا كما في قول الفرزدق:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب ❖ إذن للام ذوو أحسابها عمرا

وإنما حكم على لا بالزيادة في هذا البيت؛ لأن الفرزدق أراد هجاء قبيلة غطفان مستدلًا على ذلك بسكوتهم وعدم لومهم لعمر بن هبيره الفزاري الذي كان يهجوهم، وإذا علمت أن الهجاء عند العرب ينزل من قيمتهم الاجتماعية لذلك كان السكوت على الهجاء دليل على أنه مذنب. ووجه القول بزيادة "لا" هنا أن لو حرف شرط غير جازم تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، والشرط في البيت منفي بـ"لم"، فاجتماع النفي المستفاد من "لو" مع النفي المستفاد من "لم"، يعني ثبوت الشرط وهو: غطفان لا ذنوب لها، والمعنى لا يستقيم إلا بالقول بأن غطفان لها ذنوب؛ لذلك كانت "لا" زائدة في هذا البيت لذلك كان عملها شاذٌ.

الشرط الثاني: أن يكون منفيها الجنس، فلو كان منفيها الواحد أهملت أو عملت عمل "ليس"، فإن أهملت لوجب تكرارها نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا

يجب تكرارها إن عملت عمل "ليس" نحو: لا رجل قائمًا بل رجلان، في العطف دليل على أنها لنفي الواحد وليست لنفي الجنس.

الشرط الثالث: أن يكون النفي نصًا أي متعينًا فلو كان النفي متحملًا أي غير متعين لم تعمل عمل إن بل تعمل عمل ليس، ملحوظة النكرة في سياق النفي تعم مطلقًا، وهذا يعني أن قولك لا رجل قائمًا بإعمال لا عمل ليس مثل قولك، لا رجل قائم بإعمال لا عمل إن إذ نفي الجنس مستفاد من كلا الإعرابين، والفرق بينهما أن نفي الجنس مع العاملة عمل ليس غير متعين بل محتمل بدليل جواز العطف بعدها ببل، فتقول: لا رجل قائمًا بل رجلان، وإذا عطفت بعدها ببل كانت لنفي الواحد، وإذا لم تعطف كانت لنفي الجنس، أما العاملة عمل إن فهي لنفي الجنس قولًا واحدًا.

الشرط الرابع: ألَّا يدخل عليها جرٌّ، فإن دخل عليها جرٌّ نحو: جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء، خفضت النكرة بحرف الجر، وكانت "لا" معترضة بين الجار والمجرور.

الشرط الخامس: أن يكون اسمها وخبرها نكرتان، فلو كان مدخلها معرفة أهملت ووجب تكررها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، وأما ما ورد من مظاهره أن "لا" تعمل في المعرفة نحو: قضية ولا أبا حسن لها، وقولهم: لا هيثم الليلة للمطي، وقول الشاعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيبٍ ❖ نكدنا ولا أمية في البلاد

فهذه الشواهد الثلاثة تظاهرها أن العلم قد وقع اسم لـ"لا" النافية للجنس ولم تتكرر "لا"، والحقيقة أن هذه الأعلام غير مقصودة لذاتها، بل هي إما على تقدير قيام هذه الأعلام مكان صفاتها التي اشتهرت أي: قضية ولا فيصل لها، ولا

حسن السوق الليلة للمطي، ولا كريم في البلاد، وإما على تقدير مضاف لا يعرف بالإضافة ككلمة مثل أي ولم مثل أبي حسن لها ولا مثل هيثم ولا مثل أمية.

الشرط السادس: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل وإلا أهملت ووجب تكررها مثال: لا في الدار رجل ولا امرأة، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧]، وإنما وجب تكررها ليكون ذلك تنبيهًا على أنها لنفي الجنس؛ لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة.

ملحوظة: قد سبقت الإشارة إلى أن النكرة في سياق النفي تعم مطلقًا، وهذا يعني أن النفي نصٌّ في استغراق الجنس في نحو: لا في جيبي درهم ولا دينار، إلا أنه لما كان حمل "لا" على "إن" في العمل غير ممكن للفصل بين "لا" واسمها وجب التكرار ليكون دليلًا على تنصيص النفي، فإذا اجتمعت هذه الشروط في جملة وجب أن تحمل "لا" على "إن" في العمل، فتقول: لا مسكين بيننا، ولا حارس للحديقة عندنا، ولا حياء في العلم، ولا أحد أغير من الله، ولا إله إلا الله، ببناء اسم "لا" على الفتح ظاهرًا كما سبق التمثيل له.

أحوال اسم "لا":

اعلم أن اسم "لا" على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون مفردًا، والمراد بالإفراد في باب "لا": أن يكون غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، أي أن يكون كلمة واحدة، فالمثنى كلمة واحدة لا كلمتان بذلك يسمى مفردًا في هذا الباب، وكذلك الجمع بالواو والنون وهو

جمع المذكر السالم ومثلهما الجمع بالألف والتاء، وحكم اسم "لا" إذا كان مفردًا: البناء على ما ينصب به ظاهرًا أو مقدرًا، قال ابن مالك:

وَرَكِّبِ المُفرَدَ فَاتِحا ... ❖ ... ...

ولم يأتِ اسم "لا" في القرآن الكريم إلا مفردًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [يوسف: ٩٢]، أي: لا تأنيب ولا لوم ولا عتبة، وهو اسم "لا" مبني على الفتح، و"عليكم" متعلق بمحذوف هو خبر "لا" تقديره: كائن عليكم اليوم، و"اليوم" ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور الذي هو الخبر، و"التثريب" مصدر ثربه وثرب عليه، أي: لامه وعيره، أفاد ذلك (القاموس)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى ﴾ [يوسف: ٦٠]، "كيل": اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب، والخبر "لكم وعندي" ظرف مكان متعلق بما تعلق به الخبر من معنى الاستقرار المحذوف، والتقدير: فلا كيل كائن لكم عندي، والكيل مصدر كال الطعام يكيله كيلًا ومكيلًا، أفاده (القاموس).

وقد يكون البناء على فتح مقدر من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١١]، "مولى" اسم "لا" مبني على فتح مقدر، والجار مجرور متعلق بمحذوف خبر، وإذا كان اسم "لا" مثنى أو جمعًا بالواو والنون بُنِيَ على ما يُنْصَب به وهو الياء، من ذلك قول الشاعر:

تعزى فلا إلفين بالعيش متعا ❖ ولكن لوارد المنون تتابع

والشاهد فيه: كلمة "إلفين" مثنى إلف بكسر الهمزة مبني على الياء لأنه يُنصب بالياء، ومعنى "تعزى": تصبر وتسلى على فراق الأصدقاء، وقال آخر:

يحشر الناس لا بنين ولا آباء ❖ إلا وقد عانتهم شئون

والشاهد: كلمة "بنين" الملحقة بجمع المذكر السالم في الإعراب والحروف وهي مبنية على الياء اسمًا لـ"لا"، وإذا كان اسم "لا" جمعًا بالألف والتاء بُنِيَ على ما يُنصب به وهو الكسر، ويجوز فيه البناء على الفتح، وقد جاء بالوجهين قول الشاعر:

لا صابغات ولا جاءوها أبسالة ❖ تقي المنون لدى استيفاء آجالي

أي: لا يقي من الموت عند انتهاء الأجل التحصن بالدروع ولا بالرجال الأقوياء، والشاهد فيه: "صابغات" اسم "لا"، وقد روي بالبناء على الكسر وبالبناء على الفتح، قال الصبان: "ثبوت الوجهين عن العرب يبطل تعيين أحدهما". الصفحة الثانية عشرة من الجزء الثاني.

هذا شأن اسم "لا" إذا كان مفردًا وهو الضرب الأول.

الضربان الثاني والثالث: فأن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف وحكمه النصب، مثال المضاف أن تقول: لا صاحب جود ممقوت، ولا قاطع رحم بيننا، ولا طالب علم محروم، والشبيه بالمضاف كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل الرفع مثال: لا حسنًا فعله مذموم، وإما بعمل النصب مثال: لا كارهًا أمر ربه في صفوفنا، ويجمع هذه الأضرب الثالثة قول ابن مالك:

فانصِب بهَا مُضَافا أو مُضَارِعَه ❖ وَبعدَ ذَاكَ الخَبَر اذكُر رَافِعَه

كيف تعرب قوله ﷺ: ((لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت))؟

الجواب: أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن "مانع" في الحديث الشريف اسم لـ"لا" وكذلك "معطي"، وإنما الخلاف في تقدير الخبر، فالبغداديون يعربون "مانع" اسمًا لـ"لا" منصوبًا لأنه شبيه بالمضاف؛ لأن الجار والمجرور في محل نصب به، ولكن

حذف منه التنوين حملًا له على المضاف، والخبر عندهم محذوف تقديره: كائن أو موجود، والبصريون يعربون "مانع" اسم لـ"لا" مبينًا على الفتح والجار والمجرور في محل نصب بالخبر المحذوف، والتقدير: لا مانع لما أعطيت.

كيف تعرب قولهم في الدعاء: "لا أبا لك"؟

الجواب: اعلم أن ظاهر هذا التركيب وهو مجيء كلمة "أبا" بالألف من غير تنوين بعد "لا" النافية للجنس حمل العلماء على الخلافي تخريجه؛ فذهب سيبويه وجمهوره إلى أن "أبا" اسم "لا" منصوبًا بالألف وهو مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، وزيدت اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه لدفع إيهام دخول "لا" النافية للجنس على ما ظاهره التعريف وخبر لا معروف، وذهب الفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي إلى أن "أبا" جاءت على لغة القصر وحذف التنوين للبناء، والجار والمجرور خبر "لا" فهو مبني على فتح مقدر، مثال: ﴿وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] وخرجه بعضهم على مذهب البغداديين القائلين بجواز حذف تنوين الشبيه بالمضاف حملًا على المضاف إليه، وعليه فإن الجار والمجرور صفة لـ"أبا"، ولأن الصفة من تمام الموصوف جعل الكلام من باب الشبيه بالمضاف وخبر "لا" محذوف، انتهى النص نقلًا عن الصبان الصفحة الثامنة من الجزء الثاني بتصرف.

أقول: يضعف كلام البغداديين أن الألف في "أبا" إما علامة إعراب كما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وإما لام الكلمة المنقلبة ألفًا على لغة القصر كما ذهب إليه الفارسي، وإما بدلًا من التنوين عند الوقف مثل: قبلت أمًا وأبًا، ولا وقف هنا إلى أن يقال: حمدت حال الغسط على حال الوقف، وعليه فإن التنوين لم يحذف بل انقلب ألفًا.

سبب بناء اسم "لا": لماذا بُنِيَ اسم "لا" على ما يُنْصب به؟

الجواب: اعلم أن النكرة في سياق النفي أو النهي أو في الاستفهام تعم مطلقًا؛ لأنك تقول: ما جاءنا سائل، فتفيد انتفاء المجيء عن أفراد الجنس احتمالًا لا نصًّا؛ لأنه يجوز أن تقول: ما جاءنا سائل بل سائلان، فإذا أردت أن يكون النفي مستغرقًا كل أفراد الجنس على سبيل التنصيص زدت "من" جارت لاسم الجنس فقلت: ما جاءنا من سائل، ودليل ذلك أنه يمتنع أن تقول: ما جاءنا من سائل بل سائلان.

قال الأشموني: "اعلم أنه إذا قصد بـ"لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود "من" لفظًا أو معنًى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماءالنكرات".

أقول: إن المراد بقوله: وجود من معنًى، أن تضمن النكرة الواقعة اسمًا لـ"لا" معنًى معنى "من"، والتضمين يقتضي البناء، قال الأشموني: وإنما بُنِيَ اسم "لا"، والحالة هذه -أي حالة الإفراد- بتضمنها حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل في الدار، جواب مبني على سؤال سائل محقق أو مقدر، سأل فقال: هل من رجل في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار ليكون الجوب مطابقًا للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكر "من" في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف فقيل: لا رجل في الدار، فتضمن "من" فبني لذلك، وبني على الحركة إذانًا بعروض البناء وعلى الفتح للتخليف، قال ابن هشام: وعلة البناء تضمن معنى "من" بدليل ظهورها في قول الشاعر:

قام يزود الناس عنها بسيفه ❖ وقال ألا لا من سبيل إلى هند

والخلاصة: أن قصد التنصيص على نفي الجنس يقتضي أن يتضمن اسم "لا" معنى "من"، وهذا التضمين يقتضي البناء.

توابـــــــع اســـــم "لا"

نقول: اعلم أن التوابع المذكورة في هذا الباب هي: عطف النسق، والنعت، والبدل، دون التوكيد بقسميه؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي معارف، واسم "لا" نكرة، وهي إما لدفع -وهي يعني ألفاظ التوكيد المعنوي- إما لدفع تخوم التجوز في إسناد الحكم ويكون ذلك بالنفس أو العين، إذا قلت: جاء محمد نفسه أو عينه ولا تؤكد النكرة بشيء من ذلك، وإما إرادة الشمول وذلك بكل وجميع، وقد علمت أن فائدة النفي بـ"لا" هو شمول النفي لجميع أفراد الجنس على سبيل التأكيد، فهي بذلك غنية عن التأكيد، واختلف العلماء في نحو: "لا ماء ماء باردا"؛ فذهب الكمال الأنصاري إلى أنه من قبيل التوكيد اللفظي أو البدل، وضعف ذلك ابن هشام فقال: والقول أنه توكيد لفظي أو بدل خطأ؛ لأن الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول، فلا يصح كونه توكيدًا لفظيًّا، ولا بدلًا منه؛ لعدم مساواته للأول. انتهى.

أقول: ذهب ابن هشام في (المغني) -الصفحة التاسعة بعد الخمسمائة من الجزء الثاني- إلى أن البدل يجوز أن يكون بلفظ الأول بشرط أن يكون معالثاني زيادة بيانٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨] ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨] بنصب كل في قراءة يعقوب، فلماذا لا ننصر أبا المكارم عبد الله كمال الدين الأنصاري في القول بالبدلية دون القول بالتوكيد اللفظي للعلة التي ذكرها ابن هشام؟ ومعروف أن البدل مبين للمبدل منه، فلا حاجة للقول بالنعت بالجامد وبخاصة أن ماءً باردًا ليست مشتقة ولا في تأويل المشتق، وعلى كلٍّ فإنا على ما بدأنا به هذا العنصر من أن توابع هذا الباب هي: النعت، والبدل، وعطف النسق.

قال ابن مالك:

وَرَكِّبِ المُفرَدَ فَاتِحا كَلاَ ❖ حَولَ وَلاَ قُوّضةَ وَالثَّانِ اجعَلاَ
مَرفُوعاً أو مَنصُوباً أو مُرَكبًّاً ❖ وَإن رَفَعتَ أوَّلاً لاَ تَنصِبَا
وَمُفرَداً نَعتاً لِمَبنِي بَلِي ❖ فَافتَحَ أوِ انصِبَن أو ارفَع تَعدِلِ
وَغَيرَ مَا بَلِي وَغَيرَ المُفرَدِ ❖ لاَ تَبنِ وَانصِبهُ أوِ الرَّفعَ اقصِدِ
وَغَيرَ مَا بَلِي وَغَيرَ المُفرَدِ ❖ لاَ تَبنِ وَانصِبهُ أوِ الرَّفعَ اقصِدِ

وإليك تفصيل القول في كلٍّ منها:

أولًا: عطف النسق:

وهو: التابع الذي بينه وبين متبوعه أحد الحروف التسعة، ولعطف النسق هنا خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون اسم "لا" نكرة مفردًا، ويعطف عليه اسم نكرة مع تكرار لا، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولك في هذا الوجه خمسة أحوال إعرابية:

الحال الأولى: أن تفتح الأول والثاني، وهذه الحال هي الأكثر شيوعًا، وتقدير الكلام لا حول موجود ولا قوة موجودة إلا بالله، وحذف الخبر إذا كان اسمًا مرفوعًا هو الشائع في هذا الباب، قال الشاعر:

يحشر الناس لا بنين ولا ❖ آباء إلا وقد عنتهم شئون

الشاهد فيه: "لا بنين ولا أباء" الأول مبني على ما ينصب به وهو الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم في الإعراب، والثاني وهو "آباء" مبني على الفتح لأنه جمع تكسير، وعلى ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالفتح لقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الحال الثانية: أن تفتح المعطوف عليه وتنصب المعطوف، نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، قال أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليوم ولا خلةً ❖ اتسع الخرق على الراقع
كالثوب إذا أنهج فيه البلى ❖ أعيا على ذي الحيلة الصانع

الشاهد فيه: "ولا خلةً" وهو على تقدير لا الثانية زائدة مؤكدة، وأن "خلةً" بالنصب عطفًا على محل اسم لا وهو "نسبَ"؛ لأن اسم "لا" المفرد مبني على الفتح في محل نصب.

الحال الثالثة: فتح الأول -وهو المعطوف عليه- ورفع الثاني، قال رجل من مذحج:

هذا لعمركم الصغار بعينه ❖ لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

الشاهد: "ولا أبُ"، على أن "لا" إما عاملة عمل "ليس" وخبرها محذوف تقديره: "ولا أب لي"، وإما أنها زائدة لتأكيد النفي و"أبٌ" مبتدأ وخبره محذوف، وعلى هذين التقديرين يكون الكلام من عطف الجمل، ويجوز أن يكون "أبُ" معطوفًا على محل "لا" مع اسمها، و"لا" الثانية زائدة لتأكيد النفي، قال سيبويه: "لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، بدليل قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك".

مثال البيت السابق قول جرير:

بأي بلاء يا نُمَيْرُ بنَ عامر ❖ وأنتم ذُنابَى لا يدين ولا صدرُ

الشاهد: "لا يدين ولا صدرُ" وفيه ما قيل في تخريج "ولا أبُ" من البيت السابق.

الحال الرابعة: رفع الأول ورفع الثاني، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ولهذه الحال تخريجان: الأول: إهمال "لا" ورفع

ما بعدها على الابتداء، كما هو الحال عند التميميين، الثاني: أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس"، كما هو الحال عند الحجازيين.

ومثل الآية قول عُبَيْد بن حُصين النميري الملقب بالراعي:

وما هجرتك حتى قلتِ معلنة ❖ لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

الحال الخامسة: رفع الأول وفتح الثاني، نحو قول أمية بن أبي الصلط من قصيدة يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها:

ولا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ❖ ولا حَينٌ ولا فيها مُليمُ

وفيها لحم ساهرةٍ وبحرٍ ❖ وما فاهوا به أبدا مقيمُ

الشاهد: "ولا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها"، ففي "لا" الأولى ما سبق من القول في تخريج "لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ"، أما "لا" الثانية فهي العاملة عمل "إن"، و"تأثيمَ" مبني على الفتح اسمًا لها.

وقد جمع هذه الأحوال الخامسة ابن مالك بقوله:

وركب المفرد فاتحا كَلا ❖ حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعًا أو منصوبًا أو مركّبا ❖ وإن رفعت أولا لا تنصبا

أي: إن لك في نحو: "لا حول ولا قوة" إذا فتحت الأول أن ترفع الثاني أو تنصبه أو تبنيه على الفتح، وإذا رفعت الأول جاز لك في الثاني الفتح والرفع.

الوجه الثاني: كالوجه الأول من غير تكرير "لا"، نحو: "لا رجلَ وامرأةً في الدار"، "ولا قلم وممحاةً في حقبتي" إلا أنه لا يجوز في الأول -وهو المعطوف عليه- إلا البناء على الفتح إذا أردت نفي الجنس على سبيل التنصيص، وحينئذ لا يجوز في الثاني إلا النصب عطفًا على محل اسم "لا"، أو الرفع عطفًا على محل "لا" مع اسمها، فتقول: "لا رجلَ وامرأةٌ في الدار" واعلم أنه يجوز لك أن ترفع

الأول إذا لم ترد نفي الجنس على سبيل التنصيص، وحينئذ لا يجوز في الثاني إلا الرفع، فتقول: "لا رجل وامرأة في الدار بل رجلان".

قال ابن هشام في (المغني) الصفحة الخامسة والستين بعد المائتين من الجزء الأول: "وإن قيل: بالرفع تعين كونها عاملة عمل "ليس"، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، وحينئذ احتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده: بل رجلان أو رجال" انتهى النص بتصرف.

قال رجل من بني عبد مناه يمدح عبد الملك وأباه مروان بن الحكم:

فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه ❖ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

والشاهد فيه: "فلا أبَ وابنًا" حين جاءت "ابن" منصوبة عطفًا على محل اسم "لا"، قال ابن مالك:

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ❖ له بما للنعت ذي الفصل انتمى

أقول: وهو جواز النصب والرفع في المعطوف.

الوجه الثالث: أن يكون اسم "لا" منصوبًا لأنه مضاف أو شبيه به، ويعطف عليه نكرة مفردة مع تكرار "لا" نحو: "لا صاحبَ دار ولا حارسَ" وحينئذ يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: البناء على الفتح على أن "لا" الثانية عاملة عمل "إن".

الوجه الثاني: النصب، فتقول: "ولا حارسًا" على أن "لا" الثانية زائدة لتأكيد النفي، و"حارسًا" بالنصب معطوفة على "صاحب".

الوجه الثالث: الرفع على أن "لا" الثانية عاملة عمل ليس، فتقول: "لا صاحبَ دار ولا حارسٌ".

الوجه الرابع: وهو كالوجه الثالث من غير تكرار "لا"، نحو: "لا طالبَ صدقةٍ ومظلومًا في حينا" أي يجوز في المعطوف النصب عطفًا على الأول، كما يجوز الرفع عطفًا على محل لا مع اسمها.

الوجه الخامس: أن يكون المعطوف معرفة، نحو: "لا وكيلَ كلية ولا العميدُ" مع تكرار "لا"، أو "لا رجلَ وهندٌ في الدار" والحكم وجوب رفع المعطوف في الحالين، ولا يخفى عليك كيفية التوجيه.

بذلك ينتهي الكلام على عطف النسق في هذا الباب.

ثانيًا: النعت:

وهو: التابع المكمل متبوعه بذكر صفته أو صفة من اتصل بضميره، اعلم أن نعت اسم "لا" النافية للجنس فيه ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون النعت والمنعوت مفردين بلا فاصل بينهما، نحو: "لا رجلَ ظريفًافيالدار"، و"لا يتيمَ مقهورًا بيننا"، و"لا أحدَ رازقًا لك إلا الله".

وقد ورد في أمثلة هذه الصورة ثلاثة أوجه إعرابية:

الوجه الأول: النصب تبعًا لمحل اسم "لا"، لأن اسم "لا" مبنيًّا عل الفتح في محل نصب، ونصب الصفة هنا هو الكثير في كلام العرب "لا رجلَ ظريفًا في الدار" و"لا يتميمَ مقهورًا بيننا" و"لا أحدَ رازقًا لك إلا الله".

الوجه الثاني: رفع الصفة تبعًا لمحل "لا" مع اسمها، فهما في محل رفع على الابتداء، يعني أن تقول: "لا رجلَ ظريفٌ في الدار"، و"لا يتيمَ مقهورٌ بيننا"، و"لا أحدَ رازقٌ لك إلا الله".

قال سيبويه: "قول العرب: "لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ" رفعوه على الموضع".

قال الخليل: "يدلك على أن "لا رجلَ" في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: "لا رجلَ أفضلُ منك" كأنك قلت: "زيدٌ أفضلُ منك".

الوجه الثالث: البناء على الفتح، قال السيرافي: "فإذا أدخلنا "لا" على الاسم والصفة، وقد بني أحدهما مع الآخر، كانت هي غير مبنية معهما، بل تكون عاملة في موضعهما".

قال ابن مالك:

وَمُفرَداً نَعتاً لِمَبنِى يَلِي ❖ فَافتَح أوِ انصِبَن أوِ ارفَع تَعدِلِ

الصورة الثانية: أن يكون اسم "لا" مفردًا ونعته مفردا مفصول بينهما، نحو: "لا رجلَ في الدار ظريفًا"، و"لا قلمَ في حقيبتي صالحًا"، و"لا طالبَ في الفصل مهملا"، فيجوز في النعت وجهان من الإعراب: النصب تبعًا لمحل اسم "لا" كما يجوز الرفع تبعًا لمحل "لا" مع اسمها.

الصورة الثالثة: أن يكون أحدهما غير مفرد، مثاله: "لا طالبَ علم سفيهًا عندنا"، و"لا رجلَ طالب صدقة بالباب" فيجوز فيه في النعت النصب أو الرفع.

قال ابن مالك معبرًا عن الصورتين الثانية والثالثة:

وَغَيرَ مَا يَلِي وَغَيرَ المُفرَدِ ❖ لاَ تَبنِ وَانصِبهُ أوِ الرَّفعَ اقصِدِ

أراد بقوله: "وغير ما يلي" الصورة الثانية، وقوله: "غير المفرد" الصورة الثالثة.

ثالثًا: البدل:

وهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وفيه صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون البدل صالحًا لعمل "لا"، مثال: "لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ في الدار"، فيجوز في البدل الرفع تبعًا لمحل "لا" مع اسمها، كما يجوز النصب تبعًا لمحل اسم "لا" فتقول: "لا أحدَ رجلًا وامرأة في الدار"، كما يجوز أن تقول: "لا أحدَرجلٌ وامرأة في الدار".

الصورة الثانية: أن يكون البدل غير صالح لعمل "لا" نحو: "لا أحدَ زيدٌ وعمرو في الدار"، فيجب فيه الرفع تبعًا لمحل "لا" مع اسمها، فالمعرفة قد أبدلت من النكرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات: ٦].

أحـــــوال خـــــبر "لا"

اعلم أن خبر "لا" النافية للجنس إما أن يكون مرفوعًا نحو: "لا رجلَ قائمٌ"، وإماأن يكون جارًا ومجرورًا وهو الكثير في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإما أن يكون ظرفًا نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٧]، فإن كان الخبر معلومًا لسبق ذكره في الكلام أو معلومًا من قرينة المقام نحو قوله تعالى: ﴿ لَا مِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧] أي لي، وقوله تعالى: ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، وجب حذفه عند بني تميم وطيئ، وجاز حذفه عند الحجازيين، قال ابن مالك:

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسقَاطُ ❖ إِذَا المُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

وإن لم يكن الخبر غير معلوم وجب ذكره عند الجميع نحو قوله ﷺ: ((لا أحد أغير من الله))، وقول حاتم الطائي:

إذا اللقاح غدت ملقىً أصرتها ❖ ولا كريم من الولدان مصبوح

الشاهد: ذكر خبر "لا" وهو "مصبوح".

وقال عبد الله بن الحشرج:

رأيت الفتى يفنى وتبقى فعاله ❖ ولا شيء خيرٌ في الحديث من الحمد

الشاهد: "خيرٌ من الحمد في الحديث" وهو خبر "لا".

من استعمالات "لا" النافية للجنس

وتدخل همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس لأحد المعاني التالية:

المعنى الأول: أن يكون الاستفهام عن النفي بـ"لا"، وهذا قليل في لسان العرب، من ذلك قول قيس بن الملوّح:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ❖ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

فاصبطار: هو اسم "لا" والخبر محذوف تقديره: "كائن لسلمى"، ومن الاستفهام عن المنفي قولهم في المثل الذي يضرب للضعيف الذي لا حراك به كما يضرب لمن ذل بعد عز: "ألا قماص للعَيْر"، والعير بفتح العين المهملة الحمار، والقماص -بالصاد المهملة مع كسر القاف- يكون من العير برفض ما يوضع على ظهره، وهذه عادة الحُمُر في بداية عهدها بحمل الأثقال.

المعنى الثاني: أن يراد بالهمزة الداخلة على "لا" الإنكار التوبيخي، وهذا المعنى هو الغالب في استعمال "لا النافية للجنس":

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ❖ وآذنت بمشيب بعده هَرَم

ارعواء: اسم "لا"، والخبر: "لمن ولت شبيبته"، ومنه قول حسان بن ثابت <
في هجو الحارس بن كعب المجاشعي:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية ❖ إلا تجشؤكم حول التنانير

ويروي البيت برفع "عادية" ونصبها، فإن كانت مرفوعة فهي خبر "لا"، وعلى رواية النصب تكون صفة لفرسان، والخبر محذوف تقديره موجود للأولى وموجودان للثانية، أي "ألا طعانَ موجود" "ألا فرسان عادية موجودون".

المعنى الثالث: أن يقصد بالهمزة مع "لا" التمني، وهذا كثير في لسان العرب، من ذلك قولهم: "ألا ماء ماء باردًا" وقد سبق الكلام على إعراب هذه العبارة أثناء الحديث عن " توابع اسم "لا".

قال الشاعر:

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ❖ فيرأب ما أثأت يد الغفلات

على أن الحق ما قاله الروداني في هذا البيت، من أن ألا الذي يقصد به التمني لها اسم خبر، بخلاف من ذهب إلى غير ذلك؛ لأن معنى البيت تمني استطاعة إرجاع عمر ولّى، وعليه فإن إعراب البيت: عمر ولى هو اسم لا وهو شبيه بالمضاف، لأن جملة ولى صفة والموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف -كما صرح الرضي- وهو منصوب وترك تنوينه مع إعرابه حملًا على المضاف كما أجازه المصنف، وخبر "لا": "مستطاع رجوعه"، و"رجوعه" نائب فاعل لاسم مفعول "مستطاع"، قال ابن مالك:

وَأعطِ لاَ مَع هَمزَةِ استِفهَام ❖ مَا تَستَحِقُّ دُونض الإستِفهام

لعله من الواضح لك الآن أن من أقسام "لا" أن تكون نافية مهملة، فتدخل على الفعل وعلى الاسم، وهي عند إهمالها نافية للواحد يقينًا؛ لأنها إذا دخلت على

الفعل كانت لنفيه عن الفاعل، وإذا دخلت على الاسم كانت نافية للخبر عن المبتدأ وللصفة عن الموصوف وللحال عن صاحبها، والتمثيل واضح من العنصر الأول وهو: "لا" النافية المهملة.

متى يجب تكرار "لا" المهملة؟

الجواب: يجب تكرار "لا" المهملة إذا كانت داخلة على خبر أو نعت أو حال، أو داخلة على جملة اسمية المبتدأ فيها معرفة مثل: ﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾ [يس: ٤٠].

ما حكم تكرار "لا" النافية الداخلة على الفعل؟

الجواب: إن كانت "لا" النافية داخلة على الفعل المضارع فلا يجب تكرارها، نحو: "لا يسود البخيل" ونحو: "لا ينجح المهمل"، وكذلك إن كانت داخلة على فعل ماض دعائي، نحو: "لا فض فوك"، وإن كانت داخلة على فعل ماضي غير دعائي فالغالب تكرارها نحو: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] ونحو: ((فإن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى))، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾ [البلد: ١١]، وسبق أن قلت لك: إنني اتبعت في هذه المنطقة منهج كتاب (الجنى الداني).

متى تكون "لا" النافية عاملة؟

الجواب: تكون "لا" النافية عاملة إذا دخلت على جملة اسمية منكرة الطرفين، نحو: "لا طالب علم كسول".

ما حكم "لا" النافية العاملة؟

الجواب: أن "لا" النافية تكون عاملة عمل "إن" أو عاملة عمل "ليس"، وما صنعه العلماء من الحالة الفاصلة بين الأولى والثانية ضرب من التحكم الذي لا مبرر له، ألا تراهم يشترطون للعاملة عمل "إن" أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصًّا، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، ولو عملت أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا بد أن تكون نافية، كما أنها لنفي الجنس أيضًا، إذا لم تعطف على اسمها بـ"بل"، ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين، وأن يتصل بها اسمها، ومعلوم أن "لا" النافية إذا دخل عليها جار فهي زائدة لفظًا فلا تصلح لواحدة منهما، لا العاملة عمل "إن" ولا العاملة عمل "ليس"، فلم يبق للفرق بينهما إلا أن يكون النفي للجنس نصًّا، ذلك لأن "لا" العاملة عمل "ليس" نافية للجنس احتمالًا، وإذا أردت أن تسأل عن شرط أن يكون النفي للجنس نصًّا، فالجواب أنه مرهون بقصد متكلم، فإن قصد المتكلم إلى أن يكون النفي للجنس نصًّا أعمل "لا" عمل "إن"، فقال: "لا رجلَ في الدار"، وإن لم يرد النص على نفي الجنس أعملها عمل "ليس" فقال: "لا رجلٌ في الدار"، فسبب وجوب عمل "لا" عمل "إن" في الحقيقة هو قصد المتكلم، أما بقية الشروط فهي لازمة للعاملة عمل "إن" وللعاملة عمل "ليس".

إذا قصد المتكلم نفي الجنس نصًّا، فمتى يجب أن يعمل "لا" عمل "إن"؟ ومتى لا يجب؟

الجواب: أن المتكلم إذا قصد إلى نفي الجنس نصًّا وكانت "لا" مفردة -أي: غير مكررة- وليست هناك قرينة خارجية على النص على نفي الجنس وجب أن يعمل

المتكلم "لا" عمل "إن" مثل: "لا حارس موجود"، فإن كانت هناك قرينة خارجية للنص على نفي الجنس أو كانت "لا" مكررة جاز للمتكلم أن يعملها عمل "إن" أو أن يعملها عمل "ليس"، فمثال القرينة الخارجية قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ❖ ولا وزر مما قضى الله باقيا

فـ"لا" هنا عاملة عمل "ليس"، والكلام نص في نفي الجنس سواء كان في الجملة في صدر البيت أو في عجزه:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ❖ ولا وزر مما قضى الله واقيا

وألا ترى إلى جواز القراءتين في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] بالفتح، و"لا ريب فيه" بالضم منونة، وقد سبق بيان ذلك في موضعه من البحث.

وإن كانت "لا" مكررة كان التكرير دليل النص على نفي الجنس، لذلك لم يلزم أن تعمل "لا" عمل "إن"، ألا ترى إلى جواز الوجهين في "لا" الأولى من قولنا: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، إذ تقول: "لا حولَ" بالفتح أو "لا حولٌ" بالرفع، وألا ترى جواز القراءتين في قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] بالفتح وبالرفع كذلك، وألا ترى إلى ما جاء في (المغني) من الصفحة الثانية والستين بعد المائتين من الجزء الأول عند قول أبي الطيب المتنبي:

قفا قليلًا بها علي فلا ❖ أقل من نظرة أزودها

قال ابن هشام: ويجوز رفع "أقل" على أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس"، كما جاء في (المغني) أيضًا في الصفحة الخامسة والستين بعد المائتين: إذا قيل: لا رجلَ في الدار، بالفتح، تعين كونها نافية للجنس، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة

عمل "ليس"، وغلط كثيرون من الناس فزعموا أن العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ❖ ولا وزر مما قضى الله واقيا

لماذا حكم على "لا" بالزيادة لفظًا ومعنًى في قول الفرزدق:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ❖ إذا للام ذوو أحسابها عمرا؟

الجواب: أن "لو" حرف شرط غير جازم يمتنع جوابها لامتناع شرطها، فإذا كان الشرط منفيًا كما في هذا البيت فإن اجتماع النفي المستفاد من "لو" مع النفي الموجود في الشرط يعني ثبوت الشرط، وهو أن غطفان لا ذنوب لها، وهذا لا يتناسب مع الهدف من البيت وهو هجر غطفان كما هو موضح في موضعه من البحث، من ثم كانت "لا" زائدة لفظًا ومعنًى، أي: أن غطفان لها ذنوب.

ما موطن الشذوذ في قول الفرززدق:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ❖ ... ... ؟

الجواب: أن موطن الشذوذ إعمال "لا" الزائدة لفظًا ومعنًى عمل "إن".

لماذا جاز في نحو قولنا: "لا حول ولا قوة إلا بالله" ستة أوجه إعرابية؟

الجواب: أن "لا" الأولى إما أن يراد بها نفي الجنس على سبيل التأكيد فيجب فتح اسمها، وعند ذلك يجوز في "لا" الثانية ثلاثة أوجه إعرابية:

الأول: أن تجعلها كالأولى أي نافية للجنس على سبيل التأكيد، فتقول: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله".

الثاني: ألا تجعلها نصًّا في نفي الجنس، وبذلك تعملها عمل "ليس" فتقول: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله".

الثالث: أن تجعل "لا" الثانية زائدة لتأكيد النفي فتكون الكلمة الثانية –وهي: قوة- معطوفة على محل اسم "لا" -وهو النصب- فتقول: "لا حولَ ولا قوةً إلا بالله"، أو تكون معطوفة على محل "لا" مع اسمها، ومحلهما رفع على الابتداء فتقول: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله"، فهذه ثلاثة أوجه مرتبة على جعلك "لا" الأولى عاملة عمل "إن"، فإن جعلت "لا" الأولى عاملة عمل "ليس" فرفعت "حول" اسمًا لها، أو جعلت "لا" مهملة ورفعت "حول" على الابتداء جاز لك في "لا" الثانية ثلاثة أوجه من الإعراب أيضًا:

الأول: أن تعمل الثانية عمل "إن" فتقول: "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله".

الثاني: أن تعملها عمل "ليس" فتقول: "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله".

الثالث: أن تجعلها -"لا" الثانية- زيادة لتأكيد النفي، وتكون "قوة" مرفوعة إما عطف على اسم الله أو على محل "لا" مع اسمها، أو مرفوعة على الابتداء، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها منفية.

خاتمة البحث:

إذا دخلت "لا" النافية على جملة منكرة الطرفين ووليها اسمها نحو: "لا طالبَ راسبٌ" فإن كنت متأكدًا من نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس وجب عليك أن تعمل "لا" عمل "إن" فتقول: "لا طالبَ راسبٌ"، وإن كنت غير متأكد من نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس أعلمت "لا" عمل "ليس" فقلت: "لا طالبٌ راسبَ" ولا يجوز لك في نحو هذا المثال أن تقول: "لا طالبٌ راسبٌ" بالرفع على الابتداء والخبرية وجعل "لا" مهملة، لأن "لا" المهملة يجب أن تكرر، ولا تكرير في المثال الذي معنا.

"ظن" وأخواتها

عناصر الدرس

أفعـــــال القلـــــوب

أولًا: تمهيد للموضوع:

فهذا هو باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، وهو المعروف بباب ظن وأخواتها، تنقسم أفعال هذا الباب إلى قسمين: أفعال قلوب، لأن معانيها قائمة بالقلب، وأفعال تصيير لدلالتها على التحويل والانتقال من حالةٍ إلى أخرى، وأفعال القلوب أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد في الخبر يقينًا وهو أربعة: وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى.

ثانيها: ما يفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة: جعل وحجى وعد وهب وزعم.

ثالثها: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رأى وعلم.

رابعها: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لرجحان وهو ثلاثة: ظن وحسب وخال.

وهذه الأفعال تنقسم إلى متصرفة وغير متصرفة، على نحو ما سوف نبينه إن شاء الله. وأفعال التصيير عدها بعضهم سبعة هي: صير، جعل، وهب، اتخذ، ترك، رد، وهذه الأفعال يدخلها الإلغاء والتعليق ما عدا أفعال التصيير والجامد من الأفعال القلبية وهما فعلان فقط: هب، وتعلم. وإليك تفصيل الكلام في موضوعات هذا الباب.

ثانيًا: أفعال القلوب:

القسم الأول: وهو الأفعال التي تفيد في الخبر يقينًا وهو أربعة: وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى.

شاهد "وجد" : قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل : ٢٠]. فالهاء المتصلة به مفعوله الأول، و"خيرًا" مفعوله الثاني، وهو ضمير فصلٍ لا محل له من الإعراب، وإنما ساغ مجيء "وجد" للعلم؛ لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه.

وشاهد "ألفى" : قول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات : ٦٩]. فـ"آباءهم" مفعول أول، و"ضالين" مفعول ثانٍ.

وشاهد "تعلم" : قول الشاعر زياد بن يسار :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ❖ فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر

أي : أن ما يشفي نفوس الرجال هو أن يستطيعوا قهر أعدائهم، فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك، ولم يستعمل لتعلم ماضٍ ولا مضارع، بل هي ملازمة لصيغة الأمر، والأكثر وقوع "تعلم" هذا على "أنّ" المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، كقول زهير بن أبي سلمى :

فقلت تعلم أن للصيد غرةٍ ❖ وإلا تضيعها فإنك قاتله

أي : تعلم أن للصيد فترةً وغفلة، فإذا لم تضيع هذه الفرصة فإنك قاتله، فـ"أن" بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول، و"للصيد" خبرها مقدم، و"غرةٍ" بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر، وأن وصلتها سدت مسد مفعولي "تعلم"، و"إلا..." إلى آخره جملة شرطية، والهاء في "تضيعها" عائدة على الوصية فيما قبله، والهاء في قاتله عائدة على الصيد، وقد تقول : "تعلم" بمعنى الماضي، قال يعقوب : تقول تعلمت أن زيدًا خارج بمعنى علمت.

وشاهد "درى": قول الشاعر:

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ❖ فإن اغتباطًا بالوفاء حميد

دريت مبني للمفعول، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع عن النياب عن الفاعل، والوفي مفعوله الثاني، وهو صفة مشبهة، والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجر على الإضافة، و"عرو" منادى مرخم بحذف التاء وأصله: يا عروة، ويقال فيه: "يا عروة" على لغة من ينتظر، أو "يا عرو" على لغة من لا ينتظر، "فاغتبط" جواب الشرط مقدر أي: إن دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فإن أراد زوالها كان حاسدًا، والأكثر في "درى" هذه أن يتعدى بالباء، تقول: دريت بزيد، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو: ولا أدراكم به، فضمير المخاطبين مفعوله به، والمجرور البائي مفعوله الثاني، هذا هو القسم الأول.

القسم الثاني: فهو ما يفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة: جعل وحجا وعدى وهب وزعم.

فمثال "جعل": قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، "الملائكة" مفعوله الأول و"إناثًا" مفعوله الثاني.

ومثال "حجا": قول تميم بن مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ❖ حتى ألمت بنا يومًا ملمات

أحجو: أي أظن، و"أخا ثقة" يقرأ بجر ثقة منونة، فأخا حينئذٍ مضاف وثقة مضاف إليه، ويقرأ "أخًا ثقةً" بنصب ثقةً منونةً، مع تنوين أخ فيكون أخًا معربًا بالحركات، وعلى الأول فهو معرب بالحروف، و"أخًا ثقةً" أي موثوق به فثقة صفة لأخ، فأبا عمرو مفعوله الأول وأخا ثقةٍ مفعوله الثاني، و"الملمات" جمع ملمة بمعنى النازلة، فاعل ألمت بمعنى نزلت.

ومثال "عدى": قول النعمان بن بشير الأنصاري > :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ❖ ولكنما المولى شريكك في العدم

والمعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاركك في أوقات غناك ومسرتك، فإن صديقك على الحقيقة هو المشارك في الشدائد والمحن وأوقات الفقر، والشاهد: "المولى" بمعنى الصاحب مفعول أول لتعدد، و"شريكك" مفعوله الثاني، و"العدم" بضم العين هو الفقر.

ومثال "هب": قول ابن همام السلولي:

فقلت أجرني أبا خالدٍ ❖ وإلا فهبني امرأً هالكًا

وهبني في البيت بمعنى ظنني، وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماضٍ ولا مضارع بل هو ملازم لصيغة الأمر وهو ثاني فعلين جامدين في هذا الباب، فإن كان من الهبة وهي التفضل بما ينفع الموهوب له كان متصرفًا تام التصرف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا ﴾ [الشورى: ٤٩]، ﴿ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٣]، والشاهد في البيت: "فهبني امرأً هالكًا"، فياء المتكلم مفعوله الأول، و"امرأً" مفعوله الثاني، و"هالكًا" نعت "امرأً"، والأقل في "هب" هذه وقوعه على أن وصلتها كما في المسألة الحمارية في الفرائض: "هب أن أبانا كان حمارًا"، قال في (المغني) بعد أن بين أن الغالب في زعم أن يقع على أن وصلتها ومثله في هذا الحكم تعلم قال: وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين ووقوعه على أن وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أن قول الخواص هب أن زيد قائم لحن، وذهل عن قول القائل: هب أن أبانا كان حمارًا، فهذا واقع في فصيح العربية وهو مع فصاحته قليل.

ومثال "زعم": قول أبو أمية الحنفية واسمه أوس:

زعمتني شيخًا ولست بشيخ ❖ إنما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم في "زعمتني" مفعوله الأول، و"شيخًا" مفعوله الثاني، و"يدب دبيبًا" أي يدرج في المشي درجًا رويدًا، والأكثر في "زعم" هذا وقوعه على أن بتخفيف النون أو أن بتشديدها، أي مع فتح الهمزة فيهما وصلتهما، وإفراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته لأن العطف فيه بأو، وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين، قال ابن هشام في مبحث الجملة المعترضة بين الشرط وجوابه: الخامس بين الشرط وجوابه نحو: ﴿ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النساء: ١٣٥]. قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب: ﴿ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾، ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا؛ لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليها الأبدي وهو الحق، فالأول وهو دخول زعم على أن قول الله تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ﴾ [التغابن: ٧]، ونحو قول كثير عزة:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ❖ ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

و"عز" منادى مرخم على لغة من لا ينتظر.

القسم الثالث: هو ما يرد بالوجهين والغالب كونه باليقين، وهو اثنان: رأى وعلم، قوله -جل ثناؤه-: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦، ٧]، الأولى للرجحان والثانية لليقين، وقوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فالأولى لليقين: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، والثانية للرجحان: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾.

القسم الرابع: هو ما يرد بهما -أي: باليقين وبالرجحان- أي ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: ظن وحسب وخال، فالرجحان كقول الشاعر:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا ❖ فعرضت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الأول، و"صاليًا" مفعوله الثاني، و"إن شبت" بالبناء للمفعول شرط، و"لظى الحرب" نائب الفاعل، وجواب الشرط محذوف تقديره: تقدم أو تصبر، و"التعريد" بالعين المهملة الانهزام والجبن، يقال: عرد في الحرب إذا جبن، وقال الخليل: عرد وعرج في الحرب واحد.

واليقين في قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أي يتيقنون ذلك.

والرجحان في "حسب" كقول ظفر بن الحارث الكلابي:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمةً ❖ عشية لاقينا جذامًا وحميرًا

فكل مفعوله الأول وشحمةً مفعوله الثاني، وعشيةً منصوب على الظرفية، وجذامًا وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث، واليقين فيها نحو قول لبيد العامري:

حسبت التقى والجود خير تجارةٍ ❖ رباحًا إذا ما المرأ أصبح ثاقلا

فـ"التقى" مفعوله الأول، و"الجود" معطوف عليه، و"خير" مفعوله الثاني، ولم يثن لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرةٍ لزمه الإفراد والتذكير، و"رباحًا" بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز، و"إذا" شرطية، و"ما" زائدة، و"المرء" مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح، وثاقلًا بمعنى ثقيل، خبر أصبح المحذوف، والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارةٍ رباحًا، إذا أصبح المرء ثقيلًا بسبب الموت، ووصف الميت بالثقل؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات صاحبها تصير ثقيلةً كالجمادات.

والرجحان في "خال" كقوله:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ❖ يسومك ما لا يستطاع من الوجد

"إخالك" بكسر الهمزة والقياس فتحها، كما في خاف ومضارع أخاف، وجمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في "إخال" وحده، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه القياس، إخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها، والكاف مفعوله الأول، وذا هوًى مفعوله الثاني، وإن لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف، فإخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الأول وذا هوًى مفعوله الثاني، وإن لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف تقديره: أظنك ذا هوًى، وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى، وفاعله ضمير مستتر يعود على "هوى" وهو العائد من الصفة إلى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك، ومن الوجد بيان لما.

واليقين فيها نحو قول الشاعر:

ما خلتني زلت بعدكم ضمنًا ❖ أشكو إليكم حموة الألم

أنشده خلف الأحمر من الكوفيين، وياء المتكلم في ما خلتني مفعوله الأول، وضمنًا مفعوله الثاني، وهو بفتح الضاد وكسر الميم والنون، وبالنون الزمن المبتلى، وفي نسخةً: "ظمئًا" بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشتاق، قال في "الصحاح": وظمئت إلى لقائكم اشتقت، وقوله: زلت بعدكم معترض بين المفعولين، وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت، وضمنًا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو، وبعدكم متعلق بضمنًا، وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لأنه ظرف، وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة، والتقدير: خلت نفسي ضمنًا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق.

ملحوظتان:

الأولى: أن عد ترد بمعنى عرف كما ترد ظن بمعنى اتهم وإليهما أشار الناظم بقوله:

لِعِلم عِرفَانٍ وَظَنَّ تُهمَه ❖ تَعدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَه

وترد رأى بمعنى ذهب من الرأي أي المذهب، وترد حجى بمعنى قصد فيتعدين هذه الأفعال الأربعة إلى مفعول واحد فقط، فأولها وهو علم: ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ [النحل: ٧٨]. أي لا تعرفون شيئًا، وثانيها: نحو قوله تعالى: "وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ" [التكوير: ٢٤]. بالظاء الشائلة أي بمتهم، وثالثها: تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته، أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمته، ورابعها: نحو: حجوت بيت الله أي: نويته وقصدته، كما تجد ورد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان يقال: وجد زيد إذا حزن أو حقد، ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد، ومصدر وجد بمعنى حقد موجد، وتأتي هذه الأفعال الخمسة وبقيت أفعال الباب لمعانٍ أخرى غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين، فتأتي "علم" للعُلم بضم العين كـ: علم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا، وتأتي "رأى" بمعنى أبصر نحو: رأيت زيد أي أبصرته، وبمعنى أشار نحو: رأى زيد كذا وبمعنى أشار به، وبمعنى ضرب نحو: رأيت الصيد أي ضربت رئته، وتأتي "حجا" بمعنى غلب في المحاجة، يقال: حجا زيد عمرو أي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو: حجوت السائل إذا رددته وبمعنى ساق نحو: حجوت الإبل، أي سقتها، وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو: حجوت الحديث أي كتمته وحفظته، وبمعنى أقام نحو: حجا بمكة أي أقام بها، وبمعنى بخل يقال: حجا بماله أي بخل به، وبمعنى وقف كقوله: فهن يعكفن به إذا

حجا، أي إذا وقف، وتأتي وجد بمعنى أصاب نحو: وجد زيد ضالته أي أصابها، وبمعنى استغنى يقال: وجد فلان أي استغنى، وتأتي عدى بمعنى حسب بفتح السين نحو: أعددت المال، أي: حسبته أحسبه بضم السين في المضارع، وتأتي زعم بمعنى كفل نحو: زعمت زيد أي كفلته وضمنته، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]، وفي الحديث: ((الزعيم غارم))، وبمعنى رأس بالهمزة وبتركه وهو معنى زعم زيد إذا رأس، ومنه زعيم القوم أي رئيسهم، وبمعنى قال كقول أبو زبيد الطائي:

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا ❖ حقًّا وماذا يرد القوم تلهيفي

أي: إن كان الذي قالوه حقًّا نص عليه ابن بردي، وبمعنى سمن وهزل، يقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت، وبمعنى طمع قاله في "الصحاح" وفي حواشيه لابن بري، قال ابن خالويه: يقال زعم في غير مزعم أي طمع في غير مطمع، وتأتي "درى" بمعنى خدع نحو: درى الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه، وتأتي "حسب" بمعنى احمر لونه وابيض، يقال: حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص، وتأتي "خال" للعجب يقال: خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه، وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال: خال الفرس أي غمز في مشيه وغير ذلك، وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: أفعال القلوب.

الثانية: العرب ألحقوا "رأى" الحلمية بـ"رأى" العلمية في التعدي لاثنين، بجامع دراك الحس الباطن، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فأرى عملت في ضميرين متصلين لمسمًى واحد، وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول، وجملة "أعصر خمرًا" المفعول الثاني، وكقول عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه:

أراهم رفقتي حتى إذا ما ❖ تجافى الليل وانخذل انخذالا

إذا أنا كالذي يجري لوردٍ ❖ إلى آل فلم يدرك بلالا

والورد: المنهل العذب، والآل: السراب وبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره، فالهاء والميم مفعوله الأول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعوله الثاني، والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقةً لارتفاق بعضهم ببعض، والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخذل، أي انطوى وانقطع، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

ولِرَأى الرُّؤيَا أَنِم مَا لِعَلِمَا ❖ طَالِبَ مَفعُولَين مِن قَبلُ انتَمَى

وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفةً كما هنا، واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون بمعنى اسم الفاعل، فالإضافة فيه غير محضة، قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا. بذلك ينتهي الكلام على أفعال القلوب بأقسامها الأربعة.

أفعـــال التـــصيير

وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى كـ: جعل، ورد، وترك، واتخذ، وتخذ، وصير، ووهب، وإليهم الإشارة بقول الناظم:

... ... وَالتي كَصَيَرَا ❖ أيضاً بِهَا انصِب مُبتَدأ وَخَبَرَا

قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، فالهاء مفعوله الأول وهباءً مفعوله الثاني، ومنثورًا نعت هباءً، وقال الله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [البقرة: ١٠٩]. فالكاف والميم مفعول أول، وكفارًا

مفعول ثانٍ، وحسدًا ومفعول لأجله، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]. فبعضهم مفعول أول، وجملة "يموج في بعض" في موضع المفعول الثاني، وقال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. فإبراهيم مفعول أول، وخليل مفعول ثان، وقال الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلي:

تخذت غراز إثرهم دليلًا ❖ وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغراز بضم العين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم وادٍ، وقيل: إنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة، و"دليل" مفعول ثانٍ، وإثرهم منصوب على الظرفية، والضمير المضاف إليه فاعل، وفروا ويعجزوني راجع إلى بني لحيان في البيت قبله، وفي قول الشاعر: "وفروا في الحجاز"، بمعنى إلى، أي: وفروا إلى الحجاز، واللام في ليعجزوني للتعليل، أي: فروا إلى الحجاز من أجل إعجازي، وقال رؤبة بن العجاج:

ولعبت طير بهم أبابيل ❖ فصيروا مثل كعصفٍ مأكول

الواو في "صيروا" نائب فاعل وهو المفعول الأول، ومثل المفعول الثاني وكعصفٍ مضاف إليه في تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين، وقال الدماميني: "فينبغي أن تكون الكاف اسم أضيف إليه مثل، فيكون عمل كلٍّ من الكلمتين موفرًا عليها، أما إذا جعلت حرفًا زائدًا وجعل مثل مضافًا إلى عصفٍ لزم قطع حرف الجر عن عمله بلا كاف له، اللهم إلا أن يقال: نزل منزلة الجزء من المجرور". انتهى كلام الدماميني، وقيل: الكاف اسم بمعنى مثل، ومثل الثانية توكيد لها، قاله في (المغني) في حرف الكاف، والعصف كما قال الحسن: "زرع أكل حبه وبقي تبنه". وقال الفراء: "العصف ورق الزرع". وقالوا في الدعاء: "وهبني الله فداءك" أي: صيرني، حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل، فياء المتكلم مفعوله الأول،

وفداءك مفعوله الثاني ووهب هذا ملازم للمضي ؛ لأنه إنما سمع في مثلٍ والأمثال لا يتصرف فيها.

اعلم أن ما سمعته كان قراءة لبداية الموضوع في "التصريح على التوضيح" مدخلٍ للنص شيئًا موضحًا من هامش التحقيق، وإنما فعلت ذلك لضربٍ من إيضاح صورة هذا الباب عند النحاة وإن كان هذا لا يغني عن عمل خاص بأسلوب باحث مدقق، فأقول: اعلم أن جمهور النحاة على أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، وأن المبتدأ ينصب مفعولًا أول، وأن الخبر ينصب مفعولًا ثاني، وأحوال المفعول الثاني في هذا الباب هي أحوال الخبر في باب الابتداء، فقد يكون اسمًا ظاهرًا نحو: ظننت محمدًا مسافرًا، وقد يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو: ظننت محمدًا فوق السطح وظننت محمدًا في المدرسة، وقد يكون جملة نحو: ظننت محمد يسافر اليوم وظننت محمدًا أبوه مسافر، وأفعال هذا الباب نوعان: أحدهما: أفعال قلوب، وثانيهما: أفعال التصيير، فأما أفعال القلوب فإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام:

أحدها: يكون لازمًا فلا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر وحزن وحقد.

ثانيهما: يكون متعديًا لواحد نحو: عرف وفهم واتهم وحسد.

ثالثها: يكون متعديًا لاثنين وهو أفعال هذا الباب.

وأفعال القلوب بالنظر إلى أحوالها في الاستعمال أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقينًا وهو أربعة: وجد، ألفى، تعلم، درى.

الثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة: جعل، حجا، عدى، هب، زعم.

الثالث: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، وعلم.

الرابع: ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، حسب، خال.

أفعال القلوب يدخلها الإلغاء والتعليق باستثناء الأفعال الجامدة منها:

اعلم أن أفعال القلوب يدخلها الإلغاء والتعليق باستثناء الأفعال الجامدة منها وهي اثنان: تعلم بمعنى اعلم، وهو فعل جامد لأنه ملازم لصيغة الأمر، والثاني: هب بمعنى ظن، وهو ملازم لصيغة الأمر كذلك، وإليك تفصيل الحديث عن أفعال هذا الباب وأحكامه.

أولًا: أفعال القلوب، وهي أربعة أقسام:

أولًا: أفعال القلوب التي تفيد في الخبر يقينًا: وهي أربعة: وجد، وألفى، وتعلم، ودرى.

الفعل الأول: "وجد": مثاله قول الله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠]. والكلام قبل دخول وجد تقديره وما تقدموا لأنفسكم من خيرٍ هو خير عند الله، فالهاء في تجدوه وهي المفعول الأول يفسرها اسم الموصول وهو ما في وما تقدموا، وأما المفعول الثاني فخيرًا، وأما هو الواقعة بين المفعولين فضمير فصلٍ لا محل له من الإعراب، ووجد التي تنصب مفعولين هي التي بمعنى علم كما سبق، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لمفعول واحد نحو: وجدت القلم، وإن كانت بمعنى حزن أي: وجد وجدًا، أو كان بمعنى حقد أي: وجد موجدة فهي لازمة.

الفعل الثاني: "ألفى": ومثاله من القرآن الكريم: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات: ٦٩] أي: وجدوا آباءهم ضالين فاتبعوهم على ضلالتهم مسرعين في

ذلك لا يثبطهم شيء، فآباءهم مفعوله الأول وضالين مفعوله الثاني، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، المفعول الأول "آباءنا" والمفعول الثاني "عليه"، لأنها في معنى ما ألفينا آباءنا مستقرين عليه، وقال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، فالمفعول الأول "سيدها" والمفعول الثاني متعلق الظرف "لدى الباب"، أي: مستقرًا أو كائنًا لدى الباب.

واعلم أن ألفى إذا كانت بمعنى أصاب لا تتعدى لمفعولين بل لمفعول واحد، وإنما التي تتعدى لمفعولين هي التي تكون بمعنى علم نحو: ألفينا محمدًا صبورًا، أي: علمناه صبورًا، وعلى كل فإن الفارق بين التي بمعنى علم والتي بمعنى أصاب عند التطبيق دقيق جدًّا؛ لذلك فإن الآيات القرآنية التي استشهد بها في هذا الباب تحتمل أن تكون فيها ألفى بمعنى علم كما أعربناها وأن تكون بمعنى أصاب فيكون المنصوب الثاني حال.

الفعل الثالث: "تعلم": وهو فعل جامد لا يتصرف، فهو ملازم لصيغة الأمر بمعنى اعلم، قال زياد بن يسار:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ❖ فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر

أي: اعلم أن ما يشفي صدور الرجال هو أن يستطيعوا قهر عدوهم، فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك: والأكثر أن تغني أن وصلتها عن مفعولي تعلم، قال زهير بن أبي سلمة:

فقلت تعلم أن للصيد غرةٍ ❖ وإلا تضيعها فإنك قاتله

غرة بكسر الغين أي غفلة، فالمصدر المؤول من أن واسمها وهو غرة وخبرها وهو للصيد ساد مسد مفعولي تعلم، أقول: وتعلم هذه التي تنصب مفعولين لا بد أن

تكون بمعنى اعلم أي أنك تزود مخاطبك بمعلومةٍ نحو: تعلم أن حسن الخلق من الإيمان، تعلم أن الله لا يضيع أجر المحسنين، تعلم أن محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين... إلى آخره. أما إذا كانت تعلم فعل أمر من تعلم يتعلم، نحو تعلم السباحة وركوب الخيل، نصبت مفعولًا واحدًا، وليس لتعلم التي بمعنى اعلم وجود في الاستعمال العربي إلا بالقدر القليل الذي يكفي للشاهد النحوي، وأما الشيوع فهو لتعلم التي هي فعل أمر من يتعلم أي يحصل العلم.

الفعل الرابع: "درى": من باب فتح ومعناها علم، نحو: دريت محمدًا ناجحًا، جاء في الصبان -الجزء الثاني الصفحة الثانية والثلاثين-: أنه إذا دخل عليه استفهام مع همزة النقل تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ٣]، فالمفعول الأول كاف الخطاب وجملة "ما القارعة" من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي أدرى.

ثانيًا: الأفعال التي تفيد في الخبر رجحانًا:

وهي خمسة: جعل، حجى، عد، هب، زعم.

الفعل الأول: "جعل" التي بمعنى اعتقد: قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوا ذلك، وكذلك إذا كانت بمعنى صير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، فهي هنا نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالهاء في فجعلناهم مفعول أول وهباءً مفعول ثانٍ ومنثورًا صفة لهباء، ومثل الآية السابقة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ﴾ [المؤمنون: ١٣]، أي: صيرناه نطفةً في قرارٍ مكين، فالهاء مفعول أول، ونطفة مفعول ثانٍ، والحاصل أن جعل تنصب

مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر إذا كانت بمعنى اعتقد أو كانت بمعنى صير أي تحول، فإن كانت جعل بمعنى أوجد كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، أي: أوجدهما، أو كانت بمعنى أوجب نحو: جعلت للعامل مكافأةً، تعدت إلى مفعولٍ واحد كما هو واضح من التمثيل.

الفعل الثاني: "حجا" بمعنى "ظن": مثال: قد كنت أحجو خالدًا كفئًا لهذا العمل، أي: قد كنت أظن خالدًا كفء، ولعلك تدرك أن هذا الفعل بهذا المعنى من اللغة المتروكة، ويدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد له في كتب النحو المشهورة إلا شاهدًا واحدًا مختلفًا في قائله، وهو قول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ❖ حتى ألمت بنا يومًا ملمات
فقلت والمرء تخطيه عطيته ❖ أدنى عطيته إياي مئات

أي: كنت أظن أبا عمرو، ابن عقيل الجزء الثاني الصفحة الثامنة والثلاثين، هذا ولم يعرف أحد من النحويين عد حجا من أفعال هذا الباب إلا ابن مالك صرح بذلك ابن هشام في تلخيص الشواهد صفحة ٤٤١.

الفعل الثالث: "عد" بمعنى "ظن": نحو: قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لا أعد الإقتار عدما ولكن ❖ فقد من قد رزئته الإعدام

أي: لا أظن الافتقار عدمًا ولكن العدم أن تفتقد مولاك وناصرك، ومثله قول جرير بن عطية:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ❖ بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

أي: تظنون، ومثلهما قول النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ❖ ولكنما المولى شريكك في العدم

أي: لا تظن صاحبك هو الذي يشاركك في الغنى، إنما صاحبك الذي يقف معك في فقرك كما يقف معك في غناك فالمفعول الأول المولى والمفعول الثاني شريكك.

الفعل الرابع: "هب" التي بمعنى "ظن": وهي بهذا المعنى فعل جامد ملازم لصيغة الأمر مثاله قول عبد الله بن همام السلولي:

فقلت أجرني أبا خالد ❖ وإلا فهبني امرأً هالكًا

أي: اعتقدني، فالياء مفعول أول، و"امرأً هالكًا" مفعوله الثاني، وقد تنوب أن وصلتها عن مفعولي هب، وإلا سبع من ذلك قول القائل: هب أن أبانا كان حمارًا.

الفعل الخامس: "زعم": مثاله قول كثير:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ❖ ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

وقال أبو أمية أوس الحنفي:

زعمتني شيخًا ولست بشيخ ❖ إنما الشيخ من يدب دبيبا

وقال أبو ذؤيب:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ❖ فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

ولعلك تلاحظ أن الشاهد الأول فيه أن وصلتها سدت مسد مفعولي زعم، وهذا هو الكثير فيها، قال تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾ [التغابن: ٧]؛ إذ المصدر المؤول من أن وصلتها سد مسد مفعولي زعم، وتقديره: زعم الذين كفروا عدم بعثهم، واعلم أن الزعم يستعمل في القول من غير صحةٍ، ويقوي هذا قولهم: زعم مطية الكذب، وهذا غالب في معنى الزعم؛ إذ قد يكون الزعم قولًا مع علم كما قال الجذياني، ومن شواهد ذلك قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ:

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ❖ ولقد صدقت وكنت ثم أمين

بذلك ينتهي القسم الثاني من أفعال القلوب، وهي التي ترد بالوجهين والغالب فيها الرجحان.

أفعال القلوب التي ترد بالوجهين والغالب كونها لليقين:

ثالثًا: الأفعال التي ترد بالوجهين والغالب كونها لليقين:

وهي اثنان: رأى، وعلم.

الفعل الأول: رأى، والغالب فيها أن تكون بمعنى علم أي تيقن، وشاهده قول خداش بن زهير:

رأيت الله أكبر كل شيء ❖ محاولةً وأكثرهم جنودا

فالمفعول الأول لفظ الجلالة، والمفعول الثاني أكبر كل شيء، ويأتي قليلًا بمعنى ظن، وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧]، أي: يظنونه بعيدًا ونعلمه قريبًا، وتكون بمعنى "حلَم" بفتح اللام أي رأى في منامه فتتعدى لمفعولين أيضًا، قال تعالى حكايةً عن صاحبي يوسف # : ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ [يوسف: ٣٦]، فأرى مضارع رأى وهي في الآية الحلمية، ومفعولها الأول الياء ومفعولها الثاني جملة "أعصر خمرًا" مع الأول وجملة "أحمل فوق رأسي خبزًا" مع الثاني، والفعل المضارع "أرى" حكاية حالٍ ماضية وليس لغير ذلك.

ولعله من الواضح لك أن رأى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر إذا كانت بمعنى "علم"، وهو الكثير فيها، وكذلك إذا كانت بمعنى "ظن" أو كانت بمعنى

"حلَم" بفتح اللام، فإذا كانت بمعنى "أبصر" نحو: رأيت القمر بين السحاب، أو بمعنى "اعتقد" نحو: رأى ابن حنيفة نجاسة المني، ورأى الشافعي طهارته، تعدت إلى مفعول واحد في الحالين، قال الناظم:

ولِرَأى الرُّؤيَا أنِم مَا لِعَلِمَا ❖ طَالِبَ مَفعُولَين مِن قَبلُ انتَمَى

الفعل الثاني: علم، تفيد اليقين وهو الغالب فيها، وتفيد الظن -أي الرجحان- قليلًا، فتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر سواء كانت لليقين أو للرجحان، مثال إفادتها اليقين قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي علم. ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومثال كونها للرجحان قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وإذا كانت "علم" بمعنى "عرف" مثل: علمت حل المسألة، أي عرفته، تعدت لمفعول واحد، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨] أي: لا تعرفون شيئًا.

وذكر الصبان في الجزء الثاني، الصفحة السادسة والأربعين في الفرق بين "علم" العرفانية و"علم" التي بمعنى "ظن" قال: إن "علم" العرفانية تتعلق بنفس الشيء وذاته، تقول: علمت زيد أي عرفته، أما "علم" التي تنصب مفعولين فتعني معرفتك لصفةٍ من صفاته، فإذا قلت: علمت زيدًا كريمًا، أفدت أنك عرفت هذه الصفة فيه، وهذا يعني أن "علم" القلبية أخص من "علم" العرفانية؛ لأن معرفتك لذات الشيء أعم من معرفتك لصفةٍ من صفاته، تقول: علمت حسن الخلق من ملازمتي للعلماء العاملين، فهذه "علم" العرفانية، ومثلها: علمت قيادة السيارات، وتقول: علمت محمدًا رجلًا أمينًا، فهذه "علم" القلبية التي أفادت معرفتك لصفة من صفات محمد وهكذا، قال الناظم وهو ابن مالك # :

لِعِلمِ عِرفَانٍ وَظَنَّ تُهمَه ❖ تَعدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَه

رابعًا: ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان:

وهو ثلاثة: ظن، وحسب، وخال.

الفعل الأول: "ظن": وهي إما تفيد معنى العلم اليقيني، وإما تفيد الرجحان وهو الاتهام القائم على أمارةٍ صحيحةٍ وسببٍ ظاهر، وهو ظنٌ مباح شرعًا، وهذا المعنى غالب في استعمال الظن وهي بهذين المعنيين تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فمثال الظن الذي يفيد العلم اليقيني، قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إليه، إلا استغفاره. فـ"أن" المخففة واسمها المحذوف الذي هو ضمير الشأن وخبرها الذي هو جملة "لا ملجأ من الله إلا إليه" سدت مسد مفعولي ظن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦]، أي: يعلمون أن لا بد من لقاء الجزاء فيعملون على حسب ذلك.

ما الذي تفيده ظن، من قوله تعالى: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمۡ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]؟

الجواب: أن ظن الأولى تفيد العلم اليقيني وذلك حسب زعمهم الفاسد، أما الثانية فتعني الاتهام القائم على غير دليل، فقد بين الله أن اعتقادهم كان باطلًا؛ لأنه لا علم لهم بما يظنون، ومثل ظن الثانية وهي التي تفيد الاتهام القائم على غير دليل قول الله: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. قال ابن مالك:

لِعِلمٍ عِرفَانٍ وَظَنَّ تُهمَه ❖ تَعدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَه

فقد بان لك أن الظن إذا كان يفيد العلم اليقيني أو كان يفيد الرجحان وهو الاتهام القائم على دليل نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أما الظن الذي يعني الاتهام القائم على غير دليل وهو الظن المطلوب اجتنابه فينصب مفعولًا واحدًا، واعلم أن الظن الذي يفيد الرجحان هو السائد استعماله بين الناس، مثال: أظن أن فلانًا فعل كذا بدليل كذا وكذا، فالمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسدي مفعولا ظن، وكذلك تقول: أظن الفاعل محمدًا ولا تكاد تجد ضابطًا يعول عليه للنوعين الآخرين من ظن وهو الظن الذي يعني العلم والظن الذي يعني التهمة من غير دليل.

الفعل الثاني: "حسب": وهو الفعل الذي يغلب عليه إفادة الرجحان، أي: أنها تستعمل استعمالين أحدهما: أن تفيد معنى العلم اليقيني وهذا الاستعمال قليل فيها، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: ٧١]. فإن قلت: كيف دخل فعل الحسبان على "أن" التي للتحقيق -أي: أن الناسخة-؟ قلت: نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم، فإن قلت: فأين مفعولا حسب؟ قلت: سد ما يشتمل عليه صلة أن من المسند والمسند إليه، مسد مفعولي "حسب"، والمعنى: وحسب بنو إسرائيل أنه لا يصيبهم من الله فتنة أي بلاء وعذاب في الدنيا والآخرة فعموا عن الدين.

ومن دلالة "حسب" على العلم اليقيني في زعم صاحبه قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤]. فهم يعتقدون أنهم على حق فيما يأتونه من أعمال باطلة، وهذه الطائفة المفتونة بنفسها من أشد الناس عداوة للحق وأهله، لأنهم أهل حق

في زعمهم وما عند غيرهم هو الباطل، وهذا سبب شدة عداوتهم لغيرهم، واعلم أن الفاصل بين معنى العلم ومعنى الرجحان المستفاد من "حسب" دقيق جدًّا عند التطبيق لا يكاد يدركه الشارح إلا إذا كان معنًى قويًّا يطرق الذهن طرقًا لا يختلجه شك من ذلك قول لبيد العامري:

حسبت التقى والجود خير تجارةٍ ❖ رباحًا إذا ما المرأ أصبح ثاقلا

أي: أصبح ميتًا؛ لأن الجسم يخف بالروح ويثقل بالموت، والتقى في البيت مفعول أول والجود مفعول ثانٍ والذي يعنيك لا يحوجك إلى البحث عن المعنى؛ لأن حسب بمعنييها تنصب مفعولين أو ما يسد مسد المفعولين، قال تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾ [النمل: ٨٨]. فـ"ها" مفعول أول و"جامدة" مفعول ثانٍ، ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا ﴾ [الكهف: ١٨]، ومثال المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها الساد مسد المفعولين قوله تعالى: ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [المجادلة: ١٨].

الفعل الثالث: "خال": وهي تفيد معنى الظن غالبًا والعلم قليلًا، مثال إفادتها معنى الظن قول الشاعر:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ❖ يسومك ما لا يستطاع من الوجد

أي: إخالك ذا هوًى يسومك ما لا يستطاع من الوجد إن لم تغضض الطرف، فالكاف في "إخالك" مفعول أول، و"ذا هوًى" مفعول ثانٍ، هكذا مثل ابن هشام وعليه الأشموني الجزء الثاني الصفحة الثامنة والعشرين.

وإن قلت لك: إن عدم غض الطرف عن حرمات الله يشحن ذهنك بالصور التي تكلفك في خلوك عناءً شديدًا تصبو بسببها إلى ما نهاك الله عنه، وأحسن الناس صنعًا هو الذي يقدر على كظم صبوته فلا يفجر بها، وسواء كظمت صبوتك أو

فجرت بها فإن المعاناة بالسبب ما رأيت أمر لا مفر منه ، من ثم فإن الأمر بغض الطرف من رحمة الله بعباده ، لهذا أرى أن إخال في البيت لليقين وليست للظن ، ومثال إفادتها معنى اليقين قول الشاعر :

ما خلتني زلت بعدكم ضمنًا ❖ أشكو إليكم حموة الألم

ونثر البيت خلتني ضمنًا بعدكم ما زلت أشكو إليكم حموة الألم ، ضمنًا أي صاحب مرض ، ما زلت أشكو شدته إليكم ، فالياء في خلتني مفعول أول وضمنًا مفعول ثانٍ ، أي إن "خال" سواء أفادت معنى الظن أم معنى العلم ناصبة لمفعولين ، وقد مثل ابن عقيل لإفادة "خال" معنى العلم بقول النمر بن تولب العقلي :

دعاني الغواني عمهن وخلتني ❖ لي اسمٌ فلا أدعى به وهو أول

فالياء في خلتني مفعول أول ، وجملة "لي اسمٌ" من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ ، قال ابن مالك # :

انصِب بِفِعلِ القَلبِ جُزأي ابتِدَا ❖ أعني رَأى خَالَ عَلِمتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبتُ وزَعَمتُ مَعَ عدّ ❖ حَجا دَرَى وَجَعَلَ اللذ كاعتَقَد
وَهَب تَعَلَّم … … … … ❖ … … … … … …

قال ابن عقيل - في الجزء الثاني الصفحة الرابعة والأربعون بعد التصرف - : تقدم أن أفعال هذا الباب قسمان : أحدهما : أفعال قلوب ، والثاني : أفعال تصيير.

القسم الأول: أفعال القلوب ، فتنقسم إلى متصرفةٍ وغير متصرفة ، فغير المتصرفة : هب وتعلم ؛ لأن هذين الفعلين ملازمان لصيغة الأمر وما عدا ذلك من أفعال القلوب فمتصرفًا ويثبت لجميع تصاريفها من العمل ما يثبت للماضي منها ، مثال المضارع : أظن زيد قائمًا والأمر ظن زيدًا قائمًا ، واسم الفاعل : أنا

ظان زيدًا قائمًا، واسم المفعول: زيد مظنون أبوه قائمًا، فأبوه هو المفعول الأول وارتفاعه لقيامه مقام الفاعل وقائمًا المفعول الثاني، ومثال المصدر عجبت من ظنك زيدًا قائمًا، قال ابن مالك:

... ... ❖ ...والأمر هب قد ألزما
كذا تَعَلَّم وَلِغَيرِ المَاضِ مِن سِوَاهُمَا اجعَل كلَّ مَالَهُ زُكِن

زكن: أي علم، انتهينا من القسم الأول من أفعال هذا الباب، وهي أفعال القلوب.

القسم الثاني: وهو أفعال التصيير، قال ابن مالك:

... ... والتي كصير ❖ أيضًا بها انصب مبتدًا وخبرًا

وقد جمعها العلماء في سبعة أفعال:

الفعل الأول: "صير"، قال رؤبة بن العجاج:

ولعب الطير بهم أبابيل ❖ فصيروا مثل كعصفٍ مأكول

الشاهد: "فصيروا" حيث نصب مفعولين إلا أنه من أفعال التصيير التي تنصب المفعولين أحدهما النائب عن الفاعل وهو الواو والآخر كلمة مثل. وفيه شاهد آخر حيث جاءت الكاف اسمًا بمعنى مثل مؤكدة لمثل الأولى.

الفعل الثاني: "جعل"، قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، فالهاء مفعوله الأول، و"هباءً" مفعوله الثاني، و"منثورًا" نعت لـ"هباء".

الفعل الثالث: "ترك"، قال تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]. فـ"بعضهم" مفعول أول، وجملة "يموج في بعض" مفعول ثان، قال فرعان بن الأعرف من كلمةٍ يقولها في ابنه منازل وكان عاقًا:

وربيته حتى إذا ما تركته ❖ أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

الشاهد فيه: تركته أخا القوم، أي صيرته، فالهاء في تركته مفعول أول وأخا القوم مفعول ثانٍ.

الفعل الرابع: "اتخذ"، قال تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥].

فـ"إبراهيم" مفعول أول، و"خليلًا" مفعول ثانٍ.

الفعل الخامس: "تخذ"، قال جند بن مرة الهذلي:

تخذت غراز إثرهم دليلًا ❖ وفروا في الحجاز ليعجزوني

غراز بضم العين المعجمة اسم وادٍ ممنوع من الصرف على إرادة البقعة وهو المفعول الأول، ودليلًا المفعول الثاني و"إثرهم" منصوب على الظرفية، وقال تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف: ٧٧]. وقرئ: "لتخذت"، والتاء في "تخذت" أصل كما في تبع، واتخذ افتعل منه كاتبع من تبع، وليس من الأخذ في شيء. و"أجرًا" مفعول أول، و"عليه" متعلق بمحذوف مفعول ثانٍ.

الفعل السادس: "رد"، قال تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩].

الشاهد: "يردونكم كفارًا"، والكاف والميم مفعول أول، و"كفارًا" مفعول ثانٍ، و"حسدًا" مفعول لأجله.

السابع: "وهب" بمعنى "صير"، وهو فعل ملازم للماضي فلا يتصرف لمضارعٍ ولا لأمر؛ لأنه سمع في مثلٍ والأمثال لا تغير، مثاله ما حكاه ابن الأعرابي محمد بن زياد عن العرب وهو قليل: وهبني الله فداءك، أي صيرني، فياء المتكلم مفعوله الأول و"فداءك" مفعوله الثاني.

تذييلٍ للتنبيه على أهم ما اشتملت عليه دراسة أفعال القلوب

قال ابن مالك:

لِعِلمِ عِرفَانٍ وَظَنَّ تُهمَه ❖ تَعدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَه

لماذا خص ابن مالك علم وظن بالذكر مع أن غيرهما قد يتعدى إلى مفعولٍ واحد؟

الجواب: قال الأشموني -في الجزء الثاني الصفحة السادسة والأربعين-: وخص علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل؛ إذ غيرهما لا ينصب مفعولين إلا إذا كان بمعناهما، وأيضًا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبًا بخلافهما، أقول: فكانت تسمية الباب بباب ظن وأخواتها دليلًا على أنها أساس هذا الباب بلفظها ومعناها.

متى تكون وجد بمعنى علم، ومتى تكون بمعنى أصاب؟

الجواب: تكون "وجد" بمعنى "علم" في كل استعمال لا يكون الفاعل فيه باحثًا عن شيء، فإن كان الفاعل باحثًا عن شيءٍ فوجده كانت بمعنى أصاب فتخرج بذلك عن كونها ناسخةً لتنصب مفعولًا واحدًا، مثال: وجدت القلم في المحفظة، وبذلك تعلم أن وجد بمعنى علم في كل مما يأتي: قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧]. فـ"عندها رزقًا"، "رزقًا" مفعول أول، و"عندها" متعلق بمحذوف خبر هو المفعول الثاني لـ"وجد"، ووجد هنا بمعنى علم وليست بمعنى أصاب؛ لأن زكريا لم يكن يبحث وقتها عن شيء.

وقـال تعـالى: ﴿ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ﴾ [الضحى: ٦-٨]. فالكـاف في "يجـدك" مفعـول أول، و"يتيمًا" مفعـول ثانٍ، وكذلك الكاف في "وجدك" المرة الأولى والمرة الثانية، و"ضالًا" مفعول ثانٍ، و"عائلًا" مفعـول ثـانٍ، وقـال تعـالى: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٢٤]، الهاء في "وجدتها" مفعـول أول، وجملة "يسجدون للشمس من دون الله" في محل المفعول الثاني.

وتكون "وجد" بمعنى أصاب فتنصب مفعولًا واحدًا، وبذلك تخرج عن كونها قلبيـةً ناسـخةً فيمـا يـأتي، قـال تعـالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ ﴾ [النساء: ٨٩]، أي: أصـبتموهم، وقـال تعـالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩]. فالفعـل هنـا بمعنـى أصبنا متاعنا عنده؛ لأنهم كانوا يبحثون عما سرق منهم، وهكذا يكون تعاملك مع وجد لتتضح لك صورة الفرق بين كونها بمعنى علم القلبية وكونها بمعنى أصاب، ولو أنك تعاملت بهذا المقياس الملموس مع الفعل "ألفى" وهو من الأفعال الناسخة التي تفيد في الخبر يقينًا لأرحت نفسك كثيرًا من عناء الإعراب لمثل قوله تعالى: ﴿ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِ ﴾ [يوسف: ٢٥]. إذ "ألفى" في البيت بمعنى أصاب؛ لأن يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وامرأة العزيز كان يوسف -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام- وامرأة العزيز كانا يستبقان فتح الباب للوصول إلى زوج امرأة العزيز الذي أحسا بقدومه ناحية الغرفة المغلقة عليهما، فلفظة "سيدها" في الآية مفعول، و"لدى الباب" ظرف متعلق بمحذوف حال تقديره كائنًا لدى الباب، وبهذا الصنيع نجعل لأنفسنا حدًّا محسوسًا فارقًا بين المعنيين، أي ألفى القلبية التي بمعنى علم وألفى التي بمعنى أصاب، كما كان الأمر بين وجد التي بمعنى علم ووجد التي بمعنى أصاب.

ما الفرق بين تعلم القلبية التي بمعنى اعلم وهي فعل أمر جامد، وتعلم التي هي فعل أمر متصرف من تعلم يتعلم؟

الجواب: أما "تعلم" القلبية وهي فعل جامد غير متصرفٍ ملازم لصيغة الأمر فتفيد الإخبار بصفةٍ من الصفات مثال: تعلم أن الله يحب المحسنين. ومثال آخر: تعلم أن ليس للصبر جزاء إلا الجنة. أما "تعلم" التي هي فعل أمر متصرف فتفيد طلب تحصيل علم ما، مثال: تعلم كظم الغيظ، تعلم الرفق بالضعفاء، تعلم الصبر عند الصدمة الأولى... إلى آخره.

متى تنصب عد مفعولين فتكون قلبيةً ناسخة، ومتى تنصب مفعولًا واحدًا؟

الجواب: إذا كانت "عد" بمعنى "ظن" فهي قلبية ناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، مثال: أعد محمدًا طالبًا متميزًا، أي أظن ذلك على وجه الترجيح، وتقول: أعد الكرم مما يسود به صاحبه، أي أظن ذلك على وجه اليقين، فإن كان الفعل عد من العدد الحسابي تعدى لمفعول واحد نحو: عددت الطلاب فوجدت عشرين طالبًا أي أحصيتهم عددًا، ومثال آخر أن يقال: عد نقودك قبل مغادرة المصرف، ومن شواهده الشعرية قول رؤبة بن العجاج:

عددت قومي كعديد الطيس ❖ إذ ذهب القوم الكرام ليسي

أي: عددت قومي فكانوا كثيرًا كحبات الرمل.

متى تكون هب من أفعال القلوب؟

الجواب: تكون "هب" فعلًا جامدًا ملازمًا لصيغة الأمر إذا كانت بمعنى "ظن"، مثال: هب أنك على حقٍ وأنا المخطئ، أما إذا كانت من الهبة فهي فعل متصرف

من وهب يهب وهي بذلك غير ناسخة فتنصب مفعولًا واحدًا، قال تعالى: ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٣].

كيف تفرق بين علم التي تفيد اليقين، وعلم التي تفيد العرفان؟

الجواب: اعلم أن "علم" إن كانت تفيد الإخبار عن صفةٍ من صفات المبتدأ مثال: علمت محمدًا رجلًا كريمًا، فهي "علم" الناسخة التي تفيد اليقين وقد تفيد الظن، نحو: علمت محمدًا رجلًا أمينًا، وإنما كانت بمعنى الظن في المثال الثاني؛ لأن الأمانة صفة قلبية قلما يتوفر للإنسان التأكد من عدم مزاحمة صفة أخرى مناهضة لها في قلب من تعاشره أو تصاحبه، ذا شأن علم القلبية التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

أما "علم" العرفانية فتفيد العلم بذات الشيء مثال: علمت النحو والصرف، وفرق آخر أن علم القلبية تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة نحو أعلمت محمدًا عليًا مسافرًا، أما علم العرفانية فتتعدى بالتضعيف إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: علمت محمدًا النحو، وتقول: علمتك السباحة والرماية وركوب الخيل، ولا تقول: أعلمتك السباحة ألا تراهم يقولون: وزارة التربية والتعليم للهيئة المختصة بتلقين المعارف، ويقولون: وزارة الإعلام للهيئة التي تمدنا بالأخبار التي هي صفات الذوات والأحداث، قال تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]. وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

الإلغـــــاء والتعليـــــق

لأفعال القلوب ثلاثة أحكام:

الحكم الأول: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في أفعال هذا الباب جميعًا الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري، ويختص الإلغاء والتعليق بالقلبي المتصرف، أما القلبي غير المتصرف، وهما فعلان: هب وتعلم، الملازمان لسياق الأمر، فلا يدخلهما إلغاء ولا تعليق.

الحكم الثاني: وهو الإلغاء، والإلغاء هو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما، فالمتوسط كـ: زيد ظننت قائم، والمتأخر نحو: زيد قائم ظننت، وشاهده من الشعر قول منازل بن ربيعة المنقري:

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني ❖ وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

فوسط "خلت" بين اللؤم وهو المبتدأ المؤخر والخبر المقدم وهو في الأراجيز، والأراجيز جمع أرجوزة، وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز، ومعنى اللؤم -بضم اللام-: اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء، فهو من أذم ما يهجى به، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل، حيث جعله ابنًا للؤم إشارةً إلى أن ذلك غريزة فيه، والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة معناه الضعف، ومعنى البيت: أتوعدني يابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور، وشاهد الصورة الثانية وهو تأخر الفعل القلبي عن المبتدأ والخبر قول أبو أسيدة الدبيري:

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ❖ غنيين لا يجري علينا غناهما
هما سيدانا يزعمان وإنما ❖ يسودانا إن أيسرت غنماهما

فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر وإن حرف شرطٍ حذف جوابها وتقديره: وأجري علينا من ذلك، والمعنى: هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها وأجري علينا من ذلك، ولعلك تلاحظ أن الشاعر قد ألغى عمل الفعل يزعمان، وهناك شاهد آخر وهو قول الشاعر:

آتٍ الموت تعلمون فلا ير ❖ هبكم من لظى الحروب اضطرام

واضطرام الحروب: اشتعالها، والشاهد: آتٍ الموت، مبتدأ وخبر، و"تعلمون" ألغيت عن العمل لتأخرها عن المبتدأ والخبر، وآتٍ اسم فاعل من "أتى" وأصلها آتي كما يقول الصرفيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء ونون التنوين فصار آتٍ، فهو مرفوع بضمة مقدرة، على الياء المحذوفة، ومما يجب أن تعلم: أن إلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله، بلا خلاف لضعفه بالتأخر، تقول: محمد مسافر ظننت، فالعامل ظننت متأخر والإلغاء أقوى، ومعنى ذلك أنه يجوز أن تقول: محمدًا مسافرًا ظننت؛ لأن حكم الإلغاء دائمًا جائز وليس واجبًا، هذا حكم العامل المتأخر.

أما العامل المتوسط فحكمه بالعكس، فالإعمال فيه أقوى من إهماله، ذلك لأن الفعل عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وذهب بعضهم إلى أن الإلغاء والإعمال في المتوسط بين المفعولين سواء؛ لأن ضعف العامل بالتوسط صوغ مقاومة الابتداء له، فلكل منهما مرجح، هذا وقد أثار العلماء في هذا الموطن قضية تقديم المفعول الثاني على الفعل وهو فعل، مثال: قام ظننت زيد، ومثلوا له بما سمع من قول الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنين ❖ ولم تعبأ بعزل العازلين

حيث جاء البيت برفع "ربع" وبنصبه ؛ فقال الشاعر : شجاك أظن ربع الراعين، وقال : شجاك أظن ربع الظاعنين، على أن شجاك فعل والمعنى أحزنك أظن ربع الظاعنين.

وفي الحقيقة أن الصبان - في الصفحة التاسعة والثلاثين من الجزء الثاني - نقل عن الدماميني أن شجى في البيت اسم والكلام على تقدير سبب حزنك رؤيتك ربع الأحبة خاليًا بعد ظعنهم، انتهى النص بتصرف، وهذا أفضل الكلام المنقول عن الدماميني في تفسير هذا البيت أفضل مما آثره العلماء من القول بأن "شجاك" خبر مقدم وهو فعل عامل الرفع في ضمير المبتدأ المضمر، وقد عرفنا في باب المبتدأ والخبر أن الخبر إذا كان فعلًا عاملًا في ضمير المبتدأ وكان مستترًا لا يجوز تقديمه، فكيف نقول هنا بجواز الفعلية في قول الشاعر : شجاك أظن ربع الظاعنين؟ إنه في الحقيقة والأولى أن يقال : أن "شجاك" اسم، والكلام كما ذهب إليه الدماميني هو المناسب لما سبق أن ذكر في باب المبتدأ والخبر.

الحكم الثالث : التعليق، بعد أن انتهينا من الكلام عن الإلغاء، وبينا أن الإلغاء يكون بسبب توسط الفعل بين المبتدأ والخبر أو بين تأخر الفعل عن المبتدأ والخبر، وبينا أن الإلغاء حكمه الجواز أي في صورتي الإلغاء يجوز العمل، ولا يجب الإهمال، وهذا بخلاف التعليق الذي هو إبطال العمل لفظًا لا محلًا لمجيء ما له صدر الكلم بعده، وسمي تعليقًا لأنه إبطال في اللفظ ما تعلق العامل في المحل وتقدير إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام، وهو إما لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. اللام في لقد هي لام الموطأة للقسم، واللام في "لمن اشتراه" هي لام الابتداء، و"من اسم" موصول وهو مبتدأ، مبتدأ أول، وجملة

"اشتراه" صلة الموصول، ومن "خلاق" مبتدأ ثاني خبره "ما له"، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ومن في قوله تعالى: ﴿مِنْ خَلَاقٍ﴾ زائدة للتوكيد ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾. هنا العامل لم يتخط اللام لام الابتداء، ولكن تخطاها في باب "إن" فرفع الخبر، والسبب في ذلك أن اللام في خبر "إن" مؤخرة من تقديم، وأخرت لإصلاح اللفظ فأصل إن محمدًا لقائم لأن محمدًا قائم. وسبب التعليق الثاني أن يكون بين فعل القلب ومعموليه لام القسم مثاله قول لبيد:

ولقد علمت لتأتين منيتي ❖ إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في "لتأتين" اللام الموطأة للقسم، والمعنى: ولقد علمت والله لتأتين منيتي، فالقسم قسم المقدر وجوابه في محل نصب مسد مفعولي علم، ومن الأدوات المعلقة أيضًا "ما" النافية و"لا" النافية و"إن" النافية حروف النفي، ولأن لها الصدارة فإذا سبقت بفعل قلب منعته من أن ينقل عمله إلى ما بعده.

مثال "ما" النافية: قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. فـ"ما" نافية، و"هؤلاء" مبتدأ، و"ينطقون" خبر، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ"علمت"، وهي معلق عنها العامل بلفظ "ما" النافية.

ومثال "لا" و"إن" النافيتين الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أي بالقسم أو بقسم مقدر، فالقسم الملفوظ به نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت والله إن زيد قائم، والقسم المقدر نحو: علمت لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت إن زيد قائم، فهذه أربعة أمثلة لكل واحدٍ من الحرفين مثالان، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب عن المفعولية بـ"علمت".

نبدأ بالكلام عن الاستفهام وهو من المعلقات وله صورتان: إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]. فـ"قريب" مبتدأ و"أم بعيد" معطوف عليه، و"ما" موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وجملة "توعدون" صلة الموصول والعائد محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بـ"أدري" المعلق بالهمزة، أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] فـ"أي" اسم استفهام مبتدأ، و"أحصى" خبره وهو فعل ماضٍ، وقيل اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيهما قبل، ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو: علمت متى السفر، والمضاف إليه المبتدأ نحو: علمت أبو من زيد، والخبر نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك، وأفضل بالنصب عطفًا على عمدة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. فـ"أي منقلب" مفعول مطلق منصوب بـ"ينقلبون" مقدم من تأخير، والأصل ينقلبون أي انقلاب، وليست "أي" مفعولًا به لـ"يعلم" كما قد يتوهم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة "ينقلبون" معلق عنها العامل فهي في محل نصب، وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله:

... ... ❖ والتزم التعليق قبل نفي ما
وإن ولا لام ابتداء أو قسم ❖ كذا والاستفهام ذا له انحتم

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير لقوتها، ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان: وهب وتعلم، فإنهما يلزمان الأمر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل ❖ هب والأمر هب قد ألزم كذا تعلم

واعترض بأن "تعلم" قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من أفعال هذا الباب متصرف إلا "وهب" من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي كما مر في آخر النوع الثاني.

ولتصاريفهن كما سبق ما لهن من الإعمال والإلغاء والتعليق، تقول في الإعمال للمضارع: أظن زيد قائمًا، ولاسم الفاعل: أظان زيد عمرو قائمًا، وتقول في الإلغاء للمضارع مع التوسط: زيد أظن قائم، ومع التأخر له: زيد قائم أظن، ومع التوسط للوصف: زيد أنا ظان قائم هذا، فزيد مبتدأ، وقائم خبره، وجملة "أنا ظان" متوسط بينهما، وتقول في التعليق بـ"ما": أظن ما زيد قائم وأنا ظان ما زيد قائم، وقس على ذلك بقيت التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي، وذلك مأخوذ من قول الناظم:

... ... ولغير. الماضي من ❖ سواهما اجعل كل ما له زكن

يعني: هب وتعلم، اجعل كل ما له زكن: أي علم.

الفرق بين الإلغاء والتعليق

ولقد تبين بما قدمناه في حكمي الإلغاء والتعليق أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

الوجه الأول: أن العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل، وأن العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل: علمت لزيد

قائم وغير ذلك من أموره، بالنصب لـ"غير" عطفًا على المحل أي محل جملة "زيد قائم" فإنهما في محل نصبٍ على المفعولية لـ"علمت"، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب، وفي هذا المثال: علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره، فائدتان:

الأولى: أنه من محل الخلاف، قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب: أحدهما لسيبويه والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب. الثاني: للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم، والجملة جواب له. والثالث: للمغاربة وأنه لا موضع لها أيضًا إلا أن الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابًا له وصححه ابن عصفور في (شرح الجمل).

الثانية: أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفردًا فيه معنى الجملة، فتقول: علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره، ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل، فإن كان في الكلام مفردًا يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به وإلا فلا، قال كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ❖ ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف "موجعات" بالنصب بالكسرة على محل قوله: "ما البكا"، الذي علق على العمل فيه قوله: "أدري" هذا مراده هنا، وصرح بذلك في (شرح القطر)، وقال في (المغني): هكذا استدل به ابن عصفور، ولك أن تتدعي أن "البكا" مفعول وأن "ما" زائدة، أو أن الأصل: ولا أدري موجعات القلب، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أي: وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودةً ما البكا، انتهى، وعلى الأول فالمعنى وما

كنت أدري أي شيء البكا، وصح عطف "موجعات" على محل الجملة لأنه يؤدي معنى الجملة ؛ لأن معنى "ولا موجعات القلب" : ولا موجعات قلبي، وهو في معنى قلبي له موجعات.

الوجه الثاني: أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظًا فلا يجوز معه الإعمال، نحو: ظننت ما زيد قائم بنصبهما، هذا لا يجوز، بل لا بد أن تقول: ظننت ما زيد قائم ؛ لأن "ما" لا يعمل ما قبلها في ما بعدها، وسبب الإلغاء موجز للإعمال والإهمال فيجوز زيدًا ظننت قائمًا ويجوز أن تقول زيد ظننت قائم، وفي مثل زيدًا قائمًا ظننت بنصبهما مع التأخر ويجوز زيد قائم ظننت والإهمال مع المتأخر كما سبق أن قلنا والإهمال مع المتأخر أقوى من الإعمال، أما في المتوسط فقالوا: بعضهم قال يستويان وبعضهم قال أن الإعمال أقوى من الإهمال، هذا ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ❖ ... ...

فلا يصح أن تقول: ظننت زيد قائم، بالإلغاء، بل لا بد أن تقول: ظننت زيد قائمًا، وهذا الكلام خلافًا للكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم نحو: ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك، بقول بعض بني فزارة:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ❖ أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع "ملاك" على الابتدائية و"الأدب" على الخبرية مع تقدم "وجدت" عليهما، وفي الحماسة بنصبهم على الإعمال، أي: إني وجدت ملاك الشيمة الأدب، كما استدلوا بقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ❖ وما إخال لدينا منك تنويلُ

برفع "تنويل" على الابتدائية، أو خبره المجرور قبله، مع تقدم "إخال" بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة، ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر.

وأجيب عن هذين البيتين بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والأصل: لملاك الشيمة الأدب، ولا "لدينا منك تنويل"، ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، كما قاله ابن هشام في (المغني) في الجزء الأول الصفحة الخامسة والخمسين بعد المائتين، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

... ... ❖ وإخال إني لاحق مستتبع

بكسر "إن" على تقدير: إني للاحق.

الوجه الثاني: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا للإلغاء، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما، والعامل هنا هو "وجدت" في البيت الأول و"إخال" في البيت الثاني، قد سبق بمتقدمٍ عليه، أما "وجدت" فقد سبق بـ"أني" أي: أني وجدت ملاك الشيمة الأدب، وأما "إخال" فقد سبق بـ"ما" النافية، فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا، ونظيره في المسبوقة بغير المعمولين: متى ظننت زيدًا قائمًا، فيجوز فيه الإلغاء لعدم تصدره والإعمال لتقدمه على المعمولين فتقول: متى ظننت زيدًا قائمًا، كما يجوز أن تقول: متى ظننت زيد قائم بالإهمال.

الوجه الثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن والأصل أني وجدته وما إخاله فحذف ضمير الشأن منهما كما حذف في

قول العرب: إن بك زيد مأخوذ، والأصل: إنه، وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله:

... ... ❖ وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما ❖ ... ...

والوجه الأول أولى من الوجهين الأخيرين؛ لأن حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩]. والأصل: ولقد أفلح من زكاها، أما الوجهان الآخران فضعيفان، أما ضعف الإلغاء المذكور فلإنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة وهو الياء من "أني" بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرًا منزلة تقديم الخبر، أما إذا قدرا داخلين على العامل بطل الإلغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيان ذلك، عندما نتكلم عن الخلاف في حذف أحد المفعولين اختصارًا أو اقتصارًا وضعف حذف ضمير الشأن لأنه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك، بذلك ننهي الكلام عن الإلغاء والتعليق.

حكم حذف المفعولين

إن حذف المفعولين إما أن يكون على سبيل الاختصار أو أن يكون على سبيل الاقتصار، فإن كان ذلك على سبيل الاختصار أي لتقدم دليلٍ يدل عليهما جاز ذلك، ومثاله: أين، قول الله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢]. أي تزعمونهم شركاء، وقول الكميت يمدح أهل البيت:

بأي كتاب أم بأي سنة ❖ ترى حبهم عارًا علي وتحسب

أي: وتحسب حبهم عارًا علي، بهذا قدر ابن هشام المفعولين المحذوفين، ولكن لم يقدر بأنهم شركاء تزعمون أنهم شركاء وإن كان هو الكثير إلى أن تزعمونهم

شركاء لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما، هذا حكم الحذف اختصارًا فلا خلاف في جوازه، أما الحذف اقتصارًا -أي لغير دليل- فعن سيبويه ومن سار في دربه المنع مطلقًا، واختار ذلك الناظم وحجته في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم فتتلقاها بما يتلقى به القسم نحو: ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨]. ومثل قول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي ❖ إن المنايا لا تطيش سهامها

والجواب لا يحذف، فكذلك ما هو بمنزلته ردت هذه العلة بأن تضمن معنى القسم ليس بلازم في هذه الأفعال، وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا لمجيء ذلك في أفعال العلة لقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وقوله تعالى: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٥]، أي: يعلم، يرى يعني أي يعلم، والأصل في الآية الأولى والله يعلم الأشياء كائنةً، وفي الثانية ويرى ما يعتقده حقًّا، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام، وفي أفعال الظن نحو: ﴿ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ ﴾ [الفتح: ١٢]. فـ"ظن السوء" مفعول مطلق مقيد للنوع، وقولهم في المثل: من يسمع يخل، أي يقع منه خيلة، قاله الموضح وصاحب التقريب، والمعنى من يسمع خبرًا يحدث له ظنٌّ، ومن قال معناه يخل مسموعه صادقًا فقد جعله من الحذف الاختصار وليس الكلام فيه، وذهب الأعلم الشنتمري إلى تفصيل الكلام في الحذف الاقتصاري، فقالوا: يجوز في أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم، وعن أبي العلا إدريس وهو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو العلا بضم العين: يجوز في ظن وخال وحسب لأنه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه، يمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا أي لغير دليل؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعدها، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارًا أشار الناظم بقوله:

ولا تجز هنا بلا دليلٍ ❖ سقوط مفعولين أو مفعولٍ

وأما حذف أحدهما اختصارًا أي لدليل فمنعه أبو إسحاق بن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزئي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، كذا قالوا، وما قالوه منتقد بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل وأجازه الجمهور كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. وتقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، وكقوله وهو عنترة العبسي:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ❖ مني بمنزلة المحب المكرم

تقديره فلا تظني غيره مني واقعًا فحذف المفعول الثاني، والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان.

مفعـــول القـــول

اعلم -وفقك الله- أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحدٍ وهذا المفعول إما مفرد في معنى الجملة نحو: قلت شعرًا، فشعرًا مفعول به لقلت، وكذلك خطبةً وحديثًا وكلمةً من نحو: قلت خطبةً أو قلت حديثًا، فهذه المفردات لا تكون دلالتها إلا جملًا، وكذلك لفظة كلمة في نحو قلت اليوم كلمةً بليغةً قال ابن مالك:

... ... ❖ وكلمة بها كلام قد يؤم

وإما أن يكون مفعول القول جملةً فعليةً أو اسميةً فتحكى بعد القول كما سمعت فتكون في موضع المفعول به للقول.

قال ابن عقيل -في الجزء الثاني الصفحة الثامنة والخمسين- : والقول شأنه إذا وقت بعده جملة أن تحكى ، نحو: قال زيد عمرو منطلق وقلت لك اصبر إذ جملة عمرو منطلق اسمية في موضع نصب مفعول به لقال وكذلك الجملة الفعلية اصبر، انتهى النص بتصرف.

وقال ابن هشام في (المغني) الجزء الثاني الصفحة الواحدة والستين بعد الأربعمائة:

وتقع الجملة مفعولًا به في ثلاثة أبواب:

منها: باب الحكاية بالقول، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]. وهو قول الجمهور وهو الصواب؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بعد القول بأنها مقولة كما يخبر عن زيدٍ من ضربت زيدًا بأنه مضروب، انتهى النص بتصرف.

حكم الجملة الاسمية بعد القول:

للجملة الاسمية بعد القول ما سبق من القول بحكايتها كما سمعت وتعرب حينئذٍ مفعولًا به، ويجوز مع ذلك في مذهب عامة العرب أن يجرى القول مجرى الظن فينصب بعده المبتدأ مفعولًا أول، وينصب الخبر مفعولًا ثانيًا، وليس ذلك مطلقًا، بل لا بد من توفر أربعة شروطٍ مستنبطةٍ من الشواهد التي سمعت، سمع الكسائي من العرب أتقول للعميان عقلًا؟! فالشرط الأول أن يكون القول مضارعًا. والشرط الثاني: أن يكون للمخاطب. والشرط الثالث: أن يكون مسبوقًا باستفهام. والشرط الرابع: ألا يفصل بين الفعل والاستفهام بفاصل.

ولعلك ترى الشروط متوفرةً في المثال الذي سمعه الكسائي عن العرب، إذ فيه عقلًا مفعول أول وللعميان مفعول ثانٍ، قال ابن مالك:

وَكَتَظُنَّ اجعَل تَقولُ إن وَلِي ❖ مُستَفهِماً بِهِ وَلَم يَنفصِلِ

بِغَيرِ ظِرفٍ أو كَظَرفٍ أو عَمَل ❖ وَإن بِبَعضِ ذِي فَصَلتَ يُحتَمَل

فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، وتأكد من هذه الكلمة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، وليس ذلك على سبيل الوجوه، نحو: أتقول زيدًا منطلقًا، كما يجوز رفعهما على الحكاية على ما هو الأصل في الجمل بعد القول، فتقول: أتقول زيد منطلق، فتكون جملة "زيد منطلق" في موضع نصب مفعول به لفعل القول، قال الكميت بن زيد الأسدي:

أجهالًا تقول بني لؤي ❖ لعمر أبيك أم متجاهلين

فبني لؤي مفعول أول وجهالًا مفعول ثانٍ مقدم، وأراد الشاعر ببني لؤي قريشًا لأنه نسبهم ينتهي إلى لؤي بن غالب، والمتجاهل الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، وقال عمرو بن معد يكرب المزحجي الصحابي < :

علام تقول الرمح يثقل عاتقي ❖ إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

الشاهد فيه: "الرمح" بالنصب مفعول به أول، وجملة "يثقل عاتقي" مفعول ثانٍ، و"علام" جار ومجرور، والجار "على" والمجرور "ما" الاستفهامية، و"أطعن" بضم العين يقال: طعن يطعن بالضم إذا كان بالرمح، وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب، وقال عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيل فدون بعد غدٍ ❖ فمتى تقول الدار تجمعنا

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنه مفعول أول، وجملة تجمعنا مفعول ثانٍ، وقال آخر:

أبعد بعدٍ تقول الدارَ جامعةً ❖ شملي بهم أم تقول البعدَ محتومًا

وفيه شاهدان: الأول: الفصل بين فعل القول والاستفهام بالظرف وهو بعد، الثاني: نصب "الدار" مفعول أول، و"جامعةً" مفعولًا ثانية، وكذلك "البعد محتومًا" مفعولين لتقول الثانية، وقال هدبة بن خشرم العذري:

متى تقول القلص الرواسما ❖ يحملن أم قاسمٍ وقاسما

فيها القلص بالنصب مفعول أول، وجملة "يحملن أم قاسمٍ" مفعول ثانٍ، ولعلك معي في أنك لو وضعت تظن مكان تقول في كل ما مضى من شواهد لظل المعنى مستقيمًا، وذلك نحو: أجهالًا تظن بني لؤي، علام تظن الرمح يثقل عاتقي، فمتى تظن الدار تجمعنا، تظن الدار جامعةً أم تظن البعد محتومًا، متى تظن القلص الرواسما يحملن أم قاسمٍ وقاسمًا، هذا حكم الجملة الاسمية بعد القول في مذهب عامة العرب.

أما المذهب الثاني: فهو مذهب سليم في الجملة الاسمية بعد القول سليم بالتصغير قبيلةً من قيس عيلان وسليم أيضًا قبيلة من جذام باليمن-وهم يجرون القول مجرى الظن فيعملونه في الجملة الاسمية، فينصبون المبتدأ والخبر بالقول مطلقًا، أي من غير شرطٍ من الشروط التي سبق ذكرها في مذهب عامة العرب، وعلى مذهبهم يروى قول امرئ القيس بن حجر الكندي يصف فرسًا:

إذا ما جرى شأوين وابتل عِطفه ❖ تقول هزيز الريح مرت بأثأب

بالنصب لـ"هزيز" على أنه مفعول أول لتقول، وجملة "مرت بأثأب" مفعول ثانٍ، وهزيز الريح دويها عند هبوبها والأثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة جمع أثأبة وهي نوع من الشجر، ولعلك تلاحظ أنه لم يتحقق فيه شرط الاستفهام وعلى مذهب سليم أيضًا قول الحطيئة يصف جملًا:

إذا قلت أني آيب أهل بلدةٍ ❖ وضعت بها عنه الولية بالهجر

والشاهد فيه: وقوع جملة "أني آيب أهل بلدةٍ" بفتح همزة أن موضع مفعولي قلت، ولعلك تلاحظ أنه ينقصه شرط المضارعية.

ومما رواه الجواليقي منسوبًا لأعرابي صاد ضبًّا:

وقال أهل السوق لما جينا ❖ هذا لعمر الله إسرائينا

"إسرائين" لغة في إسرائيل، ومثلها "إسماعين" في إسماعيل، و"جينا" أصلها: جئنا خففت الهمزة الساكنة المفردة بعد الكسرة بالقلب ياءً.

والشاهد في البيت: كلمة "هذا وهي في محل نصب مفعول أول لقال، و"إسرائين": مفعول ثان، وجملة "لعمر الله" معترضة بين المفعولين. ولعلك تلاحظ أن فعل القول هنا ينقصه شرط المضارعية، ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة ينشدون صدر البيت هكذا: قالت وكنت رجلًا فطينًا، قال ابن مالك:

وَأُجرِي القَولُ كَظَنِّ مُطلقا ❖ عِندَ سُلَيمٍ نَحوُ قُل ذَا مُشفِقا

واعلم أن كل ما قيل في إجراء القول مجرى الظن في المعنى والعمل كان على سبيل الجواز وليس على سبيل الوجوب، ولولا أن الشاهد المروي لا يجوز تغيير إعرابه لجاز لك رفع الجملة الاسمية بعد القول في كل ما مضى على الحكاية. وبذلك ينتهي الكلام على مفعول القول وعلى ما قيل من جواز إجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر بعده مفعولين له.

باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

عناصر الدرس

باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

ثلاثة بالنصب بدلاً من مفاعيل، ولم يقل: ثلاثة مفاعيل؛ لأن إضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن النحاس، التصريح الجزء الثاني الصفحة الخامسة عشرة، قال ابن مالك:

إلى ثَلاثَةٍ رَأى وَعَلِمَا ❖ عَدَّوا إذا صَارَا أرَى وَاعلمَا

قال ابن عَقيل: أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى إلى مفاعيل ثلاثة، فذكر سبعة أفعال منها: أعلم وأرى، فذكر أن أصلهما: علم ورأى، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى مفاعيل ثلاثة، وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصيد ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد نحو: خرج زيد، وأخرجت زيداً. وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو: لبس زيد جبة، وألبست زيداً جبة. وإن كان متعدياً إلى اثنين مثل: علم ورأى القلبيتين صار بعد دخولها متعدياً إلى ثلاثة نحو: علمت محمداً مسافراً، وأعلمت علياً محمداً مسافراً، انتهى.

ولا يجوز أن يتعدى إلى مفاعيل ثلاثة بالهمزة شيء من أفعال القلوب غير علم ورأى، فقد منع كثير من البصريين أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً؛ لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة على علم ورأى ابتداء لغة، وأجازه قوم منهم طرداً للباب على وتيرة واحدة. قال ابن مالك: وذلك لا يجوز عندنا.

واعلم أن ما ضمن معنى أعلم وأرى يتعدى مثلهما بالهمزة إلى مفاعيل ثلاثة، وهذه الأفعال: نبأ، وأنبأ، وخبر وأخبر، وحدث. وبذلك يكون جملة ما يتعدى بالهمزة إلى مفاعيل ثلاثة سبعة أفعال قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ

حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٦٧] في الآية "يري" : بضم الياء مضارع أرى، وأصل أرى : أرأى على وزن: أفعل، حذفت عينه لغيرة علة صرفية فصار أرى على وزن: أفل، وهو معدى إلى ثلاثة مفاعيل الأول الضمير هم الملتصق بالفعل والمفعولان الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، وهما أعمالهم حسرات، ولفظ الجلالة في الآية الكريمة: فاعل ولرأى الحُلمية ما للقلبية من التعدي بالهمزة إلى مفاعيل ثلاثة.

قال تعالى: ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٣] وفي الآية شاهدان: يري وأرى. فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلاً في الأول وكثيراً في الثاني مفعول ثالث، وتقول: أعلمت زيداً محمداً مسافراً، ولا يخفى عليك أن محمداً مسافراً مفعولان أصلهما المبتدأ والخبر.

ومثال "نبأ" قول النابغة الذبياني:

نبئت زرعة والسفاهة كسمها ❖ يهدي إلي غرائب الأشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول فالتاء في "نبئت" نائب الفاعل وهو المفعول الأول، و"زرعة" مفعول ثانٍ، وجملة "يهدي إلي" مفعول ثالث وما بينها اعتراض.

والبيت من كلمة للنابغة يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، والسفاهة: هي الطيش وخفة العقول فهي قبيحة في لفظها كما هي قبيحة في معناها، والغرائب جمع غريبة وأراد بها: ما لا يعهد مثله مما ألفه الناس وعرفوه، والخروج على ما ألفه الناس وعرفوه مما يستقبح عادة.

ومثال "أنبأ" قول الأعشى ميموني بن قيس :

وأنبئت قيساً ولم أبله ❖ كما زعموا خير أهل اليمن

فالتاء في "أُنبئت" مفعوله الأول، و"قيساً" الثاني، و"خيراً" الثالث، ومعنى "لم أبله" : أي لم أجربه، وأصله "أبلوه" حذفت عينه وهي والواو لالتقاء الساكنين. والبيت من كلمة للأعشى يمدح فيها قيساً بن معد يكرب.

ومثال "خبر" قول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير:

وخبرت سوداء الغَميم مريضة ❖ فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فيه "الغَميم" بفتح الغين المعجمة وكسر الميم اسم موضع من بلاد غطفان في بلاد الحجاز، و"سوداء" اسم محبوبته، فالتاء في "خبرت" المفعول الأول، وسوداء الثاني، ومريضة الثالث.

ومثال "أخبر" قول رجل من بني كلاب وهو من مختارات أبي تمام في ديوان الحماسة :

وما عليك إذا أخبرتني دنفاً ❖ وغاب بعلك يوم أن تعوديني

فالتاء المكسورة في "أخبرتني" مفعول أول، وياء المتكلم الثاني، ودنفاً الثالث، والدنف : المريض.

ومثال "حدث" قول الحارث بن خلف اليشكري :

أو منعتم ما تُسألون ❖ فمن حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع في "حدثتموه" مفعول أول والمنصوب مفعول ثانٍ، والجملة بعده وهي : له علينا الولاء، مفعول ثالث، والفعل مبني للمجهول في الجميع.

وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله:

إلى ثَلاثَةٍ رأى وَعَلِمَا ❖ عَدَّوا إذا صَارَا أرَى وَاعلمَا
وَكَأرَى السَّابِقِ نَبَّأَ أخبَرَا ❖ حَدَّثَ أنبأ كَذَاكَ خَبَّرَا

وقال الناظم في (شرح التسهيل): إن أولى من ذلك -يعني من نصب نبأ أو أخواته الثلاثة- أن يحمل الثاني منهما على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب: نبئت زيداً، والثالث: حال، وعبارة ابن مالك في (التسهيل) والجملة بعد المنصوب حالية أو محكية بقول مقدر.

واعلم أن المفاعيل الثلاثة يثبت لها ما ثبت للمفعولين في أفعال القلوب من حكم الإلغاء والتعليق ومن الحذف مثال ذلك: أعلمت وزيداً عمراً قائمًا. فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو: عمرو قائل. ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو: عمرو أعلمت زيداً قائم. ومنه قولهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، فنا مفعول أول والبركة مبتدأ، ومع الأكابر: ظرف في موضع الخبر. وهما اللذان كانا مفعولين والأصل: أعلمنا الله البركة مع الأكابر. ويجوز التعليق عنهما أيضاً فتقول: أعلمت زيداً لعمرو قائم، ويجوز عند الأكثرين حذف المفعول الأول استغناء عنه نحو: أعلمت كبشك سميناً، ولا تذكر من أعلمته.

ويجوز الاقتصار عليه نحو: أعلمت زيداً، ولا تذكر من أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به وبمجرد إعلام الشخص المذكور.

هذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين، وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور

إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم، وهو قياس قول الأخفش: لا بد من الثلاثة، وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه.

أما حذف الثلاثة جميعاً فقال ابن مالك: الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره، وإن لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لأن قولك: علمت وظننت، لا فائدة له لأن الإنسان لا يخلو غالباً عن علم أو ظن، وأما الإعلام فإنه يخلو منه.

وللثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف أحدهما اختصاراً أي لدليل ومنعه اقتصاراً أي لغير دليل ومن الإلغاء والتعليق ما كان له من قبل النقل، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

وَمَا لِمَفعُولَى عَلمتُ مُطلَقاً ❖ لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا

خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً أي سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه إلى المحققين، وخلافاً لمن منعهما في المبني للفاعل وهو أبو موسى الجزولي، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال: "يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب "علم" لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين، ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغًى في حالة واحدة وذلك تناقض".

وقال خطاب في الترشيح: "لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بنيتها للمفعول فوسطتها أو أخرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيء.

ولنا من الأدلة على الإلغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبر وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره. ومن النظم قوله:

وأنْتَ أرَانِي الله أمْنَعُ عَاصِمٍ ❖ وأرْأفُ مُسْتَكْفٍ وأسْمَحُ واهِبِ

وأنت أرانا الله أمنع عاصم ❖ وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فـ"أنت" مبتدأ و"أمنع" خبره و"أرى" ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] والكاف والميم مفعول أول وجملة: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام، ولذلك كسرت إن، وإذا: شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير: إذا مزقتم تجددون. وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين، ولا يصح أن تكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقترن بالفاء نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥] ومن النظم قوله:

حذارِ فقد نُبِّئت إنك لَلَّذي ❖ ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

فحذار: بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر، ونُبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وجملة: إنك للذي، في موضع نصب سدت مسد المفعولين، والفعل معلق عنهما عنها باللام لذلك كسرت إن.

هذا حكم المفعول الثاني والثالث بعد أعلم وأرى القلبيتين وما قيل فيهما من جواز الإلغاء والتعليق والحذف اختصاراً.

خاتمة في رأي البصرية وعلم العرفانية

فإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو: أريت زيداً الهلال أي أبصرته إياه، وأعلمت زيداً الخبر أي عرفته إياه، قال الله تعالى: ﴿ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فالكاف والميم مفعول أول، و"ما تحبون" مفعول ثان، وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال: ٤٤] فـ"قليلاً" حال لا مفعول ثالث، وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي "كسا" في الحذف لهما أو لأحدهما لدليل وغيره، وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَإِن تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ❖ هَمزٍ فَلاِثنَينِ بِهِ تَوَصَّلاَ
وَالثَّانِ مِنهُمَا كَثَانِي اثنَى كَسَا ❖ ... ...

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير زيد في قولك: أعلمت زيدا الحكم، كما أن الثوب غير زيد في قولك: كسوت زيداً ثوباً؛ فتقول في حذف الأول: أعلمت الخبر، وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوباً. وفي حذف الثاني: أعلمت زيداً، وأريت زيداً. كما يقول كسوت زيداً، وفي حذفهما معاً أعلمت وأريت كما تقول كسوت.

وفي منع الإلغاء والتعليق في المفعولين معاً لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر قيل وفيه نظر في موضعين:

الموضع الأول: أن علم بمعنى عرف، إنما حفظ نقلها إلى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١].

الموضع الثاني: أن أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأرني: فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، وكيف تحي الموتى؟ جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، وهذا الناظر لأبي حيان.

وقد يجاب عن الأول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً على المتعدي لاثنين كما قيس نحو: ألبست زيداً جُبة على كسوته جبة. وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال: وأما السماع في المتعدي فكثر وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء أن الرؤية هنا أي في ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ علمية لا بصرية كما قال الحوفي في: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] الرؤية رؤية القلب ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم.

ولك أن تقول: ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة تحي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] إن التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم.

على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب "كسا" لجواز أن تقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل لأنه سؤال عن مفعول به هذا آخر باب ظن.

ولقد تبين لك أن من الأفعال ما ينصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر وما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأن منها ما ينصب ثلاثة مفاعيل.

أما ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فباب كسا وأعطى، وما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وإما أن يكون ذلك على سبيل الجواز.

فما ينصب مفعولين على سبيل الوجوب: ظن وأخواتها، وهي إما أفعال القلوب، وسميت بذلك لأنها ليست من أفعال الجوارح. وإما أفعال تصيير وهي التي تكون من أفعال الجوارح، وتبين لك أنها تدخل على الجملة الاسمية فتعمل في جزئيها النصب على المفعولية تحقيقاً أو تقديراً فتحقيقاً مثاله: ظننت محمداً مسافراً.

وتقديراً مثال: ظننت عيسى موسى.

كما أنها تنقسم باعتبار فائدتها إلى أربعة أقسام: إذ منها ما يفيد اليقين، ومنها ما يفيد الرجحان، ومنها ما يفيد الرجحان تارة واليقين تارة أخرى مع غلبة الرجحان على استعماله، ومنها ما يفيدهما مع غلبة اليقين عليه.

كما أنها تنقسم باعتبار التصريف إلى متصرفة وجامدة وأن الجامد منها ثلاثة اثنان من أفعال القلوب وهما: هب، وتعلم، وواحد من أفعال التصيير وهو: وهب.

ومما علمته أن المفعول الثاني في باب ظن والذي كان أصله الخبر قد يكون جملة فعلية مثال: ظننت محمداً يسافر اليوم، وقد يكون جملة اسمية مثال: ظننت محمداً أبوه حاضر، إذ جملة أبوه حاضر من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعولاً ثانياً.

وقد يكون شبه جملة مثال: ظننت محمداً في الفصل. وقد يكون المصدر المؤول نائباً مناب مفعولي ظن مثال: علمت أن بعد العسر يسراً، وظننت أن الفرج مع الصبر.

ومما تجدر الإشارة إليه:

أن أفعال هذا الباب قد تكون غير قلبية تنصب مفعولاً واحداً، مثال أن تكون علم الرجل إذا انشقت شفته العليا وهو من العلمة وأن تكون حجا غلب في المحاجة مثال: حجا زيد عمرًا. وأن تكون وجد بمعنى أصاب مثال: وجد زيد ضالته أي: أصابها.

وأن تكون عد بمعنى حسب بفتح العين نحو عددت المال. وأن تكون زعم بمعنى كفل مثال: زعمت زيداً، أي كفلته وضمنته، وفي الحديث: ((الزعيم غارم والدين مقضي)).

وأن تكون درى بمعنى: خدع، نحو: درى الذئب الصيد، إذا استخفى له ليفترسه.

وأن تكون حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال: حسب الرجل إذا احمر لونه، وابيض كالبرص.

وأن تكون خال للعب يقال: خال الرجل إذا تكبر وأعجب بنفسه.

وأن تكون رأى بمعنى أبصر نحو: رأيت زيداً.

وأن تكون هب فعل أمر من وهب نحو: هب لي جزء من مالك.

وأن تكون تعلم فعل أمر من تعلم يتعلم مثال: تعلم قيادة السيارات.

ولعلك تدرك أن بعض هذه المعاني الأخرى لهذه الأفعال لا يستعمل في الاختيار اللغوي منها عند المتأخرين وبعضها مستعمل فمن قبيل المستعمل: وجد، التي بمعنى أصاب وعد التي بمعنى حسب بفتح العين، ورأى التي بمعنى أبصر وهي التي هي من وهب يهب، وتعلم التي هي من تعلم يتعلم.

هذا والأفعال القلبية يعتريها في الاستعمال الإلغاء الذي هو إبطال العمل لفظاً ومعنى جوازاً لا وجوبًا، والتعليق الذي هو إبطال العمل لفظاً على سبيل الوجوب. ولا يدخل الإلغاء والتعليق أفعال التصيير ولا الجانب من أفعال القلوب.

ومما سبق تفصيل الكلام فيه حكم الجمل بعد القول وقد بينا أن جميع العرب يحكون الجمل بعد القول ومعنى حكايتها أن تنطق بها كما سمعتها وتكون في موضع مفعول للقول والعرب يجيزون بعد ذلك في الجملة بعد القول نطقاً آخر فسُليم تجيز نصب المبتدأ والخبر مفعولين للقول، وذلك على سبيل الإطلاق إذ لا يشترطون لجواز ذلك شيئاً، أما عامة العرب من غير سُليم فلا ينصبون جزئي الجملة الاسمية بعد القول إلا بشروط ذكرت في موطنها من البحث.

وأختم هذا الملخص السريع من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منها أصلهما المبتدأ والخبر وهو: أعلم وأرى وما كان بمعناهما من قولهم: أخبر، وخبَّر، وأنبأ ونبَّأ، وحدَّث، فهي سبعة أفعال تجري هذا المجرى. والصواب عدم تجاوزها إلى غيرها في هذا الحكم أي بأن يقاس عليها غيرها، وإنما نصب المفاعيل الثلاثة لهذه الأفعال إذا كانت قبل التعدية بالهمزة تنصب مفعولين، أما إذا كانت تتعدى لمفعول واحد تعدت بعد الهمزة إلى مفعولين الثاني منهما من باب كسا وأعطى في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، وهذا هو القسم الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

هذه الكلمة أردت بها جمع ما مضى ذكره في هذا الباب في سلة واحدة؛ لأن في ذلك عوناً على التصور وحسن التصور مما يعين على حسن الانتفاع بما نعلم.

باب الفاعل: أحكامه

عناصر الدرس

أحكام الفاعل: الرفع، أنه متأخر عن الفعل غير متقدم عليه، أنه عمدة لا بد منه، أنه يوحد مع تثنيته وجمعه، أنه يصح حذفه

أولًا: تعريفه:

الفاعل لغة: من فعل الفعل، فإذا قلنا: جاء محمد. يعرب محمد فاعل لغة، وإذا قلنا: لم يأتِ محمد، فلا يعرب من جهة اللغة فاعلًا.

الفاعل اصطلاحًا: اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو ما في تأويله مقدم عليه.

قال ابن مالك:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ❖ زيد منيرًا وجهه نعم الفتى

فالاسم الصريح الظاهر مثل: أتى زيد، فزيد فاعل، وهو اسم صريح ظاهر.

وقد يكون الفاعل ضميرًا بارزًا نحو: ألف التثنية، وواو الجماعة، ونون النسوة. في نحو: المحمدان سافرَا، والأحمدون أقاموا، والطالبات قمنَ بواجبهن.

وقد يكون ضميرًا مستترًا نحو: محمد سافر اليوم، إذ الفاعل ضمير مستتر في الفعل تقديره هو رابطًا لجملة الخبر بالمبتدأ.

وقد يكون الفاعل مصدرًا مئولًا نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: أو لم يكفهم إنزالنا الكتاب عليك.

وقولهم أسند إليه فعل تام، والمراد بقولهم: أسند إليه فعل تام أي: ليس ناسخًا.

واشتراطهم: أن يكون أصلي الصيغة أي: ليس مبنيًّا للمجهول.

واشتراطهم: أن يكون مقدمًا على الفاعل في الاختيار نحو: أتى زيد ونعم الفتى.

فإذا تأخر الفعل على الاسم صار جملة خبرية، وصار الاسم مبتدأ، مثال: زيد قام. أمَّا ما ورد من قول عمر بن أبي ربيعة:

صددت فأطولت الصدود وقلما ❖ وصال على طول الصدود يدوم

وفيه وصال فاعل مقدم فهو ضرورة ....

قال سيبويه: ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقص من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة في البيت السابق.

واشتراطهم والمراد بقولهم: أو ما في تأويل الفعل. أي: اسم الفاعل مثال: أقائم الزيدان، والصفة المشبهه نحو: زيد منير وجهه. فالجملة الاسمية "منير" صفة مشبهة وقعت خبرًا، و"وجهه" فعلها.

أحكام الفاعل:

أولًا: الرفع:

وكان مرفوعًا؛ لأنه عمدة، إذ لا يستغني الكلام عنه، ورافعه المسند وهو الفعل أو ما في تأويله وفاقًا لسيبويه. وهو متأخر عن الفعل غير متقدم عليه، وأنه عمدة لا بد منه، وأنه يوحد مع تثنيته وجمعه، أنه يصح حذفه.

واعلم أن العرب إذا اطمأنوا إلى وضوح المعنى وعدم وجود ما يلبس على السامع، فيظن الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا، لم يلتزموا برفع الفاعل ونصب المفعول، فقد ورد عن العرب: خرق الثوبَ المسمار، بنصب الثوب مع أنه فاعل ونصب المسمار مع أنه مفعول به. وقالوا: كسر الزجاج الحجر، برفع الزجاج مع أنه مفعول به، ونصب الحجر مع أنه فاعل.

ومن ذلك قول الأخطل من قصيدة يهجو بها جريرًا:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران ❖ أو بلغت سوءاتهم هجر

بنصب سوءات وهي فاعل في المعنى، ورفع نجران وهجر وهما مفعولان معنًى.

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعًا.

قال مساور ابن هند العبسي:

قد سالم الحيات منه القدما ❖ الأفعوان والشجاع الشجعما

بنصب الحيات مع أنها فاعل معنًى، وربما رفعوهما جميعًا.

قال الشاعر:

إن من صاد عقعقًا لمشوم ❖ كيف من صاد عقعقان وبوم

برفع عقعقان بالألف؛ لأنه مثنى مع أنه مفعول به في المعنى، والعقعق طائر كالغراب.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): "وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر".

وعلى كل، فالمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياسًا ولا يطردونه في كلامهم ولا يستبيحونه في حال السعة والتمكن من القول.

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر، ومن المعروف أن إضافة المصدر إلى فاعله كثيرة. قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] في الآية لفظ الجلالة فاعل، والكلام على تقدير: ولولا أن يدفع الله الناس.

أو يجر بإضافة اسم المصدر إليه، من ذلك قول عائشة أم المؤمنين < : "من قبلة الرجل امرأته الوضوء"، ففي الأثر "قبلة" اسم مصدر "قبل" بتشديد الباء، و"الرجل" فاعله.

وقال القطام التغلبي عمير بن شييم:

أكفرًا بعد رد الموت عني ❖ وبعد عطائك الماء الرتاعا

ففي الشاهد عطاء اسم مصدر الفعل أعطى، وهو مضاف إلى فاعله وهو الكاف، وتقدير الكلام: وبعد أن تعطي الماء الرتاعا، فالفاعل ضمير مستتر وهو الكاف المضافة لاسم المصدر في البيت.

وقد يجر الفاعل بالباء، أو من، أو اللام الزوائد، وذلك إما أن يكون واجبًا، نحو قول الشاعر:

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ❖ ومدمن القرع للأبواب أن يلج

قال ابن عقيل: "وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء".

وفي البيت: أخلق بذي الصبر، فيه أخلق فعل تعجب، وفاعله بذي الصبر وهو مجرور بالباء وجوبًا.

وإما أن يكون جر الفاعل بالباء كثيرًا، وذلك فاعل الفعل "كفى". قال تعالى: ﴿ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [الرعد: ٤٣] في الآية لفظ الجلالة فاعل "كفى" مجرورًا بالباء.

وقد تزاد من جارة للفاعل النكرة في سياق النفي لإيفاد التنصيص على نفي الجنس، قال تعالى: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ

﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢] في الآية ذكر فاعل "يأتي" وهو مجرور بـ"من" الزائدة، والأصل: ما يأتيهم ذكر.

ومثال جر الفاعل باللام الزائدة، قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] في الآية "ما" اسم موصول فاعل اسم الفعل "هيهات" وهو مجرور باللام الزائدة.

ثانيًا: أن يكون الفاعل متأخرًا عن الفعل غير متقدم عليه:

قال ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ❖ فهو وإلا فضمير أستتر

أي: حكم الفاعل التأخر عن فعله أو شبه الفعل.

مثال الفعل: قام الزيدان. ومثال شبه الفعل -وهو اسم الفعل-: زيد قائم غلاماه، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على الفعل، ووجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل. مثال: زيد قام، إذ الفاعل ضمير مستتر رابط لجملة الخبر بالمبتدأ.

أو يقدر له فعل مفصل بالفعل المذكور نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] أي: وإن استجارك أحد؛ وذلك لأن أداة الشرط لتعليق فعل بفاعل. هذا مذهب البصرية في أن الفاعل لا يتقدم على فعل، واستدلوا على ذلك بأن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنك إذا قلت: زيد قام، وكان تقديم الفاعل جائزًا، لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر؟ أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل وقام حينئذٍ خالٍ من الضمير؟ ولا شك في أن بين الحالين

فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملةُ المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت، وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق.

وما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الفاعل اعتمادًا على قول الزباء أو الخنساء بنت عمر الصحابية:

ما للجمال مشيها وئيدًا ❖ أجندلًا يحملن أم حديدًا

في رواية من روى "مشيها" مرفوعة، فهو فاعل مقدم على عامله "وئيدًا" الواقع حالًا من "الجمال".

ونثر البيت: ما للجمال وئيدًا مشيها. وبعضهم حمل هذا البيت على الضرورة كما وقع للشاعر عمر بن أبي ربيعة، إذ قدم الفاعل في قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما ❖ وصال على طول الصدود يدوم

نقول: وحَمْلُ البيت على الضرورة هو الصواب، إذ الراجح أن الضرورة ما وقع في الشعر، وإن كان للشاعر عنه مندوحة. ومما لا شك فيه أن الشاعر هنا أراد الفاعلية؛ لأنها تدل على حدوث الفعل بعد أن لم يكن بخلاف جملة المبتدأ والخبر التي تدل على الثبوت، وليس هذا مما يلائم ما طرأ على الجمال من تباطؤ مشيها، فأفضل ما قيل في تخريج رواية الرفع هو حمل البيت على الضرورة.

ولا مانع من أن يقال: إن حاجة الراجز إلى اتفاق الروي في البيتين حمله على نصب وئيدًا، إذ لو لم يقل ذلك لقال: ما للجمال مشيها وئيد، وتكون جملة مشيها وئيد من المبتدأ مشيها، والخبر وئيد في محل نصب حال من الجمال، والضمير رابط للحال بصاحبه.

وإعراب هذه الآية: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ كالآتي: "أحد" فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وإنما لم يجعل "أحد" مبتدأ و"استجارك" خبره من غير حذفٍ؛ لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين، خلافًا للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أن يكون "أحد" مبتدأ ومسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعد، و"استجارك" خبره.

نقول: ولماذا لا يكون "أحد" فاعل -على مذهب الكوفيين- مقدم على الفعل كما هو مذهبهم، وبذلك تظل أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية؟!

مثال آخر: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦] هنا: "بشر" يجوز أن يكون مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة: "يهدوننا" خبره.

ويجوز أن يكون فاعلًا بفعل محذوف يفسره "يهدوننا"، والتقدير: أيهدينا بشر يهدوننا؟ والأرجح الفاعلية؛ لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال.

وكيف نعرب: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾؟ [الواقعة: ٥٩] والجواب: أن "أنتم" يجوز أن يكون مبتدأً، و"تخلقونه" خبر، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: أتخلقون تخلقون، فحذف الفعل؛ احترازًا عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل.

والأرجح الفاعلية؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم. وعورض بأن في اعتبار الجملة فعلية تخالفًا في عطفة جملة، أم نحن الخالقون عليه، وفي اعتبارها ابتدائية تناسبًا، والتناسب أولى من التخالف. ومن ثم قال الموضح في (المغني):

وتقـدير الاسميـة في: ﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ ﴾ أرجـح منـه في: ﴿ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسمية، وهي: ﴿ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾ وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطَا وبقيا الوجهان على السواء.

ثالثًا: أن يكون الفاعل عمدة لا بد منه:

لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه، فإن ظهر الفاعل في اللفظ بأن نطق به ظاهرًا كان، أو مضمرًا نحو: قام زيد، والزيدان قاما، فذاك واضح.

وإن لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور متقدم على المسند: كزيد قام، كما مر في الحكم الثاني، ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله، أو راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه المضمر كالحديث: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)). ففي: ((يشرب)) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام أي: ولا يشرب هو -أي: الشارب- لأن ((يشرب)) يستلزم شاربًا، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو: ((لا يزني الزاني...)) وليس براجع إلى: ((الزاني)) لفساد المعنى، أو راجع لما دل عليه الكلام أو دل عليه الحال المشاهدة.

فمثال ما دل عليه مثالُ الكلام قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] ففي "بلغت" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام، أي: إذا بلغت هي -أي: الروح- و"التراقي": أعالي الصدر.

ومثال دلالة الحال للمشاهدة قولهم: إذا كان غدًا فائتني، بنصب غدًا.

وقول الشاعر سوار بن المدرب حين هرَبَ من الحجاج ؛ خوفًا على نفسه :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ❖ إلى قطريٍ لا أخالك راضيا

ففي كان في قول العرب وفي بيت الشعر ضمير مستتر مرفوع بـ"كان" مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما أي : إذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة في غد. هذا في المثال.

وفي البيت : فإن كان هو أي : ما تشاهده مني ، ففيه لف ونشر على الترتيب.

و قول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ❖ إلى قطري لا أخالك راضيا

والسؤال هنا : كيف نعرب "لا أخاك راضيًا"؟

والجواب : أن لا نافية ، أخالك أخال فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره : أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول ، وراضيًا مفعول ثان ، وجملة : لا أخالك راضيًا ، هي جواب الشرط الذي هو "إن" ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضي حسنٌ لا شيء فيه ، كما قال ابن مالك في الألفية :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

وهذا على تقدير كان في البيت تامة وفاعلها ضمير مستتر مرفوع مدلول عليه بالحال المشاهدة أي : فإن كان هو أي : ما تشاهده مني ، وجملة لا يرضيك على ذلك في موضع الحال من فاعل كان المحذوف.

ومما سمع من العرب قولهم : إذا كان غدًا فائتني ، وفيه أيضًا حذف فاعل كان التامة أي : إذا كان هو أي : ما نحن عليه من سلامة ، وغدًا منصوبة على الظرفية متعلقًا بـ"كان".

الخلاصة:

أن الفاعل إذا لم يكن ظاهرًا كان ضميرًا مستترًا عائدًا على مذكور متقدم على الفعل نحو: زيد قام، أو عائد على ما دل عليه الفعل كالحديث السابق أو عائدًا على ما دل عليه الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة: ٨٣] وقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ أو عائدًا على ما دل عليه الحال المشاهدة كقول العرب: إذا كان غدًا فائتني.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ❖ فهو وإلا فضمير أستتر

ولعلك تدرك أن في قول ابن مالك هذا شاهدًا على أن الفاعل لا يتقدم على فعله وهو الحكم الثاني، وأن الفاعل لا بد منه وهو الحكم الثالث.

وواضح منه أيضًا أن الفاعل لا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل؛ لأنه حينئذٍ في حكم المذكور.

وقد جاء في كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) للمرحوم الشيخ محمد محي الدين، الصفحة الثمانون من الجزء الثاني:

أن الفاعل يطرد حذفه في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المبني للمجهول نحو قوله تعالى: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤] وقوله سبحانه: ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

الثاني: في الاستثناء المفرغ نحو: ما حضر إلا هند، أي: ما حضر أحد إلا هند برفع هند على البدلية من فاعل حضر المنفي.

الثالث: فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]
فقد حذف فاعل "أبصر" لدلالة "أسمع" عليه.

الرابع: فاعل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]؛
لأن الكلام تقديره: أو إطعامك.

الخامس: فاعل الأفعال المسندة إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة عند التوكيد بالنون، نحو: يا قومي اضربن، أصله: اضربونن، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم واو الجماعة وهي الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت ضمة الباء دليلًا عليها، وكذلك ياء المخاطبة نحو: اضربن يا هند، أصله: اضربينن، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وياء المخاطبة وهي الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت كسرة الباء قبلها دليلًا عليها.

السادس: الذي ذكره المحقق والممثل لهم بقولهم: قَلما ينجح الكسول، وكثر ما دفعت عنك أهل السوء، وطالما سعيت في الخير. فمن الواضح في هذه الموطن أن الفاعل هو المصدر المئول من ما وصلتها، والتقدير: قل نجاح الكسول، وكثر دفع أهل السوء عنك، وطال سعيي في الخير، ولا معنى لأي احتمال آخر.

رابعًا: أنه يوحد مع تثنيته وجمعه:

وهو أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه.

قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا ❖ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا ❖ والفعل للظاهر بعد مسند

مذهب جمهور العرب: لزوم توحيد الفعل عند إسناده إلى المثنى أو الجمع، فيقال: سعد المحمدان، وسعد المحمدون، كما قيل: سعد محمد، ولغة التوحيد هي اللغة الفصحى، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ ﴾ [المائدة: ٢٣] الشاهد: "قال رجلان" بتوحيد الفعل وهو مسند إلى المثنى.

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الفرقان: ٨] الشاهد: "قال الظالمون" بتوحيد الفعل وهو مسند إلى جمع المذكر بالواو والنون.

ومذهب طائفة من العرب كما حكى البصريون عن طيئ وأزد شنوءة، ونسبها ابن عقيل إلى بني الحارث بن كعب، وجاء في (المغني): إنها لغة طيئ، أو أزد شنوءة، أو بالحارث، أنهم يلحقون الفعل علامة التثنية عند إسناده إلى المثنى، فيقولون: سعِدَا المحمدان، كما يلحقونه علامة الجمع عند إسناده إلى جمع المذكرين بالواو والنون مثال: سعدوا المحمدون، وكذلك علامة الجمع عند الإسناد إلى جماعة الإناث مثال: سعدن الطالبات بنجاحهن.

وعلى هذه اللغة خرج قوله ﷺ: ((أومُخْرجيّ هم؟)) قالها ﷺ لَمَّا قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك، إذا يخرجك قومك، فقال ﷺ: ((أومخرجي هم؟)). وأصله: "أومخرجوني" حُذفت النون للإضافة، فصار: "أومخرجوي" ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، فصارت: ((أومخرجيّ؟)) ثم قلبت الضمة بكسرة لمناسبة الياء، فصار: ((أومخرجيّ هم؟)).

قال الصبان في الجزء الثاني الصفحة السابعة والستين: والمناسب أن يكون: ((هم؟)) مبتدأ مؤخرًا، و((مخرجي)) خبرًا مقدمًا، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ وقد قال الناظم:

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ❖ إن في سوى الإفراد طبقًا استقر

نقول: فلا يستشهد بالحديث على هذه اللغة.

على هذه اللغة أيضًا قولُ عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام:

تولى قتال المارقين بنفسه ❖ وقد أسلماه مبعد وحميم

المارقين: الخارجين، وقد خذله القريب والبعيد.

والشاهد: وقد أسلماه مبعد وحميم، حيث وصل بالفعل ألف التثنية وهو مسند إلى مثنى متعدد.

وقال أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي:

رأينا الغواني الشيب لاح بعارضي ❖ أعرضن عني بالخدود النواضر

الشاهد: رأين الغواني، حيث وصل بالفعل نون النسوة وهو مسند إلى جماعة الإناث.

وقال آخر:

نصروني قومك فاعتززت بنصرهم ❖ ولو أنهم خذلوك كنت ذليلًا

الشاهد: نصروك قومي حيث وصل الفعل بواو الجماعة وهو مسند إلى اسم جمع مذكر.

وقال آخر:

نسيا حاتم وأوس لدى فا ❖ ضت عطاياك يا بن عبد العزيز

وقال آخر:

نسيا حاتم وأوس لدن فا ❖ ضت عطاياك يابن عبد العزيز

والشاهد: نسيا حاتم وأوس.

وقال آخر:

يلومونني في اشتراء ❖ النخيل أهلي فكلهم يعزل

الشاهد: يلومنني أهلي، وأهل اسم جمع مذكر فحق الفعل معه أن يكون مجردًا من علامة الجمع، والصحيح عند سيبويه كما جاء في (الكتاب) الصفحة الخامسة من الجزء الأول: ولم يكونوا ليحذفوا الألف من "يفعلان" عند الجزم؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول مَن قال: "أكلوني البراغيث". أي: إن الألف والواو والنون في تلك الشواهد أحرف، وأن أصحاب هذه اللغة دلوا بهذه الأحرف على التثنية والجمع، تذكيرًا وتأنيثًا.

وقال سيبويه الصفحة السادسة والثلاثين بعد المائتين من الجزء الأول: واعلم، أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة.

قال الفرزدق:

ولكن ديافي أبوه وأمه ❖ بحوران يعصرن السليط أقاربه

وديافي نسبة إلى دياف قرية بالشام، وكذلك حوران بفتح الحاء، والسليط الزيت.

هجا الشاعر رجلًا، فجعله من أهل القرى المعتملين لإقامة عيشهم ونفاه عما عليه العرب من الانتجاع والحرب. والشاهد: يعصرن أقاربه السليط، حيث وصل الفعل بنون النسوة؛ لأن الشاعر أراد بالأقارب الجماعات.

وإنما شبهوا علامة التثنية والجمع بعلامة التأنيث بجامع الفرعية في كل، فالتثنية فرع عن المفرد، كما أن التأنيث فرع عن المذكر.

قال ابن عقيل: وإنما قال الناظم: والفعل للظاهر بعد مسند؛ لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلًا إذا فعلت الفعل مسندًا إلى الظاهر الذي بعده.

وأما إذا جعلته مسندًا إلى المتصل به من الألف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلًا من الضمير، فلا يكون ذلك قليلًا. وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة: "أكلوني البراغيث". ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)). فالبراغيث فاعل أكلوني، كما أن الملائكة فاعل يتعاقبون. هكذا زعَمَ المنصف.

نقول: واعلم، أن النص القرآني لا يجوز تخريجه على لغة قليلة أو شاذة. لذلك قال ابن هشام في (المغني) الصفحة الخامسة بعد الأربعمائة من الجزء الأول: "وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] وحَمْلهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها. انتهى النص.

خامسًا: أنه يصح حذفه:

قال ابن مالك:

ويرفع الفاعل فعل أضمرا ❖ كمثل زيد في جواب من قرا

اعلم، أن الأساس الذي يعتمد عليه في معالجة مسائل هذا الحكم، ÷ هو اعتماد الدليل على القول بنوع المحذوف، إذ لا حذفَ إلا بدليل، فيكون المحذوف فعلًا إذا كان الدليل عليه فعلًا، ويكون المحذوف اسمًا إذا كان الدليل عليه اسمًا.

فمن أماكن تقدير المحذوف اسمًا: ما نُسِبَ فيه حكم شرعي إلى ذلك؛ لأن الطلب لا يتعلق بالأفعال نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] ونحو:

﴿ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي: منافعها، وإنما قدر المحذوف كلمة منافع؛ لأنهم كانوا يحرمون ركوبها أو الحمل عليها، فيكون تقدير المعنى في الآيتين: حرم عليكم أكل الميتة، وفي الآية الثانية: حرم الانتفاع بظهورها.

ولأن موضوع الحديث هنا عن حذف الفعل فنقول: يقدر المحذوف فعلًا على سبيل الوجوب في موطن واحد، وهو أن يكون الاسم المرفوع واقعًا بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين، فإنه فاعل بالفعل المذكور بعده المسند إلى ضميره.

مثال "إن" الشرطية: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] إذ التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين فأجره، فيكون: "أحد" في الآية فاعلًا بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، وعلة القول بوجوب الحذف: أن "استجارك" المذكورة كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض.

ومثال "إذا" الشرطية: قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١] ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار: ١].

أما المواطن التي يكون الحذف فيها جائزًا، والمتضمنة دليلًا على أن المحذوف فعل. فمنها:

جواب الاستفهام بالجملة الفعلية مثال: هل رسب أحد من الطلبة، فيقال: نعم خالد، أي: نعم رسب خالد، فقدر المحذوف فعلًا؛ لأنه مدلول عليه من جملة السؤال، وقدر المحذوف قبل الاسم وليس بعده؛ لأنه لو قدر المحذوف في جملة الجواب بعد الاسم صارت جملة الجواب اسمية نحو: نعم خالد رسب.

وبذلك خالفت جملة الجواب جملة السؤال، والأولى المطابقة بين الجملتين ليكون الملفوظ -وهو جملة السؤال- دليلًا على المقدر في جملة الجواب، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام ملفوظًا كما سبق التمثيل به وأن يكون مقدرًا وذلك في الاستئناف البياني، نحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴾ [النور: ٣٦] ببناء "يسبح" للمجهول في قراءة ابن عامر وشعبة، لذلك جاءت الآية الثانية جوابًا عن سؤال مقدر كأنه قيل: مَن يسبح؟ فقيل: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧] أي: يسبحه رجال. فدل على الفعل المحذوف الاستفهام المقدر.

ليبك يزيد ضارع لخصومة ❖ ومختلط مما تتيح الطوائح

ومن ذلك قول أحدهم: ومختلط مما تتيح الطوائح، فـ"ضارع" فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، فكأنه قال: مَن يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل.

ومثل الحذف في جواب الاستفهام تقدير الحذف في جواب الجملة الفعلية المنفية.

ومثال ذلك أن يقول قائل: ما رسب أحد من الطلبة، فتقول: بلى زيد، التقدير: بلى رسب زيد. وبذلك يتم التطابق بين الجملتين، جملة النفي وجملة الجواب.

ومنه قول الشاعر:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ❖ من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

فـ"أعظم الوجد" فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول النفي، والتقدير: بلى عراه أعظم الوجد.

ومعنى البيت: تصبرت حتى قيل: لم يغش قلبه من الشوق شيء. قلت: بل أعظم الشوق، هذا معنى البيت.

ومن دلائل القول بحذف الفعل وبقاء الفاعل: أن يكون الفعل المحذوف مستلزمًا من فعل مذكور قبله. مثال قول الفرزدق:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة ❖ حصين عبيطات السدائف والخمر

حصين بدلًا من ابن أصرم ❖ ... ...

وقصة البيت: أن حصين بن أصرم قتل له قريب، فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتلَ قريبه، فلما طعنه وقتله، أحلت له الطعنةُ شربَ الخمر، وأكلَ اللحمِ الطري.

والشاهد: رفع الخمر بفعل محذوف، والتقدير: وحلت الخمر له؛ لأن أحلت المزيد يستلزم حلت المجردة.

وعلى هذا كيف يُعرب لفظ الجلالة من قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾؟ [الزخرف: ٨٧].

والجواب: أن لفظ الجلالة في الآية مدلول عليه من جملة السؤال، وتقديره: خلقنا الله.

سادسًا: وهو أنه إذا كان مؤنثًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، جامدًا كان أو متصرفًا.

وملخص هذا الحكم في النقاط التالية:

أنه يجب التأنيث في مسألتين:

أ. أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا متصلًا، فإن كان منفصلًا بـ"إلا" وجب ترك التاء، نحو: هند ما قام إلا هي، ويجوز ترك التاء في الشعر مع ضمير ذي المجاز.

ب. أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلًا حقيقي التأنيث، نحو: "نجحت فاطمة" ويجوز مع نعم وبئس ترك التاء.

ويجوز التأنيث في مسألتين:

أ. المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل بغير "إلا" فإن كان الانفصال بـ"إلا" وجب التذكير.

ب. الفاعل المجازي التأنيث.

فنقول: الحكم السادس من أحكام الفاعل أنه إذا كان مؤنثًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، جامدًا نحو: "نعمت الفتاة"، أو متصرفًا نحو: "جاءت هند" وسواء كان تامًّا -كما مثلنا- أو كان ناقصًا نحو: "كانت فاطمة مؤدبة" وذلك مستفاد من قول الناظم:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى ❖ ... ...

أما علامة التأنيث في المضارع فهي تاء في أوله مع ياء المخاطبة، "وأنت تكتبين" أو تاء مع ضمير المفردة الغائبة نحو: "هي تكتب" ولم يتعرض الناظم لبيان علامة التأنيث في الفعل المضارع.

حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في مسألتين:

المسألة الأولى: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا متصلًا، فإن كان منفصلا بإلا وجب ترك التاء، نحو: هند ما قام إلا هي، ويجوز ترك التاء في الشعر مع ضمير ذي المجاز.

المسألة الثانية : أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلًا حقيقي التأنيث ، مثال : نجحت فاطمة ، ويجوز مع نعم وبئس ترك التاء.

ويجوز التأنيث في مسألتين أيضًا :

المسألة الأولى : المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل بغير إلا ، فإن كان الانفصال بإلا وجب التذكير.

المسألة الثانية : الفاعل المجازي التأنيث :

ويجب أن يكون الفعل مؤنثًا بتاء ساكنة في آخر الماضي ، سواء كان الفعل جامدًا نحو : نعمت الفتاة ، أو كان متصرفًا نحو : جاءت هند ، وسواء أكان الفعل تامًّا - كما مثلنا - أو ناقصًا مثال : كانت هند ناجحة ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

وتاء تأنيث تلي الماضي ❖ إذا كان لأنثى ....

وبتاء المضارعة في أول المضارع ، وذلك مع ياء المخاطبة ، أو بتاء المضارعة فقط مع ضمير المفردة الغائبة.

ويجب التأنيث في مسألتين :

المسألة الأولى : أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا لغائبة حقيقة التأنيث أو مجازيته ، ونعني بحقيقية تأنيث : ما له فرج ، والمجازي خلافه ، فالحقيقية كهند قامت أو تقوم ، والمجازية : الشمس طلعت أو تطلع ، وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلا مذكرًا منتظرًا. إذًا يجوز أن يقال : هند قام أبوها ، والشمس طلع قرنها.

قال الشهاب: قد يرد على العلة -وهي دفع التوهم- أن مع التاء أيضًا يتوهم أن له فاعلا مؤنثًا منتظرًا، إذ لو قيل: هند قامت، احتمل المعنى: قامت أمها مثلًا، فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع، والباقي طردًا للباب.

هذا الحكم في الضمير المؤنث المتصل.

أما الضمير المنفصل نحو: هند ما قام إلا هي، أو ما يقوم إلا هي، والشمس ما طلع إلا هي، أو ما يطلع إلا هي، فتذكير الفعل واجب في النثر لعدم التوهم المذكور؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وتاء التأنيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازيًّا.

وإليه أشار الناظم بقوله:

ومع ضمير ذي المجازي في شعر وقع ❖ ... ...

كقول عامر بن جبين بن جوين الطائي يصف ساحبة وأرضًا نافعتين:

فلا مزنة ودقت ودقها ❖ ولا أرض أبقل إبقالها

وكان القياس أن يقول: أبقلت؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل، ولكنه حذف التاء للضرورة.

وقال ابن كيسان: يجوز ترك التاء في الكلام النثر، يقال: الشمس طلع، كما يقال: طلع الشمس؛ لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلت ابقالها بالنقل، فلما عدَل عن ذلك مع تمكنه منه، دل على أنه مختار لا مضطر.

وأجيب: بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره، فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق، وقد يعارض بالمثل

فيقال: إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في (شرح كتاب سيبويه): أنه روي: أبقلت ابْقالها بتخفيف الهمزة، قال: ولا ضرورة فيه على هذا إذا هذا دليل على أن قائله يجيز النقل، قال: وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة. انتهى.

وفي هذا التأويل نظ؛ لأن وجود الهاء في إبقالها يأبَى.

ومثل قول عامر بن جوين الطائي قول الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب، ويزيد بن عبد الدار الحارسي:

فإما تريني ولي لمة ❖ فإن الحوادث أودى بها

وكان القياس أن يقول: أودت؛ لأن الفاعل ضمير متصل، ولكنه حذف التاء ضرورةً، واللمة -بكسر اللام، وتشديد الميم-: شعر الرأس المتدلي عن شحمة الأذن، وهذا يكون دون الجمة التي هي عبارة عن شعر الرأس الذي طال إلى أن يُجمع خلف الرأس، وقيل: المراد بالحدثين الليل والنهار، وأودى بمعنى هلك، يتعدى بالباء.

المسألة الثانية: أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلًا بالفعل حقيقي التأنيث، نحو: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥].

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله:

وإنما تلزم فعل مضمر ❖ متصل أو مفهم ذات حِرِ

وشذ قولهم: قال فلان، حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو رديء لا يقاس عليه، فيقتصر فيه على السماع، وظاهر قول المصنف: "والحذف قد يأتي بلا فصل" أنه ينقاس على قلة، وإنما جاز في الكلام الفصيح نحو: "نعم المرأة" في

المدح، و"بئس المرأة" في الذم بترك التاء فيهما؛ لأن المراد بالمرأة فيهما الجنس، وهو مؤنث مجازي، وسيأتي أن الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك يجوز فيه ترك التاء وإليه أشار الناظم بقوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ❖ لأن قصد الجنس فيه بين

يعني: أن حذف التاء في باب نعم وبئس إذا أسند إلى مؤنث حقيقي حسن وليس بقبيح كما يقبح مع غير نعم وبئس، إذا قلت: قام المرأة، بل يجوز أن تقول: نعم الفتاة، ونعمت الفتاة، وعلل ذلك بقوله: "لأن قصد الجنس فيه بين" يريد أن المفرد ليس هو المقصود فتلزم التاء، وإنما المقصود حقيقة الجنس، وتأنيث الجنس كتأنيث الجماعة والفرقة غير حقيقي.

مواطن جواز تأنيث الفعل وتذكيره:

وذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل، كقول جرير يهجو الأخطل:

لقد ولد الأخيطل أم سوء ❖ على باب إستها صلب وشام

فترك التاء من ولدت لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير، والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى، والشام جمع شامة، وقولهم -أي: العرب-: حضر القاضي اليوم امرأة، فمرأة فاعل حضر، وترك التاء للفصل بالمفعول، وذكر الظرف قصدًا لحكاية الشاهد بتمامه، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في ❖ نحو أتى القاضي بنت الواقف

يعني: أن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث نحو: أتى القاضي بنت الواقف، ويجوز: أتت، وهو أجود، واستعماله "قد" يدل على القلة، وعبارة "قد يبيح" يدل على القياسية، وكثيرًا ما يستعمل هذا التعبير إذا كان يريد أن ذلك الحكم جائز في الكلام على قلة، والتأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه إلا إن كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث إلا الاستثنائية، فالتأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأوجب التذكير في الكلام نحو: ما قام إلا هند؛ لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر، ولذلك ذكر الفعل، والتقدير: ما قام أحد إلا هند، وأنشد الأخفش على التأنيث في الشعر:

ما برأت من ريبة وذم ❖ في حربنا إلا بنات العم

فبنات فاعل: برأت، وأنثه مع وجود الفصل بإلا، وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال:

والحذف مع فصل بإلا فضلا ❖ كما زكا إلا فتاة ابن العلا

وقرأ: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [يس: ٢٩] بالرفع، وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه، وجماعة من التابعين: ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] بضم التاء من "ترى" ورفع "مساكنهم" على النيابة عن الفاعل، وقال ابن جني: إنها ضعيفة في العربية.

المسألة الثانية: أن يكون الفاعل مجازي التأنيث، نحو: ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩]، ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع، ومنه -أي: ومن المجازي التأنيث-

اسم الجنس: كشجر، واسم الجمع: العرب، كقوم ونسوة، والجمع المكثر: كأعراب وهنود، ولا يخفى عليك أن اسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء -غالبًا- وبالياء قليلًا، واسم الجمع ما كان مفرده من غير لفظه، وجمع التكثير مفرده من لفظه كما هو واضح لك، وذلك لأن اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكثر في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث في الفعل مع اسم الجمع نحو: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج: ٤٢]، ومع الجمع المكثر نحو: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤] ومع اسم الجنس نحو: أورقت الشجر، وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو: أورق الشجر، ومع اسم الجمع المذكر نحو: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ومع اسم جمع المؤنث: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]، ومع الجمع المكثر المذكر نحو: قال الرجال، ومع جمع التذكير المؤنث نحو: جاء الهنود.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والتاء مع جمع سوى السالم من ❖ مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

يعني: أن ماعَدَا جمع المذكر السالم من الجموع، فحكمها إذا أسند إليه الفعل حكم الواحد المجازي التأنيث في جواز لحاق التاء وعدم لحاقها، وقوله: "والتاء" الواو عاطفة، والتاء مبتدأ، و"كالتاء" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين المؤنث المجازي بقوله: "كالتاء مع إحدى اللبن"، فإن إحدى اللبن لبنة، واللبنة تأنيثها مجازي، واللبن هو الطوب الذي لم يحرق بالنار، وماعدا جمع المذكر السالم يشمل جمع التكثير لمذكر كالرجال، أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، فعلى إطلاقه هنا في الألفية يجوز إثبات التاء وحذفها في الجميع، وقد قيد في كتاب (التسهيل) ما أطلق هنا، فقال: وحكمها -يعني: التاء- مع جمع

التكثير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث، وهذا بخلاف جمعي التصحيح؛ لأن سلامة لفظ الواحد فيهما أوجبت التذكير في الفعل في نحو: قام الزيدون، وفي التنزيل: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] كما أوجبت التأنيث في الفعل في نحو: قام الهندات، هذا مذهب سيبويه وابن بصير.

وذلك خلافًا للكوفيين فيهما، فإنهما أجازوا في الفعل مع كل من جمع التصحيح التذكير والتأنيث.

وخلافًا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث، فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر، وتبعه الناظم فلم يستثنه؛ لأن الناظم قال:

والتاء مع جمع سوى السالم من ❖ مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

فلم يستثن جمع المؤنث السالم، احتج الكوفيون بنحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فأنث الفعل مع جمع التصحيح المذكر، وبنحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وبنحو قول عبدة بن الطيب السعدي:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ❖ والطامعون إلي ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث، وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لأجله، وتصعدوا انصرفوا، وأجيب بأن البنين في قوله: ﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ والبنات في قوله: "بناتي" لم يسلم فيهما لفظ الواحد، إذا الأصل بنون فحذفت لامه وزيد عليها واو ونون في التذكير، وألف وتاء في التأنيث، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكثير وليس الكلام فيه، قال الشاطبي: ومحل

الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغير فيهما، أما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاق، أما التذكير في: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ فللفصل بالمفعول وهو الكاف، على حد قولهم: حضر القاضي امرأة، أو لأن الأصل "النساء المؤمنات" والنساء اسم الجمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته، أو لأن "أل" في المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاتي. ومن المعروف أن "اللاتي" اسم جمع، وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث.

وفي هذه الأجوبة الثالثة نظر:

الأول: وهو علة التذكير في: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾، فلأن الفصل في غير إلا الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح.

الثاني: وهو أن الأصل "النساء المؤمنات" فلأنه يلزم منه حذف الفاعل، والبصري لا يقول به، فلا يحسن منه ارتكابه، وفيه نظر؛ لأن الصفة قامت مقام الموصوف.

الثالث: وهو أن "أل" مقدرة باللاتي، فلأن "أل" في المؤمن والكافر معرفة بكون الصوف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد، وسكت الموضح تبعًا للناظم عن إسناد الفعل للمثنى، وحكمه حكم مفرده، فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو: قال رجلان، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو: قالت الهندان.

الترتيب بين أركان الجملة الفعلية

بذلك تنتهي هنا الأحكام الستة ؛ وهي مقسمة على أربعة أقسام:

الأول: ثلاثة أحكام خاصة بالفعل في الجملة الفعلية.

الثاني: حكمان خاصان بالفاعل في الجملة الفعلية.

الثالث: حكم يتعلق بالنظم في الجملة الفعلية.

أما الحكمان اللذان يخصان الفاعل في ذاته: فإنه حكمه الرفع وإنه لا بد منه فلا يحذف.

وأما الأحكام الثلاثة التي تتعلق بالفعل: فالفعل لا بد أن يوحد عند إسناده لمثنى أو لجمع، فلأن الفعل لا بد أن يكون موحدًا فلا يسند إلى ضمير وذلك عند إسناده لفاعل مثنى أو جمع، والفعل يجوز حذفه، وهذا حكم ثاني بالنسبة للفعل، والفعل يؤنث لتأنيث الفاعل.

هذه هي الأحكام الثلاثة التي تتعلق بالفعل في الجملة الفعلية أنه لا بد من توحيده.

أما لغة ما يحكي مما يسند إلى بعض العرب بقولهم: أكلوني البراغيث، فهذه لغة لا دخل لها في عملية التعليم من القاعدة النحوية، وإنما هي تثار للعلم بها.

والحكمان الآخران يتعلقان بالنظم في الجملة الفعلية، وهما:

الحكم الأول: عَلاقة الفعل بالفاعل: وهو أنه لا بد أن يتأخر عنه ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل.

الحكم الثاني: علاقة الفعل بالمفعول به في الجملة: وهو ما سوف نبينه إن شاء الله، وهو الحكم السابع.

رابعًا: الحكم السابع: بيان عَلاقة مكان الفاعل من المفعول به، ومكان المفعول به من الفاعل في الجملة الفعلية.

فنقول: الحكم السابع والأخير للفاعل، وهو متعلق بموضوع النظم في الجملة الفعلية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وذلك في مواطن ثلاث: عند اللبس، وعند الحصر، وإذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين.

المبحث الثاني: في توسط المفعول: وهو إما جوازًا، وإما وجوبًا، والواجب في مسألتين: أن يكون الفاعل متصلًا بضمير المفعول، أو أن يكون الفاعل محصورًا.

المبحث الثالث: يجب تقديم المفعول على عامله في ثلاث مسائل: أن يكون المفعول مما له صدر الكلام، وأن يقع عامله بعد الفاء الجزائية، وأن يكون المفعول ضميرًا منفصلًا لو تأخر وجب اتصاله.

المبحث الرابع: أنه يجب تأخر الفاعل في حالة واحدة، إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا.

تفصيل الحديث في الحكم السابع من أحكام الفاعل:

وهو أن الأصل فيه أن يتصل بفعله؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه، ثم يجيء المفعول بعدهما، وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل، ثم يجيء الفاعل بعدهما، وقد يتأخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول، وكل من ذلك المذكور من تقديم

الفاعل على المفعول وعكسه، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا جائز وواجب، فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم:

والأصل في الفاعل أن يتصلا ❖ والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل ❖ وقد يجي المفعول قبل الفعل

فأما جواز الأصل وهو تقديم الفاعل، فنحو: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [النمل: ١٦] وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١] فـ"سليمان" فاعل و"داود" مفعول، و"آل فرعون" مفعول و"النذر" فاعل.

وجوب تأخير المفعول عن الفاعل:

وهو أن يخشى اللبس في الفاعل، ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول، كضرب موسى عيسى، فموسى فاعل وعيسى مفعول، فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية جاز تقديم المفعول، فالقرينة اللفظية نحو: أكرمت عيسى سلمى، فتاء التأنيث قرينة لفظية على أن فاعل الإكرام سلمى، وأكرم موسى الظريف عيسى، الظريف صفة لموسى، ونصبها دليل على أن موسى مفعول به، والقرينة المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، وأرضعت الصغرى الكبرى، ففي الجملتان دليل معنوي، وهو أن الآكل موسى وأن المرضع الكبرى وليست الصغرى، فيمتنع التقديم في نحو ضرب موسى عيسى خشية التباس أحدهما بالآخر، إذن مواطن التباس الفاعل بالمفعول به إما لأنهما مقصوران، أو لأنهما إشارتان، أو لأنهما موصولان، أو لأنهما مضافان لياء المتكلم.

فمثال المقصورين: أكرم موسى عيسى، ومثال الإشارة: أكرم هذا ذاك، ومثال الموصول: أكرم الذي قام الذي قعد، ومثال المضاف إلى ياء المتكلم: أكرم ابني

صديقي، وكلها داخلة تحت قول الناظم: "وأخر المفعول إن لبس حذر" فيتعين في هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلًا والثاني مفعولًا، قاله أبو بكر بن السراج، والمتأخرون كالجذولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره، وخالفهم في ذلك ابن الحاجي في نقضه على المقرب ابن عصفور، فقال: لا يوجد في (كتاب سيبويه) شيء من هذه الأغراض الواهية، محتجًّا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير، مع وجود اللبس، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء فإن لهم غرضًا في الإجمال كما أن لهم غرضا في البيان، وبأنه يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر، إذا لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين.

فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كقولهم: مختار ومناقض، فإنهما مقبلان لترددهما بين الفاعل والمفعول، فكلمة مختار من الممكن أن تكون اسم فاعل، أي: مختير، ومن الممكن أن تكون اسم مفعول، فتكون مختيَر، وجائز شرعًا على الأصح -خلافًا للمعتزلة وكثيرين من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي إسحاق المروزي وأبي بكر السيرفي- لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال، فأما قبل ذلك فلا، وبأن الزجاج نقل في معانيه: أنه لا خلافَ بين النحويين في أنه يجوز في نحو: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] كون "تلك" اسمها -أي: اسم زال- و"دعواهم" الخبر، ويجوز العكس، انتهى كلام ابن الحاج، وانتهت تعليلاته.

قال المرادي: ولا يلزم من إجازة الزجاجي الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها، وذلك واضح، ووجه الوضوح أن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو: أكرمت موسى سعدى، أو معنوية: كأكلت الكمثرى سلمى، جاز التقديم بلا خلاف.

وجوب تقديم الفاعل على المفعول:

أن يحصر المفعول بـ"إنما"، نحو: إنما ضرب زيد عمرًا، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى، وذلك لأن معنى قولنا إنما ضرب زيد عمرًا، انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر، فإذا أخر وقيل: إنما ضرب عمرو زيد، جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر.

هذا معنى الحصر بـ"إنما" في كلام العرب، فإذا كان المفعول محصورًا بإلا فعند أبي موسى الجزلي وجماعة من المتأخرين أنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور فيه بإلا نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري من الكوفيين تقديمه –أي: تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل- كقول قيس بن الملوح -الملقب بمجنون ليلى-:

ولما أبى إلا جماحًا فؤاده ❖ ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور فيه بإلا وهو جماحًا على الفاعل وهو فؤاده، ومعنى الجماح هنا هو الإسراع، والجموح من رجالي الذي يركب هواه فلا يرده شيء، وقوله أيضًا -وهو قيس مجنون بني عامر-:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ❖ فما زاد إلى ضعف ما بي كلامها

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها.

وكذلك جاء في قول زهير بن أبي سُلمى:

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه ❖ وتغرس إلا في منابتها النخل

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا على نائب الفاعل وهو النخل؛ لأنه بمثابة الفاعل، وينبت بضم الياء مضارع أنبت، والخطي بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط، وهو مرفأ السفن بالبحرين أو بعمان، والبحرين مفعول مقدم، ووشيجه بالشين المعجمة جمع وشجيه وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر، وتغرس بالبناء للمفعول، والنخل نائب فاعل، والذي يمنع تقديم المحصور مع إلا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع.

قال في (التسهيل) وتبعه في (المغني): ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى، نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدًا أحد، أو تابعًا له نحو: ما قام أحد إلا زيدًا فاضل، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولًا لما قبلها قدر له عامل، ولو قيل: المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعًا في مركزه الأصلي؛ لأنه مؤخر من تقديم، فهو واقع قبل إلا تقديرًا لا بعدها لم يبعد، ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره، وإلا لجاز: ضرب غلامه زيدًا، فغلامه فاعل متصل بضمير المفعول به، والمفعول به مؤخر، وهذا من الأشياء التي منعت، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

وما بإلا أو بإنما انحصر ❖ أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

حكم توسط المفعول بين الفعل والفاعل

أولًا: توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازًا:

فنحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١] فـ"النذر" فاعل "جاء"، و"آل فرعون" مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل، وهو توسط جائز لا واجب.
ونحو قولك: خاف ربه عمر، فعمر فاعل وربه مفعول؛ وذلك لأن المفعول المتصل بضمير الفاعل الأصل فيه أن يتأخر؛ لأن مفسر ضمير الغيبة يجب أن يكون متقدمًا عليه.

فإذا تقدم المفعول به المتصل بضمير الفاعل على الفاعل جاز، ووجه الجواز أن الضمير حينئذٍ يكون عائدًا على متأخر لفظًا لا رتبةً، ومثل ذلك قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت له قدر ❖ كما أتى ربه موسى على قدر

فموسى: فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة. وإليه أشار الناظم بقوله: وشاع نحو خاف ربه عمر. والمراد به عمر بن الخطاب ﷺ.

ثانيًا: وجوب توسط المفعول بين الفاعل وفعله:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول:

نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] فـ"إبراهيم" مفعول مقدم، و"ربه" فاعل مؤخر وجوبًا. ونحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [غافر: ٥٢]

فـ"معذرتهم": فاعل مؤخر، و"الظالمين": مفعول مقدم وجوبه، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظًا ورتبة.

إذن هناك فرق بين أن يتصل المفعول بضمير الفاعل، فيجوز تقديمه وتأخيره، وأن يتصل الفاعل بضمير المفعول فلا يجوز أن يتقدم على المفعول به.

ولأجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو: "زان نوره الشجرة" بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر. وأجازه فيهما أي: أجاز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول على المفعول به، أجاز ذلك الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال، وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في (التسهيل) في باب الضمير احتجاجًا في النثر بقولهم: ضربوني وضربت قومك، بإعمال الثاني؛ لأن في إعمال الثانيَ عود الضمير من ضربوني على قومك، وهو متأخر لفظاً ورتبةً.

وأجاز البصريون في نحو: "ضربته زيدًا" إبدال زيد من الهاء بإجماع، حكاه ابن كيسان. وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدًا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر في الرتبة.

أما شهد الشعر فهو قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم ❖ جزاء الكلاب العاويات وقد فعلن

فجزاء الكلاب: مفعول مطلق، واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل: هو الضرب والرمي بالحجرة، وقال الأعلم: ليس بشيء وإنما هو دعاء عليه بالعيب وهذا من ألطف الهجو، والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه.

أما الإعمال في ضربوني وضربت قومك، والبدل في ضربته زيدًا فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الأصل، إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وشذ نحو زان نوره الشجر ❖ ... ...

المسألة الثانية: أن ينحصر الفاعل بـ"إنما" باتفاق:

نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] فـ"العلماء" فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره، فلزم توسط المفعول والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء.

وكذا الحصر بإلا عند غير الكساء، فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا نحو: "ما ضرب عمرًا إلا زيد"، واحتج الكسائي على عدم تأخير الفاعل المحصور بإلا بقوله:

ما عاب إلى لئيم فعل ذي كرم ❖ ولا جفا قط إلا جُبـه بطل

فقدر الفاعل المحصور بإلا في الموضعين والأصل:

ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ❖ ولا جفا بطلًا إلا جُبأ

وعاب بالعين المهملة من العين، واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم، والجبأ الجبان، ومقابله البطل وهو الشجاع.

وقال يزيد بن الضفري:

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم ❖ وهل يعذب إلا الله بالنار

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المجرور للباء، وطوى ذكر المفعول وتقديره: ما يعذب أحد أحدًا بالنار إلا الله.

"ونبئتهم": مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني.

وجملة "عذبوا" في موضع المفعول الثالث.

"وجارهم": مفعول عذبوا من المفعول الثالث.

وقول ذي الرمة:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا ❖ عشية إن إنآء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو "ما هيجت" والأصل: "فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله" وعشيت منصوب على الظرفية.

والإنآء: بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة، كالإبعاد وزنًا ومعنًى، والوشام: بكسر الواو جمع وشيمة: الكلام الشر والعداوة، والوشام أيضًا من الوشم، يقال: "وشم يده وشمًا" إذا غرسها بالإبرة، ثم ذر عليها النيله.

والوشام: مرفوع على الفاعلية بهيجت.

وغير الكساء قدَّر للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملًا، فقدر قبله فعل ذي كرم عاب، وقبل بطل جفا، وقبل بالنار يعذب، وقبل ما هيجت درى، بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه، أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره، وعليه جرى في (التسهيل)، وخالف هنا فقال:

وما بإلا أو بإنما انحصر آخر ❖ وقد يسبق إن قصد ظهر

يعني: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بإلا أو بإنما أي صار كلا منهما محصور فيه وجب تأخيره على ما سبق من الأمثلة والشواهد، ثم أتى بقد المشعرة بالقلة، وقيد بعدم اللبس فقال: وقد يسبق إن قصد ظهر وذلك إذا كانت أداة الحصر إلا ولا يظهر القصد إلا إذا كانت أداة الحصر إلا؛ لأنها تتقدم مع المحصور فيقال: "ما ضرب إلا زيد عمرًا" بخلاف المحصور بإنما فلا يعلم حصره إلا بتأخيره.

هذا وقد استبان لنا أن مسألة حصر المفعول أو الفاعل إذا كانت أداة الحصر "إنما" وجب فيها تأخير المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا.

وإذا كانت أداة الحصر "إلا" فقد اختلف في ذلك، فإن كان المحصور المفعول فمنهم من يمنع تقديمه، وهو الجزولي وجماعة ومنهم من يجوز تقديمه وهم البصريون والكسائي والفراء وابن الأنابدي، وإذا كان المحصور الفاعل فالمجوز لتقدمه مع إلا على المفعول هو الكسائي، وانضم إليه ابن مالك هنا في الألفية، وانفصل عنه في (التسهيل).

الخلاصة:

أن في حصر المنصوب أو المرفوع بإلا بالنسبة إلى التقديم ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا فاعلًا أو مفعولًا وهو قول الكسائي، المنع مطلقًا فاعلًا أو مفعولًا وهو قول الكسائي، المنع مطلقًا فاعلًا أو مفعولًا، وهو قول الجزولي وجماعة، التفصيل بين الفاعل فيجب تأخيره والمفعول فيجوز تقديمه وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري.

تقـدم المفعـول علـى الفعـل والفاعـل

تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازًا:

فنحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] فريق فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده، "فريقا كذبتم"، "فريقًا" مقدم على "كذبتم"، "وفريقا تقتلون" "فريقًا" مقدم على "تقتلون"، والأصل "كذبتم فريقًا"، "وتقتلون فريقا" وهذا جائز في غير القرآن.

وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا، وذلك في ثلاثة مسائل:

أحدها: أن يكون المفعول مما له الصدر، يعني: أن يكون اسم استفهام نحو: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١] "فأي": مفعول مقدم لـ"تنكرون" أو يكون المفعول اسم شرط نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠] فـ"أيًّا": اسم شرط مفعول مقدم لـ"تدعو"، وما: صلته، و"تدعوا" مجزوم بـ"أيًّا"، كل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين، فـ"تدعوا": عاملة في "أيًّا" النصب على المفعولية، و"أيًّا": عاملة الجزم في "تدعوا".

الثانية: من وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد الفاء الجزئية في جواب، إما ظاهرة أو مقدرة، وليس لعامل المفعول منصوب غيره مقدم عليها.

مثال أما المقدرة نحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣] فتقديره: وأما ربك فكبر.

ومثال أما الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ [الضحى: ٩] وإنما وجب تقديم المفعول فيهما أي في قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾؛ حذرًا من أن تلي الفاء، أما الملفوظة أو المقدرة ففُصل بينهم بالمفعول.

فإن قيل: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل ها هنا في المفعول؟ فالجواب: أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي وهي ها هنا ليست فيه؛ لأنها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن، ولكنها زحلقت إلى الفعل؛ حذرًا من إيلائها، أما بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به فقدم على الفاء، فإنه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب، مثال: "أما اليوم فاضرب زيدًا" فعندئذٍ لا يجب تقديم المفعول على الفاعل.

الثالثة: أن يقوم المفعول به ضميرًا منفصلًا ولو تأخر اتصل، مثال قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] هذا.

تنبيه:

يدرك بالتأمل فيما تقدم إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما، وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الأصل فيهما "كضربته" فالتاء فاعل والهاء مفعول، إذا لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل.

ولا يجوز العدول إلى الانفصال متى أمكن الاتصال فلا يقال "ضربه أنا" وإذا كان المضمر المتصل أحدهما، فإن كان المضمر مفعولًا والظاهر فاعلًا، وجب في

المضمر وصله بالفعلة وتأخير الفاعل الظاهر عن المفعول، مثال: "ضربني زيد" لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولًا مع إمكان اتصاله، فكان يجب أن يقال: "ضرب زيد إياي" فيؤدي ذلك إلى العدول عن الاتصال إلى الانفصال.

وإن كان المضمر فاعلًا والظاهر مفعولًا ووجب في المضمر وسطه بالفعل ووجب إما تأخير المفعول الظاهر عن الفاعل، أو تقديمه عليه وعلى الفعل معًا "كضربت زيدًا" "وزيدًا ضربته"؛ حذرًا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل "كزيدًا ضربته" لأنه سوى في النظم بين هذه المسألة، وهي مسألة "ضربت زيدًا" ومسألة "ضرب موسى عيسى" في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل، فقال:

وأخر المفعول إن لبس حذر ❖ وأخر المفعول إن لبس حذر

وأخر المفعول إن لبس حذر فاقتضى أنه لا يجوز "زيدًا ضربت" كما لا يجوز "عيسى ضرب موسى" بتقديم المفعول على الفاعل.

والصواب ما ذكرنا من جواز نحو "زيدًا ضربت" إذا لا لبس وامتناع نحو "عيسى ضرب موسى" لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وأن الفعل متحمل بضميري، وأن موسى مفعول.

وحاصر ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب:

أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل:

أولًا: أن يخشى اللبس، وأن يكون المفعول محصورًا فيه:

أن يخشى اللبس مثال: "ضرب موسى عيسى".

أن يكون المفعول محصورًا فيه نحو: "إنما ضرب زيد عمرًا" ونحو: "ما ضرب زيدًا إلا عمرا".

ثانيًا: أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين نحو: "ضربته". وأنه يجب توسط في مسألتين أن يكون ملتبسًا بضمير المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ثالثًا: أن يكون المفعول محصورًا فيه نحو: "ما ضرب عمرًا إلا زيد".

وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون له صدر الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١].

الثانية: أن يكون معمولًا لما بعد فاء بشرطه نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدَّثر: ٣] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضُّحى: ٩].

الثالثة: أن يكون المفعول ضميرًا منفصلًا ولو تأخر وجب اتصاله نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وأنه يجب تأخر الفاعل في مسألة واحدة: وهي ما إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرا نحو: "أكرمني محمد" وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة وهي: ما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا والمفعول اسمًا ظاهرًا مثال: "أكرمت زيدًا": فيقال: "زيدًا أكرمت" أو يقال: "أكرمت زيدًا".

تلخيص لأحكام الفاعل:

ذكرنا أن من شرط الجملة الفعلية أن تتكون من فعل تام، وأن يكون الاسم المرفوع على الفاعلية متأخرًا عن الفعل، إذا اكتمل هذا الركن كانت الجملة فعلية، من ثم جاز لنا حين ذلك أن نبحث عن أحكام الفاعل.

وقلنا: إننا عند التحقيق يكون للفاعل ستة أحكام، وتكلمنا عن الحكم الأول وهو الرفع وأعطينا ملخصًا عنه، وبدأنا الكلام عن الحكم الثاني وبينا أنه عُمدة فلا يجوز حذفه، وقلنا: إن الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا نحو: "قام زيد"، وقد يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على محذوف دل عليه الفعل نحو قوله ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)). أي: ولا يشرب هو أي: الشارب؛ لأن يشرب يستلزم شاربًا، وحسن هذا التقدير تقدم نظيره وهو: ((لا يزني الزاني)).

وقد يكون الفعل ضميرًا عائدًا على ما دل عليه الكلام كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] ففي "بلغت" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح المستفادة من سياق الكلام، والتقدير: "إذا بلغت هي" أي: الروح.

وقد يكون الفعل ضميرًا عائدًا إلى ما دلت عليه الحال من ذلك ما سمع عن العرب من قولهم: "إذا كان غدًا فأتني" أي: إذا كان هو أي: حالنا الذي نحن عليه الآن من السلامة.

وقد جمع العلماء مواطن يطرد فيها حذف الفاعل؛ منها:

أ. أن يكون الفعل مبنيًّا للمفعول، وهذا واضح ومعروف للدارسين كما في قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

ب. الاستثناء المفرغ نحو: "ما حضر إلا هند" أي: ما حضر أحد إلا هند برفع هند على البدلية.

ج. فاعل أفعل في التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] فقد حذف فاعل "أبصر" لدلالة فاعل "أسمع" عليه.

د. فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤] لأن الكلام في تقدير أو إطعامك.

ه. فاعل الأفعال المسندة إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو التوكيد بالنون نحو: "يا قوم اضربن" وكذلك ياء المخاطبة نحو: "اضربن يا هند"، هذه المواطن التي نص العلماء على حذف الفاعل فيها الحكم الثالث من أحكام الفاعل أن فعله يوحد مع تثنيه وجمعه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجرد الفعل إذا ما أسندا ❖ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعد وسعدوا ❖ والفعل للظاهر بعد مسند

مذهب جمهور العرب:

لزوم توحيد الفعل عند إسناده إلى المثنى أو الجمع فيقال: "سعد المحمدان" وسعد المحمدون"، ولغة التوحيد هي اللغة الفصحى، ومذهب طائفة من العرب كما حكى البصريون عن طيئ وأزد شنوءة أنهم يلحقون الفعل علامة التثنية عند إسناده إلى المثنى فيقولون: "سعدا المحمدان" كما يلحقون الفعل علامة الجمع عند إسناده إلى جمع المذكر السالم مثال: "سعدوا المحمدون" وهذه اللغة هي التي تعرف في كتب النحاة بلغة: "أكلوني البراغيث" وليس من هذه اللغة ما نقل عنهﷺ من قوله لورقة بن نوفل: ((أَوَمخرجيَّ هم؟)) قال الصبان: والمناسب أن يكون: ((هم)) مبتدأً مؤخرًا، و((مخرجيَّ)) خبرًا مقدمًا، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ وقد قال الناظم:

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ❖ إن في سوى الإفراد طبقًا استقر

من أحكام الفاعل: أنه يصح حذف فعله،

قال ابن مالك:

ويرفع الفاعل فعل أضمر ❖ كمثل زيد في جواب من قرا

والأساس الذي يعتمد عليه في معالجة مسائل هذا الحكم هو اعتماد الدليل على القول بنوع محذوف إذ لا حذفَ إلا بدليل، وقد يكون حذف الفعل على سبيل الوجوب وذلك في موطن واحد وهو: إذا كان الاسم المرفوع واقعًا بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين، فإنه حينئذٍ فاعل بالفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور بعده المسند إلى ضميره مثال قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] إذ التقدير: "وإن استجارك أحد من المشركين فأجره" فيكون "أحد" في الآية فاعلًا بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، وعلة القول بوجوب الحذف أن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض.

ومثال إذا الشرطية: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار: ١].

هذا موطن حذف الفعل وجوبًا.

أما موطن حذفه جوازًا:

ففي جواب الاستفهام بالجملة الفعلية مثال: هل رسب أحد من الطلبة؟ نعم خالد، أي: نعم رسب خالد.

يستوي في ذلك أن يكون الاستفهام ملفوظًا كما مثلنا أو مقدرًا كما في تخريج قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع بخصومة ❖ ومختلط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، فكأنه قيل: مَن يبكيه؟ فقيل: ضارع أي: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل.

ومثل الحذف في جواب الاستفهام تقدير الحذف في جواب الجملة الفعلية المنفية مثال ذلك: أن يقول قائل: ما رسب أحد من الطلبة؟ فتقول: بلى زيد، والتقدير: بلى رسب زيد.

من أحكام الفاعل أيضًا:

أنه إذا كان مؤنثًا لحقت فعله علامة التأنيث وعلامة التأنيث تاء ساكنة مختصة بالفعل الماضي وضعًا؛ لأن الأمر مستغنٍ بالياء نحو: "اكتب الدرس يا فاطمة" والمضارع مستغن بالياء أيضا إن أسند إلى مخاطبة نحو: "أنت تكتبين".

وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائب نحو: "تكتب فاطمة" "وهي تكتب".

أو أسند إلى غائبتين نحو: "تكتب الفاطمتان"، "وهما تكتبان".

وتاء التأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى ويكون ذلك على سبيل الوجوب في مسألتين:

المسألة الأولى:

أن يكون الفعل ظاهرًا متصلًا بالفعل غير منفصل، وكان اسمًا لامرأة أو للأنثى من غير الآدميين كالنعجة، أو واحد اسم الجنس المقترن بالتاء مثل حمامة ونملة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ❖ كان لأنثى، كأبت هند الأذى

المسألة الثانية :

أن يكون الفعل ضميرًا للغائبة أو الغائبتين سواء أكان مفسره واحدة الآدميين أي : الأنثى من الآدميين ، وكذا المقطوع بأنه أنثى من غير الآدميين ، أم كان مفسره واحد اسم الجنس المقترن بالتاء مثل : نملة ، أو ما سمع استعماله مؤنثًا مثل : شمس وعنكبوت ، وهو ما اصطلح على تسميته بالمؤنث المجازي

ويجوز التأنيث في مسألتين :

الأولى : إذا فصل الفعل عن الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث مثل : "حضر القاضي امرأة".

الثانية : إذا كان الفاعل واحدًا مما يأتي :

١. المحلق بجمع المذكر السالم في إعرابه نحو : بنون ، وسنون.

٢. الجموع التي بالألف والتاء وهي لغير مؤنث نحو : حمزات ، وطلحات. وجموع بالألف والتاء وهي لمؤنث مجازي نحو : شجرات ، وصحراوات.

٣. الملحق بجمع المؤنث السالم مثل : بنات ، وأخوات.

٤. أسماء الجموع المعربة وهو ما ليس واحد من لفظه نحو : نساء ، ونسوة ، وقوم ، ورهط.

٥. أما أسماء الجموع المبنية مثل : اللذين ، فالفعل المسند إليها ملازم للتذكير.

٦. جموع تكسير نحو : رجال ، وقضاة ، والهنود.

٧. اسم الجنس الجمعي نحو : نحل ، ونمل ، وشجر.

فإذا كان الفاعل واحدًا من هذه الأنواع السبعة الماضية جاز في الفعل المسند إليها التذكير والتأنيث.

من أحكام الفاعل أيضًا :

أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما ، وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يجيء الفاعل بعدهما ، وقد يتأخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا جائز وواجب.

فأما جواز الوجهين يمثله قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ [النمل: ١٦] قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١] ففي الآية الأولى كان الفاعل قبل المفعول به ، وفي الآية الثانية كان المفعول قبل الفاعل.

أما وجوب تقديم الفاعل على المفعول ففي مسألتين :

المسألة الأولى : عند خوف اللبس ويتحقق ذلك إذا كان الفاعل والمفعول به مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم ، مثال المقصورين : "أكرم موسى عيسى" ، ومثال الإشارتين : "أكرم هذا ذاك" ، ومثال الموصولين : "أكرم الذي وقف الذي قعد" ، ومثال المضافين لياء المتكلم : "أكرم ابني صديقي".

ففي مثل هذه الأمثلة يجب أن يكون المتقدم هو الفاعل ، وأن يكون المتأخر هو المفعول به.

المسألة الثانية : أن يحصر المفعول ، وقد يكون الحصر بـ"إنما" فيجب تأخير المفعول قولًا واحدًا.

أما إذا كان الحصر بـ"إلا" فيرى البصريون جواز تقديمه، ويرى غيرهم ضرورة أن يتأخر؛ ليكون الباب على وتيرة واحدة.

أما توسط المفعول بين الفعل والفاعل: فقد يكون جائزًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾.

وكذلك إذا كان المفعول متصلًا بضمير الفاعل نحو: "خاف ربه عمر"، كأن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظًا لا رتبة وعلى ذلك قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا ❖ كما أتى ربه موسى على قدر

وأما وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسألتين:

الأولى: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [غافر: ٥٢] من ثم لا يجيز أكثر النحويين نحو قولهم: "زان نوره الشجر" بتقديم الفاعل المقترن بضمير المفعول به على المفعول لا في نثر ولا في شعر، والصحيح جوازه في الشعر لوروده في قول النابغة:

جزى ربه عنه علي بن حاتم ❖ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

الثانية: أن يحصر الفاعل بإنما كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨] فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية، وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي، واحتج الكسائي بقول الشاعر:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ❖ ولا جفا قط إلا جبء أن بطلا

وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازًا فنحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوبًا ففي مسألتين:

الأولى: أن يكون المفعول مما له الصدر كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] وكما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: من وجوب تقديم المفعول على الفعل أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية بجواب أما ظاهرة أو مقدرة، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، مثال أما المقدرة: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدَّثر: ٣] فتقديره: "وأما ربك فكبر"، ومثال أما الظاهرة: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضُّحى: ٩].

نائب الفاعل، بناء الفعل للمفعول

عناصر الدرس

كيفية بناء الفعل المبدوء بتاء زائدة للمجهول

مقدمة حول كيفية بناء الأفعال للمفعول :

أ. كيفية الدراسة الصرفية لصيغ الأفعال والأصول :

اعلم أن الأفعال المعول عليها بالاستعمال في لغة العرب قديمًا وحديثًا تسعة عشر فعلًا ، وهي الأفعال الأصول.

وهي باعتبار عدد حروفها أربعة أقسام :

القسم الأول : ثلاثية : وفيها ثلاثة أفعال :

فعَل بفتح العين مثل : كتَب.

وفعِل بكسر العين مثل : علِم.

وفعُل بضم العين مثل : عظُم.

القسم الثاني : رباعية : وفيها أربعة أفعال.

أفعل بهمزة القطع مثل : أكرم ، وفاعل : مثل سامح.

وفعَّل مثل : علّم.

وفعلل : مثل زلزل.

القسم الثالث : خماسية : وفيها ستة أفعال :

ثلاثة تبدأ بالتاء وهي : تفاعل مثل تفاهم ، وتفعل مثل : تبين. وتفعلل مثل : تدحرج.

وثلاثة تبدأ بألف الوصل وهي: انفعل مثل: انكسر، وافتعل مثل: احترم، وافعلّ مثل: اخضرّ.

القسم الرابع: سداسية: وفيها ستة أفعال:

كلها تبدأ بألف الوصل وهي: استفعل مثل: استفهم، وافعللَ مثل: اطمأن، وافنعلل مثل: احرنجم، وافعول مثل: ازلوج، وافعوعل مثل: اعشوشب، وافعالّ مثل: احمار.

من هذه الأفعال سبع صيغ لازمة لا تبنى للمفعول وهي: من الثلاثي فعل بضم العين مثل: عظُم، وكبُر.

ومن الخماسي: تفعلل "مثل تزلزت الأرض"، وانفعل مثل: "انفتح الباب"، وافعل مثل: "اخضر الزرع"

من السداسي افعلل مثل: "اطمأن محمد"، وافعنلل مثل: "افرنقع الجمع"، وافعال مثل: "ادهام الزرع" أي: اشتدت خضرته.

والباقي اثنى عشر فعلًا يكون فيها المتعدي واللازم:

فالمتعدي: هو الذي ينتقل معناه إلى المفعول مثل: كتب محمد الدرس.

واللازم: هو الذي لا يتجاوز معناه فاعله مثال: قام محمد، وجلس علي، وفرح خالد.

وليس كل فعل لازم يكون في بنائه للمفعول فائدة، وإنما الكلام حينئذٍ يكون ضربًا من التمرين على تطبيق القاعدة فيما ينفع مما يشيع استعماله ويحتاج إليه المتكلم.

وإذا علمت أن القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم قائم على أربعة عشر فعلًا منها لا غير.

ب. الأفعال الأصول التي استعملها القرآن الكريم، وهي أربعة عشر فعلًا لا غير:

الأفعال التي قام عليها النص القرآني هي الثلاثة الثلاثية، والأربعة الرباعية، وخمسة من الخماسية، واثنان من السداسية، فليس في القرآن الكريم فعل على أي وزن من الأوزان التالية:

تفعلل مثل تزلزل من الخماسي، أو افعنلل مثل احرنجم، أو افعول مثل اجوز، أو افعول مثل اخشوشن، أو افعال مثل اخضار وهي من السداسي. هذا وقاعدة بناء الأفعال للمفعول قائمة على صيغ الأفعال المتعدية غير المعتلة من الثلاثي وغيره وغير المضعفة من الأفعال الثلاثية، إذ فيها تتضح صورة الفعل المبني للمفعول مثال ذلك: كتب يكتب، وعلم يعلم من الثلاثية.

وأكرم يكرم وسامح يسامح وعلم يعلم ودحرج يدحرج وهي الرباعية.

واحترم يحترم، وتجاذب يتجاذب، وتعلم يتعلم من الخماسية، واستخرج يستخرج من الأفعال السداسية.

وطريقة بنائها للمفعول:

إذا كانت ماضية أن يضم أولها ويكسر ما قبل آخرها في جميعها.

أن يضم الثاني مع الأول في الأفعال الخماسية المبدوءة بالتاء مثل: ُ"تعُلّم النحو"، تغيير الثالث: أن يضم الثالث مع الأول في الأفعال المبدوءة بألف الوصل مثال: استخرج الماء من البئر، ويخرج عن هذا النسق العام من الثلاثي الفعل الأجوف والفعل المضاعف مثال: الأجوف: قال، وخاف، وباع. ومثال المضعف: شدّ، ومدّ، وردّ.

ومن الخماسي الفعل الأجوف مثال: اختار، ولك عند بناء شيء من هذه الأفعال الماضية للمجهول أن تجري عليها ما سبق أن قيل من ضم الأول في جميعها مع ضم الثالث فيما بُدئ بهمزة وصل، ويترتب على ذلك قلب ألف العلة واوًا، فتقول: قُول الحق، وخُوف الرب، وبُوع البيت، وشُدّ الحبل، ومُدّ الصوت، ورُّد المال المسروق، واختُر الصبر.

ثم لك وجه آخر وهو أن تنقل كثرة العين إلى الفاء في الثلاثي فتقلب ألفه ياءً، فتقول: قيل الحق، وخِيف الرب، وبيع البيت، وشِدّ الحبل، ومدّ الصوت، وردّ المال المسروق.

أما الأجوف الخماسي وهو افتعل فتنقل حركة العين وهي الكسرة إلى الحرف الزائد قبلها وهو التاء، فتقول: اختير الصبر، هذا شأن الماضي من الأفعال عند بنائه للمجهول.

أما الفعل المضارع فله عند بنائه للمجهول صورة واحدة، وهو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، مثال: يُكتَب الدرس، ويُتعَلم النحو، ويُحتَرم الأستاذ، وتُتجاذب أطراف الحديث، ويُسترَضى الغاضب.

الخلاصة:

يضم أول فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله مطلقًا، سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا، ولعلك تدرك أن فعل الأمر لا يبنى للمجهول.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فأول الفعل اضممن ❖ ... ...

ويشركه في ضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة، وهي ثلاثة أبنية لا رابع لها، مثل: تفاعل، مثل: تفاهم، تفعَّل مثل: تعلم، وتفعلل مثل: تدحرج، ولكن تدحرج فعل لازم فلا يبنى للمجهول.

ويشرك الأول في ضمه ثالث المبدوء بهمز الوصل سواء أكان متعديًا أم لازمًا، واعلم أن الماضي المبدوء بهمز الوصل تسعة أبنية ثلاثة خماسية، وهي: انفعل مثل: انكسر، وافتعل مثل: احترم، وافعل مثل: اخضر.

وستة سداسية وهي: استفعل مثل استخرج، وافعلل مثل: اطمأن، وافعنلل مثل: احرنجم، وافعول مثل: اجوز، وافعوعل مثل اعشوشب، وافعال مثل اخضار.

منها أربعة متعدية قابلة للبناء للمفعول، وهي: افتعل واستفعل، وافعول، وافعوعل تقول: "احتُرم الأستاذ" "واستخرج البترول" "واعلوط البعير" "واعروري الفرس". والباقي خمسة أفعال لازمة الصحيح أنها لا تبنى للمفعول، وهي: انفعل وافعلل وافعلّ وافعنلل وافعال.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وثالث الذي بهمز الوصل ❖ كالأول اجعلنّه كاستحلي

وفي (جمل الزجاجي): أنه لا يجوز أن يُبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين.

واللازم قسمان:

القسم الأول: لازم باعتبار صيغته، وهذا مما لا فائدة من بنائه المجهول، وهي سبعة أبنية: فعُل، وانفعل، وافعلّ، وتفعلل، وافعلل وافنعلل، وافعالّ.

القسم الثاني: اللازم باعتبار معناه مثل: جلس، وذهب، وقام إلى آخر، وهذا القسم هو موطن الخلاف عند النحويين.

التغيير الثاني: أن يكسر ما قبل الآخر من الماضي.

وإليه أشار الناظم بقوله:

والمتصل بالآخر اكسر ❖ في مضي كوصِل

ومن العرب من يسكنه كقوله: لو عصر منها البان والمسك انعصر.

ويروى لو عُصْر منه أي: من شعر المرأة، أما لو عُصر منها أي: من المرأة.

قال الأعلم: الشاهد في تسكين الثاني من عصر طلبًا لاستخفافه، وهي لغة فاشية في بكر بن وائل، وأبو النجم من عجل، وهم من بني بكر بن وائل، فاستعمل لغتهم وهذا ما يعرف بتفريعات بكر بن وائل وكثير من بني تميم، وهي في فعِل بكسر العين، وفعُل بضم العين، وفُعِل المبني للمجهول، فتسكن العين في جميعها، فيقال في عَلِم: عَلْم، وفي كَرُم: كَرْم، وفي عَصُر: عصْر.

هذا بالنسبة للماضي السالم.

أما الماضي المعتل الأجوف مثل: قال من الواو، وباع من الياء، أو كان على افتعل وانفعل كاختار من الياء، وانقاد من الواو، فلك فيه أن تكسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم، ولك إخلاص الضم، وذلك على النحو التالي: فتقول في قال محمد الحق: قيل الحق. وتقول في اختار محمد الصبر: اختير الصبر، وهكذا.

ولك إخلاص الضم فتقلب الألف واوًا، فتقول في قال محمد الحق: قول الحق، واختار محمد الصبر، اختُور الصبر.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

واكسر أو اشمم فثلاثي أعل ❖ عينًا وضم جاك بوعًا فاحتمل

أما التغيير الثالث الجائز في عين الماضي الأجوف فهو الإشمام، إشمام الضم فتقلب الألف ياءً فيهما.

قال الشاطبي : "والإشمام هو ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به".

ومما سمع من قلب العين الأجوف واوًا عند البناء للمجهول قول رؤبة :

ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ ❖ ليت شبابًا بوع فاشتريت

فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الأولى، وشبابًا اسمها، وليت الأخيرة توكيد للأولى، فلا اسمَ لها ولا خبر، وليت الوسطى قصد لفظها فاعل ينفع، وشيئًا مفعول مطلق، أي : نفعًا. والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد، وهل للنفي بدليل أنه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض.

ومثال آخر قول الشاعر :

حوكت على نيرين إذ تحاك ❖ تختبط الشوك ولا تشاك

حوكت من الحياكة وهو النسج مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحُلة، ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت، وفي آخره راء علم الثور ولحمته، وهو مقابل السَدَى أي : ما مد من الثوب، فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئًا، وهذه اللغة - وهي الضم الخالص - لغة قليلة موجودة في كلام هزيل، وتعزى لفقعس ودبير، وهما من فصحاء بني أسد، قاله المرادي.

وادعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار، وانفعل كانقاد، مما زاد على الثلاثة، فلا يقال: اختور ولا انقود، والمشهور الأول وهو قول ابن عصفور، والأُبذي، والمشهور الأول وهو قول ابن عصفور والأبزي وابن مالك. ولعلك تلاحظ أن همزة الوصل تأخذ شكل الحرف الثالث، فإذا كان الحرف الثالث مكسورًا كانت مكسورة، وإذا كان الحرف الثالث مضمومة كانت مضمومة فتقول: اختير، وانقيد، وتقول: اختور، وانقود.

وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر: كخِفتُ وبِعتُ، أو ضم كعِقتُ مبنيات للمفعول.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ❖ ... ...

وأصل المسألة قبل بنائه للمفعول: خافني زيد، وباعني لعمرو، وعاقني عن فعل الخير، فحذفت الفاعل، ثم بنيتهن للمفعول وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم. فلو قلت: خِفتُ وبعت بالكسر في الخاء والباء، وعِقتُ بالضم في أوله، لتوهم أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى المراد، فتعين أنه لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في خفت وبعت، والكسر في عقت، وتعين أن يمتنع الوجه الملبس، وهو الكسر في الأولين، والضم في الثالث.

وجعلته المغاربة مرجوحًا لا ممنوعًا فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سُمي فاعله مضمومًا، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة؛ فرقًا بينهما وهو وظاهر.

ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقًا؛ اكتفاءً بالوجه التقديري، لأن الإلباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل، فالاسم نحو: "مختار" إذ يحتمل أن يكون وصفًا للفاعل أو المفعول، ومع ذلك أعلّوه بقلب الياء ألفًا واكتفوا فيه بالفرق التقديري، فعلى تقدير كونه وصفًا للفاعل تكون الياء مكسورة أي: مختَير، ثم يقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فصار: مختار، ويظهر من وضعه في جملة فيقال في اسم الفاعل: "أنا مختار لهذا الكتاب لأقرأه".

وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة -أي: مختير- ثم يقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: مختار، ويظهر من وضعه في الجملة فيقال في اسم المفعول: "هذا الكتاب مختار لي"

والفعل نحو: "تضار" إذا يحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل، وأن يكون مبنيًّا للمفعول، ومع ذلك أدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة.

كيفية بناء الفعل المبدوء بهمزة وصل للمجهول

واعلم، أن فعل الأمر لا يبنى للمجهول؛ لأن فاعله ضمير المخاطب ولا يخاطب غائبًا.

أما الفعلان الآخران فبناؤهما للمجهول على النحو التالي:

يضم أول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقًا سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فأول الفعل اضممن ❖ ... ...

ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة، والأفعال الماضية المبدوءة بالتاء ثلاثة أبنية لا رابع لها: الوزن الأول: تفاعل مثل: تفاهم.

والثاني: تَفَعَّل مثل تعلَّم.

والثالث: تَفَعْلَلَ مثل: تدحرج، ولكن تدحرج فعل لازم، الراجح أنه لا يبنى للمجهول.

ويستوي في ذلك أن تكون التاء في أول الماضي للمطاوعة: كتعلم، أو لغير المطاوعة كتضارب.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والثاني التالي تا لمطاوعة ❖ كالأول اجعله بلا منازعة

أي: إنك عندما تبني "تضارب" للمجهول تقول: "تُضُورِب" بضم الثاني مع الأول، ويترتب على ذلك قلب الألف الثالثة واوًا بمناسبة الضمة قبلها، ونقول في تعلم: "تُعُلِم"، ومن باب التدريب فقط نقول في تدحر: "تُدُحرِج".

ويشرك الأول في الضم ثالث المبدوء بهمز الوصل والأفعال المبدوءة بهمزة الوصل تسعة أبنية:

ثلاثة خماسية، وهي من الثلاثي المزيد بحرفين: انْفَعَلَ، مثل: انكسر، وافتعل مثل: احترم، وافْعَلَّ مثل: اخضرّ. وستة سداسية منها أربعة من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وفعلان من الرباعي المزيد بحرفين.

فالأفعال السداسية المزيدة بثلاثة أحرف هي: استفعل مثل: استخرج، وافْعَوّل مثل: ازلوّج، وافْعَوعَلَ مثل: اعشوشب، وافْعَالَّ مثل: اخضارّ.

والأفعال السداسية المزيدة بحرفين فعلان هما: افْعَلَلَّ مثل: اطمأن، وافْعَنْلَلَ مثل: احرنجم.

وهذه الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة وصل تنقسم باعتبار التعدي واللزوم إلى قسمين:

أربعة متعدية قابلة للبناء للمفعول، وهي: افتعل، واستفعل وافعول، وافعوعل. تقول: "احتُرم الأستاذ"، "واستخرج البترول"، "واعْلُوِّطَ البعير"، "واعروري الفرس".

وفي (جمل الزجاجي) لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين- وخصه أبو البقاء- بما لا يتعدى بحرف جر، ومثّله: بقام، وجلس، وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير مخبَر عنه وذلك محال.

قال الدمشوري: لا نسلم ذلك، تقول: جُلِس في الدار أو جلس الجلوس المعهود.

إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كجُلِس أي: الجلوس، وعليه الزجاجي وابن السكيت. قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام، والمراد بضمير المجهول ضمير المصدر.

الثالث: أنه فارغٌ لا ضمير فيه وعليه الفراء.

وعلى كل فالأفعال اللازمة قسمان؛ لأنها إما لازم باعتبار الصيغة، وهذا مما لا فائدة من بنائه للمجهول غالبًا، وهي سبعة أبنية:

فَعُلَ من الثلاثي بضم العين، وانفعل من الخماسي، وافْعَلّ من الخماسي أيضًا فعلان مزيدان بهمزة الوصل، وتَفَعْلَلَ ومن السداسي: افْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَالَّ.

هذه الأبنية السبعة لازمة باعتبار صيغها لا باعتبار معناها.

الأفعال التي لا تتعدى باعتبار معناها مثل: جلس، وقام، وذهب.... الخ.

وهذا القسم هو موطن الخلاف عند النحويين، هذا تغيير يقع في أول الفعل وفي ثانيه وفي ثالثه في أول الفعل الماضي.

تغيير آخر يتعرض له الفعل عند بنائه للمجهول، وهو أن ما قبل الآخر من الماضي يكسر.

وإليه أشار الناظم بقوله:

والمتصل بالآخر اكسر ❖ في مضي كوَصِل

ومن العرب من يسكنه كقوله: "لو عُصْر منه البان والمسك انعصر".

ويروى لو عُصْر منه بضمير التذكير يعني: من شعر المرأة. أما رواية البيت وهي لو عُصْر منها، فيقصد به المرأة وهو ما يعرف بتفريعات بكر بن وائل وكثير من بني تميم.

وتتلخص في: فَعِل، وفَعُل وفُعِل، فتسكن العين في جميعها فيقال في عَلِم عَلْم، وفي كَرُم كَرْم، وفي عُصِر عُصْر.

ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام، فتنقلب الياء ألفًا فتقول في رُئيَ زيد: رُؤَى زيد، بفتح الهمزة وهي لغة طيئ، فتحصّل في معتل اللام ثلاث لغات: كسر ما قبل آخره وهو رئي وتسكينه، وهو رؤيْ وفتحه، فيقول: رؤى، وكما سبق فالتسكين ليس خاصًّا بمعتل اللام.

أما التغيير الذي لا يكون في أول الفعل المضارع ويكون في مكان آخر، فهو فتح ما قبل الآخر منه.

وإليه أشار الناظم بقوله :

واجعله من مضارع منفتحا ❖ ... ...

هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف.

إذن ما سبق من التغيير نلخصه في أن أول الماضي يضم ، ويضم مع الأول الثاني في الأفعال المبدوءة بالتاء ، والثالث مع الأول في الأفعال المبدوءة بهمزة وصل ، أما المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره.

كيفيه بناء الفعل المعتل العين للمفعول

أما إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقال من الواو ، وباع من الياء أو كان على وزن : افتعل ، وانفعل. كاختار من الياء لأنه من الخير ، وانقاد من الواو ، لأنك تقول : قاد يقود.

فإذا كان الفعل معتل العين من الماضي ، فلك في عينه عند بنائه للمجهول ثلاث أحوال :

كسر ما قبل العين بإخلاص فتنقلب الألف ياءً ، ولك إشمام الضم فتقلب الألف ياءً فيهما ، وإخلاص الكسر لغة قريش ومَن جاورهم ، وإشمام الكسر الضمة لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد.

قال الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركة الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به مثل : قُيل وبُيع.

الثاني: ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء، وبذلك يكون الإشمام مرئيًّا فقط، ولا تغيير في نطق الفعل.

الثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف.

وقال المرادي: الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال: كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، فجزء الضمة مقدم -وهو الأقل- يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء، ولك مع الحال الأولى وهي كسر الأول، مثل: قيل أو الإشمام مثل: قُيل، لك وجه ثالث هو إخلاص الضم، فتقلب الألف واوًا مثل: قول، وبوع.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واكسر أو اشمم فثلاثي أُعِل ❖ عينًا وضم جاء كبوع فاحتمل

أشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله:

وما لفا باع لما العين تلي ❖ في اختار وانقاد وشبه ينجلي

يعني: أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو: اختار، أو على وزن انفعل نحو: انقاد، يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع، من الأوجه الثلاثة المذكورة قبلُ، فيقال: اختُير واختِور، فيقال: اختير ويقال: اختور، بالإشمام.

وفهم من تمثيله أن ما صحت عينه من هذين الوزنين نحو: اعتور، لا يجوز فيه ما ذكر بل يجري مجرى الصحيح، وتقول: انقود بالإشمام، وانقيد، فتقلب الألف واوًا بعد الضم، وياءً بعد الكسر.

قال رؤبة في الضم الخالص:

ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ ❖ ليت شبابًا بوع فاشتريت

فبوع: مبني للمفعول وهو خبر ليت الأولى، وشبابًا: اسمها، وليت: الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر. وليت الوسطى: قصد لفظها فهي فاعل ينفع، وشيئًا مفعول مطلق أي: نفع. وهذا الإعراب وفاقًا للموضح وليس مفعولًا به خلافًا للعين، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد، و"هل" للنفي، بدليل أنه روي: "وما ينفع شيئًا ليت"، والواو للاعتراض.

وقال آخر:

حوكت على نيرين إذ تحاك ❖ تختلط الشوك ولا تشاك

فحوكت من الحياكة، وهي النسج مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت، وفي آخره راء، وهو علم الثوب ولحمته أيضًا، فإذا نسج على نيرين كان أصفقَ، ولصفاقته يختبط الشوك ولا يؤثر فيه، وهذه اللغة -وهي الضم الخالص- لغة قليلة موجودة في كلام هذيل، وتعزى لفقعس ودبير، وهما من فصحاء بني أسد، قاله المرادي في (شرح التسهيل).

وقال الشاطبي: حكيت عن بني ضبة وادعى بن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل: كاختار، وانفعل: كانقاد، مما زاد على الثلاثة، فلا يقال: اختور، ولا انقود، والمشهور هو الوجه الأول.

وهو قول ابن عصفور والأُبذي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو: اختار، وانقاد، على حسب ما ينطق بالحرف الثالث، فإذا ضممت الثالث وهي التاء من اختار والقاف من انقاد ضممت الهمزة قلت: اختور، وانقود.

وإذا كسرت الثالث وهو التاء من اختار والقاف من انقاد قلت: اختير، وانقيد.

هل هذا التغيير ينطبق على كل فعل ثلاثي معتل العين؟

والجواب أن ابن مالك ادعى امتناع كسر فاء المعتل العين فيما أدى كسره إلى لبس، كما يمتنع الضم أيضًا في الفعل الثلاثي الأجوف إذا أدى ضم عينه إلى لبس.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ❖ ... ...

وتصوير المسألة: أنك تقول: خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن فعل الخير، فإذا حذفت الفاعل ثم بنيته للمفعول وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم، فقلت: خِفْتُ، وبِعْتُ. في الخاء والباء، وعُقْتُ بالضم في أوله، لتوهم أنهن: فعل وفاعل، وانعكس المعنى المراد فتعين أنه لا يجوز فيهن الإشمام أو الضم في: خِفْتُ، وبِعْتُ فتقول: خُفْتُ وبُعْتُ، والكسر في عُقْتُ فيقال عِقْتُ.

وتعين أن يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الأولين في: خاف، وباع، والضم في الثالث في عاق.

ويحكي ابن هشام: أن المغاربة لم يجعلوا هذا التغيير المانع للإلباس مفروضًا أو لا بد منه، بل جعلوه مرجوحًا، فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومًا، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة؛ فرقًا بينهما وهو ظاهر، ففي: عُقْتُ تختار العرب الكسر فتقول: عِقْتُ وفي بِعت العرب الضم فتقول: بُعْتُ، ولهذا لم يلتفت سيبويه للإلباس في

ذلك، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقًا؛ اكتفاءً بالوجه التقديري، لأن الإلباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو: مختار.

والسؤال الذي يوجه إليك بما تحكم على كلمة مختار؟ هل هي اسم فاعل أم اسم مفعول؟

والحقيقة أنك لا تستطيع أو أن تجيب إجابة قاطعة مع هذا الإلباس بين صيغة الفاعل والمفعول، أعلوا فقالوا: مختار وأصل مختار: مُخْتِير، أصل المفعول "مُخْتَيَر" تحركت الياء في صيغة الفاعل بالكسر، وتحركت في صيغة المفعول بالفتح فقلبت ألفًا لفتح ما قبلها. ومع ذلك أعلو بقلب الياء ألفًا، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفًا للفاعل، تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة، ولعل ذلك يتضح أو لعل الفرق يتضح من سياق الجملة.

إذ عندما تقول: "أنا مختار لهذا الكتاب" لأقرأه تكون مختار فاعلًا، وإذا قلت: "هذا الكتاب مختار لي" كانت مختار اسم مفعول، فقرينة الاستعمال كانت فاصلة بين الصيغتين صيغة اسم المفعول واسم الفاعل في كلمة مختار.

أيضًا فعل آخر "تُضار" هل هذا الفعل مبني للمفعول أو مبني للفاعل؟ يحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل وأن يكون مبنيًّا للمفعول، ومع ذلك وقع فيه الإدغام.

إذ على تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة، وينطبق ذلك على تضارَّ في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] قرأ ابن كثير وأبو عمرو "تضارُّ" بالرفع وفتحه الباقون من السبعة فقالوا "تضارَّ"، ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾، ووجه الرفع أنه جعله نفيًا لا نهيًا، ووجه الفتح أنه جعله نهيًا فهو مجزوم، وفتحت الراء لالتقاء الساكنين سكون الراء الأولى بسبب الإدغام وسكون الراء الثانية بسبب الجزم،

وخصت بالفتح دون الكسر لتكون حركتها موافقة لِمَا قبلها وهو الألف، وعلى ذلك فإن كلمة "والدة" تحتمل أن تكون فاعلة، فتكون "تضار": تضارر على وزن: تفاعلَّ، أي: لا تضار والدة بولدها فتطلب عليه ما ليس لها، وتمتنع من رضاع ولدها مضارة.

وتحتمل أن تكون نائبة عن الفاعل، فـ"تضار" تُفاعل أي: تضارر بفتح الراء الأولى على معنى لا تضارر والدة بولدها، أي: لا تمنع من نفقتها.

كيفية بناء الفعل المضعف الثلاثي للمجهول

فقد أوجب الجمهور ضم فاء المضعف الثلاثي. والمراد بالمضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: شدَّ، ومدَّ. فيقال: شُدّ، ومُدّ. بضم الفاء وتشديد الدال فيهما، والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر في الفاء جائز، بل نَصَّ سيبويه على اضطراده، فقال: واعلم بأن لغة مضطردة للعرب يجري فيها فعل من المضعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله، فيقال: رِدَّ كما يقال: قيل، والكسر لغة بني ضبة، ولغة بعض تميم، وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ ﴾ [يوسف: ٦٥] ﴿ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٨] بالكسر فيهما، وذلك بنقل كسرة العين إلى الفاء؛ حملًا له على المعتل.

وجوز ابن مالك الإشمام أيضًا قال في (التسهيل): وقد تشم فاء المدغم، وقال المهاباذي: مَن أشمَّ من العرب في قيل وبيع من المعتل، أشم هنا –يعني: في المضاعف- فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما لباع قد يرى لنحو حب ❖ ... ...

وقد استفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل، وبه قال جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد: إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء. وبناءً على قول الكوفيين والمبرد تكون الصيغ الثلاثية أربعة: فَعَل بفتح العين، وفعِل بكسر العين، وفعُل بضم العين، وفُعِل بضم الفاء وكسر العين.

تلخيص موضوع كيفية بناء الفعل للمفعول:

القسم الأول: الأفعال المعول عليها في الاستعمال في لغة العرب قديمًا وحديثًا تسعة عشر فعلًا، وهي الأفعال المصطلح على تسميتها بالأفعال الأصول، وهي باعتبار عدد حروفها أربعة أقسام ثلاثية: وهي ثلاثة أفعال: فعَل وفعِل وفَعُل.

وأعرضنا عن الرأي الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد؛ عملًا بالشائع في الدرس اللغوي.

القسم الثاني: الأفعال الرباعية وهي أربعة أفعال: واحد منها مجرد وهو فعلل مثل: زلزل، وثلاثة أفعال من الثلاثي المزيد بحرف وهي: أفعل بهمزة القطع مثل: أكرم، وفاعل مثل: سامح، وفعّل مثل: علّم.

القسم الثالث: الأفعال الخماسية، وهي ستة أفعال ثلاثة منها تبدأ بالتاء، وهي تفاعل مثل: تفاهم، وتفعّل مثل: تبين، وتفعلل مثل تدحرج.

ولا يخفى أن تفاعل من الثلاثي المزيد بحرفين والتاء والألف، وأن تفعل كذلك من الثلاثي المزيد بحرفين، وهما التاء والتضعيف، أما تفعلل فمن الرباعي المزيد بحرف واحد وهي التاء.

الثلاثة الثانية من الخماسي هي الأفعال المبدوءة بألف الوصل، وهي انفعل مثل: انكسر، وافتعل مثل: احترم، وافعلّ مثل: اخضر، ولا يخفى أن الأفعال الخماسية المبدوءة بألف الوصل كلها من الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين.

القسم الأخير من الأفعال الأصول الأفعال السداسية وهي ستة أفعال كلها تبدأ بألف الوصل، وهي استفعل مثل: استفهم، وافعلل مثل: اطمأن، وافعنلل مثل: احرنجم، وافعول مثل: اجوز، وافعوعل مثل: اعشوشب، وافعالَّ مثل: احمارَّ.

وهي تنقسم إلى قسمين:

منها أربعة أفعال من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وهي: استفعل، وافعول، وافعوعل، وافعالَّ.

وفعلان من الرباعي المزيد بحرفين، وهما: افعللَّ، وافعنلَل. كما لا يخفى عليك أن الأفعال السداسية باعتبار استعمالها أو بالنظر إلى استعمالها تنقسم إلى قسمين: قسم شائع في الاستعمال قديمًا وحديثًا وهو من فعلين فقط: استفعل، وافعلل.

أما القسم الثاني وهي الأفعال: افعنلل، وافعول، وافعوعل وافعالّ، فاستعمالها قليل غير أن "افعوعل" يكثر في المبالغة في معنى الفعل كما تقول: اعشوشب، واخشوشن، واحلولى. في المبالغة في كثرة عشب المكان أو حلاوة الشيء أو

خشونته.كما أن افعال أيضًا للمبالغة في معناه كافعال الخماسي تقول اخضّر مبالغة في خضر وتقول: "اخضارَّ" زيادة في مبالغة في معنى الفعل.

من هذه الأفعال سبع صيغ لازمة وليس في بنائها للمفعول كثير فائدة بل معظمها لا يكاد يبنى للمفعول مثل: فَعُل من الثلاثي عَظُم هذه الأفعال هي فعُل من الثلاثي بضم العين مثل: عَظُم، وكَبُر. ومن الخماسي ثلاثة أفعال صيغها لازمة هي: تفعلل مثل: تزلزلت الأرض، وانفعل مثل: انفتح الباب، وافعلَّ مثل: اخضرّ الزرع.

ومن السداسي ثلاث صيغ لازمة: افعلل مثل: اطمأن محمد، وافعنلل مثل: افرنقع الجمع، وافعالَّ مثل: ادهامّ الزرع أي اشتدت خضرته.

والباقي اثنا عشر فعلًا يكون فيها المتعدي هو اللازم المتعدي هو الذي ينتقل معناه إلى المفعول مثل: "كتب محمد الدرس" واللازم هو الذي لا يتجاوز معناه فاعله مثال: "قام محمد"، "وجلس علي"، "وفرح خالد" وليس كل فعل لازم كما سبق أن قلنا يقول في بنائه المفعول فائدة، من ثم فإن محاولة بناء هذه الأفعال -أي: الأفعال اللازمة للمجهول- يكون ضربًا من التمرين على تطبيق القاعدة فيما ينفع من الأفعال التي يشيع استعمالها ويحتاج المتكلم إليها، أما ما لا فائدة فيه ولا نفع من ورائه فيقصد ببنائه المفعول تطبيق القاعدة عليه لتدريب الألسنة على النطق به مبنيًّا للمفعول.

مثال: الأفعال التي لا تستعمل أبدًا مبنية للمجهول افعلّ مثل: اخضرّ الزرع، افعالّ مثل: اخضارّ الزرع، وافعنلل مثل: احرنجمت الإبل. وإذا علمنا أن القرآن برواية حفص عن عاصم التي نقرأها ونسمعها صباح مساء، قائمٌ على أربعة عشر فعلًا من الأفعال الأصول لا غير، إذا علمت ذلك تبين لك أن المبالغة في

دراسة الباقي منها أو دراسة الأفعال الملحقة بالأصول، يعد من باب رفاهية الفكر التي لا تزيد الدارس غير المتخصص إلا عنتًا، والأفعال التي قام عليها النص القرآني هي الثلاثة الثلاثية، والأربعة الرباعية، وخمسة من الخماسية، واثنان من السداسية، فليس في القرآن الكريم فعل على أي وزن من الأوزان التالية: تفعلل مثل: تزلزل من الخماسي، أو افعنلل مثل: احرنجم أو افعول مثل: اجوز، أفعوعل مثل: اخشوشن، أو افعالّ مثل: اخضارّ وهي من السداسي.

هذا وقاعدة بناء الأفعال للمفعول قائمة على صيغ الأفعال المتعدية غير المعتلة من الثلاثي وغيره وغير المضعفة من الأفعال الثلاثية إذ فيها تتضح صورة الفعل المبني للمفعول مثال ذلك: كتب يكتب، وعلم يعلم من الثلاثية.

وأكرم يكرم وسامح يسامح، وعلّم يعلم، ودحرج يدحرج، وهي الرباعي.

واحترم يحترم، وتجاذب يتجاذب، وتعلم يتعلم من الخماسية.

واستخرج يستخرج من الأفعال السداسية.

الأفعال اللازمة باعتبار صيغتها، والأفعال اللازمة باعتبار معناها

هذه الأفعال تنقسم إلى صيغ لا تكون إلا لازمة، وصيغ يكون فيها المتعدي واللازم، وقد بينا أن الصيغ التي لا تستعمل إلا لازمة في لغة العرب: فعل ثلاثي هو فعُل بضم العين مثل عظُم محمد، ومن الأفعال الخماسية انفعل مثل انكسر، وافعلّ مثل احمرّ، وتفعلل مثل تدحرج، ومن الأفعال السداسية: افعلل مثل: اطمأن محمد، وافعنلل مثل: افرنقع الجمع، وافعالّ مثل ادهامّ الزرع أي: اشتدت خضرته.

ومن المعلوم أن القرآن الكريم أكبر نص باللغة العربية سلِمَ من التحريف، فهو حجة في كل ما احتواه من شواهد لغوية.

ولكن، هل يوجد في القرآن الكريم فعل من الأبنية الملحقة بالأصول؟

زعَمَ ابن قتيبة والعقبري في قوله تعالى: ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ [يونس: ٢٨] أن عين "زيلنا" واو، وبذلك يكون وزنه فيعل زيّل، فيعل، وفيعل من الأبنية الملحقة، ولكن الذي عليه الجمهور من اللغويين: أن زيل في الآية من: زال يزيل، وليس من: زال يزول، فوزنه فعل.

الأقسام الصرفية للفعل الماضي:

للفعل المبني للمفعول عَلاقة قوية بالدرس الصرفي، وتوضيح ذلك: أننا في حاجة إلى معرفة الفعل السالم، والفعل المضعف الثلاثي، والفعل الأجوف، والفعل المبدوء بألف الوصل، والفعل المبدوء بالتاء المزيدة، والفعل اللازم والفعل المتعدي.

هذه المصطلحات لا بد أن تتوفر لدى الدارس لباب النائب عن الفاعل، ومصدرها هو الدرس الصرفي.

الفعل السالم هو: الذي سلم من الهمز والتضعيف مثل: جلس، أما الفعل أكل، أو سأل، أو ملأ، فلا يسمى سالمًا.

الفعل المضعف الثلاثي: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل: شدّ، ومدّ، أما المضعف الرباعي فلا حاجة بنا إلى التعرض له في هذا الباب؛ لأنه يأخذ حكم بقية الأفعال، والمضعف الرباعي مثل: زلزل، الفاء واللام الأولى من جنس والعين واللام الثانية من جنس آخر، وعند بنائه للمجهول نقول: زلزلت الأرض، فينطبق عليه ما ينطبق على بقية الأفعال السالمة.

الفعل الأجوف: يكون ثلاثيًّا، وما كانت عينه من حروف العلة، مثل: قال، وباع، ونحتاج للتعرض للفعل الأجوف الثلاثي: الماضي الثلاثي والماضي الخماسي فقط، أما الأجوف من الرباعي والأجوف من السداسي، فلا نتعرض لهما عندما نتكلم عن الفعل المبني للمجهول.

أما الأفعال الماضية المبدوءة بألف الوصل في لغة العرب، فهي تسعة فقط: ثلاثة خماسية، وستة سداسية.

والأفعال الماضية المبدوءة بالتاء المزيدة ثلاثة فقط، هي: تفاعل وتفعّل وتفعلل، وقد ذكرنا الأبنية أو الصيغ التي لا تكون إلا لازمة. والفعل المتعدي هو الذي ينصب المفعول به.

وقد تعرضنا للكلام على بناء الفعل اللازم للمجهول في (جمل الزجاجي) أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين، وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر، ومثله بقام وجلس، فقام فعل لازم ولا يتعدى بحرف جر. فأبو البقاء يرى أن الأفعال اللازمة التي لا تتعدى بحرف جر لا معنى لبنائها للمجهول، مثل: قام، وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير مخبر عنه، وذلك مُحال، وقد ذكرنا أن صيغ الأفعال غير المتعدية سبعة، والكلام في بنائها للمجهول أيضًا مما يحتاج إلى إعادة نظر، فليس كل فعل لازم في بنائه للمجهول فائدة.

فالفعل المضارع -مثلًا- عند بنائه للمجهول يكون بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، مثل: يُكتب من يكتب، ويُحسن من يحسن؛ لأن يحسن من فعل رباعي، ولا بد أن يكون أوله مضمومًا، والفرق بينه وبين الفعل المبني للمجهول هو حركة ما قبل الآخر فقط.

وهكذا بقية الأفعال الرباعية.

أما الفعل الأجوف: إما أن يكون مضارعًا ثلاثيًّا مثل: يُقال ويُباع، فإن في بنائه للمجهول إعلالًا بالنقل والقلب، فأصل يقول عند بنائه للمجهول: يُقْوَل، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فقلبت الواو ألفًا؛ لأنها متحركة باعتبار الأصل وما قبلها متحرك باعتبار الحال، فصارت: يُقال، وهكذا يباع.

أما الأجوف من الخماسي مثل: يختار، فليس فيه إلا الإعلال بالقلب فقط؛ لأن يختار أصله: يختير، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

وكذلك الأجوف من السداسي: يستبيح، عند بنائها للمجهول، يقال: يُسْتَبَاح، تعرضت لإعلال بالنقل ولإعلال بالقلب، فيستباح أصلها: يُستبيح، ويقال فيها ما قيل في: يقال.

هذه هي أبرز التغييرات التي يتعرض لها الفعل المضارع عند بنائه للمفعول.

التغييرات التي تطرأ على الفعل الماضي عند بنائه للمفعول:

بداية الأفعال الماضية باعتبار أنواعها: إما مبدوءة بألف الوصل، وإما مبدوءة بهمزة القطع، وإما أفعال جوفاء ثلاثية، وإما رباعية، وإما خماسية، وإما سداسية. وهناك نوع أيضًا من الأفعال الماضية: المضعف الثلاثي، والنوع الأخير من الأفعال الماضية هو ما خلا ما مضى من الأنواع السابقة مثل: كتب الثلاثي.

وعلى كل فإن هناك تغييرًا عامًا هو التغيير الرئيسي، والتغيير الرئيسي للفعل الماضي هو: ضم أوله وكسر ما قبل آخره، مثل: كُتِبَ الدرسُ.

ونتعامل بهذا التغيير مع كل نوع من أنواع الأفعال الماضية، إلا إذا تعرضنا لظروف إعلالية تحوجنا إلى تغيير، أو إذا تعرضنا للَبس يحوجنا إلى تغيير.

فمثلًا: الفعل الأجوف الثلاثي مثل: قال، للعرب عند بنائه للمجهول ثلاثة طرق:

أن نكسر أوله، فنقول: بِيع، وقِيل، ثم تقلب الألف ياءً بسبب كسر ما قبلها. وأن نشمه، وهناك لغة ثالثة، وهي أقل اللغات الثلاثة، وهي: ضم أول الماضي فتقلب الألف واوًا، فنقول: قُول، وبُوع.

وقد جمَعَ ابن مالك هذه التغييرات الثلاثة في قوله:

واكسر أو اشمم فثلاثي أعل ❖ عينًا وضم جاك بُوع فاحتُمل

ولعلنا نلاحظ هنا أن الأجوف السداسي مثل: استقام، وكذلك الأجوف الرباعي مثل: أقام، وأنه يقع في هذين النوعين من الأفعال المعتلة العين بالواو، ويقع فيها عند بنائها للمفعول: إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، فأقام عند بنائها للمجهول نقول: أُقْوِم، نقلت كسرة الواو إلى القاف، فسكنت الواو بعد كسر، فقلبت ياءً، فقيل: أقِيم، وكذلك في استُقِيم أصلها استُقْوِم، نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها، فسكنت الواو بعد كسر، فقلبت ياءً فصارت: استُقِيْم.

و لكن هل الأجوف الخماسي مثل: اختار وانقاد، يجوز فيه ما جاز في الأجوف الثلاثي مثل: قال وباع؟

ما عليه ابن مالك: أنه ينطبق على افتعل وانفعل الأجوفين ما ينطبق على باع، بقوله:

وما لفباع لما العين تلي ❖ في اختار وانقاد وشبه ينجلي

وادعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناع بوع في افتعل وانفعل.

كيفية بناء الفعل المضعف الثلاثي للمجهول، مثل: شدّ ومدّ:

والجمهور على وجوب ضم فاء الثلاثي المضارع، فتقول: شُدّ الحبل أو مُدّ، ويرى الكوفيون: أن كسر الفاء جائز، ونص سيبويه على اطراده، فقال: واعلم، أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فُعِل من المضعف الثلاثي مجرى فُعِل من المعتل، فيكسر أوله ويقال: رِد كما يقال: قِيل، وقرأ علمقة ويحى بن وثاب: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٨] وجوَّزَ ابن مالك الإشمام أيضًا، فيقول: "رُد".

مثال: قيل في الأوجه المحتملة لتصريف تُضَار من قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أن تكون "تضار" مبنيًّا للفاعل، وأن يكون مبنيًّا للمفعول، ومع ذلك أدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة، ومثل ذلك يُقال في مُختار؛ إذ يحتمل أن يكون وصفًا للفاعل أو المفعول، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفًا واكتفوا فيه بالفرق التقديري، فعلى تقدير كونه وصفًا للفاعل تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة.

لقد بنى اللغويون من المغاربة على احتمال تعدد الأوجه التصريفية لمثل: مختار و"تضار": أنه لا مانعَ من خفت وبعت، مبنيين للمفعول. ولقد ذكر ابن مالك في بناء مثل: خافني زيد وباعني لعمرو، وعاقني عن كذا، فإذا حذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية، فقلت: خِفْت وبِعْت بالكسر في الخاء والباء، وعُقت بالضم في أوله، لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد، فتعين أنه لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في: خفت وبعت، والكسر في: عقت، أما المغاربة فقالوا: إن هذا مرجوح وليس ممنوعًا، وبنَوْا رأيهم هذا على أن العرب لا تعمل للإلباس؛ اعتبارًا بالفرق التقديري كما قيل في مختار وفي "تضار".

تابع: باب نائب الفاعل

عناصر الدرس

مـــا ينـــوب عـــن الفاعـــل

إذا حذف الفاعل فإنه ينوب عنه -في رفعه، وعُمْدِيَّتِه، ووجوب التأخُّر عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وصيرورته كالجزء منه، وعدم حذفه، وتأنيث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثًا- واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به:

لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه، لا فرق في الفعل بين الصحيح؛ كضُرِب زيد. والمعتل العين أو اللام نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤] والأصل: غاض الله الماء وقضى الله الأمر، فحُذِف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعُمدةً بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ينوب مفعول به عن فاعل ❖ فيما له ... ...

الأغـــراض الـــتي يحـــذف لهـــا الفاعـــل

تعددت أسماء هذا الباب عند المصنفين القدماء؛ فعندما نقرأ في الكتب التي تعرضت لشرح (ألفية بن مالك)؛ نجد أن الباب يسمى "باب النائب عن الفاعل"، غير أن آخرين كانوا يطلقون على هذا الباب: باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، فإذا قرأنا في كتابٍ من كتب النحو؛ نجده تحت اسم: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو عند ابن مالك: باب النائب عن الفاعل...

الأغراض اللفظية التي يحذف من أجلها الفاعل:

قد يحذف الفاعل لغرض لفظي؛ كالإيجاز، ومثاله من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦].

وقد يكون لغرضٍ لفظيٍّ أيضًا؛ كإصلاح السجع، كقولهم: "من طابت سريرته حُمِدَت سيرته"، فإنه لو قال: "حَمَدَ الناس سيرته" لاختل السجع.

وقد يكون الداعي إلى بناء الفعل للمفعول: تصحيح النظم، كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا ❖ غَيْري وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَها الرَّجُلُ

فبنى "عُلِّق" في المواطن الثلاثة للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى، لتصحيح النظم؛ إذ لو قال: "علقني الله إياها، وعلقها الله رجلًا غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل"؛ لاختل النظم، والتعليق هنا: المحبة، و"عرضًا" مفعول مطلق –أي: تعليقًا عرضًا من غير قصد- جاء في (الصحاح): قولهم "علقتها عرضًا": إذا هوي امرأة، أي: اعترضت لي؛ فعلقتها من غير قصد.

وقد يكون الدافع إلى بناء الفعل للمفعول غرضًا معنويًّا، كأن لا يتعلق بذكره غرض؛ قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ [النساء: ٨٦] وقال تعالى: ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ ﴾ [المجادلة: ١١] إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص؛ بل إلى أيِّ فاعل كان.

الأغراض المعنوية التي يحذف من أجلها الفاعل:

هناك أغراض معنوية كثيرة تحمل المتكلم على أن يحذف الفاعل، فيضطر إلى إنابة غيره في الجملة الفعلية عنه:

فإما أن يحذف الفاعل للجهل به ؛ كسُرِقَ المتاع. إذا لم يعلم السارق من هو.

وقد يكون عدم ذكر الفاعل للخوف منه، أو للخوف عليه، وقد يكون لتنزيه لسانك عن ذكره.

فإذا حذف الفاعل لأي غرض كان -غرض لفظي أو غرض معنوي- ويأتي ما ينوب عنه بعد ذلك -وهو النائب عن الفاعل- فإن النائب عن الفاعل يأخذ نفس الأحكام التي كانت للفاعل.

الأحكام التي يتمتع بها النائب عن الفاعل:

يتمتع النائب عن الفاعل بنفس الأحكام التي يتمتع بها الفاعل، وهي:

- الرفع.
- وأن يكون عمدة في الكلام. ومعنى العمدية: أنه لا يحذف.
- أن يتأخر عن الفعل؛ فلا يصح أن يتقدم.
- الأصل فيه أن يكون متصلًا بالفعل كما كان الفاعل كذلك.
- كما أنه أيضًا يصير كالجزء من الفعل.
- يؤنث له الفعل كما أنث للفاعل.

وهذه هي الأحكام التي يجب أن يتمتع بها النائب عن الفاعل.

مما ينوب عن الفاعل: المجرور والخلاف في ذلك

الثاني: المجرور بحرف جر غير زائد:

وقد جعل أبو حيان المجرور بحرف جرٍ زائدٍ من المتفق على إقامته بلا خلاف، نحو أن يقال: "ما ضرب زيد من أحدٍ"؛ فيقال عند بناء الفعل للمفعول: "ما ضُرِب

من أحد"، فـ"أحد" في موضع رفعٍ، والمقام هو المجرور باتفاق البصريين والكوفيين، نقول: إن المجرور ينوب عن الفاعل بعد حذفه، سواء كان الفعل لازمًا للبناء للمفعول أم لا، فالأول نحو: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، والفعل ﴿ سُقِطَ ﴾ هنا مبني للمجهول، وليس هو ملازم للبناء للمجهول مطلقًا، وهو هنا مبني للمجهول، ومثل ذلك: "أرتج عليه"، أي: استغلق عليه الكلام.

والثاني وهو: الفعل الذي لا يكون ملازمًا للبناء للمجهول مع الجار والمجرور، قولك: "سير بزيد"؛ وذلك لأن المجرور بالحرف مفعول به معنًى، فصحت نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور، وهو القول بنيابة المجرور عن الفاعل.

أما ابن درستويه والسهيلي وتلميذه أبو علي الرندي، فيذهبون إلى أن المجرور لا ينوب عن الفاعل، بل النائب عن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو، أي: السقوط، "وسير هو" أي: السير، لا المجرور بالحرف المعدي، والمانع عندهم أنه لا يتبع على المحل.

ابن درستويه يتعلل بأن الجار والمجرور لا يصح أن ينوب عن الفاعل للأدلة التالية:

الدليل الأول: المجرور لا يتبع على المحل: أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل بالرفع، فلا يقال: "مُرَّ بزيد الظريفُ"، ولا يقال: "ذهب إلى زيد وعمرو"، برفع التابع فيهما، ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل كما قالوا لجاز في تابعه الرفع، كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع، كما في قول الشاعر، وهو لبيد بن ربيعة العامري:

حتى تهجر في الرواح وهاجها ❖ طلب المعقبِ حقه المظلومُ

فـ"المظلوم" صفة "للمعقب"، و"المعقب" هو الفاعل، وهو مجرور بإضافة المصدر إليه.

الدليل الثاني: أن الفاعل لا يتقدم على الفعل، وكذلك نائبه لا يصح أن يتقدم على الفعل، ونحن وجدنا المجرور تقدم على عامله، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦] فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ لأن الفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك، إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل.

الدليل الثالث: أن المجرور إذا تقدم لم يكن مبتدأ، ومن المعلوم أن الفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأً؛ كل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأً، نحو: "الزيت كيل"، و"رمضان صيم"، و"ضرب شديد ضرب"، فالفاعل إذا تقدم كان مبتدأً، نحو: "زيد قام"، فكذلك ما ينوب عنه، ونحن لا نقول بأن المجرور إذا تقدم على الفعل صار مبتدأً.

الدليل الرابع: أن الفعل لا يؤنث للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل في نحو: "مُرَّ بهند"، وكل مؤنثٍ ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له، نحو: "ضُرِبت هند"، فثبت بهذه العلل الأربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل.

هذا موقف المعارضين لإنابة المجرور عن الفاعل -ابن درستويه والسهيلي وتلميذه أبو علي الرندي.

رد الجمهور على هذه الأدلة:

ولم يسلم الجمهورلابن درستويه بعلله؛ فردها، وذلك للأدلة التالية:

١. أن العرب قالوا: سير بزيدٍ سيرًا. بالنصب، فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر، لإبهامه؛ ولأنه مصدر مؤكد غير مختص، فلا يصح أن يناب عن الفاعل بل أبقوه منصوبًا، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا كان هذا هو شأنهم مع المصدر الملفوظ؛ فكيف يقال بأن ضميره ينوب عن الفاعل؟! فإذا كان

المصدر المؤكد - غير المختص - لم ينب في لسان العرب ؛ فكيف يقال بأن ضمير المصدر المؤكد ينوب عن الفاعل؟! لهذا فالضمير أولى بالمنع من المصدر الملفوظ.

٢. أن المجرور لا يتبع على المحل إلا في موضعين:

الموضع الأول: أن يكون مجرورًا بحرف جرٍ زائد، نحو: لست بقائمٍ ؛ فتقول: ولا قاعدًا، بالنصب إتباعًا لمحل "قائم" ؛ لأن حرف الجر الزائد ضعيف ؛ فلا يتجاوز العمل في اللفظ إلى العمل في المعنى ؛ ولذلك نقول: إن حرف الجر الزائد لك أن ترفعه، وتقول: لست قائمًا، وتقول: ما جاء من أحدٍ، وتقول: ما جاء أحد... وهكذا. من ثم فإن المجرور بحرف الجر الزائد له محل إعرابي، وهذا المحل يراعى في تابعه.

الموضع الثاني: إذا كان ظرفًا، ومثاله من قول العرب وهو للبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا ❖ ودون معدٍ فلتذعك العواذل

فنصب "دون" الثانية إتباعًا لمحل "دون" الأولى.

ونخلص من ذلك إلى أن المحل الذي يراعى في المجرور إذا كان مجرورًا بحرفٍ زائد، أو كان ظرفًا مجرورًا بحرف غير زائد، وهذا بخلاف المجرور بحرفٍ أصلي، معدٍّ لمعنى الفعل، فإنه لا يتبع على المحل ؛ لأن الحرف الأصلي قوي، فليس للمجرور مع الحرف الأصلي محل يتبع، فلا يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ الفاضلَ، بالنصب، إتباعًا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية، لأنه ليس له محل، وبالتالي لا يصح أن تقول: مر بزيدٍ الفاضلَ، إتباعًا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل ؛ لأنه لا يجوز في الفصيح حذف الجار الأصلي غير الزائد وتعدية الفعل إليه إلا شذوذًا، هذا إذا كان المجرور غير "أنَّ" و"أنْ" و"كي" ؛ لأن

حذف الجار لهذه الحروف الثلاثة مقيس، كقوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣]. ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧]. بحذف حرف الجر في الآيات الثلاث؛ لأنها على تقدير: شهد الله بأنه، و: أوعجبتم من أن جاءكم، و: لكيلا يكون دولة، وذلك إذا قدرت "كي" مصدرية لدخول اللام عليها تقديرًا، فحذف حرف الجر الأصلي مع أن و"أن" و"كي" مقيس، وغير هذه الأحرف الثلاثة لا يجوز أن يحذف حرف الجر الأصلي، فلا تقول: مررت زيدًا، بالنصب على المفعولية، ولا: مُر زيدٌ، بالرفع على النيابة، وإذا لم يكن هذا فصيحًا فلا يجوز مراعاته،

ولعل أحدًا يعترض بقول رؤبة:

يسلكن في نجدٍ وغورًا غائرًا

بنصب "غور" وهي معطوفة على" نجد" المجرورة بحرف جر أصلي، ولعل ابن درستويه لو عثر على هذا الشاهد لجعله دليلًا على مذهبه؛ ولكن في الحقيقة أنه منصوب بفعلٍ محذوف، أي: ويسلكن غورًا بالعطف على محل نجد؛ ذلك لأن الفعل سلك يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر، يقال: سلك المكان، وسلك في المكان؛ لذلك كان النصب بفعل مقدر مما تجيزه اللغة.

٣. وللجمهور رد على كلام ابن درستويه باستدلاله بقوله تعالى: ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦] على أن ﴿ عَنْهُ ﴾ معمولة لاسم المفعول وتقدمت عليه، فلو كان هو النائب عن الفاعل لما تقدم عليه؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل؛ فكذلك النائب لا يتقدم على معموله، والحقيقة أن الاستدلال بهذه الآية في غير موضعه؛ وذلك لأن "سأل" يتعدى بنفسه فعندما نقول: هذا رجل مسئول؛ فنائب الفاعل ضمير عائد على الرجل، وهو الرابط للخبر بالمبتدأ، والأمر هنا

بـنفس الطريقـة، يقـال في إعـراب: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا﴾ أن جملـة: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا﴾ تتكـون مـن مبتـدأ وخـبر، المبتـدأ: ﴿كُلُّ﴾، والخـبر: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا﴾، وبالتفـصيل: ﴿كُلُّ﴾ مبتـدأ ومـضافة إلى اسـم الإشارة، والكاف حرف دال على الخطاب لأنها ليست ضـميرًا، والخبر جملـة: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولٗا﴾: كان: فعل ماض نـاقص، وهـل اسمهـا ضـمير يعـود عـلى المبتدأ ليكون رابطًا لجملة الخبر بالمبتدأ، ويكون التقدير: كـان كـل أولئك مـسئولًا عنـه؟! وفي الحقيقـة: إن الأفـضل لإعـراب هـذه الآيـة هنـا أن نقـول: أن اسـم ﴿كَانَ﴾ ضـمير المكلـف، أي: كـان المكلـف الـذي سـبق توجيـه الخطـاب إليـه في الآيات الـسابقة: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨]. ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. كل الآيات السابقة وجه فيها الكلام إلى مخاطب هو المكلف؛ فكيف نجرد الآية هنا من ضمير المكلف؟! ولذلك نقول: أن اسم ﴿كَانَ﴾ ضمير المكلف، فالتقدير: كـان المكلـف مـسئولًا عنـه، كـل أولئك كـان المكلـف مـسئولًا عنـه، و﴿مَسْـُٔولٗا﴾ هـو خـبر ﴿كَانَ﴾، وفيـه ضـمير عائـد عـلى اسـم ﴿كَانَ﴾ وهو رابط الخبر بالمبتدأ؛ لأن الخبر إذا كان مشتقًا ففيـه ضـمير يعـود عـلى المبتـدأ، و﴿عَنْهُ﴾ جـار ومجـرور متعلـق بــ﴿مَسْـُٔولٗا﴾، والـضمير في "عنـه" راجـع إلى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: كل أولئك كان المكلف مسئولًا أيضًا عنه -أي: عـن كـل أولئـك- وبذلك يسقط استدلال ابن درستويه بهذه الآية.

٤. الرد على الدليل الرابع وهـو أن الفعـل لا يؤنـث للمجـرور المؤنـث، نحـو: مـر بهندٍ:

وللجمهور رد وجيه على هذا الدليل: وهو أن الحرف الأصلي قوي يؤثر في لفـظ الاسـم وفي معنـاه، فـلا محـل للمجـرور بحـرف جـرٍ أصـلي لـذلك؛ لأنـه لم يظهـر

للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل المجرور منزلة الفضلة؛ فلم يؤنث الفعل له؛ لعلك تعترض بقوله تعالى في قراءة من قرأ: "إِنْ تُعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ" [التوبة: ٦٦]. بالتاء المثناة فوق -وهي قراءة مجاهد- لكن ابن جني يقول: هي محمولة على المعنى، أي: إن تسامح طائفة بدليل: "تعذب طائفة"؛ ولئن سُلِّم بذلك؛ فلا يسلم بوجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف، ففي قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا ﴾ [الرعد: ٤٣]. لفظ الجلالة مجرور بحرف جر زائد، ولفظ الجلالة فاعل، ومع ذلك ومع أنه حرف جر زائد، لا يجوز أن نقول: كفت بهندٍ، فالمجرور بحرف جر زائد لا يؤنث معه الفعل؛ فكيف بالمجرور بحرف جر أصلي؟! فالمجرور بحرف جر أصلي من باب أولى ألا يؤنث له الفعل.

ملحوظة على كلام الموضح:

وهذه الملحوظة تتمثل في الآتي: قال تعالى: ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩]. فالفعل ﴿ تَسۡقُطُ ﴾ أنث بالتاء؛ لأنه فعل مضارع، وعلامة التأنيث في الفعل المضارع هي التاء الموجودة في أوله؛ لأن التاء في المضارع تخلص للتأنيث إذا كان الفاعل مفردًا غائبًا، ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾. ومثلها مثل هذه الآية يعني: ﴿ وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ ﴾ [فصلت: ٤٧]. فالأصل: وما تخرج ثمرات، ومثلهما قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ ﴾ [فصلت: ٤٧]. أي: وما تحمل أنثى، فالفعل أنث مع الفاعل مع المجرور بحرف جرٍ زائد، ولعل هذا يجعلنا: إن هناك فرقًا بين المجرور بحرف جر أصلي وبين المجرور بحرف جر زائد، وإن المجرور بحرف جر زائد يراعى محله، أما المجرور بحرف جر أصلي ليس له

محـل ؛ فعنـدما نقـرأ : ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ فالتأنيـث في موضـعه ؛ لأن الحرف الجر الزائد ضعيف ؛ فلا يمنع من تأنيث الفعل ، أما حرف الجر الأصلي في مثل : مُرَّ بهند ، يمنع من تأنيث الفعل ؛ للعلة التي ذكرها الموضح قبل ذلك : وهي أن الفعل لم يظهر له أثر في المجرور ؛ فنزل المجرور منزلة الفضل ؛ لـذلك لم يؤنث له الفعل ، أما هنا فالجار ضعيف ليست له أصالة في المكان ؛ لـذلك لم يمنع الفعل من التأنيث ؛ لأن المجـرور مؤنـث ؛ فما تقـول في : كفـت بهنـد ؛ الـذي هـو ممنوع ، وهو مجرور بحرف جر زائد؟!

يقال : قال الزجاج -وهو رد وجيه- : إن "كفى" أصلًا مضمنة معنى فعل الأمر ؛ فعنـد قولنـا : كفـى بهنـدٍ ، أو : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ معنـاه : اكتـفِ بـالله. واكتفِ بهند ، فهـو في معنى فعـل الأمر ، وهـو يخص هـذا الفعـل بالـذات ، هنـا "كفى" في معنى فعل الأمر ، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث الفاعل ، وبذلك سقطت المعارضة ، فـلا يعـارض كـلام الموضـح باستدلاله بكفت بهنـد بناءً على توجيه الزجاج.

نخلص من ذلك إلى أن المجرور بحرف جرٍ أصلي لا يؤنث له الفعـل ، وهـو المجـرور بحرف جر زائد يؤنث له الفعل ؛ لأن حرف الجر الزائد ضعيف ليست له أصالة في المكان ، فلـذلك لم يمنـع الفعـل مـن أن يتـأثر بالفاعـل ، أمـا حـرف الجـر الأصـلي أصيل في المكان لذلك ؛ ولأصـالته هـذه منـع الفعـل مـن أن يتـأثر بالفاعـل ، فظـل على تذكيره ، وبذلك وبهذا الكلام ، ينتصر الجمهور على ابن درستويه لنصل إلى أن أيضًا مما ينوب عـن الفاعـل : المجرور ؛ كمـا ينـوب عـن الفاعـل : المفعـول ، أو المصدر المتصرف المختص ، أو الظرف المتصرف المختص.

مما ينوب عن الفاعل: المصدر، شروط نيابة المصدر عن الفاعل، حكم نيابة المصدر عن الفاعل

الثالث: المصدر:

مصدر متصرف مختص بصفةٍ أو غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ﴿ نَفۡخَةٌ ﴾ نائب عن الفاعل، وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعًا، ومختص لكونه موصوفًا بواحدة، وللعلم فإنه لم يرد في القرآن الكريم نيابة مصدرٍ عن الفاعل إلا في هذه الآية فقط.

وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية، نحو: "سبحان الله"، وغير المختص المبهم، نحو: "سير" فيمتنع "سبحانُ الله" بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل: "يسبح سبحان الله"، وذلك لعدم تصرف هذا المصدر، فهو لم يفارق النصب على المصدرية، أما المصدر غير المختص مثل: "سير سيرٌ" فلا يجوز لعدم الفائدة؛ والسبب في ذلك: أن المصدر المبهم مستفاد من الفعل، فيتحد بذلك معنى المسند والمسند إليه، ولابد من تغايرهما، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصًا، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد، فيتغايران فتحصل الفائدة، وإذا امتنع: "سير سير" مع إظهار المصدر، فامتناع "سير" بالبناء للمفعول على إضمار ضمير المصدر أحق بالمنع؛ لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهامًا من ظاهره، وذلك خلافًا لمن أجازه كالكسائي، وهشام فيما نقل ابن السدي أنهما أجازا "جلس" بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول، قال ثعلب: أراد أن فيه ضمير المصدر، وتبعهما أبو حيان في (النكت الحسان) فقال: ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره، فيجوز أن تقول: "قِيم، وقعد" فتضمر المصدر كأنك قلت: "قيم القيام، وقعد القعود".

والصحيح المنع، ولا يعترض على ذلك بقول امرئ القيس الكندي:

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل ❖ يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

لأن النائب عن الفاعل بـ"يعتلل" ضمير مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة، والمعنى: "ويعتلل هو" أي: الاعتلال المعهود، أو اعتلالٌ، ثم خصه بعليك أخرى في موضع الحال من ضمير المصدر المضمر في الفعل، ليتقيد بها، فتفيد ما لم يفده الفعل، قال في (المغني): ويعتلل هو، أي: الاعتلال، ولابد عندي من تقدير عليك مدلولًا عليها بالمذكور، المذكور في بعد "يبخل": "متى يبخل عليك"، وتكون حالًا من المضمر ليتقيد بها، فتفيد ما لم يفده الفعل؛ ذلك لأن الضمير إنما يدل على مصدرٍ نكرةٍ محضة، و"عليك" المحذوفة حال، وحذفت للدليل عليها، وهو عليك المذكورة قبل الفعل، وجاز حذفها كما تحذف الصفة المخصصة للموصوفات للدليل القائم عليها، كقوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] -أي نافعًا- لأن أعمالهم توزن بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٩]، ومعروف أنه يجوز بقلة حذف النعت إن دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينةٍ صالحة، قال الناظم:

وما من المنعوت والنعت عقل ❖ يجوز حذفه وفي النعت يَقِلّ

ومنه قالوا: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وأجاز سيبويه إضمار ضمير المصدر النوعي؛ لأن الفعل لا يدل عليه، قاله ابن خروف في (شرح كتاب سيبويه)، وبذلك التوجيه يوجه قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] بالنصب، فيكون المعنى: وحيل هو، أي: الحول المعهود، أو حول بينهم، والفرق بين الآية وبيت الشعر: أن المخصص في الآية منطوق، وبذلك أيضًا يوجه قول طرفة بن العبد:

فيا لك من ذي حاجةٍ حيل دونها ❖ وما كل ما يهوى امرؤ هو نائل

فيكون المعنى: حيل هو، أي: الحول المعهود، أو هو أي حول دونها، وليس النائب الظرف فيهما -في بيت الشعر وفي الآية- لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين، وعن الأخفش أنه أجاز في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَالِكَ﴾ [الجن: ١١] أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتح، ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني: فتحة إعراب واستشكل، وقال غيرهما: فتحة بناء، وهو المشهور، ووجه الاستشكال على القول بالبناء أن الموضع موضع رفع، أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه، ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني: فتحة إعراب، واستشكل بأن الموضع موضع رفع؛ فكيف تكون الفتحة فتحة إعراب؟! وقال غيرهما: فتحة بناء وهو المشهور، ولو قرئ: "وَحِيلَ بَيْنُهُمْ" أو روي: حيل دونها، بالرفع فيهما، كما قرئ: "لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ" وكما روي:

ألم تريا أني حميت حقيقتي ❖ وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع لجاز، ولم يحتَج إلى هذا التوجيه، وبذلك يوجه أيضًا قول الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي:

يغضي حياءً ويغضى من مهابته ❖ فما يكلم إلا حين يبتسم

فيكون المعنى: يُغْضَى الإغضاء المعهود، أو يكون المعنى: يغضى إغضاء من مهابته، ولا يقال: النائب المجرور بـ"من" -وهو مهابته- لكونه مفعولًا له، قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة، وتبعه أبو البقاء في (شرح لمح ابن جني) فقال: والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافًا للأخفش، قال الخفاف: وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر، فكأنه من جملة أخرى، وبهذا يعلل منع نيابة الحال؛ لأنه مبني على سؤال مقدر، كما لا ينوب التمييز ولا المفعول

معه ؛ ذلك لأن المعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل، فيترتب على إجازة نيابة المفعول له نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله ؛ لهذا لم يجيزوا نيابة الحال ولا التمييز لأن كلًّا منهما كالواقع في جواب سؤال فكأنه من جملة أخرى، وبذلك يكون الممنوع من النيابة عن الفاعل من المنصوبات المفعول لأجله والمفعول معه والتمييز والحال.

مما ينوب عن الفاعل : الظرف، شروط نيابة الظرف عن الفاعل

الرابع : الظرف :

والظرف إما زماني وإما مكاني، بشرط أن يكون متصرفًا مختصًّا ؛ فالزماني نحو: "صيم رمضان"، والمكاني نحو: "جلس أمام الأمير"، فـ"رمضان"، و"أمام" ظرفان متصرفان ؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ومختصان بالعلمية في الأول وهو: "رمضان"، وبالإضافة بالثاني وهو: "أمام الأمير".

ويمتنع نيابة: "عندك"، و"معك"، و"ثم"، ومثلها: "قبل"، و"بعد"، و"لدُنْ".

أما "معك": فهي ممنوعة من النيابة عن الفاعل بشرط إضافتها ؛ لأنها إذا لم تضف تخرج عن الظرفية وتنصب على الحال، فلا يقال: "جُلِس عندك"، ولا "معك"، ولا "ثم"، لامتناع رفعهن ؛ وقد خصت هذه الظروف بالذكر لأنها لا تتصرف تصرفًا كاملًا ؛ لأن "من" تدخل عليها، وشاهد الظروف التي لا تتصرف بحال: "قط" و"عود"، وهي أولى بالمنع من التي يمكن أن تجر بـ"من"، كما يمتنع نيابة نحو: "مكانًا"، و"زمانًا"، إذا لم يقيدا بقيدٍ يخصصهما، فلا يقال: "جلس

مكان"، ولا "صيم زمان" لعدم الفائدة؛ لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزامًا في الأول ووضعًا في الثاني، لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان، ودلالته على المكان التزامًا، ودلالته على الزمان وضعًا؛ لأن الزمان مأخوذ من صيغة الفعل، وصيغة الفعل إما ماضية فيكون الزمن للماضي، وإما أن تكون صيغة الفعل مضارعة، فيكون الزمن الحالي أو الاستقبال، فإن قيد بوصفٍ -مثلًا- جاز نيابتها نحو: "جُلِس مكان حسن" و"صِيم زمان طويل"، لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف؛ لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف، وإنما يدل على مطلق المكان ومطلق الزمان من غير خصوصية، وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله:

وقابل من ظرفٍ أو من مصدر ❖ أو حرف جرٍّ بنيابةٍ حر

وليس معنى جواز نيابة المصدر والظرف والمجرور أنه يجوز إنابة شيء منها مع وجود المفعول به؛ بل إذا وجد المفعول به، فلا ينوب إلا هو، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به وقد يرد

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولًا به مجازًا، فإذا وجد المفعول به حقيقةً لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب، ولكن الكوفيين أجازوا نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقًا، أي: من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه، فالأول كقراءة أبي جعفر: "لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" [الجاثية: ١٤] فبنى "يجزى" للمفعول، وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو "قومًا" مقدما عن النائب، والثاني: كقولك: "ضرب في الدار زيدًا"، وأجازه الأخفش

بشرط تقدم النائب عن المفعول به كالمثال الثاني وهو: "ضرب في الدار زيدًا"، وكقوله: وكقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربه ❖ ما دام معنيًّا بذكر قلبه

فـ"معنيًّا" اسم مفعول من عني بحاجتك، أصله "معنويٌّ" كمضروب، أعل بقلب الواو ياءً وإدغامها في الياء، وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور الباء وهو "ذكر" مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو "قلبه" ونحو قول رؤبة:

لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا ❖ ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

"فيعنى" مضارع مبني للمفعول من عني بكذا، و"بالعلياء" نائب الفاعل، و"سيدًا" مفعول به مؤخر، واختار ابن مالك هذا الرأي في تسهيله، وظاهر قول النظم: "وقد يرد" يشمل مذهب الكوفيين والأخفش، لأن ابن مالك يقول:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به وقد يرد

وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، قال الموضح في (شرح القطر) -وهو ابن هشام-: ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغفران المفهوم من قوله: يغفر، أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز، وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي: تساوت البقية، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، وأبو حيان ظرف المكان، وابن معطٍ المجرور، لو اجتمع في العبارة أو في المثل مفعول، وظرف زمان، وظرف مكان، ومصدر، فمن المعروف أن المفعول به ينوب، أما بقية ما بقي بعد المفعول به فيبقى على ما هو عليه، تقول: "ضُرِب زيد يوم الخميس أمامك ضربًا شديدًا"، فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفان والمصدر، ومن أجل أنه يجب نصب ما عدا

النائب نصب المفعول الذي لم ينُب عن الفاعل، سواء أكان الأول أم الثاني في نحو: "أعطي زيد دينارًا"، و"أعطي دينار زيدًا"، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسمَّ فاعله، فغير النائب مما معناه متعلق بالرافع واجب نصبه لفظًا -كما سبق- أو واجب نصبه محلًّا إن كان غير النائب جارًّا ومجرورًا، نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] فرفع ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ على النيابة عن الفاعل، ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور، وعلة ذلك النصب -الواجب لفظًا أو محلًا لما عدا النائب- أن الفاعل لا يكون إلا واحد، فكذلك نائبه لا يكون إلا واحدًا، فينصب ما عداه.

النائب عن الفاعل مع اجتماع المفعول به وغيره

ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد فقط من أربعة: المفعول به -وهو أول ما ينوب عن الفاعل- فإذا لم يكن المفعول به موجودًا فينوب عنه المصدر المتصرف المختص، فإذا لم يكن المصدر موجودًا؛ فينوب الظرف المتصرف المختص، كما ينوب المجرور أيضًا، وذلك في الأفعال التي لا يتعدى معناها إلا بحرف الجر.

ولا ينوب عن الفاعل بعد حذفه أكثر من واحد؛ لأن الفاعل كان واحدًا، فنائبه يكون أيضًا واحدًا، إما المفعول به، أو المصدر، أو الظرف، أو المجرور.

وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

ينوب مفعول به عن فاعل ❖ فيما له ... ...

والمفعول به له الأصالة في الجملة بعد حذف الفاعل؛ فهو الذي ينوب عن الفاعل، فلا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به...

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولًا به مجازًا ؛ فإذا وجد المفعول به حقيقةً لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه -من تقديم الفرع على الأصل- غير موجب ، ولكننا نفاجأ بأن الكوفيين أجازوا إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به مطلقاً ومن غير شرط ، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه ، واستدلوا على ذلك بقول أبي جعفر بقراءة أبي جعفر : "لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" [الجاثية : ١٤]. فبنى "يجزى" للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو "قومًا" والمفعول مقدم ملتصق بالفعل ، وإذا قلنا : ضرب في الدار زيدًا ، قال الكوفيون : إنه يجوز أيضًا إنابة المجرور عن الفاعل مع وجود المفعول ، تقدم أو تأخر : تأخر كما في الآية ، وتقدم كما في قولنا : ضُرب في الدار زيد. وهذا رأي الكوفيين.

وكان للأخفش رأي آخر يوافق الكوفيين في جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به بشرط أن يتقدم على المفعول ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

وإنما يرضي المنيب ربه ❖ ما دام معنيًا بذكرٍ قلبه

فـ"معنيًا : اسم مفعول من عني بحاجتك أصله "معنويًا" كمضروب ، أعل بقلب الواو ياءً وإدغامها في الياء ، وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالباء هو ذكر ، مع وجود المفعول به مؤخرًا هو قلبه ، ودليل آخر هو قول رؤبة :

لم يعنَ بالعلياء إلا سيدا ❖ ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

فـ"سيدًا" مفعول به ، هو محسور بـ"إلا" ، و"بالعلياء" جار ومجرور ، أنيب عن الفاعل مع وجود المفعول به ، فـ"يعنى" مضارع مبني للمفعول من عني بكذا ،

و"بالعلياء" نائب فاعل، و"سيدًا" مفعول به مؤخر، والعجيب أن الناظم أشار إلى ذلك بقوله: "وقد يرد" في قوله:

ولا ينوب بعض هذي، إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به "وقد يرد"

أي أن الناظم وضع لهذين الشاهدين اعتبار؛ فشمل كلامه بذلك مذهب الكوفيين والأخفش.

هل سلم الجمهور بذلك؟

لم يسلم الجمهور بذلك، فإن جمهور البصريين ردوا على القراءة بأنها شاذة وعلى البيتين بأنهما من قبيل الضرورة؛ فإن لم يوجد المفعول به في الكلام؛ فالأفضل أن الباقي متساوي، أي: ينوب المصدر، أو الظرف، أو المجرور، وإن كان للعلماء رأي في الاختيار فاختار ابن عصفور إقامة المصدر، واختار أبو حيان الظرف، واختار ابن المعطي المجرور.

تابع: باب نائب الفاعل

عناصر الدرس

حكم ما بقي من أجزاء الجملة بعد النائب عن الفاعل، وهو وجوب النصب إن لم يكن مجرورًا

هناك سؤال يفرض نفسه: إننا اتفقنا على أن النائب عن الفاعل واحد كما أن الفاعل واحد؛ فما حكم ما تبقى من عناصر الجملة الأخرى؟

غير النائب مما معناه متعلق بالرافع يجب نصبه لفظًا إن كان غير جار ومجرور، مثال ذلك: ضُرِبَ زيدٌ يوم الخميس أمامك ضربًا شديدًا، فـ"زيد" نائب عن الفاعل: هو مفعول به، ناب عن الفاعل، و"يوم الخميس" ظرف زمان، و"أمامك" ظرف مكان، و"ضربًا شديدًا" مصدر. بقيت هذه العناصر الأخرى على وضعها وهو النصب، فرفع "زيدٌ" على النيابة الفعلية، ونصب الظرفان والمصدر على أصلهما من غير تغيير.

ماذا نقول في الفعل الذي له مفعولان؟

هناك أفعال تنصب مفعولين، وأفعال تنصب ثلاثة مفاعيل، والأفعال التي تنصب مفعولين بعضها -أو الغالب فيها- يكون الأصل في المفعولين المبتدأ والخبر، كما في ظن وأخواتها، ومن غير الغالب ألا يكون أصلهما المبتدأ والخبر؛ كما في مفعولي أعطى وكسا، فإذا قلنا: أعطيت زيدًا دينارًا، وأردت أن أبني هذه الجملة للمجهول أقول: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، فـ"زيدٌ" أنيب عن الفاعل؛ حيث حذف الفاعل، وناب المفعول الأول عن الفاعل، فنقول: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، أو: أُعْطِيَ دينارٌ زيدًا. فأنيب المفعول الثاني. إذا كان الفعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فأنيب أحدهما؛ بقي الثاني على نصبه، وهذا أمرٌ طبيعي.

ما الذي سيخرجه المفعول عن أصله وهو النصب؟

اختلفوا في تسمية المفعول المنصوب؛ فقال الزجاج: وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين؛ رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوبًا على حاله كقولك: أُعْطِيَ زيدًا درهمًا. رفعت "زيدًا" لأنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله، ونصبت الدرهم لأنه مفعول ثانٍ، فبقي على أصله، وإن شئت قلت نصبته؛ لأنه تعدى إليه فعل مفعولٍ، هذا المفعول بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه، وتقريبه على المتعلم أن تقول: نصبته لأنه خبر ما لم يسمَّ فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريين؛ ولكنه تقريب على المبتدأ، وقد انتقده ابن السيد البطليوسي في هذه التسمية، وقال: ولست أعلم أي شيءٍ في هذا من التقريب؛ لأنه إذا كان خبر ما لم يسمَّ فاعله -كما اختار- فالعامل فيه: "أعطى"، وهو مذهب سيبويه وليس لأعطى خبر؛ لأن "أعطى" تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ فكيف نقول بالخبر، ولكن -وهو الأفضل- أن يقال: إننا تعلمنا أن "زيدًا" مفعول أول، و"دينارًا" مفعول ثانٍ؛ فإذا أنيب المفعول الأول أو أنيب المفعول الثاني بقي الثاني على ما اصطلح عليه من المفعولية، ولا داعي للقول بأنه خبر أو ما مبرر القول بأنه خبر، من أين تأتي الخبرية؟! إذا كان الأصل ليس فيه خبر؛ فكيف نقول بالخبرية؛ فليس في الحقيقة في هذا الاختيار تقريب على متعلم.

إذًا نقول: أعطى عليٌّ زيدًا دينارًا، عند بنائها للمجهول أو عند إعرابها أولًا نقول: نعرف أن عليًّا فاعل "أعطى"، و"زيدًا" مفعول أول، و"دينارًا" مفعول ثانٍ، عند البناء للمجهول نقول: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، فـ"زيدٌ" نائب فاعل، و"دينارًا" مفعول، أو "دينارًا" المفعول الثاني، فنائب الفاعل هو المفعول الأول، و"دينارًا" هو المفعول الثاني، وبهذا؛ فليس في ذلك تعقيد على المتعلم، بل هو الأصل الذي يريح المتعلم فهو قريب من ذهنه.

إذًا فغير النائب مما معناه متعلق بالرافع واجب نصبه، إما لفظًا -كما مثلنا إذا كان غير جار ومجرور- أو محلًّا إن كان جارًا ومجرورًا، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] فرفع ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ على النيابة عن الفاعل، ونصب محل الجار والمجرور وهو ﴿ فِي ٱلصُّورِ ﴾ وعلة ذلك النصب الواجب لفظًا أو محلًّا لما عدا النائب، أن الفاعل لا يكون إلا واحد؛ فكذلك نائبه لا يكون إلا واحدًا، فينصب ما عداه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما سوى النائب مما علقا ❖ بالرافع النصب له محققا

إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول واحد بأن نصب مفعولين أو ثلاثة؛ فنيابة الأول جائزة بالاتفاق، ونيابة الثالث في المفاعيل التي نصبت أكثر من مفعولين — أي: نيابة المفعول الثالث في باب أعلم وأرى - ممتنعة اتفاقًا. وهذا كلام ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع وابن الناظم في شرحه النظم؛ فما مدى صحة هذا الرأي؟

في الحقيقة إن الصواب أن بعضهم أجاز نيابة الثالث إن لم يلبس، وهناك قاعدة عامة: إذا كان العمل غير ملبس تجوز فيه المخالفة، وقد نوهنا عنها في باب الفاعل، حيث مثلنا لذلك بالمثال: خرق الثوبُ المسمار، برفع "الثوبُ" وهو مفعول، ونصب "المسمارَ" وهو فاعل، والذي حمل العرب على ذلك وضوح المعنى؛ فإذا لم يكن هناك إلباس فلا مانع من نيابة الثالث كما في قولك مثلًا: أعلمت زيدًا كبشَك سمينًا، لك أن تقول: أعلم زيدًا كبشك سمين، قاله أبو حيان في (النكات الحسان)، وقال الشاطبي: أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث؛ لكن مع حذف الأول ألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقوم بإقامة الثالث أيضًا؛ إذ لا فرق بينهما، قال الشاطبي: وهو إلزام صحيح، فالمفعول الثاني في قولنا: أعلمت زيدًا كبشَك سمينًا، هو المبتدأ في الأصل، والمفعول الثالث هو

الخبر في الأصل، فإذا أجزت إقامة المبتدأ فما الذي يمنعك من إجازة تقديم الخبر؟! فإلزام ابن الحاج في محله.

نخلص من ذلك إلى أن الفعل الذي ينصب ثلاثة مفاعيل؛ فإنابة الأول جائزة باتفاق، أما إنابة الثاني ففي بعض كسا وأعطيت مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إن ألبس امتنعت إنابته كما في قولنا: أعطيت زيدًا عمرًا، فلا يجوز أن تقول: أُعْطِيَ زيدًا عمروٌ، بإنابة الثاني، تقدم أو تأخر، سواء قلت: أُعْطِيَ عمرو زيدًا، أو أُعْطِيَ زيدًا عمرو - وذلك للإلباس؛ لأن كل منهما يصلح أن يكون معطًى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أُعْطِيَ عمرو زيدًا، أو: أُعْطِيَ زيدًا عمرو؛ وذلك لتوهم أن عمرًا آخذ وزيدًا مأخوذ، والعكس هو المقصود. وإذا لم يلبس نحو: أعطيت زيدًا درهمًا؛ فلا حرج من إنابة الثاني عندئذٍ، تقول: أُعْطِيَ زيد درهمًا، أو تقول: أُعْطِيَ درهم زيدًا، لأنه لا إلباس؛ لأن "زيدًا" آخذ أبدًا و"درهمًا" مأخوذ أبدًا.

قال بعض النحاة: نمنع إنابة الثاني في باب: كسا، وأعطى، مطلقًا طردًا للباب، وهذا من باب التحكم؛ لأننا نعتمد دائمًا في التعامل مع الأساليب أو مع الإعراب على المعنى؛ كما سبق أن أشرت إلى موضوع خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، برفع المفعول ونصب الفاعل في المثالين، وما دفعهم إلى ذلك إلا وضوح المعنى؛ فكيف نقول هنا بالمنع طرد الباب؟ وما طرد الباب؟

تلخيص الحكم في المفعول الثاني في باب: كسا:

أنه إن ألبس لا تجوز إنابته وإن لم يلبس تجوز إنابته؛ وحيث قيل بالجواز عملًا بالمقياس السابق -وهو أن الثاني لا ينوب إن ألبس وينوب إن لم يلبس- فقال البصريون: إقامة الأول أولى لأنه فاعل معنى، وقيل عن الكوفيين أنهم قالوا:

إن كان الثاني نكرة والأول معرفة فإقامته قبيحة ؛ وإن كانا معرفتين استويا في الحسن. قال أبو حيان: محل الخلاف إذا كان "درهمًا" منصوبًا بـ"أعطى"، أما إن جعله منصوبًا بغير أُعْطِيَ وقدر له فعلًا آخر تقديره: يأخذ درهمًا ؛ فلا يصح على مذهبه إقامة الدرهم معمولًا لأعطيَ ؛ لأنه معمول لغيره، وهذا كلام لا يناسب مستوى التعليم، والذي يجب أن نعتمد عليه أن نقول: أن إقامة الأول أولى، فطبيعي إقامة الأول ؛ فهو أولى من الثاني مع إجازة إقامة الثاني، هذا شأن المفعول الثاني في باب كسا وأعطى.

حكم المفعول الثاني في باب: ظن، وهو ما كان خبرًا في الأصل عن الأول:

الرأي الأول: وهو امتناع نيابة الثاني في باب ظن مطلقًا سواء ألبس أم لم يلبس:

قال قوم كثيرون: يمتنع نيابته مطلقًا سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء أكان جملةً أم لا، وسواء أكان نكرةً والأول معرفةً أم لا ؛ وذلك للإلباس في النكرتين، نحو: ظن أفضل منك أفضل من زيدٍ، إذا كان "أفضل من زيدٍ" هو الأول، وفي المعرفتين نحو: ظن صديقك زيدًا، إذا كان "زيدًا" هو الأول، ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين إن كان الثاني نكرة والأول معرفة ؛ لأن الغالب في الثاني كونه مشتقًّا، وهو حينئذٍ إذا ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل ؛ لأنه مسند إليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقدير، نحو: ظن قائم زيدًا، ففي "قائم" ضمير مستتر يعود على زيد وهو مؤخر لفظًا ورتبةً ؛ لأنه مفعول غير نائبٍ عن الفاعل، و"قائم" مقدم في رتبته ؛ لأنه نائب عن الفاعل، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر، وهذا القول اختاره أبو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي.

الرأي الثاني: جواز نيابة المفعول الثاني في باب ظن، بشرط أمن اللبس:

قال البعض بجواز نيابة المفعول الثاني في باب: ظن، بشرط أمن اللبس، نحو: ظن قائم زيدًا، ويمتنع إن ألبس نحو: ظن عمرو زيدًا، إن كان عمرًا مفعولًا ثانيًا؛ وكذلك لا تجوز إنابة الثاني في باب ظن إذا كان جملةً اسميةً أو فعلية.

لماذا لا تجوز إنابة الثاني في باب ظن إذا كان جملةً اسميةً أو فعلية؟

لأنك تعلم أن الفاعل لا يكون جملة؛ فكذلك نائبه لا يكون جملةً على الأصح، وهذا القول اختاره ابن طلحة، والعجيب أننا بالنظر إلى ما قيل في منع نيابة الثاني إذا كان مشتقًّا وما سبق من التعليل، في قول القائل: ظن قائم زيدًا، وقال: إن في "قائم" ضميرًا مستترًا يعود على زيد؛ ومنع ذلك لأن الضمير سيعود من المرفوع على المنصوب، وهو ممتنع، فكما منع عود الضمير من المرفوع على المنصوب؛ فيمتنع أيضًا عود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً. لعل صاحب هذا الرأي لا يرى مانعًا من ذلك... على كل حال فهذا القول اختاره ابن طلحة والسيرافي وابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين.

وقيل!: يشترط في إقامة الثاني ألا يكون نكرةً والأول معرفةً، فيمتنع: ظن قائم زيدًا، برفع "قائم"، والعلة أن رفع "قائم" ونصب "زيدًا" يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة -وهو زيد- عن النكرة وهي "قائم".

إذًا لهذه الجملة مانعان:

المانع الأول: أنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

المانع الثاني: أن "قائم" مرفوع، وفيه ضمير يعود على "زيد" المتأخر لفظًا ورتبة.

ولذلك أرى أن يعمل بهذا الرأي، ولا داعي لكلمة "قيل" التي تشعر بالتمريض! فإذا كان الثاني نكرة والأول معرفة؛ فلا تجوز إنابته للسببين اللذَين سبق ذكرهما.

أما حكم المفعول الثاني في باب ظن، فقد قال قوم بمنع إقامته مطلقًا، وقال قوم بإجازته إن لم يلبس، وقال آخرون: إن الثاني لا ينوب إذا كان نكرةً والأول معرفة.

ونحن مع الرأي الثالث، لقوة دليله.

أما المفعول الثاني في باب: أعلم؛ فأجازه قوم: منهم الجزولي والشلوبي وتلميذه ابن الحاج، بشرط ألا يلبس، فيمتنع أن تقول: أعلم زيدًا عمرو قائمًا، ومنعه قوم: منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور؛ لأن المفعول الأول واقع عليه الإعلام فهو مفعول صحيح لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقةً؛ ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسًا به، وأما المفعولان الأخيران فأصلهما مبتدأ وخبر، شبه في نصبهما بمفعولي "أعطى"؛ فإطلاق المفعولية عليهما مجاز، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال الفرزدق:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ ❖ كراما مواليها لئيمًا صميمُها

فالتاء هي المفعول الأول، نائبة عن الفاعل، و"عَبْدَ اللهِ" هو علم قبيلة المفعول الثاني، وجملة "أصبحت" المفعول الثالث، واسم "أصبحت" ضمير مستتر فيها يعود إلى "عبد الله"، وأنثها باعتبار القبيلة، و"كرامًا" خبر "أصبحت" و"مواليها" فاعل "كرامًا"، و"لئيمًا" خبر بعد خبر، و"صميمُها" فاعل "لئيمًا"، و"الجَوِّ" بفتح الجيم وتشديد الواو: اليمامة، كانت تسمى جوًّا، والكريم: الشريف، واللئيم: ضده، وصميم الشيء: خالصه، والمراد بصميمها: أعيان القبيلة ورؤساؤها، والمعنى: أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام...

وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف في باب: كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة، وجريان الخلاف في الثالث في باب: أعلم - أن في النظم أمورًا غير مناسبة، وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: كسا؛ حيث لا لبس، فإنه قال:

وباتفاقٍ قد ينوب الثاني من ❖ باب كسا فيما التباسه أمن

وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة؛ حيث قال:

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ❖ ولا أرى منعًا إذا القصد ظهر

وإيهام أن إقامة الثالث من باب أعلم غير جائزةٍ بالاتفاق؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه، وهو إقامة الأول ولا مع المختلف فيه وهو إقامة الثاني؛ إذًا فهناك أمور غير مناسبة في النظم، وهي حكاية الإجماع، وعدم اشتراط كون الثاني من باب: ظن، ليس جملة، وإيهام أن إقامة الثالث من باب: أعلم، غير جائزةٍ بالاتفاق؛ لأنه لم يذكره لا مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الإجماع على الامتناع، فهذه ثلاثة أمور: الأولان مسلمان،

والثالث منظور فيه من وجهين:

أحدهما: أن الناظم، وإن لم يتعرض للثالث صريحًا، فقد تعرض له التزامًا، وذلك لأن الثالث في باب: أعلم، هو الثاني في باب: علم، وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحًا بما علم التزامًا ففيه شائبة تكرار.

والثاني: أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع، وهي ثابتة، كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي؛ فلا ينسب حاكيها إلى غلط، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف.

هذه هي نهاية الكلام على النائب للمفاعيل التي تنصب أكثر من مفعول واحد وما ذكر من أن في النظم عند ابن مالك أمور غير مناسبة، وأن حكاية الإجماع التي وردت في كلام ابن مالك من الأشياء المسلمة بها، أي: أنها من المأخوذات على النظم، ومن المأخوذات على النظم أيضًا: عدم اشتراط كون الثاني من باب: ظن، ليس جملة.

الخلاصة: إن إنابة الأول في الأفعال التي تنصب أكثر من مفعولٍ جائزة اتفاقًا، فمثلًا في نحو: أعطيت زيدًا عمرًا مما لا خلاف فيه أن يقال: أُعْطِيَ زيد عمرو، وفي نحو أعطيت زيدًا درهمًا؛ فمما لا خلاف فيه أيضًا أن يقال: أُعْطِيَ زيد درهمًا، وفي مثل ظننت زيدًا مسافرًا؛ فلا خلاف في أن يقال: ظُن زيد مسافرًا، وفي مثل: ظننت صديقك زيدًا، لا خلاف في أن يقال: ظُن صديقك زيدًا، وفي مثل: ظننت خالدًا يجاهد في سبيل الله، لا خلاف في أن يقال: ظُن خالدٌ يجاهد في سبيل الله، وفي مثل: أعلمت محمدًا بيتك مسروقًا، لا خلاف أيضًا في أن يقال: أُعلم محمدٌ بيتك مسروقًا.

أما الثاني؛ ففي نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، اختلف في جوازه؛ لأن في إنابة الثاني في مثل هذا المثال اختلاط الآخذ بالمأخوذ؛ لأن "زيدًا" في قولنا: أعطيت زيدًا عمرًا، آخذ و"عمرًا" مأخوذ، فلو أنبنا الثاني وقلنا: أُعْطِيَ زيدًا عمرو؛ لاختلط الأمر؛ لذلك قيل: لا يجوز إنابة الثاني في مثل هذه الجملة، لما يترتب على إنابة الثاني من الإلباس، أما في مثل: أعطيت زيدًا درهمًا؛ فلا مانع عند بعضهم من أن يقال: أُعْطِيَ زيدًا درهم، أو أُعْطِيَ درهم زيدًا، بإنابة الثاني؛ لأن المعروف أن "زيدًا" هو الآخذ و"الدرهم" هو المأخوذ، فلا إشكال في إنابة الثاني في مثل هذه الجملة، وعندما تقول: ظننت زيدًا مسافرًا، لا مانع أيضًا من أن يقال: ظُن زيدًا

مسافر، بإنابة الثاني، تقدم أو تأخر، فلو قلت: ظُن مسافر زيدًا، أو ظُن زيدًا مسافر؛ جاز لأن المعروف أن فاعل السفر هو زيد، وفي مثل: ظننت صديقك زيدًا، مما فيه المبتدأ والخبر معرفتان لو قلنا: ظُن صديقك زيد، بإنابة الثاني، لترتب على ذلك إلباس أيضًا في المعرفتين؛ لأننا لا ندري أين المبتدأ وأين الخبر؛ على العكس في قولنا: ظننت صديقك زيدًا، أما في قولنا: ظن صديقك زيدٌ، التبس المبتدأ والخبر؛ ولذلك إذا كان المفعولان معرفتين امتنعت إنابة الثاني، أما في نحو: ظننت خالدًا يجاهد في سبيل الله، مما فيه الخبر جملة؛ فلا يجوز أن يناب الثاني، قولًا واحدًا؛ لأن الفاعل لا يكون جملة؛ لذلك لا بد في مثل هذا التعبير من إنابة الأول، ونقول: ظُن خالدٌ يجاهد في سبيل الله، وفي مثل: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، لو أنبنا الثاني لترتب على ذلك إلباس أيضًا؛ لأن المعلم هو زيد - أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا- وعمرو كان في الأصل مبتدأ فإذا قلنا: أعلم زيدًا عمرو قائمًا؛ فلن يدري السامع من المعلم، ومعلم بأي شيء؛ لذلك في مثل هذه الجملة تجب إنابة الأول، ويقال: أعلم زيد عمرًا قائمًا، أما في نحو: أعلمت خالدًا بيتك مسروقًا؛ فلا إلباس لو أننا أنبنا الثاني، لوضوح المعنى فلو قلت: أعلم خالدًا بيتك مسروقًا، بإنابة الثاني؛ فالأمر واضح ولا إلباس فيه...

هذا فيما يتعلق بآراء العلماء حول إنابة الثاني في الأفعال التي تنصب مفعولين.

وأذكرك بأنه قيل في نيابة الثالث بالامتناع، ولكن ليس على سبيل اتفاق الآراء؛ فهناك رأي يقول ب إقامة الثالث، وقد ذكرت لك أن من العلماء من يقول: لا مانع من إنابة الثالث ما دمنا أنبنا الثاني فمثلًا عندما تقول: أعلمت زيد كبشك سمينًا، أو أعلمت زيدًا بيتك مسروقًا، وأجزت إنابة الثاني وقلت: أعلمت زيدًا كبشك سمينًا، فمن قال بإنابة الثاني لا مانع عنده من أن يقول بإنابة الثالث،

فيقول: أعلم زيدًا كبشك سمينٌ، وهذا رأي ابن الحاج؛ حيث ألزم من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث؛ إذ لا فرق بينهما.

حكم نيابة غير المفعول به، مع وجود المفعول به:

إن النائب عن الفاعل واحد من أربعة: إما المفعول وله الأولوية في النيابة، إذا كان موجودًا، ثم المجرور، ثم المصدر المتصرف المختص، ثم الظرف المتصرف المختص.

وحيث وجد المفعول به، وغيره من مصدر، وظرف، ومجرور، لا ينوب غير المفعول به مع وجوده.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا ينوب بعض هذي، إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به.......

والعلة أن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يُقدر مفعولًا به مجازًا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره، لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب.

وقد أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقًا، أي: من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به، أو تقدم عليه.

فمثال إنابة غير المفعول به مؤخرًا عن المفعول: قراءة أبي جعفر: "لِيُجْزَيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" [الجاثية: ١٤] فبنى: "يُجْزَى" للمفعول، وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو: "قَوْمًا" مقدمًا على النائب.

فمثال إنابة غيرالمفعول به مع تقدمه، وتأخر المفعول به: ضُرب في الدار زيدًا، هكذا مثلوا.

وللأخفش رأيٌ آخر: وهو أنه يجيز إقامة غير المفعول به، أو نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول به، بشرط تقدم النائب، مستدلًا على ذلك بقول الشاعر:

وإنما يُرضي المنيب ربه ❖ مادام معنيًا بذكرٍ قلبه

ومعلومٌ أن: معنيًا، اسم مفعول من عُني بحاجتك، وأصله: معنويٌ، كـ: مفهوم، ومضروب، أعل بقلب الواو ياء، وإدغامها في الياء.

لأن القاعدة: إذا اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، وجب أن تقلب الواو ياءً وتدغم في الياء، ثم تقلب الضمة كسرة لمناسبة الإعلال، فيصير: معني.

فنائب الفاعل المجرور بالباء وهو: ذكر، مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو قلبه.

فالشاهد في قول الشاعر: بذكر قلبه، معنيًا بذكر قلبه، فبذكر: هو النائب عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو: قلبه.

وهناك شاهد آخر يعتمد عليه الأخفش في إنابة المجرور متقدمًا مع وجود المفعول به متأخرًا، وهو قول رؤبة:

لم يُعنَ بالعلياء إلا سيدًا ❖ ولا شفا ذا الغيِّ إلا ذو هدى

فالشاهد: لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا، يُعن: مضارع مبني للمفعول، من عُني بكذا، وبالعلياء: نائب الفاعل، وسيدًا: مفعولٌ به مؤخر.

والناظم اختار هذا وهو واضح من قوله:

ولا ينوب بعض هذي، إن وجد ❖ في اللفظ مفعول به، وقد يرد

فكلمة: وقد يرد، تشمل مذهب: الكوفيين والأخفش، وجمهور البصريين: يرفضون ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش.

ما ذهب إليه الكوفيون: من القول بإنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به مطلقًا، وقول الأخفش: بإنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به بشرط: تأخر المفعول به. جمهور البصريين يرفضونه، فيرفضون الاستدلال بالبيتين لأنهما ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها، وحكمهم على القراءة بأنها شاذة، فلا تكون أساسًا للقياس، فإن لم يوجد المفعول به، فقال الجزولي: تساوت البقية، أي: إذا وجد المجرور، والظرف المتصرف المختص، والمصدر المتصرف المختص، جازت إنابة أحدها من غير تفضيل، غير أن عصفورًا: فضل إقامة المصدر، واختار أبو حيان: ظرف المكان، واختار ابن معطٍ: إنابة المجرور، لا إنابة المصدر، ولا إنابة الظرف.

لو أن جملة اجتمع فيها أكثر من منصوب، مثل: المفعول به، والظرف، والمصدر، ثم بُني المفعول به، ثم بني الفعل للفاعل، وأقيم المفعول به مقامالفاعل، فما الذي ينصب ما بقي في الجملة؟ هل الفعل قبل بنائه للمجهول، أو الفعل المبني للمجهول؟

فمثلًا في قولنا: ضُرب زيدٌ يوم الخميس أمامك ضربًا شديدًا، برفع زيد على النيابة عن الفاعل، ونصب الظرفان والمصدر، فما هو الناصب؟

الرأي الأول: الناصب -في الرأي الراجح-: هو الفعل الرافع للنائب، أي: الفعل بصورته الجديدة، وهي بناؤه للمفعول.

الرأي الثاني: الناصب: هو الفعل في صورته القديمة، أي: الفعل الذي كان رافعًا للفاعل المحذوف.

ولعلك تلاحظين نحو قولنا: ضُرب زيدٌ يوم الخميس أمامك ضربًا شديدًا، أن ماعدا النائب عن الفاعل منصوب لفظًا، أما في نحو: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة: ١٣] فإن الجار والمجرور في محل نصب، وليس منصوبًا لفظًا، فما عدا النائب إما أن يكون منصوبًا لفظًا، أو أن يكون منصوبًا محلًّا.

حكم نيابة المفعول الثاني مع وجود الأول، وآراء العلماء في ذلك

وإذا كان الفعل متعديًا لأكثر من مفعول –مع العلم بأن هناك أفعالًا تنصب مفعولين، وأفعالًا تنصب ثلاثة مفاعيل- فمن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟ المفعول الأول، أم الثاني، أم المفعول الثالث في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟

أما نيابة الأول: فلا خلاف في جوازها، وأما نيابة الثالث، فقد قيل بامتناعها، وأما نيابة الثاني، فالأمر فيه متروك للبحث والنظر.

فمثلًا الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: كسا، وأعطى، تقول: أعطيت زيدًا عمرًا، وأعطيت زيدًا جبةً.

الرأي الأول: أن الثاني تمتنع إنابته إن ألبس، نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، وامتناع نيابته باتفاق للإلباس، والسبب: أن كلًّا منهما يصلح أن يكون معطًى، ولا يتبين المأخوذ منالآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أُعْطِيَ عمرو زيدًا، أو: أُعْطِيَ زيدًا عمرو، لتوهم أن عمرًا آخذٌ، وزيدًا مأخوذ، والغرض العكس، هذا حكم المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر عند إلباسهما. فما الحكم عند عدم الإلباس في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا؟

الرأي الثاني: قالوا: جازت نيابته مطلقًا، سواءٌ أعتقد القلب أم لا، وسواء أكان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا، لأن زيدًا آخذٌ أبدًا، ودرهمًا مأخوذ أبدًا فلا لبس، تقول: أُعْطِيَ زيدًا درهم، أو أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا، لا لبس في العبارة على السامع، لأن المعروف أن زيدًا هو الآخذ، والدرهم هو

المأخوذ، إلا أن يقال: إن إنابة الثاني في مثل هذه الجملة قائم على اعتقاد القلب، أي: أن النائب عن الفاعل في قولنا: أُعْطِيَ زيدًا درهم، هو زيد، وليس درهم، مع أن زيدًا منصوب، ودرهم مرفوعًا، يقال: إن زيدًا هو النائب عن الفاعل، ونُصب لوضوحه، ودرهم ليس نائبًا عن الفاعل ورفع لوضوحه، كما سُمع عن العرب في قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، فرفعوا الثوب وهو مفعول به لوضوحه، ونصبوا المسمار مع أنه فاعل لوضوحه، هذا معنى اعتقاد القلب.

وعلى كلٍّ؛ فإن هذا الرأي يجيز إقامة الثاني مطلقًا، اعتقد القلب أو لم يعتقد.

الرأي الثالث: هناك رأي وجيه: وهو يقول امتناع نيابة الثاني مطلقًا في هذا الباب، ألبس أو لم يلبس، وعلته: طرد الباب ليكون على وتيرة واحدة، فيتعين عندهم إنابة الأول، لأنه فاعل معنى، وقيل: يمتنع نيابة الثاني إن لم يُعتقد القلب، أي أنك إذا قلت: أُعْطِيَ زيدًا درهم، وأنت لا تعتقد القلب، يعني: أنت متأكد من أن زيدًا ليس نائبًا عن الفاعل لا يجوز عندهم، بل إذا اعتقدت أن زيدًا هو النائب عن الفاعل، ونُصب لوضوح الرؤية في المثال، وأن: "درهمٌ"، ليسنائبًا عن الفاعل ورفع لوضوحه؛ جاز هنا إنابة الثاني؛ وإن لم يعتقد ذلك لا يجوز.

وكما قلت: هم اعتمدوا على قول العرب على ما ورد عن العرب من قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وهو من ملح كلام العرب.

الرأي الرابع: وهو القول بامتناع نيابة الثاني إن كان نكرة، والأول معرفة، مثل: أعطيت زيدًادرهمًا، فالثاني نكرة، والأول معرفة: هو زيد، فلو قلت: أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا، لأخبرت بالمعرفة عن النكرة، وهذا لا يجوز، وعندهم يتعين أن تُنيب الأول فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا.

الترجيح:

والسؤال الذي يجب أن يثار هنا أمام هذه الآراء المتعددة حول جواز إقامة الثاني مقام النائب عن الفاعل، أقول: ما الحاجة إلى إقامة الثاني مقام الأول؟.

فمثلًا في نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، اتفقنا على أنه لا يجوز إلا أن يناب الأول، وتقول: أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا، وفي نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فالمفعول الأول: وهو "زيدًا" هو الآخذ، هو فاعل الأخذ، فهو بمعناه أقرب إلى أن يكون نائبًا عن الفاعل، بخلاف: درهم؛ ولذلك الرأي الذي يقول بامتناع إقامة الثاني مطلقًا رأيٌ وجيه، فعندما أقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا، هذا هو التعبير الذي يؤدي المعنى المطلوب، أما الجري حول أن يقال: قلب أو لا يقال، يُعتقد قلب أو لا يعتقد، فنحن أمام شيء ورد عن العرب، والعرب لا يجعلونه قياسًا، ولا يطردونه في كلامهم، ولا يستبيحونه في حال السعة والتمكن من القول، فكيف يقال بمثله في مثل هذه الأمور، وفي مثل هذه القضايا الواضحة التي لا ضرورة فيها؟! بل الرأي هو الرأي القائل بضرورة إقامة الأول مطلقًا، ولا ينظر إلى ماعدا ذلك.

هذا بالنسبة للمفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

نيابة المفعول الثاني في المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر:

وفي المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر:

قال قوم: يمتنع نيابة الثاني مطلقًا سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء أكان جملة أم لا، وسواء أكان نكرة والأول معرفة أم لا، وعلتهم: أن إذا كان المفعول الأول والثاني نكرتين أدت نيابة الثاني إلى الإلباس.

ومثلوا لذلك بقولك: ظُن أفضل منك أفضل من زيد، إذا كان "أفضل من زيد" هو الأول، وكذلك في المعرفتين يحدث لبس؛ لأنك عندما تقول: ظننتُ صديقَك زيدًا، أفدت أن زيدًا مسند إلى صديقك، فإذا أنبت زيدًا عكست المعنى، لذلك وجبت إنابة الأول، ونقول: ظُن صديقُك زيدًا، ولأن الثاني غالبًا ما يكون مشتقًّا، مثال: ظننتُ محمدًا مسافرًا، أو ظننتُ محمدًا قائمًا، فالغالب في المفعول الثاني في باب: ظن أن يكون مشتقًّا، لأن الغالب في الخبر في خبر المبتدأ أن يكون مشتقًّا، فإذا قلت في نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا: ظُن قائمٌ زيدًا، بإنابة المفعول الثاني وهو مشتق، وأنت تعلم أن الخبر المشتق يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ، ومعنى ذلك: أن في "قائم" ضميرًا يعود على زيد، فإذا قلت: ظُن قائم زيدًا، عاد الضمير من "قائم" على "زيد" وهو متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن محل الفاعل التقديم، ومحل المفعول به التأخير.

ولعلك تتذكر عندما كنا نتعرض لدراسة مواطن وجوب تأخير الفاعل عن المفعول به، وذلك في مسألتين إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] فـ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾: مفعول مقدم، و﴿ رَبُّهُۥ ﴾: فاعل مؤخر وجوبًا.

ومثـل ذلـك أيـضًا قولـه تعـالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [غـافر: ٥٢] فـ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: مفعـول بـه منـصوب باليـاء؛ لأنـه جمـع مـذكر سـالم، و﴿مَعْذِرَتُهُمْ﴾: فاعـل مـؤخر، وعلـة التـأخير: هـو اتـصاله بـضمير يعـود على المفعول به.

وإنما وجب تقديم المفعول به في هاتين الآيتين، وكذلك فيما يقاس عليهما: لـئلا يعود الضمير على المفعـول وهـو متأخر لفظًا ورتبـة، ولأجـل ذلـك لا يجيـز أكثـر النحـويين نحـو: زان نـورُه الـشجرَ، لأن الفاعـل فيـه ضـمير يعـود عـلى المفعـول، وتقدم على المفعول، لا يجيزون ذلك لا فينثر، ولا في شعر.

وأجاز الأخفش وابن جني مثل: زان نورُه الشجرَ، في النثر، وفي الشعر.

أما في الشعر فكما هو في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتمٍ ❖ ... ...

فـ"ربه": فاعل، متصل بضمير عائد على "عدي"، وهو مفعول به مؤخر.

والصحيح -والرأي الذي يعول عليه في هذه المسألة-: أن الفاعل إذا كان متصلًا بضمير يعود على المفعول به، وجب تأخيره عن المفعول به إلا في ضرورة الشعر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه.

وعليه؛ فإن إنابة الثاني المشتق في بـاب: ظـن، ممـا يترتـب عليـه أن يعـود الـضمير على متأخر لفظًا ورتبـة، وهـذا ممـا لا يجـوز أن يُلتفـت إليـه أو يعمـل بـه؛ لأننـا؛ وكما اتفقنا إصلاحًا لوجه اللغة أن نقول: إن ذلـك خـاص بـضرورة الـشعر، ولا ضرورة في الكلام العادي المنثور؛ فالرأي الذييعول عليه: هـو امتنـاع نيابـة الثـاني في باب ظن مطلقًا.

هناك رأي ثالث نتعرض لذكره من باب العلم بالشيء: وهو جواز نيابة الثاني في باب ظن، إن لم يُلبس نحو: ظُن قائمٌ زيدًا.

وهو غريب؛ أليس القائل بهذا الرأي يعلم أن في مثل هذا الجواز، إخبار بالمعرفة عن النكرة؟! ففي مثل: ظُن قائمٌ زيدًا، عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وهناك رأي رابع متحفظ جاء فيه: إذا كان الثاني نكرة، والأول معرفة لا تجوز إقامته.

والمحصل من هذه المناقشة: أن الذي يجب أن يُعمل به، ويعول عليه هو: عدم جواز القول بإنابة الثاني في باب ظن للأسباب التي تعرضنا لها وذكرناها.

حكم نيابة المفعول الثاني في

بالنسبة لباب: أعلم، وهي تنصب ثلاثة مفاعيل: الثاني والثالث مبتدأ وخبر، فباستقراء آراء النحاة حول إنابة الثاني في هذا الباب يتضح لنا ما يلي:

الرأي الأول: أجاز قومٌ إنابة المفعول الثاني بشرط: عدم الإلباس، ففي المثال: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، لا يجوز أن يقال: أُعلم زيدًا عمروٌ قائمًا، لما سبق أن قلناه: إن زيدًا هو المُعْلَم عندما تقول: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، فزيدٌ معلَمٌ بأن عمرًا قائمًا، فإذا قلت: أُعلم زيدًا عمروٌ قائمًا، ألبس على السامع، وكأن عمرًا هو الذي أُعلم، وأن الموصوف بالقيام هو زيد، وأصل الكلام: أُعلم عمرو زيدًا قائما، فاختلط المعنى، اختلط المُعْلَم، بالمعلم به، لذلك لا تجوز في مثل هذا التعبير إنابة الثاني.

أما في نحو قولنا: أعلمتُ محمدًا بيتك مفتوحًا، فلا مانع من إنابة الثاني لوضوح الرؤية، فتقول: أُعلِم محمدًا بيتُك مفتوحًا.

الرأي الثاني: وهذا الرأي يمنع نيابة المفعول الثاني؛ لأن المفعول الأول واقع عليه الإعلام، فهو مفعول صحيح لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة؛ ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسًا به، وإذا كان هذا حكم المفعول الأول؛ فهو الأحق بالنيابة وليس المفعول الثاني.

أما المفعولان الأخيران فأصلهما مبتدأ وخبر، شبها في نصبهما بمفعولي أعطى، فإطلاق المفعولية عليهما مجاز، ولأن السماع إنما جاز بإقامة الأول، قال الفرزدق:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ❖ كرامًا مواليها لئيمًاصميمُها

فالتاء هي: المفعول الأول، نائبة عن الفاعل، و"عبد الله" علم قبيلة: المفعول الثاني، وجملة "أصبحت": المفعول الثالث، واسم "أصبحت" ضمير مستتر فيه يعود إلى "عبد الله" وأنثها باعتبار القبيلة، و"كرامًا": خبر أصبحت، و"مواليها": فاعل كرامًا، و"لئيمًا": خبر بعد خبر، و"صميمُها": فاعل "لئيمًا"، و"الجَوِّ" بفتح الجيم وتشديد الواو: اليمامة، كانت تسمى: جوًّا، والكريم: الشريف، واللئيم: ضده، وصميم الشيء: خالصه، والمراد هنا: أعيان القبيلة ورؤساؤها.

والمعنى: أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله، الكائنة باليمامة، مواليها كرام، ورؤساؤها لئام.

والقاعدة التي يجب أن يعول عليها في التعليم: أن يقال بمنع إقامة غير الأول من المفعولين أو الثلاثة ألبس أو لم يلبس؛ لأن إقامة غير الأول فيه تجوز، ومثل هذا لا يُلجأ إليه في حالة السعة والتمكن من القول.

هل يسري على باب: "أعلم"، حكم الإلغاء والتعليق عند البناء للمجهول أو لا؟

نحن نعرف أن الإلغاء والتعليق، وأن الحذف اختصارًا واقتصارًا مما يجوز إجراؤه على "أعلم" في حالة البناء كما جاز إجراؤها على باب ظن؛ ولكننا نتساءل: هل يجوز بعد بناء "أعلم" للمجهول أن يسري عليها حكم الإلغاء والتعليق، والحذف اختصارًا واقتصارًا؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال، أحب أن أعيد إلى إعطاء تصور لهذا الباب الذي ينصب ثلاثة مفاعيل:

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل هي: أعلم، وأرى، وما ضُمِّن معناهما مثل: نبأ، وأنبأ، وخبَّر، وأخبر، وحدّث، كلها بمعنى واحد تفيد معنى الإعلام.

فأَعْلَمَ في معناها: نبأ، وأنبأ، وخبَّر، وأخبر، وحدّث.

وأرى إذا كانت قلبية هي بمعنى "أعلم".

ومما هو متوفر لديك من سبق الإشارة إليه: أن "أعلم" مأخوذة من "علم" بزيادة الهمزة، وكذلك: "أرى" من "رأى" بزيادة الهمزة، أي أن أعلم كانت قبل زيادة الهمزة متعدية لمفعولين، فلما زيدت عليها الهمزة تعدت إلى ثلاثة مفاعيل... فهل يقال بمثل ذلك في بقية أفعال القلوب، فيقال: في ظننت محمدًا مسافرًا: أظننت عليًّا محمدًا مسافرًا؟

لا شك أنه منع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيدًا عمرًا قائما: لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة.

قال الله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٦٧] اختلف العلماء في إعراب هذه الآية اختلافًا عقائديًّا، فللمعتزلة إعراب، ولأهل السنة إعراب:

أما إعراب المعتزلة: فيُري بضم الياء مضارع: أرى، والهاء والميم مفعول أول ﴿ يُرِيهِمُ ﴾، ولفظ الجلالة فاعل، و﴿ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾: مفعول ثانٍ، و﴿ حَسَرَٰتٍ ﴾: مفعول ثالث.

هذا إعراب المعتزلة: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ ﴾ وهو مبني على أن أرى قلبية؛ حيث يرى المعتزلة أن أرى هنا قلبية، لأن الأعمال عندهم لا تجسم، فلا تُرى، فلا يجوز أن تكون "أرى" هنا بصرية.

وأما أهل السنة: فيعتقدون أن الأعمال تجسم، وتوزن حقيقة، فـ"يُري" على هذا بصرية، وحسراتٍ عندهم: حال، وأنت تعرف أن المعتزلة يقولون علمية، و﴿ حَسَرَٰتٍ ﴾: مفعول ثالث، والذي أجازوه ممكن عندنا، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها أيضًا، والذي نقوله نحن ممتنع عندهم.

والحق بذلك: أرى الحلمية سماعًا نحو: ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالكاف فيهما مفعول أول، الكاف فيهما في ﴿ يُرِيكَهُمُ ﴾ الأولى، والكاف في: ﴿ أَرَىٰكَهُمۡ ﴾ مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثانٍ في الفعلين، و﴿ قَلِيلٗا ﴾ في الأول: ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗا ﴾ هو المفعول الثالث، و﴿ كَثِيرٗا ﴾ في الثاني من قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا ﴾ هو المفعول الثالث.

وفي هذه الأمثلة الواضحة عن كتاب الله رد على ابن الخباز حيث قال: لم أظفر بفعل متعدٍّ لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول، واستشهد على ذلك بقول النابغة:

نُبئت زرعة والسفاهة كاسمها ❖ يهدي إلي غرائب الأشعار

فالتاء: نائب الفاعل وهو المفعول الأول، و"زرعة" مفعول ثانٍ، وجملة: "يهدى إلي" مفعول ثالث، وما بينهما اعتراض.

واستشهد أيضًا بقول الشاعر وهو الأعشى:

وأُنبئت قيسًا ولم أبله ❖ كما زعموا خير أهل اليمن

فالتاء مفعوله الأول، و"قيسًا" مفعوله الثاني، وخيرًا مفعوله الثالث، ومعنى أبله: أجربه.

ولعلك تلاحظ أن النائب عن الفاعل: هو المفعول الأول.

واستشهد أيضًا بقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير:

وخُبرت سوداء الغميم مريضة ❖ فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فالتاء: المفعول الأول، وسوداء: المفعول الثاني، ومريض: المفعول الثالث، والغميم -بالغين المعجمة-: موضع من بلاد غطفان.

وشاهد آخر هو قول رجل من بني كلاب:

وما عليكِ إذا أخبرتني دنفًا ❖ وغاب بعلك يومًا أن تعوديني

فالتاء المكسورة: مفعول أول، وياء المتكلم: المفعول الثاني، ودنفًا: المفعول الثالث، والدنف: المريض.

وشاهد آخر قول الحارث بن خلف اليشكري:

أو منعتم ما تسألونا فمن ❖ حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع: المفعول الأول، والمنصوب: المفعول الثاني، والضمير المرفوع وهو "حدثتموه": هو التاء -جماعة المخاطبين- هو مفعول الأول، والمنصوب

وهو الهاء: مفعول ثانٍ، والجملة بعده مفعول ثالث، والفعل القلبي في كل ما مضى مبني للمفعول.

لكن لا يؤخذ من هذه الشواهد دليل على أنه لا يجوز إعمال هذه الأفعال مبنية للمعلوم؛ لأنها ثبتت في كتاب الله ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٣].

فنقول بجواز عمل هذه الأفعال مبنية للفاعل، ومبنية للمفعول، وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله:

إلى ثلاثة رأى وعلم ❖ عدوا إذا صار أرى وأعلم
وكأرى السابق نبأ أخبر ❖ حدث أنبأ كذاك خبر

والحذف لبعض هذه المفاعيل مما أجازه الأكثرون، إذا أجازوا أن تقول: أعلمتُ بيتَك مفتوحًا، ولا تذكر من أعلمته، ويجوز الاقتصار عليه، كقولك: أعلمتُ زيدًا، ولا تذكر من أعلمت به؛ لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه، إذا يراد الإخبار بمجرد العلم، وبمجرد إعلام الشخص المذكور، هذا قول أبي العباس ومن وافقه.

وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور: إلى أنه لا يجوز حذفه، ولا الاقتصار عليه، كفاعل علم، وهو قياس قول الأخفش: لابد من الثلاثة.

وأما حذف الثلاثة جميعًا فقال ابن مالك: الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره، وإن لم يجز في باب: "ظن" الحذف لغير دليل؛ وذلك لأن قولك: علمتُ وظننتُ لا فائدة له، لأن الإنسان لا يخلو غالبًا عن علم أو ظن، وأما الإعلام فإنه يخلو منه.

والسؤال الذي نطرحه الآن: هل يجوز أن تتعرض أفعال هذا الباب لإلغاء العمل أو تعليقه؟

الرأي الواضح الذي يعول عليه: أشار إليه ابن مالك بقوله:

ولمفعولي علمت مطلقًا ❖ للثاني والثالث أيضًا حققا

أي: للثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف أحدهم اختصارًا، أي: لدليل، ومنعه اقتصارًا، أي: لغير دليل، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل.

وهناك من منع ذلك منعًا مطلقًا، أي: قال بعدم جواز الإلغاء والتعليق في مفاعيل أعلم مطلقًا، سواء أكان مبينين للفاعل أم للمفعول.

والقائل بهذا هو أبو علي الشلوبي ونسبه إلى المحققين.

وهناك رأي آخر، وهو: منع الإلغاء والتعليق في أفعال هذا الباب، إذا كانت مبنية للفاعل.

وصاحب هذا الرأي هو أبو موسى الجذولي؛ فإنه فرق بين البناء للمفعول، والبناء للفاعل، فقال: يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول، ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين، ولا يجوز في المبني للفاعل، لأن الفاعل -إذ ذاك- يكون معمولًا ملغًى في حالة واحدة، وذلك تناقض، مثال الإلغاء لتوسط العامل أن تقول: زيد أعلمت كبشك سمينًا، فالفعل ملغًى بالنسبة لزيد، وعامل بالنسبة لـ"كبشك سمينًا"، فهو ملغًى مع المتقدم، عامل مع المتأخر.

لذلك لا يجوز عنده أن يكون الفعل "أعلم" المبني للفاعل أن يتعرض لحكم الإلغاء.

وقال خطاب: لا تلغى أعلم وأخواتها؛ لأن منصبتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر، لبقاء الأول غير مرتبط، فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو آخرتها جاز ذلك، مثلًا إذا قلت: أُعلِم زيد كبشك سمينًا؛ جاز أن تلغي أعلم بتوسطها فتقول: كبشك أعلم زيد سمين، ونحن لا نستطيع أن نقدم زيد، لأن زيد نائب فاعل، ونائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل في عدم جواز تقدمه على الفعل.

ولذلك سيكون الإلغاء في المفعولين الآخرين "كبشك سمينًا".

إذًا معنى هذا: أن الإلغاء والتعليق -بالنسبة لهذا الباب- لا يجوز إلا عند بناء هذه الأفعال للمجهول.

وهذه هي إجابة السؤال: هل إذا بني الفعل "أعلم" للمجهول يجري عليه حكم الفعل: الإلغاء والتعليق؟

وواضح مما قلناه أن الإلغاء والتعليق لا يجري على الفعل "أعلم" إلا عند بنائه للمجهول، ومن الأدلة على ذلك قول بعضهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، فـ"البركة": مبتدأ، و"مع الأكابر": خبر، و"أعلم" ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره، ومن النظم قوله:

وأنت أراني الله أمنع عاصم ❖ وأرأف مستكفًى وأسمح واهب

فـ"أنت": مبتدأ، و"أمنع": خبره، و"أرى": ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره.

ومن شواهد التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]؛ فالكاف والميم في ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ مفعول أول، وجملة: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ في محل نصب سد مسد المفعول الثاني

والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام، ولذلك قصرت إنا، وإذا -في الآية- شرطية، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ﴿ جَدِيدٍ ﴾، والتقدير: "إذا مزقتم تجددون" وجملة الشرط وجوابه معترض بين المفعول الأول، وما سد مسد المفعولين، ولا يصح أن تكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقترن بالفاء، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٥].

ومن النظم قول الشاعر:

حذارِ فقد نبئت إنك للذي ❖ ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

"حذارِ" بكسر الراء اسم فعل بمعنى احضر، و"نبئت" بالبناء للمفعول فعل ماض، والتاء في "نبئت" هي النائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة "إنك للذي" في موضع نصب سدت مسد المفعولين، والفعل معلق عنها باللام.

فهذا الشاهد مع قوله تعالى دليل على تعليق أفعال هذا الباب كما ثبت لها الإلغاء، قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولة من "رأى" البصرية، و"علم" العرفانية المتعدي كل منهم لواحد تعديًا بهمزة الاثنين نحو: أريت زيدًا الهلال، أي: أبصرته إياه، وعلمت زيدًا الخبر، أي: عرفته إياه، قال الله تعالى: ﴿ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فالكاف والميم مفعول أول، و﴿ مَّا تُحِبُّونَ ﴾ مفعول ثان، ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال: ٤٤] فـ﴿ قَلِيلًا ﴾ حال لا مفعول ثالث، وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعول كسا في الحذف لهما، أو لأحدهما لدليل، وغيره، وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تعديا لواحد بلا همز ❖ فلاثنين به توصلا

والثاني منهما كثاني اثني كسا … … … … … … …

ووجه الشبه بينهما: أن الثاني منهما غير الأول، ألا ترى أن "الحكم" غير زيد في قولك: أعلمت زيدًا الحكم، كما أن "الثوب" غير "زيد" في قولك: كسوت زيدًا ثوبًا؟!

فتقول في حذف الأول: أعلمت الخبر، وأريت الهلال، كما تقول كسوت ثوبًا.

وفي حذف الثاني: أعلمت زيدًا، وأريت زيدًا، كما يقول: كسوت زيدًا، وفي حذفهما معًا: أعلمت وأريت، كما تقول: كسوت، وفي منع الإلغاء والتعليق في المفعولين معًا، لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وفيه نظر في موضعين:

أحدهما: أن علم بمعنى عرف، إنما حفظ نقلها إلى اثنين بالتضعيف، لا بالهمزة نحو: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١].

الثاني: أن أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

فـأَرِنِي ﴾ فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، و ﴿ كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾؟ جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، تعلق عن لفظها بالاستفهام بـ﴿ كَيْفَ ﴾، وهذا النظر لأبي حيان.

وقد يجاب عن الأول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا على المتعدي لاثنين، كما قيس نحو: ألبست زيدًا جبة، على كسوته جبة.

وظاهر كلام الشاطبي: أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين، فإنه قال: "وأما السماع في المتعدي في كثير وذكر أمثلة، منها: علم الشيء، وأعلمته إياه، أي: عرفته إياه". هذا نصه.

فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

وقد يجاب عن النظر الثاني بإدعاء أن الرؤية هنا -أي في قوله تعالى- : ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] علمية لا بصرية، كما قال الحوفي في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] قال: الرؤية رؤية القلب، ومخرجها مخرج رؤية العين، ويجوز مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم.

ولك أن تقول: ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة تحيي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير: أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون، وابن مالك في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] إن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم.

على أن لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن تقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل؛ لأنه سؤال عن مفعول به، وبذلك صح سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

والثاني منهما كثاني اثني كسا ❖ فهو به في كل حكم ذو ائتسا

نائب الفاعل في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية

عناصر الدرس

نائب الفاعل في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية

الأفعال المبنية للمفعول كثيرة جدًّا في القرآن، وبناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل، وقيام المفعول مقامه من مظاهر قوة عناية العرب بالفضلة.

سؤال: ما الذي يرفع نائب الفاعل؟.

الجواب: الذي يرفع نائب الفاعل هو الفعل المبني للمفعول، أو اسم مفعول.

مثال الفعل: قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١] فنائب الفاعل واو الجماعة في الأفعال الثلاثة.

ومثال اسم المفعول: قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣] فـ﴿ ذَٰلِكَ ﴾: مبتدأ، و﴿ يَوْمٌ ﴾: خبر، و﴿ مَّجْمُوعٌ ﴾ صفة لـ﴿ يَوْمٌ ﴾، و﴿ لَّهُ ﴾ متعلق باسم مفعول، و﴿ ٱلنَّاسُ ﴾ نائب فاعل لـ﴿ مَّجْمُوعٌ ﴾.

ومثله -كذلك- قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] هذه جزء من قوله الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] وفي إعراب هذه الآية نقول:

"هو": مبتدأ، و﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ﴾: خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو الضمير المنفصل.

وعلى هذا الإعراب؛ فلا شاهد في الآية والكوفيون يرفضون هذا الإعراب، والسبب في رفض هذا الإعراب عند الكوفيين أن كلمة ﴿ مُحَرَّمٌ ﴾ -وهي الخبر-

كلمة مشتقة فيها ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، والخبر عندهم إذا كان مشتقًا لا يتقدم على المبتدأ.

وعلى ذلك فإعراب الآية عند الكوفيين: أن "هو": مبتدأ، و﴿ مُحَرَّمٌ ﴾: خبر، و﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾: مرفوع على النيابة للفاعل لكلمة ﴿ مُحَرَّمٌ ﴾.

بالإعراب الثاني نجعل الآية شاهدًا لما نحن فيه، وهو أن العامل في النائب عن الفاعل، كما يكون فعلًا يكون اسم مفعول.

ومن ذلك -أيضًا- قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [ص: ٥٠] ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾: نائب فاعل لاسم المفعول ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فـ﴿ غَيْرِ ﴾: صفة لاسم الموصول، وهو مضاف و﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ مضاف إليه، و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾: جار ومجرور في محل رفع النيابة لاسم المفعول الذي هو ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾.

ومن ذلك -أيضًا- قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أقيم الجار والمجرور، وهو ﴿ لَهُۥ ﴾ مقام الفاعل، فنائب الفاعل في هذه الآية هو الجار والمجرور، والعامل اسم المفعول.

إذًا؛ النائب عن الفاعل واحد من أربعة -كما سبق- منها: المفعول، وهذا كثير مستفاض في القرآن.

وقيام المفعول به الأول مقام الفاعل هو الأصل في الاستعمال القرآني أيضًا.

أما إقامة المفعول الثاني فهو احتمال، وليس يقينًا.

حكم نيابة المفعول الثاني، وآراء العلماء:

وفي عرض سريع لآراء العلماء نقول:

المفعول الثاني في باب كسا تمتنع نيابته باتفاق، إذا كان فيه إلباس، أما إذا لم يلبس فلا مانع من أن يكون نائبًا مناب الفاعل مع وجود المفعول الأول، والإلباس يتمثل في قولهم: أعطيت زيدًا عمرًا، وعدم الإلباس يتمثل في قولهم: أعطيت زيدًا درهمًا.

المفعول الثاني في باب: ظن، منعه قوم منعًا مطلقًا.

المفعول الثاني في باب: أعلم، أجازه قوم، ومنعه قوم.

هذه هي الخلاصة في موضوع إنابة المفعول الثاني عن الفاعل.

الآيات التي يظن أن النائب عن الفاعل فيها جملة:

الشاهد القرآني ووقوع نائب الفاعل جملة:

إن قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير المستفيض في القرآن الكريم، أما المفعول الثاني فليس في القرآن الكريم شاهد يُعتمد عليه في القول بنيابة المفعول الثاني عن الفاعل، ولكنه احتمال ذهب إليه العلماء في بعض الآيات:

منها: قوله تعالى: ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء: ١٢٨] فالتركيب يقتضي أن الأنفس جعلت حاضرة للشح لا تغيب عنه؛ لأن الأنفس هي المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وهي التي كانت فاعلة قبل دخول همزة النقل؛ إذ الأصل: حضرت الأنفسُ الشحَ.

على أنه يجوز عند الجمهور في هذا الباب إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل، وإن كان الأجود عندهم إقامة الأول، فيحتمل أن تكون الأنفس هي المفعول الثاني والشح هو المفعول الأول، وقام الثاني مقام الفاعل، ولكن الأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه، وهو أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤] قرأ ابن أبي عبلة والأعمش "وحمِّلت" بالتشديد والبناء للمفعول، فاحتمل الأرض أن تكون المفعول الأول، والثاني محذوف، تقديره: ريحًا أو قدرة أو ملائكة.

واحتمل الكلام العكس؛ أن يكون التقدير: وحُمّلت الريح الأرض، أو: وحُمّلت الملائكة الأرضُ، أو: أو حُمّلت القدرة الأرض، فيكون المفعول الأول محذوف والمفعول الثاني -وهو الأرض- هو النائب.

وهذا -كما ترى- احتمالًا وليس يقينًا.

مثال ثالث: قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا ﴾ [الفرقان: ٥] قرأ طلحة: "اكتُتبها" بالبناء للمفعول، الأصل: اكتُتبها له كاتب؛ لأنه كان أميًّا، لا يقرأ ولا يكتب، ثم حذفت اللام، فأفضى الفعل إلى الضمير، فصار: اكتتبها إياه كاتبٌ، ثم بُنِي الفعل للضمير الذي هو إياه، فانقلب مرفوعًا مستترًا بعد أن كان بارزًا منصوبًا وبقي ضمير الأساطير على حاله، فصار "اكتُتبها" - كما ترى.

نائب الفاعل ضمير "هو الرسول ﷺ" مستتر في اكتتب- والهاء المفعول الأول، وبقي كما هو مفعولًا لم ينُب عن الفاعل، ولا يصح هذا التوجيه على مذهب جمهور البصريين، لماذا؟

لأن اكتتبها له كاتب، وصل فيه اكتتب إلى مفعولين:

أحدهما: مصرح وهو ضمير الأساطير "الهاء في ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾".

والآخر: مقيد بحرف الجر، وهو ضميره ثم اتُّسع في الفعل، فحذف حرف الجر، فصار "اكتتبها إياه كاتب"، فإذا بُني هذا الفعل إلى مفعول فإنما ينوب عن الفاعلِ المفعولُ المصرح لفظًا وتقديرًا "وهو الهاء" وهو ضمير الأساطير، لا المصرَّح لفظًا المقيد تقديرًا، وهو ضمير المجزوم باللام.

فعلى هذا كان يكون التركيب "اكتُتبته" لا ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾.

وعلى هذا التخريج جاء السماع عن العرب في هذا النوع -الذي أحد المفعولين فيه مصرح لفظًا وتقديرًا والآخر مصرح لفظًا لا تقديرًا- قال الفرزدق:

ومنا الذي اختير الرجال سماحة ❖ وجودًا إذا هبَّ الرياح الزعازع

الأصل: ومنا الذي اختاره العقلاء من الرجال، فالفاعل العقلاء، فحذف، وناب الضمير منابه، فصار مستترًا في الفعل بعد أن كان بارزًا متصلًا، ولو جاء على ما قرره الزمخشري لجاء التركيب: ومنا الذي اختيره الرجال؛ لأن اختار تعدى إلى الرجال على إسقاط حرف الجر، إذ تقديره: اختير من الرجال.

هذه ثلاثة أمثلة كان المفعول الثاني نائبًا في كل واحد منها، من باب الاحتمال، وليس من باب اليقين، ولأن العلماء مختلفون في إنابة المفعول الثاني في مثل باب كسا، لذلك نقول: إن الأفضل أن نذهب مذهب إنابة المفعول الأول مناب الفاعل، وليس المفعول الثاني؛ حملًا للقرآن على ما هو أفصح.

نيابة غير المفعول به

سبق أن عرفت أن مما ينوب عن الفاعل -بعد المفعول به- الجار والمجرور، وقد ذكرنا بالتفصيل موقف العلماء من نيابة المجرور عن الفاعل، وبينت لك أن من العلماء -كابن درستويه- من يرفض إنابة المجرور عن الفاعل، ولكن الجمهور على جواز نيابة المجرور مناب الفاعل إذا لم يكن في الكلام مفعول به.

قال السيوطي في (الهمع): الجمهور على أن المجرور في موضع رفع، وهو النائب عن الفاعل، كما لو كان الجارُّ زائدًا. هذا هو المذهب الشائع.

هناك مذهب ثانٍ وهو: إذا لم يكن في الكلام مفعول به فالنائب ضمير مبهم مستتر في الفعل.

وهناك مذهب ثالث -وعليه الفراء-: أن النائب هو حرف الجر.

قال أبو حيان: ولم يذهب أحدٌ إلى أن الجار والمجرور -معًا- هما النائب عن الفاعل، فيكونان في موضع رفع! ويظهر أن أبا حيان يرد على ابن مالك، فقد ذهب ابن مالك إلى إنابة الجار والمجرور معًا عن الفاعل في (التسهيل)، و(شرح الكافية). وأبو حيان في (البحر) ذهب إلى أن الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل، وذلك واضح في أكثر من مكان، فهو في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. يقول: أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، وهذا على مذهب البصريين، أعني: أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل إذا حُذف، نحو: مُرَّ بزيد.

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو: ما ضُرب من أحد، فإن كان حرف الجر غير زائد لم يجز ذلك عندهم، ولا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع باتفاق منهم.

واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أُقيم مقام الفاعل، فذهب الفراء إلى: أن حرف الجرِّ وحده في موضع رفع، كما أن "يقوم" من "زيد يقوم" في موضع رفع.

وذهب الكسائي وهشام إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل، وإبهامه من حيث إنه يحتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان، ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض، وهذا هو وجه إبهامه.

ومنهم من ذهب إلى أن مرفوع الفعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، وهذا سائغ عند بعض البصريين، وممنوع عند محققي البصريين.

هذه مذاهب مختلفة كثيرة ومتعددة، والأفضل للدارس أن يقول ما عليه الجمهور من أن الجار والمجرور معًا في محل رفع نائبين عن الفاعل.

بناء الفعل الأجوف للمجهول من خلال الشاهد القرآني

سبق أن ذكرنا أن الفعل الأجوف الثلاثي مثل: قال، والخماسي مثل: اختار، وانقاد- الفعل الماضي الذي هذه صفته إذا بني للمفعول ففيه لغتان مشهورتان، ولغة قليلة موجودة في كلام هذيل.

أما اللغتان المشهورتان فهو إخلاص القصر أي قصر الفاء نحو: قيل وبيع وحيل وسيء، والإشمام مثل: قيل وبيع، واللغة القليلة وهي اللغة المنسوبة لهذيل ضم الفاء، نحو: قول وبوع. ومنه:

حوكت على نيرين إذ تُحاك ❖ تختبط الشوك ولا تشاكُ

ومنه أيضا قول الآخر وهو رؤبة:

ليت وهل ينفع شيئًا ليتٌ ❖ ليت شبابًا بوع فاشتريت

فما موقف الشاهد القرآني من بناء الفعل الأجوف للمفعول؟

جاء في القراءات السبعية إخلاص الكسر للفاء كما جاء الإشمام، والإشمام لغة قيس وعقيل ومن جاورهم، والأفعال التي قرئ فيها -في السبع- بالكسر وبالإشمام، وجاءت في القرآن الكريم: قيل، وغيض، وجيء، وحيل، وسيق، وسيء، وسيئت. وجمهور القراء على الكسر الخالص، وقرأ الكسائي، وهشام، ورويس: بإشمام الضم كسر أوئلهن، ووافقهم ابن ذكوان في حيل وسيق وسيء وسيئت، ووافقهم المدنيان في سيء وسيئت فقط، والباقون بإخلاص الكسر.

أما لغة هذيل: وهي ضم الفاء فهي محتملة في قوله تعالى: ﴿ وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] (هدنا) إما أن تكون من هدى يهود بمعنى: تبنا إليك. وقيل: مِلنا إليك. وقرأ زيد بن علي وأبو وجزة "هِدنا" بكسر الهاء من هاد يهيد إذا حرك؛ أي: حركنا أنفسنا وجذبناها لطاعتك، فيكون الضمير فاعلًا.

ويحتمل أن يكون الضمير مفعولَ ما لم يسم فاعله؛ أي: حركنا إليك، وأملنا. والضم في "هُدنا" يحتملها. قال أبو الفتح: وأما هدنا بضم الهاء مع الجماعة فتبنا، والهَوْد جمع هائد أي تائب، والهُود جمع هائد أي تائب، وأما (هِدنا) بكسر الهاء في هذه القراءة فمعناها انجذبنا وتحركنا يقال: هادني يهيدني هيدًا أي جذبني وحركني، فكأنه قال: إنا هِدنا أنفسنا إليك، وحركناها نحو طاعتك.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ دُخِلَتۡ عَلَيۡهِم مِّنۡ أَقۡطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأٓتَوۡهَا ﴾ [الأحزاب: ١٤] أن الحسن قرأ: "سولوا" بواو ساكنة بدل الهمزة. وفي (البحر): قرأ

الحسن: "ثم سولوا الفتنة" قالوا: وتوجيه هذه القراءة أنها من سال يسال كخاف يخاف، وهي لغة في سأل المهموز.

حكى أبو زيد: هما يتساولان أي يتساءلان، ويجوز أن يكون أصل سولوا الهمز، ثم قلبت الهمزة واوًا لكونها بعد ضمة، وعلى قول من قال في بؤس: بوس. وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو: (سيلوا) وقرأ مجاهد: (سوِلوا).

قال أبو الفتح: اعلم أن في سأل لغتين: إحداهما سأل يسأل مهموزًا. والأخرى سال يسال كخاف يخاف، والعين من هذه اللغة واو؛ لما حكاه أبو زيد من قوله: هما يتساولاني كقولك: يتقاوماني ويتقاولاني. والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه القراءة هو أن تكون من لغة سال يسال كخاف يخاف.

وأقيس اللغات في هذا أن يقال عند إسناد الفعل إلى المفعول: سيلوا كعيدوا مثل: قيل وبيع وصير.

ولغة أخرى هي إشمام كسرة التاء ضمة فيقال: سيلوا وبيعوا وبيع. واللغة الثالثة سولوا بقولهم: قول وبوع. وقد صُور به من صار يصير. وعلى إخلاص ضمة فُعِل إلا أنه أقل اللغات. ولعلك معي في أن هذه اللغة القليلة في هاتين الآيتين أو في توجيه الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا ﴾ [الأحزاب: ١٤] والآية الأولى وهي: ﴿ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

نقول: إن اللغة القليلة -وهي ضم فاء الأجوف- محتملة، وليست يقينية. وبقي علينا أن نقول: إن القرآن الكريم ليس فيه شاهد على اللغة بوع وحوك في باع وحاك.

هذا كل ما في الشاهد القرآني من بناء الفعل الأجوف للمفعول.

بنـــاء المـــضعف الثلاثـــي للمجهـــول مـــن خـــلال

سبق أن ذكرنا أن الفعل المضعف الثلاثي -وهو الذي تكون عينه ولامه من جنس واحد، مثل: شدّ، ومدّ، وردّ. ولمّ- عند بنائه للمجهول يجب ضم فائه. وهذا الحكم عند الجمهور، وبنو ضبة يكسرونه. فما موقف الشاهد القرآني من ذلك؟

شاهد ذلك: قال تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣].

قرأ يعقوب والكوفيون الفعل ﴿وَصُدُّوا﴾ بالبناء للمجهول، وقرأ الباقون بالفتح أي: وصَدوا عن السبيل. وفي (البحر): قرأ باقي السبعة بفتح الصاد، فاحتمل التعدي واللزوم أي صدوا أنفسهم أو غيرهم. وقرأ ابن وثاب: "وصِدوا" بكسر الصاد. وقال الكسائي: هي لغة. وقد نسبها ابن هشام إلى بني ضبة.

شاهد ثانٍ: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] قرأ الجمهور وصد مبنيًّا للفاعل، والكوفيون بضم الصاد، وقرأ ابن وثاب بكسر الصاد أي وصد عن السبيل.

شاهد ثالث: وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾ [النساء: ٥٥] قرأ ابن مسعود، وابن عباس، وابن جبير، وعكرمة، وابن يعمر، والجحدري: صُدَّ بضم الصاد مبنية للمفعول، وقرأ أبي، وأبو الجوزاء، وأبو رجاء بكسر الصاد مبنية للمفعول أيضا. أي وصِدَّ عنه.

هل الفعل اللازم يُبنى للمجهول؟

الفعل اللازم لا يُبنى للمفعول إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢].

قُرئ: يُرتع ويُلعب بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل إما ضمير يعود على ﴿ غَدًا ﴾ وكان أصله يُرتع فيه ويلعب فيه، ثم حُذف واتسع فعُدِّي الفعل للضمير فكان التقدير: يرتعه ويلعبه، ثم بناه المفعول فاستكان الضمير الذي كان منصوبًا لكونه ناب عن الفاعل، فقيل: يُرتع ويُلعب، هذا حكم الفعل اللازم عند بنائه للمفعول في القرآن الكريم، أو شاهد بناء الفعل اللازم للمفعول في القرآن الكريم: أنه لم يُبنَ فعل لازم في القرآن الكريم إلا مع ظرفٍ أو جار ومجرور أو مصدر.

وقد ذكرنا أن المفعول به إذا وُجد في الجملة تعين للقيام مقام الفاعل، أما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أنه أولى وليس بواجب، واستدلوا على ذلك بقراءة من قرأ "وكذلك نُجِّي المؤمنين" إذ خرجها الفراء على إضمار ضمير المصدر، وكذلك ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية: ١٤] قرأ أبو جعفر ببناء يجزي للمفعول ونصب قومًا "لِيُجزى قومًا بما كانوا يكسبون" وقدر الزمخشري وغيره ضمير المصدر، ونصب أبو حيان قومًا بفعل محذوف، وقيل: النائب الجار والمجرور جاء مثل قراءة أبي جعفر بقول جرير:

ولو ولدت فقيرة جرو كلب ❖ لسب بذلك الجرو الكلاب

فناب الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به، فهو كما في قوله تعالى: "ليجزى قوم بما كانوا يكسبون" في قراءة أبي جعفر بنيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به.

وبعد هذا العرض للشاهد القرآني لموضوعات النائب عن الفاعل ننتهي إلى أن صورة قاعدة هذا الباب، تظهرها النقاط التالية:

أولًا: حُذف الفاعل في القرآن الكريم لسببين معنويين:

الأول: إما لأنه لا يتعلق بذكره غرض؛ لأنه لا يقصد إسناد الفعل إلى فاعل معين، بل إلى أي فاعل، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ ﴾ [النساء: ٨٦] فليس المقصود إسناد حيي إلى قائل بعينه، بل إلى أي قائل، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُوا۟ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ [المجادلة: ١١] وقوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن الله ﷻ لا يبني على المحصر حكمًا، بل يبني على الإحصار حكمًا بصرف النظر عن نوع المحصر، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦] حُذف الفاعل لأنه لا يتعلق بذكره حكم.

الثاني: أن الفاعل قد حُذف لعلم المخاطب به، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] و﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] و﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ [هود: ٤٤] فالفاعل في كل هذه الآيات هو الله سبحانه، وهو معلوم للمخاطب.

ثانيًا: العامل في نائب الفاعل من واقع الشاهد القرآني:

إما الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١] وهذا واضح، فالعامل هو الفعل ثُقف، والفعل أخذ، والفعل قُتِّل.

وإما اسم المفعول فنحو قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فالجار والمجرور في ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ في محل رفع على النيابة على الفاعل، والجار المجرور وهو "له" في الآية الثانية في محل رفع نيابة عن فاعل اسم المفعول وهو كلمة موجود.

ثالثًا: لم يقع في القرآن الكريم آية يتعين فيها أن يكون النائب عن الفاعل هو المفعول الثاني عندما يجتمع مفعولان:

لم يكن ذلك إلا في قراءة شاذة وهي قراءة ابن أبي عبلة والأعمش: "وحمِّلت الأرض والجبال" في قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ ﴾ [الحاقة: ١٤] إذ التقدير: حمّل الله الريح والملائكة الأرض والجبال.

وعند البناء للمجهول: وحمِّلت الريح الأرض والجبال بنيابة المفعول الثاني، ثم حذف المفعول الأول من الكلام؛ لأن الغرض غير متعلق به.

وكذلك ناب المفعول الثاني مع وجود المفعول الأول في قراءة طلحة لقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا ﴾ [الفرقان: ٥] إذ قرأ طلحة: "وقالوا أساطير الأولين اكتُتِبها" للبناء للمفعول.

فالأصل كما سبق أن ذكرنا: اكتتبها له كاتب؛ لأنه ﷺ كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، ثم حُذفت اللام من له، فأفضي الفعل إلى الضمير؛ فصار اكتتبها إياه

كاتب، كقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: واختار موسى من قومه، ثم حُذف حرف الجر، ثم بُني الفعل للضمير الذي هو إياه، فانقلب مرفوعًا مستترًا بعد أن كان بارزًا منصوبًا، وبقي ضمير الأساطير على حاله، وضمير الأساطير هو المفعول الأول؛ فصار "اكتُتبها" كما ترى.

رابعًا: من خلال الشاهد القرآني لم يبنَ الفعل اللازم للمفعول إلا مع الجار والمجرور والظرف، ومع المصدر أيضًا، وشواهده قد وضحت لك قبل ذلك.

خامسًا: وقعت الجملة نائب فاعل عندما قُصد الإسناد إلى لفظها لا إلى معناها:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ [هود: ٤٤] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١] وقد سبق أن ذكرت لك أن للكوفيين مذهبين في إسناد الفعل المبني للمجهول إلى الجملة:

أحدهما: أنه لا يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقًا.

الثاني: أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه، وذكرت لك ما قاله الرضي من أن الجملة إذا كانت محكية جاز قيامها مقام الفاعل؛ لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ أي قيل هذا القول، وذكرت لك أيضًا ما قاله المعربون في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي؛ وهي لا تفسدوا في الأرض، إلا أن ذلك لا يجوز على مذهب البصريين، وتخريجه على مذهب البصريين: أن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله مضمر تقديره "هو"، يفسره سياق الكلام كما فسر المضمر في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢] سياق الكلام.

والمعنى: إذا قيل لهم قول شديد فأضمر هذا القول الموصوف وجاءت الجملة بعده مفسرة فلا موضع لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد، ولا يجوز أن يكون لهم في موضع المفعول الذي لم يسمَّ فاعله لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام؛ لأنه يبقى لا تفسدوا لا ارتباط له، وزعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله هو الجملة التي هي "لا تفسدوا"، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي، ونظّره بقولك: ألِفٌ حرف من ثلاثة أحرف، عندما تقول: ﴿ الٓمٓ ﴾، ومنه: زعموا مطية الكذب قال: كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام، فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة؛ لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين، فعدل إلى الإسناد اللفظي وهو الذي لا يختص به الاسم، بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة.

وفي (المغني) -والصواب في هذه الآية- أن النائب الجملة لماذا؟

لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، والمفعول به متعين للنيابة.

وقولهم: الجملة لا تكون فاعلًا، ولا نائبًا عنه- جوابه: أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: ((لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)) وفي المثل: زعموا مطية الكذب، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط؛ لأن الخبر هو عين المبتدأ، وبذلك ننتهي إلى أن الجملة إذا قصد لفظها وقعت نائب فاعل بعد القول؛ لأنها قبل بناء فعل القول للمجهول كانت محكية بالقول في محل نصب.

ويعني هذا أن بناء الفعل للمجهول تكون في محل نيابة عن الفاعل، وهذا واضح في الآيتين اللتين ذكرناهما وهما قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾.

سادسًا: يرى الكوفيون بأن نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول مرجوحة وليست ممنوعة:

ولا تأييد لرأيهم إلا بالقراءة الشاذة فالشاهد القرآني بقراءة أبي جعفر: "ليجزى قوم بما كانوا يكسبون" ببناء الفعل للمجهول مؤيد للكوفيين، فنائب الفاعل على هذه القراءة إما ضمير المصدر، وإما الجار والمجرور، وهما غير المفعول به الذي هو "قومًا"، وكذلك قراءة من قرأ "نجي المؤمنين" على أنه فعل ماضٍ مبني للمجهول وسكنت ياؤه كقراءة من قرأ "وذروا ما بقى من الربا" بإسكان الياء في "بقي" والنائب ضمير المصدر، أي ونجي هو أي النجاء.

سابعًا: للفعل الأجوف عند البناء للمجهول طريقتان في الشاهد القرآني:

إما إخلاص الكسر إلى الفاء وإما الإشمام، أما ضم الفاء فهو احتمال في بعض القراءات في توجيه بعض الآيات وليس متعينًا.

ثامنًا: المضعف الثلاثي عند بنائه للمفعول ضمت فاؤه في الشاهد القرآني، ولم تكسر فاؤه عند بنائه للمفعول إلا في القراءات الشاذة.

تاسعًا: وهي النقطة الأخيرة التي تساعدنا على توضيح صورة قاعدة النائب عن الفاعل في القرآن الكريم:

أن التفريع الذي هو بإسكان عين الماضي المبني للمجهول لم يقع أيضًا إلا في القراءة الشاذة.

هذه هي صورة قاعدة الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم، ومن الواجب إتمامًا للفائدة أن نتناول معًا صورة الفاعل من خلال الشاهد القرآني؛ لأن هدف

دراستنا هو ربط القاعدة النحوية بالقرآن الكريم لأن من أجل القرآن الكريم كان درس أو تعليم النحو العربي.

وسبق أن ذُكر لك أن العامل في الفاعل هو الفعل، والمؤول بالفعل، أما الفعل فكما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وأما المؤول بالفعل فهو إتمام الآية أو هو في بقية الآية ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] أي عزيز عليه عنتكم، فالظاهر أن "ما" مصدرية في موضع الفاعل بعزيز، هذا إذا لم نقل: إن ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ مبتدأ قُدِّم خبره، ولكن الإعراب الأول أفضل: عزيز عليه عنتكم، ولعلك تعرف أو تدرك أن عزيز اسم فاعل غير صريح، أما اسم الفاعل الصريح فهو في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٢٢] فـ "قلوبهم" في الآيتين مرفوع باسم الفاعل، وإنما أُنِّث اسم الفاعل في الآيتين الأخيرتين لأنه لو كان موضعه الفعل للحقته تاء التأنيث، وأنت تعلم أن تاء التأنيث تلحق الفعل في مثل هذا المكان جوازًا، وليس وجوبًا؛ لأن القلوب جمع تكسير وهي لما لا يعقل، أي أن الشاهد القرآني يقر ما أقره النحاة من أن العامل في الفاعل إما أن يكون فعلًا أو ما في تأويل الفعل.

الفاعل في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية

عناصر الدرس

الفاعــل في الآيــات القرآنيــة

سبق أن درسنا من أحكام الفاعل أنه لا بد منه، فالجملة لا تستقيم إلا بالفاعل ملفوظًا أو مقدرًا، والشاهد القرآني في ظل هذا الحكم.

ولنذكر بعض الآيات القرآنية لنوضح ما قاله المعربون في "الفاعل" في هذه الآيات الكريمة:

الآية الأولى: قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] وهي جزء من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] فما فاعل الفعل جاءك؟ قالوا: إن فاعل جاءك مضمر فيه، تقديره: المجيء، وقيل: المضمر النبأ، أي: ولقد جاءك النبأ، أي النبأ المؤكِّد لك ما سبق أن ذكرته الآية، وهو أن الرسل جاءهم النصر بعد تكذيب قومهم لهم، وعلى ذلك يكون إعراب من "نبأ المرسلين" حالًا من ضمير الفاعل، أي: ولقد جاءك النبأ المؤكِّد لك صدق ما ذكرناه من نصر الله لرسله حالة كونه من نبأ المرسلين.

وأجاز الأخفش أن تكون "من" في الآية زائدة، وعلى هذا تكون ﴿مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ هي الفاعل، ولكن سيبويه لا يجيز زيادة "من" في الواجب؛ لأن "من" لا تُزاد إلا بعد نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام بـ"هل" خاصة.

الآية الثانية: التي نحتاج إلى مدارستها لمعرفة الفاعل فيها هي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] فما فاعل "يهد"؟

الفاعل لـ "يهد" يحتمل وجوهًا، إما ضمير يعود على الله، ويؤيده قراءة: "أولم نهد" بالنون، أي ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾، الوجه الثاني أن يكون الفاعل في الآية -أي فاعل يهدي- ضميرًا يعود على ما يفهم من سياق الكلام، أي: أوَلم يهد ما جرى للأمم السابقة من إهلاكنا لهم بسبب إعراضهم عن ذكرنا، وعلى هذين الوجهين يكون ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ ﴾ في موضع المفعول ليهدي. الوجه الثالث: أن يكون الفاعل ليهدي هو ﴿أَن لَّوْنَشَآءُ ﴾ فينسبك المصدر من جواب "لو" والتقدير: أوَلم نبين ونوضح للوارثين مآلهم وعاقبتهم إصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ ﴾ وهي جزء من قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [التوبة: ١٢٠] فاعل يغيظ ضمير عائد على المصدر، إما على لفظة موطئ إن كان مصدرًا، وإما على ما يفهم من موطئ إن كان مكانًا؛ أي يغيظ وطؤهم إياه الكفار، ولا يطئون موطئًا يغيظ الكفار أي يغيظ الكفار وطؤهم لهذا الموطن.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود: ١٠٥] فما فاعل "يأت"؟ فاعل يأت ضمير؛ إما يعود على الله سبحانه أو يعود على اليوم، أي يوم يأتي هذا اليوم، أو يوم القيامة يأتي الله فلا تكلم نفس إلا بإذنه، فالفاعل ضمير يرجع على قوله ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣] ولا يرجع على يوم المضاف إلى يأتي.

يعني: عندما قلنا: إن مفسر الضمير واليوم هو اليوم الذي قبل ذلك ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، وذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴿١٠٤﴾ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ يأتي؛ أي اليوم الذي هو مجموع له الناس، ولا يرجع على "يوم" المضاف إلى "يأتي"؛ لأن المضاف إليه كجزء من المضاف، فلا يصح أن يكون الفاعل بعض الكلمة، إذ ذلك يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه.

والخلاصة: إن فاعل يأتي ضمير؛ إما أن يفسر بالله، وإما أن يفسر باليوم السابق ذكره في قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾.

الآية الخامسة: هي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨] والآية قبل ذلك حتى تتضح الرؤية فيها وهو قوله تعالى حكاية عن نبيه يعقوب ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُوا۟ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٧] ففاعل "يغني" ضمير التفرق المدلول عليه بالكلام المتقدم؛ أي: ما كان يغني تفرقهم، وفي البيضاوي: وما كان يغني عنهم رأي يعقوب، وفي الكرخي: من شيء يحمل النصب على المفعولية والرفع بالفاعلية، أما الأول فكقولك: ما رأيت من أحد ما كان يغني؛ أي: ما كان يغني شيء عنهم من الله إذا جعلنا من شيء هي الفاعل فسيكون المعنى ما كان يغني شيء عنهم من الله، فتكون من في "من شيء" زائدة كما هي زائدة في نحو قولنا: ما جاء من أحدٍ.

الآيـة الـسادسة: قولـه تعـالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى ﴾ [طه: ١٢٨].

في (معاني القرآن) للفراء: ﴿كَمْ﴾ في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أوَلم يبين لك من يعمل خيرًا يجز به، فجملة الكلام فيها معنى رفع، ومثله أن تقول: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد، في الاستفهام معنى الرفع، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فيه شيء يرفع وهو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة.

ففي فاعل: ﴿يَهْدِ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ وجهان:

أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، أي: ألم يبين الله لهم.

الثاني: أن يكون الفاعل ما دل عليه ﴿أَهْلَكْنَا﴾، أي: إهلاكُنا، والجملة مفسرة له، أي: أفلم يهدِ إهلاكنا لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون، فجملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ مفسرة للفاعل المحذوف.

وقال الزمخشري: فاعل "لم يهد" الجملة بعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ (٧٨) سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ [الصافات: ٧٨، ٧٩]، أي: تركنا عليه هذا الكلام، ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول، أي: أوَلم يهد الله لهم، أو أفلم يهد الرسول لهم، وكون الجملة فاعلًا -كما قال الزمخشري- هو مذهب كوفي.

وأحسن التخاريج: الأول، وهو: أن يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على لفظ الجلالة، و﴿كَمْ﴾ مفعولة بـ: ﴿أَهْلَكْنَا﴾.

الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

فالسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: ما فاعل زاد من قوله تعالى: ﴿ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا ﴾؟ ما الشيء الذي زادهم إيمانًا وتسليمًا؟

فاعل ﴿ زَادَهُمۡ ﴾ ضمير الوعد أو الصدق، قالوا: هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، وما زادهم وعد الله إلا إيمانًا وتسليمًا، وما زادهم صدق الله ورسوله إلا إيمانًا وتسليمًا.

وقال مكي: إن الفاعل هو ضمير النظر وهو أي رؤيتهم للأحزاب، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمۡ ﴾ رؤيتهم للأحزاب ﴿ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، فإذا كان الفاعل هو الرؤية فلماذا ذُكِّر الفعل وهو زاد مع تأنيث الفاعل؟ أو لماذا ذُكِّر الفعل مع ضمير الفاعل المؤنث؟

قال مكي: "إنما ذكر لأن تأنيثها غير حقيقي"، وهذا عجيب منه من حيث ضيق واسعًا مع الغنية عنه.

ونخلص من ذلك إلى أن فاعل ﴿ زَادَهُمۡ ﴾ إما زادهم وعد الله ورسوله إيمانًا وتسليمًا، أو زادهم صدق الله ورسوله إيمانًا وتسليمًا، أو زادهم النظر إيمانًا وتسليمًا، أما تقدير الفاعل: الرؤية، فسوف يحوجنا إلى البحث عن سبب التذكير مع ضمير الفاعل المؤنث، ونحن نعلم أن من مواطن وجوب تأنيث الفعل: أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث.

الآيـة الثامنـة: قولـه تعـالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩].

الفاعل قيل: هو أنَّ ومعمولاها، أي: لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب.

قلنا: إن فاعل في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ فاعل ﴿يَنفَعَكُمُ﴾، هو: ﴿ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ والتقدير: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب.

وقيل: الفاعل ضمير يعود على ما يفهم من الكلام السابق، وهو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف:٣٨، ٣٩]، أي: ولن ينفعكم مباعدة القرين، قربه أو بعده سواء، وعلى هذا التوجيه الأخير تكون جملة ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ تكون تعليل، أي: لن ينفعكم مباعدة القرين، لماذا؟

لأنكم مشتركون في العذاب، وقال مقاتل: إن الفاعل في هذه الآية: هو الاعتذار والندم، أي: ولن ينفعكم اليوم الاعتذار، ولن ينفعكم اليوم ندمكم، لأنكم مشتركون في العذاب.

الآيـة التاسـعة: قولـه تعـالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٥٤].

فما فاعل منع؟ الأولى أن يكون فاعل منع قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾ ويحتمل أن يكون لفظ الجلالة، أي: وما منع الله قبول نفقاتهم إلا لأنهم كفروا.

فيكون الفاعل إذن بين توجيهين: التوجيه الأول: أن يكون: وما منعهم وما منع قبول نفقاتهم إلا كفرهم بالله ورسوله.

التوجيه الثاني: أن يكون الفاعل: وما منع الله قبول نفقاتهم إلا لأنهم كفروا بالله ورسوله.

الآية العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وذلك من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

والمطلوب أن تتعرف على فاعل: "انهار" ﴿فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ فما الذي ينهار به في نار جهنم؟ فما الذين ينهار بالمؤسس الظالم لنفسه؟ ضمير البنيان، أو الشفا، أو الجرف، أمن أسس بنيانه على شفا جرفٍ هارٍ فانهار به بنيانه في نار جهنم، أو فانهار به الجرف في نار جهنم.

الآية الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] قرئ "يوجه"، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ فاعله ضمير يعود على ضمير يعود على مولاه: أينما يوجه مولاه، وضمير المفعول محذوف لدلالة المعنى عليه، ويجوز أن يكون ضمير الفاعل يعود على الأبكم، ويكون الفعل بذلك لازمًا، بمعنى: توجه أينما توجه.

الآية الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ما فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾؟ فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير راجع على المصدر المفهوم من أن وصلتها، فلما تبين له قدرة الله، قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير.

الآية الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ وذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤].

الفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد تقطع التقطيع بينكم.

بهذا ننتهي إلى استعراض بعض الآيات التي يغيب على الدارس معرفة الفاعل فيها، وقد كانت الدراسة واضحة في بيان الفاعل في كل آيةٍ مما ذكرناه.

هل يكون الفاعل جملة؟

لقد عرفت أن الفاعل يكون اسمًا صريحًا، أو مؤولًا، والسؤال الذي يطرح نفسه:

هل يكون الفاعل جملة؟

ولعلك تتذكر ما سبق أن نائب الفاعل بعد القول قد يكون جملة، فهل يكون الفاعل جملة؟

نحن مع بعض الآيات التي في حاجةٍ إلى توضيح رأي العلماء في بيان الفاعل فيها:

الآية الأولى: هي قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

﴿كَيْفَ﴾ في موضع نصب بـ: ﴿فَعَلْنَا﴾ ولا يجوز أن يكون فاعل "تبين" لأمرين:

أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيهما قبله، فلو قلنا: إن ﴿كَيْفَ﴾ فاعل لأدى ذلك إلا أن تكون معمولًا لـ: "تبين".

والثاني: أن ﴿كَيْفَ﴾ لا تكون إلا خبرًا أو ظرفًا أو حالًا على اختلافهم في ذلك، ولكن الفاعل مضمر يدل عليه الكلام، أي: وتبين لكم هو، أي: حالهم.

وفي المغني: "وأجاز هؤلاء وقوع الجملة فاعلًا، وحملوا عليه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، والصواب خلاف ذلك، فيكون الفاعل إذن ضمير مصدر الأفعال في هذه الآيات، وتبين لكم هو أي: التبيين، أولم يهد لهم أي: الهداية، ثم بدا لهم أي: البداء"، وهذا التقدير عن الشيخ الدسوقي في (٢/ ٦٧).

الآية الثانية: هي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، قرئ: "ليعلم أي الحزبين" وهو معلق عنه أيضًا لأن ارتفاعه بالابتداء، لا بإسناد "يعلم" إليه، أي: ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ الاستفهام هنا معلق عنه الفعل، فارتفاعه بالابتداء لا بإسناد: "يعلم" إليه، أما فاعل: "يعلم" فهو مضمون الجملة.

وكما سبق أن ذكرنا مرارًا ما أقره العلماء أو ما قاله العلماء من أن مذهب البصريين: يمنع وقوع الفاعل أو نائب الفاعل جملة.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾.

الفاعل ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى، أي بدا لهم هو، أي رأي أو بداء، كما قال الشاعر:

بدا لي من تلك القَلوص بداء

هكذا قال النحاة والمفسرون، إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلًا، فإنه زعم أن: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ في موضع الفاعل.

قال صاحب (البحر): قال الشيخ أبو حيان: "والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ أو من قوله: السجن، أي: ثم بدا لهم أن يسجن.

وفي المغنى: "وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة، وقال الفراء وجماعة: جوازه -أي: جواز أن يكون الفاعل جملة- مشروط بكون المسند إليها قلبيًّا، أي: أن يكون الفعل من أفعال القلوب، وأن تكون الجملة مقترنة بأداة معلِّقة نحو: ظهر لي أقام زيد، وعندي أن المسألة -والكلام لابن هشام- صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة، دون سائر المعلِّقات، وعلى أن الإسناد لمضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى".

لغة أكلوني البراغيث، وموقف الشاهد القرآني منها

مما ذكر لك من أحكام الفاعل: أن فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، فكما تقول: قام أخوك، وأقائم أخوك؟ تقول: قام أخواك، وأقائم أخواك، فما موقف الشاهد القرآني من هذا الحكم؟

هناك آيات ظاهرها أن الفعل جمع مع فاعله الجمع:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ولتضح لك الرؤية نذكر لك الآيات السابقة لهذه الآية: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي

غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [الأنبياء١ : ٣].

في معاني القرآن للفراء: "الذين" تابعة للناس، أي: صفة للناس، وذلك من قوله تعالى: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ ﴾ اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم، فالذين تابعة: للناس مخفوضة، كأنك قلت: اقترب للناس الذين هذه حالهم، وإن شئت جعلت: الذين مستأنفة مرفوعة، كأنك جعلتها تفسيرًا للأسماء التي في أسروا، وهي: واو الجماعة، كما قال تعالى: ﴿ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١].

وفي (الكشاف) محاولة أخرى لتوجيه قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾، وهو أن: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ بدلٌ من واو ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ﴾ أو هو منصوب المحل على الذم، أو هو مبتدأ خبره: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ﴾ قدم عليه يعني: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ إما بدل من الضمير في ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾، والبدل يكون على نية إحلاله محل المبدل منه، أي وتقدير الكلام: وأسر الذين ظلموا النجوى، أو أن ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ مبتدأ مؤخر، ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾ خبر، أو أنها جاءت على لغة من قال: أكلوني البراغيث.

ومعنى أنها جاءت على لغة أكلوني البراغيث: أن الواو حرف، وليست ضميرًا، فيكون في توجيه الآية كما جاء في (الكشاف): أن ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ بدل أو ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾ أو أن ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ الفاعل، والواو في أسروا ليست ضميرًا، وإنما هي حرف كما جاء ذلك في لغة من قال: أكلوني البراغيث.

الخلاصة: أنهم جوزوا في إعراب ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وجوهًا:

جوزوا الرفع، والنصب، والجر، فالرفع على البدل من ضمير: "وأسروا" قاله المبرد وعزاه ابن عطية لسيبويه.

أو إن: الذين ظلموا فاعل، والواو علامة للجمع، على لغة أكلوكم البراغيث، قاله أبو عبيدة والأخفش.

وقيل: هي لغة شاذة، والصحيح: أنها لغة حسنة، وهي لغة أزد شنوءة، وخُرج عليها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾.

أو أن ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مرفوع على الابتدائية، ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ خبر، قاله الكسائي، أو على أنه مرفوع بفعل قول محذوف: وأسروا النجوى يقول الذين ظلموا، أو التقدير: أسرها الذين ظلموا، هذه وجوه الرفع.

أما النصب: فعلى الذم، قاله الزجاج، أو على إضمار أعني.

وأما الجر: فعلى أن يكون نعتًا للناس، أو بدلًا منه في قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾، قاله الفراء، وهو أبعد الأقوال.

هذا ملخص ما ذكره العلماء في توجيه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾.

الآية الثانية: هي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

وليس في الآية بهذه القراءة، بل الآية بقراءة طلحة في حاجة إلى توجيه، وقراءة طلحة هي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ قال عيسى بن عمر: "سمعت طلحة يقرأ: "قد أفلحوا المؤمنون" فقلت له: أتلحن؟ قال: نعم، كما لحن أصحابي"، يعني: أنها مرجوعة في القراءة إلى ما روى وليس بلحن، لأنها على لغة أكلوني البراغيث.

وقال ابن عطية: "هي قراءة مردودة".

الآية الثالثة: هي قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٨٧]، الواو في: ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ﴾ إن جعل ضميرًا أي: جعلت الواو ضميرًا فهو للعباد، أي لا يملك العباد الشفاعة، ﴿ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ ويجوز أن تكون علامة للجمع، كالتي في أكلوني البراغيث، والفاعل هو: من اتخذ؛ لأنه في معنى الجمع.

قال في (البحر): "ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة، مع وضوح جعل الواو ضميرًا"، وذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "أنها لغة ضعيفة، وأيضًا فالواو والألف والنون التي تكون علامات لا ضمائر لا يحفظ ما يجيء بعدها فاعلًا إلا بصريح الجمع، وصريح التثنية أو العطف، أما أن تأتي بلفظ مفرد يطلق على جمع أو على مثنى فيحتاج في ذلك إلى نقل".

الآية الرابعة: التي في حاجة إلى توجيه للدارس هي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾.

﴿ كَثِيرٌ ﴾ يرتفع من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بدلًا من الواو، وجائز أن يكون جمع الفعل مقدمًا، كما حكى أهل اللغة؛ هي لغة أكلوني البراغيث، والوجه أن يكون: ﴿ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ خبر ابتداء محذوف، والمعنى: ذو العمى والصمم كثير منهم.

وفي (معاني القرآن) للفراء: "فقد يكون رفع الكثير من جهتين: إحداهما: أن تقر الفعل عليها، أي: تقول عمي وصم كثير منهم، وإن شئت جعلته -أي: جعلت عموا وصموا- فعلًا للكثير كما قال الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا، فقلت: أي ذلك كثير منهم، وهذا وجه ثالث.

مما يحتاج أيضًا إلى توجيه للدارس قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧].

في الكشاف: "﴿ خُشَّعًا ﴾ على يخشعن أبصارهم، وهي لغة من يقول: أكلوني البراغيث، وهم طيئ، ويجوز أن يكون في ﴿ خُشَّعًا ﴾ ضميرهم وتقع أبصارهم بدلًا عنهم".

وفي العكبري: "وجاز أن يعمل الجمع لأنه مكسر".

وفي (معاني القرآن) للفراء: "إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث وهو له، أي: مسند إليه، أو قبل جمع مؤنث مثل الأبصار والأعمار، أراد بذلك جمع المؤنث من المواد وما أشبهها- جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه، وقد أتى بذلك في هذه الأحرف".

وفي (البحر) لأبي حيان: ومن قرأ ﴿ خُشَّعًا ﴾ جمع تكسير فلأن الجمع موافق لما بعده، وهو: ﴿ أَبْصَرُهُمْ ﴾، وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في "يخرجون" وهو نظير قولهم: مررت برجال كرام آباؤهم، وقال الزمخشري: ولا يجري جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧].
وخشعًا على يخشعن أبصارهم وهي لغة وهي لغة من يقول "أكلوني البراغيث" وهم طيئ، ويجوز أن يكون في خشعًا ضميرهم وتقع أبصارهم بدلًا عنهم، وفي (البحر) من قرأ خشعًا جمع تكسير، فلأن الجمع موافق لما بعده وهو أبصارهم وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في يخرجون، وقال الزمخشري: خشعًا على يخشعن أبصارهم وهي لغة من يقول: "أكلوني البراغيث" وهم طيئ. انتهى.

ولا يجري جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وقد نص سيبويه على أن جمع التكسير أكثر في كلام العرب، فكيف يكون أكثر ويكون على تلك اللغة القليلة النادرة؟ وإنما يخرج على تلك اللغة إذا كان مجموعًا بالواو والنون، والجمع هنا ليس بالواو والنون فلا يصح أن يخرج على هذه اللغة، وقياس الزمخشري جمع التكسير على الجمع السالم فاسد، ويرده النقل عن العرب أن جمع التكسير أجوز من الإفراد.

هذا ملخص لتوجيه الآيات والقراءات في بعض الآيات التي جاء ظاهرها على لغة "أكلوني البراغيث" ورأي العلماء في تخريج كل منها.

الكلام على عدم تأنيث الفعل "كفى" مع فاعله المؤنث المجرور بالباء، وعلة ذلك عدم السماع فقط

حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾:

نحن الآن مع موضوع آخر ضمن الدراسة التطبيقية للفاعل في الشاهد القرآني، وهو حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦]؛ أهي زائدة في الفاعل أما هي أصلية؟ وما يترتب على ذلك من القول بتأنيث الفعل أو تذكيره إذا جاء الاسم المقرون بالباء بعد كفى مؤنثًا كما نقول: كفى بهند؟

أولًا: في فاعل كفى وجهان:

أحدهما: اسم "الله" والباء زائدة دخلت لتدل على الأمر؛ إذ التقدير: اكتفِ بالله أو اكتفوا بالله، هذا منقول عن الزجاج، وكلامه مشعر بأن الباء ليست

زائدة، والحكم على كلامه بأنه لا يصح؛ لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبة، ويكون بالله متعلقًا به، وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون، وفي ذلك تناقض في قوله.

الثاني: أن الفاعل لكفى مضمر: والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فبالله على هذا مفعول به، قاله ابن السراج، وهذا يدل أيضًا على أن الباء ليست بزائدة وهذا أيضًا لا يصح؛ لأن فيه حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معمول وهو لا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الشاعر:

هل تذكرون إلى الديرين هجركم ❖ ومسحكم صلبكم رحمان قربان

التقدير: وقولكم: يا رحمان قربان، ويرى الكوفيون جواز إعمال ضمير المصدر كإعمال ظاهره، وبذلك يوافقون ابن السراج فيما ذهب إليه أو ابن السراج يوافق الكوفيين فيما ذهب إليه، وبناء على هذا التوجيه يكون لفظ الجلالة في حكم المفعول به، وهذا التوجيه مردود.

التوجيه الذي نأخذ به: أن الباء زائدة في فاعل كفى؛ أي زيادة الباء في فاعل كفى وفاعل يكفي- مطردة كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]، ودليل زيادتها في الفاعل أنها تحذف كما في قول سحيم:

عميرة ودع إن تجهزت غاديًا ❖ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا

وعلى ذلك كان الزمخشري في توجيه الباء في فاعل كفى في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: ١٤].

قال الزمخشري وغيره: بنفسك فاعل كفى، وهذا مذهب الجمهور، والباء زائدة على سبيل الجواز لا اللزوم، ويدل عليه أنه إذا حذفت ارتفع ذلك الاسم بكفى؛ قال الشاعر وهو سحيم:

... ... ❖ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا

وقال آخر:

ويخبرني عن غائب المرء هديُه ❖ كفى الهدي عما غيَّب المرء مخبرًا

وإذا فرعنا على قول الجمهور: إن "بنفسك" هو فاعل كفى فكان القياس أن تدخل تاء التأنيث فيقال: كفت، كما تلحق زيادة مِن في الفاعل إذا كان مؤنثًا، كقوله تعالى: ﴿ مَآءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ ﴾ [الأنبياء: ٦]. ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ ولا نحفظه جاء التأنيث في كفى إذا كان الفاعل مجرورًا بالباء.

وسيتبين لنا بعد ذلك أن هذه هي العلة التي لا يؤخذ بغيرها، وهو أن فاعل كفى إذا كان مؤنثًا لا يؤنث له الفعل، فلا يقال: كفت بهند، بل: كفى بهند، والعلة في ذلك عدم السماع وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٧]. ما قيل في ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]. أما قول ابن عطية: إن الباء تجيء في الأغلب في مدح أو ذم. وقال الحوفي: تتعلق بكفى- فهو وهم.

وقال تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٨]. جاء في (البحر): أن الفاعل به على أصح الأقوال، وقد سبق ذكر الأقوال الأخرى المخالفة للقول بفاعلية المجرور بالباء وبينا لك وجه ضعفها، ويتفرع على ذلك البحث عن علة جواز تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا مجرورًا بـ"عن" أو "من" الزائدة وذلك دون الباء، فلا يجوز أن نقول: مُرت بهند، بل لابد أن يقال: مر بهند، ولا يجوز أن نقول: كفت بهند، بل هذا ممنوع، والصحيح التذكير، وهو كفى بهند.

ولكننا نرى الفعل يؤنث مع الفاعل المجرور بـ"عن" كما نرى في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦]. بالتاء المثناة فوق في قراءة

مجاهد، خرجها ابن جني على أنها محمولة على معنى: إن تسمح طائفة، بدليل إن تعذب طائفة.

ووجدنا أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ [فاطر: ١١].

كما تلاحظ تأنيث الفعل مع الفاعل المجرور بمن، ومن زائدة هنا في الفاعل كما كانت الباء زائدة في الفاعل في كفى بهند، ولكن هنا جاز التذكير وجاز التأنيث، والتأنيث أكثر من التذكير.

وجميع العلل التي قيلت في الفرق بين أثر الفاعل المجرور بمن على الفعل وأثر الفاعل المجرور بالباء على الفعل - مردودة، ولا علة هنا إلى الآن إلا أن يقال: إن السماع كذلك فلم يحفظ إلا هذا.

وعندما تكلمنا في باب النائب عن الفاعل ذكرنا ما قيل من تعليل امتناع: كفت بهند، وهو أن كفى مضمَّن معنى اكتفِ، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله.

قلنا بمنع هذا التخريج؛ لأنه سيترتب عليه القول بأصالة الباء في كفى بهند، وأن بهند ليست فاعلًا؛ لأن معنى اكتفِ أن فاعل الفعل المخاطب، والرأي على أن المجرور بالباء هو الفاعل وأن الباء زائدة وليست أصلية.

لذلك نعود فنقول: إن علة عدم التأنيث في كفى بهند: أنه مسموع، والباب مفتوح للبحث عن تعليل لمن يقدر عليه.

إذن، الفاعل قد يجر بالباء الزائدة وقد يجر أيضًا بمن الزائدة، وإضافة إلى ما ذكرناه من آيات كريمة نذكر قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦] فمن

زائدة في الفاعل، وجاء قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] بالتاء في قراءة أبي جعفر وأبي حيوة، وهو ما يؤكد الفرق بين الفاعل المؤنث المجرور بمن، والفاعل المؤنث المجرور بالباء، فالفاعل المؤنث المجرور بالباء لا يجوز أن يؤنث له الفعل، أما الفاعل المؤنث المجرور بمن الزائدة فيؤنَّث له الفعل ويذكَّر وإن كان التأنيث هو الأكثر.

قال أبو الفتح: التذكير عليه العامة هو الوجه؛ لأن زيادة "من" في الفاعل إنما هي لإرادة تأكيد عموم الجنس، فلما كان هناك من الشيَاع وعموم الجنسية كان الفاعل مذكرًا لهذا المعنى، كقولك: ما جاءني من امرأةٍ، وما حضرني من جاريةٍ، وأما "تكون" بالتاء فلاعتزام لفظ التأنيث، كما تقول: ما قامت امرأة ولا حضرت جارية ولا تكون نجوى ثلاثةٍ.

على أن التأنيث في مثل هذا أو مع الفاعل المجرور بمن هو الأكثر، وهو الأكثر في الشاهد القرآني:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٤]. ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]. ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا ﴾ [المؤمنون: ٤٣]. ﴿ مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [الأنبياء: ٦]. ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ٤]. ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ ﴾ [فاطر: ١١]. ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ ﴾ [فصلت: ٤٧].

هذه آيات جاء الفعل فيها مؤنثًا مع الفاعل المجرور بمن.

يقابل ذلك آيتان فيهما الفاعل مذكر مع الفاعل المؤنث المجرور بمن وهما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]، والثانية: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]. لذلك كان الحكم على القول بالتأنيث بأنه الأكثر هو الحكم الراجح، والإحصاء من خلال الشاهد القرآني يؤكد ذلك، فمن قال بأكثرية التأنيث مع الفاعل المؤنث المجرور "من" على صواب.

حـذف فعـل الفاعـل في الـشاهد القرآنـي

بعد الانتهاء من بيان الوجه الذي يعمل به مع الفاعل المؤنث المجرور بالباء، والفاعل المؤنث المجرور بمن، أو مع الفاعل المؤنث المجرور بغير الباء- ننتقل إلى الشاهد القرآني الذي قيل فيه بحذف فعل الفاعل.

ونحن نعلم أن من أحكام الفاعل أنه يصح حذف فعله، وسوف نستعرض معًا بعض الآيات القرآنية التي يتضح لنا منها هذا الحكم:

قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. إما على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هو عالم الغيب والشهادة، أو فاعل بـ"يقول أو ينفخ" محذوفة، يدل عليه ينفخ، نحو ما قيل في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾ [النور: ٣٦]. إذ قُرئ "يُسبَّح" وأحد المجرورات نائب فاعل، والأَولى المجرور الذي يلي الفعل؛ لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة، وبيان ذلك: أن المجرور باللام في حكم المفعول به، ألست تقول: سبحت لله؟ فلما بني الفعل للمجهول كان هذا المجرور باللام مرفوعًا؛ لأنه مفعول به وليس كذلك المجرور بفي في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾. أما ارتفاع رجال على هذه القراءة فعلى الفاعلية بإضمار فعل؛ أي: يسبح، واختُلف في اقتباس هذا ويجوز أن يكون الرفع؛ لأن رجال خبر مبتدأ محذوف؛ أي: يسبح رجال.

ومثل هذه الآية قراءة من قرأ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. قُرئ "زُيِّن" ورفع "قتل" وجر "أولادهم" ورفع "شركاؤهم" على أنه فاعل لفعل محذوف ؛ أي زينه شركاؤهم.

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]. في رفع مكر من قوله: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ ثلاثة أوجه:

الفاعلية على تقدير: بل صدنا مكركم في الليل والنهار. التوجيه الثاني: هو أنه مبتدأ محذوف الخبر أو العكس، وفي هذه الآيات دليل على ما ثبت أن من أحكام الفاعل جواز حذف فعله.

حكم تأنيث الفعل للفاعل

ومن ذلك أيضًا ما قاله العلماء في قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣]. قرئ "إما يبلغان عندك الكبر" قيل: لأن الوالدين ذُكرا قبل ذلك، فجاءت التثنية تبعًا لهما، وبالوالدين إحسانا إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما، فيكون "أحدهما أو كلاهما" رفعًا على الاستئناف كما حدث في توجيه من وجه الرفع في "كثير" من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ﴾. ثم استأنف فقال: ﴿ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ وكذلك من ذهب أن الذين ظلموا مستأنف بعد قوله تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾ [الأنبياء: ٣]. وذهب صاحب الكشاف إلى أن أحدهما في من قرأ "يبلغاني" بدل من ألف الضمير الراجع إلى الوالدين و"كليهما" عطف على أحدهما سواء كانت فاعلًا أو بدلًا.

فإن قلت: لو قيل: "إما يبلغان كلاهما" كان كلاهما توكيدًا لا بدلًا، فما بالك زعمت أنه بدل؟

قلت: لأنه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيدًا للاثنين وهو أحدهما، فانتظم بذلك في حكمه، فوجب أن يكون مثله.

فإن قلت: ما ضرَّك لو جعلته توكيدًا مع كون المعطوف عليه بدلًا وعطفت التوكيد على البدل؟

قلت: لو أريد توكيد التثنية لقيل: "كلاهما" فحسب، فلما قيل: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ عُلم أن التوكيد غير مراد، فكان بدلًا مثل الأول، وفي (البحر) وقرأ الأخوان: "إما يبلغان" بألف التثنية ونون التوكيد، فقيل: الألف علامة تثنية لا ضمير على لغة "أكلوني البراغيث" و"أحدهما" فاعل أو "كلاهما" عطف عليه، والرأي في هذا التخريج أنه لا يجوز، لماذا؟

لأن شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسندًا إلى مثنى أو مفرَّق بالعطف بالواو؛ نحو: قام أخواك أو قام زيد وعمرو، على خلاف في هذا الأخير، هل يجوز أو لا يجوز! والصحيح جوازه.

وأحدهما ليس مثنى ولا هو مفرَّق بالعطف بالواو، وعليه، فإن إعراب "أحداهما" فاعل مردود لهذه العلة، وقال ابن عطية: هو بدل مقسَّم كقول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجلة صحيحة ❖ وأخرى رمى فيها الزمان فشلَّت

انتهى كلامه.

ويلزم من قوله أن يكون "كلاهما" معطوف على "أحدهما" وهو بدل، والمعطوف على البدل بدل، والبدل مشكل؛ فلا يجوز أن يكون بدل بعض من كل؛ لأن كلاهما مرادف للضمير من حيث التثنية، ولا يجوز أن يكون بدل كل من كل؛ لأن المستفاد من الضمير التثنية، وهو المستفاد من "كلاهما" فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه، وشرط بدل الكل من كل أن يُفيد البدل زيادة على المبدل منه.

قال أبو حيان: والذي نختاره أن يكون "أحدهما" بدلًا من الضمير، و"كلاهما" مرفوع بفعل محذوف تقديره: "أو يبلغ كلاهما"، فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات.

وبهذا التخريج الأخير تدخل الآية معنا في القول بجواز حذف فعل الفاعل، ولقد عرفت أن من أحكام الفاعل أنه إذا كنا مؤنثًا أُنِّث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي جامدًا أو متصرفًا، تامًّا كان أو ناقصًا، وذلك مستفاد من قول الناظم:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ❖ كان لأنثى ... ...

حكم التأنيث والتذكير في الفعل من الآيات:

عرَفنا أن من أحكام الفاعل: إذا كان الفاعل مؤنثًا أُنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وذلك واجب وجائز، ونحن ما زلنا مع الشاهد القرآني دراسة تطبيقية، فنقول في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] ما قاله العلماء من أن سبب تذكير الفعل أن الفاعل مؤنث مجازي، وسبب آخر مقوٍّ ومحسِّن للتذكير، وهو وجود الفصل بين الفعل والفاعل بالمجرورين، وهما "للناس" و"عليكم".

قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذُكِّر الفعل؛ لأن الفاعل مؤنث مجازي وهو مفصول عن الفعل.

وكذلك يقال في قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ [آل عمران: ١٣] فالفعل مذكر، أي لم تلحقه علامة التأنيث؛ لأن الفاعل مؤنث مجازي ومفصول عن الفعل.

قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧] ما قيل في الآيات السابقة وهو أن الفاعل مؤنث مجازي وفصل "للذين ظلموا" فلم يلتصق بالفعل، وإذا كان التصاقه بالفعل وهو مؤنث مجازي لا يجب معه تأنيث الفعل فلأن يكون الفعل مذكرًا مع فصله من باب أولى.

كذلك يقال في قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [القلم: ٤٩]: لم يأت الفعل بالتأنيث للسببين اللذين ذُكرا في الآيات السابقة، وهو أن "نعمة" مؤنث مجازي ومفصول عن الفعل للمفعول، وهو الهاء.

أما في قوله تعالى: ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٧٨] بتأنيث الفعل؛ لأننا ذكرنا أن الفاعل إذا كان مؤنثًا مجازيًّا جاز في الفعل أن يُذكَّر وأن يؤنَّث، وهنا قد أُنِّثَ الفعل. وقراءة الجمهور بالتاء قالوا: مراعاةً لتأنيث اللفظ، وفي هذا تأكيد للحكم النحْوي من أن الفعل لا يجب تذكيره كما لا يجب تأنيثه مع الفاعل المؤنث إذا كان مؤنثًا مجازيًّا.

إذا اجتمع مؤنث ومذكر معطوفان فالحكم في تذكير الفعل أو تأنيثه للمعطوف عليه:

إذا كان الفاعل مذكرًا وعطف عليه مؤنث أو كان الفاعل مؤنثًا وعطف عليه مذكر كان الحكم في تذكير الفعل أو تأنيثه للمعطوف عليه، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] جاء الفعل "تضر" بالتاء، وتاء المضارعة إذا كانت مع فاعل مؤنث ظاهر تفيد التأنيث،

ولكن هنا الفاعل "والدة" ومعطوف عليه "مولود" ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ﴾ مذكر، فاجتمع المؤنث والمذكر، فالحكم مراعاة الفعل السابق منهما، تقول: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد، ويقوم زيد وهند، وتقوم هند وزيد، فالمعتبر في التأنيث والتذكير هو الأول المعطوف عليه.

وذلك واضحٌ من قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٦٥] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] فالتأنيث في كل هذه الآيات لحق الفعل؛ لأن الفاعل مؤنث ومعطوف عليه مذكر؛ فأخذ الفعل حكمه من الأول، وهو المعطوف عليه.

هل قاعدة: "إذا اجتمع مؤنث ومذكر معطوفان فالحكم في تذكير الفعل أو تأنيثه للمعطوف عليه" مطَّردة أم غالبة؟

القاعدة ليست مطردة، ولكن من الغالب أن يتبع الفعل المعطوف عليه، ففي قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] "الشمس" مؤنثة و"القمر" مذكر، ومع ذلك جاء الفعل مذكرًا، مع أن المتقدم مذكر والمعطوف مؤنث، فعلى غير الغالب جاء قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾.

شواهد أخرى:

قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] قرئ: "ولم يكن" بالياء. ووجِّه على أن في "يكن" ضميرًا يعود على لفظ الجلالة "الله"، أو ضمير

الشأن، أو على ارتفاع صاحبه بـ"يكون" وذُكِّرَ الفعلُ للفصل بين الفعل والفاعل كقول الشاعر:

لقد ولد الأخيطل أم سوء ❖ ... ...

وفي هذا الشاهد القرآني تأكيدٌ لما أقرته القاعدة النحْوية من أنّ المؤنث الحقيقي إذا فصل عن الفعل جاز تذكير الفعل له وجاز تأنيثه.

وقال تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩] قرئ "فناداه" والحكم: أنه يجوز لحاق العلامة وتركها في جمع التكسير، و قيل: إن إلحاق العلامة أحسن؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٤٥] ﴿ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا ﴾ [المائدة: ١٥]. أما محسِّن الحذف في هذه القراءة هنا وهو قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٣٩] فهو الفصل بالمفعول، قال تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٤] لم يؤنث الفعل لسببين:

أن الفاعل مؤنث مجازي.

للفصل بينهما بفاصل.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الأنفال: ٥٠] الظاهر أن الملائكة فاعل "يتوفى" ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ ويدل عليه قراءة ابن عامر "تتوفى"، وقيل: الفاعل ضمير مقدر بلفظ الجلالة "الله"، و"الملائكة" مبتدأ، والجملة حالية، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٠] ولو قيل: إن "الملائكة" لفظها مؤنث ولا يحكم بتأنيث معناها؟! فقد عابَ اللهُ مَنْ قال بأن الملائكة أنثى؛ لذلك نقول:

إن الفعل مذكر هنا لثلاثة أسباب:

أولًا: أن "الملائكة" جمع تكسير، وجمع التكسير يُؤنَّث له الفعل أو يُذَكَّر.

ثانيًا: أن "الملائكة" مؤنث مجازي؛ لأن التأنيث في اللفظ فقط، والمؤنث المجازي يُذَكَّرُ له الفعلُ ويُؤَنَّثُ.

ثالثًا: الفصل بين الفعل والفاعل.

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف: ٣٠] "نسوة" اسم جمع، أو جمع تكسير، واسم الجمع وجمع التكسير يُذَكَّرُ له الفعلُ ويُؤَنَّثُ؛ قال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥]. فـ"القوم" اسم جمع كما أن "نسوة" اسم جمع. وقال تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج: ٤٢] أنث الفعل مع اسم الجمع مع الفصل، وهذا أيضًا دليل على جواز التأنيث والتذكير مع اسم الجمع.

قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور: ٦] قرئ: "ولم تكن" بالتاء، وقراءة الجمهور بالياء وهي الفصيحة: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ الفعل "يكن" مذكر والفاعل "أنفس" مؤنث، ولكن "أنفس" جمع تكسير، فهي جمع نفس، والمعلوم أن جمع التكسير يُؤَنَّثُ له الفعل ويُذَكَّرُ، فإذا أضفنا إلى ذلك الفصل بـ"إلا" والقاعدة: أن تأنيث الفعل مع الفصل بـ"إلا" فيه خلاف، بعضهم أوجبه في النثر وأجازه في الشعر، ولابن مالك جوازه في النثر، فقول الله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ فيه التذكير واجب عند من ذهب إلى أن الفصل بـ"إلا" في النثر مما يجب بسببه تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا، وتأنيث الفاعل هنا تأنيث معنوي وليس تأنيثًا لفظيًّا؛ لأن "أنفس" جمع "نفس".

وفي قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس: ٢٩] بالتأنيث مع الفصل بـ"إلا" تأكيد لرأي ابن مالك أنه يجوز مع الفصل بـ"إلا" أن يؤنَّثَ الفعلُ في النثر؛ ولذلك قال # :

والحذف مع فصلٍ بـ"إلا" فضلا ❖ كـ"ما زكا إلا فتاة ابن العلا"

أي حذف التاء، التي هي علامة التأنيث، يقول ابن مالك: أن الفعل مع الفاعل المؤنث المفصول بـ"إلا" يجوز أن يُذَكَّر بفعل وأن يُؤَنَّث، والحذف مفضل.

يقول الشيخ عضيمة: ""صيحة" بالرفع، و"كان" تامة، وكان الأصل ألا تلحق التاء؛ لأنه إذا كان الفعل مسندًا إلى ما بعد "إلا" من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث، فتقول: ما قام إلا هندٌ، ولا يجوز: ما قامت إلا هندٌ، عند أصحابنا إلا في الشعر، وجوزه بعضهم في الكلام على قلة، ومنه قراءة: "لا ترى إلا مساكنهم" بالتاء، ولكن القراءة المشهورة بالياء، ولكن لا ننسى أن قراءة: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ قراءة سبعية وليست شاذة؛ مما يجعلنا نقول: إن الفاعل إذا كان مؤنثًا مفصولًا عن الفعل بـ"إلا" الأكثر فيه أن يكون مذكرًا ويجوز تأنيثه، ولا يقال غير ذلك".

من ذهب إلى أن التأنيث خاص بالشعر ترده هذه القراءة السبعية للآية التي معنا قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل: ١٨] فالفاعل مؤنث، لماذا؟ لأن أسماء الأجناس التي لا يعلم مذكرها من مؤنثها إذا كانت محلاة بعلامة التأنيث وجب تأنيث الفعل لها؛ مثل: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ فالتأنيث هنا واجب. في (البحر) لأبي حيان: "ولحوق التاء في "قالت" لا يدل على أن النملة مؤنث، بل يصح أن يقال في المذكر: "قالت نملة"؛ لأن نملة وإن كانت بالتاء، هو مما لا يتميز فيه المذكر من المؤنث، وما كان

كذلك كـ: النملة والقملة، مما بينه في الجمع وبين واحدة من الحيوان تاء التأنيث؛ فإنه يخبر عنه إخبار المؤنث، ولا يدل كونه يخبر عنه إخبار المؤنث على أنه ذكر أو أنثى؛ لأن التاء دخلت فيه للفرق، لا دالة على التأنيث الحقيقي، بل دالة على الواحد من هذا الجنس". هذا نص أبي حيان. وإن كان لم يبين لنا حكم التاء هل هذا واجب أم جائز إنما هو واجب.

قوله تعالى ﴿ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٣٩﴾ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٩، ٤٠] قال الزمخشري في (كشافه): "وقرأ الأعمش: "يأتيهم" "فيبهتهم" على التذكير. والضمير للوعد أو للحين. فإن قلت: فإلام يرجع الضمير المؤنث في هذه القراءة؟ قلت: إلى النار أو إلى الوعد، لأنه في معنى النار وهي التي وعدوها، أو على تأويل العدة أو الموعدة، أو إلى الحين؛ لأنه في معنى الساعة".

والبحث هنا عن تأنيث الفاعل؛ لأن الحكم: إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا أنث له الفعل تأنيثًا واجبًا، سواء كان الضمير يعود إلى مؤنث حقيقي أو مؤنث مجازي؛ ففي هذه الآية دليل على ما أقره النحاة من وجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا مفسرًا بمؤنث حقيقي التأنيث أو مجازيه.

وفي الآية السابقة: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ دليل على الموطن الثاني من موطن الوجوب وهو اتصال الفعل بالفاعل المؤنث، وقد سبق ذكر ما أقره العلماء من أن أسماء الأجناس التي لا يعرف مذكرها من مؤنثها تعامل معاملة المؤنث الحقيقي إذا كانت مقترنة بالتاء مثل: نملة، وبقرة، وهو الموطن الأول من موطن الوجوب، ومثل هذه الآية في هذا الحكم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

حكم تأنيث الفعل للفاعل المؤنث المفصول بـ"إلا" :

إذا كان الفاعل المؤنث مفصولًا بـ"إلا" فقد ذهب العلماء إلى خلاف في حكم تأنيث الفعل على النحو التالي : إذا كان الفاعل المؤنث مفصولًا بـ"إلا" فالتأنيث خاص بالشعر ، نص على ذلك الأخفش وأوجب التذكير في الكلام نحو : ما قام إلا هند ؛ لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير : ما قام أحد إلا هندٌ ، وأنشد الأخفش على التأنيث في الشعر قول الشاعر وهو ذو الرمة :

ما برئت من ريبة وذم ❖ في حربنا إلا بنات العم

فـ"بنات" فاعل "برأت" وأنثه مع وجوب الفصل بإلا ، ولكن ابن مالك له رأي آخر يوضحه قوله :

والحذف مع فصل بـ"إلا" فضلا ❖ كـ"ما زكا إلا فتاة ابن العلا"

واستشهد على جواز تأنيث الفعل للفاعل المؤنث المفصول بـ"إلا" بقراءة : "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ" بالرفع ، وقراءة الحسن : "فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم" وهي قراءة سبعية ، والقراءة الأولى قراءة سبعية أيضًا ، فهناك قراءتان سبعيتان يشهدان على جواز أن يؤنث الفعل للفاعل المفصول بـ"إلا".

ننتهي بما سبق إلى تأكيد رأي ابن مالك من أن الفاعل المؤنث إذا كان مفصولًا بـ"إلا" جاز تأنيث الفاعل له في النثر كما هو جائز في الشعر ، ومع القراءتين السبعيتين قراءةٌ شاذّةٌ ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ . وقد أضاف الشاهد القرآني جزئيةً إلى جانب تأنيث الفعل مع الفاعل ، وهي : أن الفاعل إذا كان مؤنثًا ومعطوفًا عليه مذكرٌ أو كان الفاعل مذكرًا ومعطوفًا عليه

مؤنث فالحكم للأول، فإن كان مؤنثًا حقيقًّا وجب التأنيث في الفعل نحو: قامت هندٌ وزيدٌ، وإن كان مجازيًا جاز التأنيث والتذكير كما هو الحكم في المؤنث المجازي نحو قوله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ بالتذكير؛ لأن الشمس مؤنث مجازي، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ بتأنيث الفعل لأن الفاعل مؤنث مجازي.

والشواهد القرآنية -لظاهرة أن يكون الفاعل مؤنثًا معطوفًا عليه مذكر- على غالبية التأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾. فلعلك تلاحظ أن الفعل مؤنث في كل هذه الآيات مع الفاعل المؤنث المجازي وليس في القرآن إلا شاهد واحد على تذكير الفعل مع هذه الظاهرة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ فعِلَّةُ التذكير واضحةٌ؛ لأن الشمس مؤنثٌ مجازي، وقد انتهينا أيضًا -وذلك من خلال الشاهد القرآني- إلى أن علة وجوب التذكير في: "كفى بهند شاهدًا" هو السماع؛ إذ لم تثبت أمام المناقشة أيةُ علة أخرى، فتكون القاعدة هنا: جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان الفاعل مجرورًا بحرف جر، ومما سبق نص النحاة على: أن الفعل يجوز تذكيره وتأنيثه أيضًا إذا كان الفاعل اسم جنس، أو اسم جمع، أو جمع تكسير، فالفعل مع هذه الأشياء جائز التأنيث وجائز التذكير، ومن أمثلة تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي مع اتصال الفعل بالفاعل قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨] ﴿ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ ﴾ [آل عمران: ١١٨] ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٧] ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦] والأمثلة كثيرة...

أما تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي مع الفصل بين الفعل والفاعل فمنها قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [البقرة: ٨١] ﴿ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾ [البقرة: ٢٠٦] ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠] فالشاهد الأول أو الفاعل في كل هذه الآيات المذكورة مفصول عن الفعل، إما بالمفعول مثل: ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ ﴾، ﴿ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾ وإما بالجار والمجرور ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ والجار والمجرور فيه هنا في حكم المفعول.

أما تذكير الفعل مع المؤنث المجازي فكما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥] ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ [النحل: ٣٦] وقوله تعالى أيضًا: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٨] ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٠] ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٢١٢] والأمثلة كثيرة تؤكد أن الفعل مع الفاعل المجازي يجوز تذكيره وتأنيثه ويقر ذلك الشاهد القرآني.

ما حكم جمع التكسير إذا كان فاعلًا؟

القاعدة النحوية تقول: إن الفاعل إذا كان جمع تكسير جاز تذكير الفعل له كما يجوز تأنيثه، والشاهد القرآني يقر هذا؛ قال تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة: ٧٩] ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ولعلك تلاحظ أن الفاعل الذي هو جمع تكسير ملتصق بالفعل أي غير مفصول عنه ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾، ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾، ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ والآيات كثيرة فيها الفاعل جمع تكسير ملتصق بالفعل وأنث الفعل له.

وقد يكون الفاعل جمع تكسير مفصولًا عن الفعل وأُنث له الفعل أيضًا ؛ قال تعالى : ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦] وقال تعالى : ﴿ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢٤٨] الفاصل المفعول به وهو الهاء في "تحمله". ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] الفاصل الجار والمجرور. فالفاعل إذا كان جمع تكسير أنث له الفعل تأنيثًا جائزًا، سواءٌ التصق الفعل بالجمع أم انفصل عنه، وفي نحو قوله تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠] دليل على جواز تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان جمع تكسير، فـ"السفهاء" جمع "سفيه". ﴿ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] بتذكير الفعل أو تذكير الفعلين في الآيتين. ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾ كان مذكرة غير ملتصقة بتاء التأنيث مع جمع التكسير وهو آباء، والأمثلة كثيرة التي فيها دليل على أن الفاعل إذا كان جمع تكسير جاز تذكير الفعل له سواء كان الفاعل ملتصقًا بالفعل كما مثلنا أو كان منفصلًا عنه، مثال : ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٧٤] فالجار والمجرور فاصل بين الفاعل والفعل، وقد عرفت أن اسم الجمع كالإبل، والخيل، والغنم، مما يجوز أن يُذَكَّرُ له الفعلُ ويُؤَنَّثُ، واسم الجمع تعريفه أن يكون مفرده من غير لفظه مثال : طائفة، وأمة، مثال ذلك من القرآن : ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧٢] ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾ [آل عمران: ١٢٢] ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] ﴿ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٤١] ﴿ الٓمٓ ① غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم: ٢] ولعلك تلاحظ أيضًا أن الفعل مؤنث مع اسم الجمع، سواء أكان ملتصقًا بالفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾. ﴿ تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ ﴾ [يوسف: ٣٦] ﴿ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٤١] ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٤] أم كان منفصلًا عن الفعل، كما في قوله

تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ . فالجار والمجرور فاصل بين الفعل وفاعله ؛ الفعل وهو تكن والفاعل وهو أمة ، وأنت تعلم أن تاء المضارعة تكون للتأنيث إذا كان الفاعل مفردًا غائبًا مثل : أمة.

ومن مواضع تذكير الفعل مع اسم الجمع في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٣] الفاعل "الناس" وهو اسم جمع والفعل "آمن" وهو كما ترى مذكر. ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [النساء: ١٥٣] بتذكير الفعل يسأل مع أهل. ﴿ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٣] "يتولى" بالتذكير مع فريق وهو اسم جمع ، والأمثلة كثيرة من القرآن على تذكير الفعل مع اسم الجمع ، كذلك الفاعل إذا كان ضميرًا يعود على مفرد مؤنث وهي الحالة الثانية من حالات الوجوب أمثلتها كثيرة في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ [البقرة: ١٧] وقوله تعالى : ﴿ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقوله تعالى : ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦]

ما حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا يعود على جمع التكسير؟

ضمير الجمع إما أن يكون ضمير العاقلين أو لا ، والعاقلون إما بالواو والنون أو لا ، فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو ، وضمير العاقلين لا بالواو والنون إما واو نحو : الرجال والطالحات ضربوا ، نظرًا إلى العقل ، وإما ضمير المؤنث الغائبة نحو : الرجال والطالحات فعلت ، غير العاقلين ثلاثة أقسام :

١. مذكر لا يعقل كالأيام والجبيلات.

٢. مؤنث يعقل كالنسوة والزينبات.

٣. مؤنث لا يعقل كالدور والظلمات.

فيجوز أن يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون لكونها جمع غير العاقلين، "فعلت" أو "فعلنا" من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فالضمير العائد على الأزواج وهو مؤنث يعقل النون، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ [النساء: ٤] عاد الضمير على النساء وهو اسم جمع عاقل بالنون "فإن طبن"، ومثال الضمير العائد على جماعة الإناث إتمامًا لما سبق قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ومن جمع المؤنث غير العاقل أيضًا: ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ [مريم: ٩٠] ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود: ١١٤] ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] عاد الضمير على الوالدات بالنون.

دراسة الآيات التي تناولت التأنيث والتذكير للفعل مع الفاعل

التأنيث أو التذكير للفعل مع الفاعل المؤنث المجازي أو جمع التكسير:

أ. الفاعل مؤنث مجازي:

من الأمثلة التي أُنِّث الفعل فيها للفاعل المؤنث المجازي قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [النساء: ١٨]، ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر: ١٣]، ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ [النحل: ٩٤].

فالقدم: مؤنثة، وتذل: فعل مضارع مؤنث بالتاء؛ لأن تاء المضارعة -كما سبق أن ذكرت لك- إذا كانت مع المفرد المؤنث الغائب كانت للتأنيث.

وكذلك العين مؤنثة وتثنيتها كإفرادها في قوله تعالى: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ فعيناه تثنية عين، وحذفت النون للإضافة.

ولعلك تلاحظ أن الفاعل متصل بالفعل في الأمثلة التي ذكرتها لك: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ففتنة: متصلة بتكون، ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ﴾ كذلك، ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ﴾ أيضًا.

ولكن في مثل قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١] أُنِّث الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي مع الفصل، والفصل هنا بـ"عليهم" وهو واضح، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] الفصل بالمفعول وهو: "ها".

ففيما مضى من أمثلة دليل على جواز تأنيث الفعل للفاعل المؤنث المجازي ملتصقًا بالفعل أو منفصلًا عنه، وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] فيه الفعل، في هذا المثال الفعل كان فاعله صلاة، وهي مؤنث مجازي، والفعل مذكر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا﴾ [الطلاق: ٩] ذُكر الفعل مع عاقبة، وعاقبة: مؤنث مجازي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فموعظة: فاعل، وهو مؤنث مجازي، والفعل مذكر، وهو مفصولٌ عن الفاعل بالمفعول به.

ومن المؤنث المجازي، أو مما يجوز تأنيث الفعل له: جمع التكسير، سواء أكان متصلًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وفي

قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦]

في كل ما سمعت: الفاعل جمع تكسير متصل بالفعل، والفعل مؤنث.

ب. الفاعل جمع تكسير:

في مثل قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [الأنعام: ١١٣]، وفي قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام: ٦١].

في كل هذه الأمثلة التي سمعتها: الفاعل جمع تكسير منفصل عن الفعل، وأُنِّث له الفعل، والفاصل -كما ترى- قد يكون: مفعولًا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ وقد يكون جارًا ومجرورًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾.

ومثال تذكير الفعل مع جمع التكسير:

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ ﴾ [يونس: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأعراف: ٧٠] وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ ﴾ [إبراهيم: ٢١].

في كل هذه الشواهد كان الفعل مذكرًا مع الفاعل الذي هو جمع تكسير.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَـٰكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] الفاعل: مساكن وهو مفصول عن الفعل بـ"إلا"، وقد سبق ما ذكرناه من قول الأخفش: "بوجوب تذكير الفعل إذا كان الفاعل منفصلًا بـ: "إلا"، وذكرنا أن رأي ابن مالك من

خلال القراءات السبعية: "جواز أن يؤنث الفعل للفاعل المؤنث المفصول بـ: "إلا"، فعندما نستشهد هنا بقوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾ على تذكير الفعل مع جمع التكسير المفصول بـ"إلا" عن الفعل؛ لأننا نعتبر الفصل بـ"إلا" مما يجوز في الفعل أن يذكر أو يؤنث للفاعل.

يؤنث الفعل وجوبًا في موطنين

فتأنيث الفعل إما واجبٌ وذلك في موطنين، وإما جائز وذلك في موطنين أيضًا.

أما تأنيث الفعل الواجب:

الموطن الأول: أن يكون الفاعل ملتصقًا بالفعل وهو مؤنث.

إما حقيقي التأنيث: وهي الأنثى من الآدميين، وكذلك صفات الأنثى من الآدميين يأخذ حكم اسمها في وجوب تأنيث الفعل المسند إلى صفتها.

وكذلك الأنثى من الحيوان سواء أكانت بالتاء مثل: بقرة في مقابل الثور، ومثل: ناقة، أم بغير التاء مثل: أتان وهي أنثى الحمار، وحِجْر بكسر الحاء وهي الأنثى من الخيل، والعَنَاق بفتح العين وهي الأنثى من الماعز.

كل ذلك يجب له تأنيث الفعل المسند إليه؛ لأنها مؤنثات حقيقية.

وكذلك إذا كان المقترن بالتاء من أسماء الأجناس التي لا يعرف مذكرها من مؤنثها مثل: نملة، وحمامة، وشاة، فهذا النوع أيضًا مما يجب تأنيث الفعل المسند إليه.

إذن، الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسندًا إلى اسم الأنثى من الآدميين، أو إلى صفة من صفاتها، أو كان مسندًا إلى الأنثى من غير الآدميين كالناقة، والأتان،

والعناق، والحجر، أو كان مسندًا إلى اسم جنس مقترن بالتاء من الأجناس التي لا يعرف مذكرها من مؤنثها.

فإذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولا فاصل بين الفعل والفاعل وجب إلحاق تاء التأنيث ساكنة بالفعل، وإذا كان مضارعًا والفاعل ضمير مؤنث، أو كان اسمًا ظاهرًا مؤنثًا كانت التاء التي في أوله -أي: في أول المضارع- علم تأنيثه، مثال: تكتب هند، وتَهْدِلُ الحمامة، وتخزن النملة قوتها.

ما حكم الشاهد القرآني في الموطن الأول من موطني الوجوب؟

نجد من أمثلة القرآن الكريم: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ﴾ [القصص: ٢٦]، ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

وقد جمع المرحوم الشيخ عبد الخالق عضيمة في كتابه: (دراسات لأسلوب القرآن) قرابة العشرين موضعًا من القرآن الكريم فيها الفعل مؤنثٌ لإسناده إلى مؤنث حقيقي التأنيث.

هل يجوز تأنيث الفعل إذا كان مسندًا إلى مؤنث حقيقي التأنيث؟

الجواب: أن تأنيث الفعل جائز -لا واجب- مع "نعم" و"بئس" المسندتين إلى المؤنث الحقيقي، نحو: نعم المرأة هند، وبئست المرأة أم جميل؛ لأن المراد به الجنس، لذلك كثر معه تذكير الفعل، وقل التأنيث نحو: نعمت المرأة هند.

والشاهد القرآني جاء بالتذكير، بتذكير الفعل: "نعم" المسند إلى المؤنث، قال تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠] وقال تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤]

فالفاعل في الآية الأولى كلمة: "دار" وهي مؤنثة، وإن كان التأنيث مجازيًّا، وفي الثانية: "عقبى" وهي صفة مؤنثة.

وما في التصريح: "جواز ترك التاء في الفصيح، نحو: نعم المرأة في المدح، وبئس المرأة في الذم".

وفي الأشموني تعليقًا على قول ابن مالك:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ❖ لأن قصد الجنس فيه بين

قال الأشموني: "ومع كون الحذف حسنًا فالإثبات أحسن منه".

ومثل "نعم" و"بئس" في جواز تذكيرهما مع الفاعل المؤنث: إذا كان الفاعل مجرورًا بـ"من" الزائدة، ولا يكون كذلك إلا نكرة في سياق النفي، نحو: ما جاء من امرأةٍ؛ لأن المراد بالمرأة في مثل ذلك الجنس.

وذكر الصبان نقلًا عن ابن هشام: "أن الأكثر في المؤنث المقرون بـ"من" الزائدة ألا تلحقه علامة التأنيث".

ما موقف الشاهد القرآني من هذه الظاهرة؟

الجواب: إن قراءة العامة جاءت بالتذكير في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] وقرأ أبو جعفر وأبو حيوة: "ما تكون" بالتاء، قال أبو الفتح: "التذكير الذي عليه العامة هو الوجه".

وقال أبو حيان في (البحر): "وليس الأكثر في هذا الباب التذكير، فالأكثر التأنيث، وهو القياس، لأن من زائدة، فالفعل مسند إلى مؤنث".

أقول: وقد جاء في القرآن الكريم سبع آيات في حصر الشيخ عضيمة منها خمسٌ بتأنيث الفعل، واثنتان بتذكيره، وهما: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] والآية الثانية: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾.

وإذا سئلت عن رأيي في هذه المسألة بعد استعراض كلام العلماء، فإني أذهب مع أبي حيان وابن هشام؛ ذلك لأن علة القائلين بكثرة التذكير علة العقلية، أم علة أبي حيان وابن هشام فالنقل، وليس للعقل حق في معارضة ما يثبت اعتمادًا على النقل.

الموطن الثاني: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا مفسرًا بمؤنث، سواء أكان المفسر مجازي التأنيث، أم كان حقيقي التأنيث.

مثاله من القرآن: ﴿ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾ [مريم: ٢٢] وقال تعالى: ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [القصص: ١١] وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٦].

والأمثلة على ذلك من القرآن الكريم كثيرة، بلغت في حصر الشيخ عضيمة # قرابة المائتي آية فليس بين القرآن أو الشاهد القرآني وما أقره النحاة مخالفة في هذه الجزئية.

هل ورد في القرآن الكريم مثال لعدم تأنيث الفعل المسند إلى ضمير الفاعل المؤنث المجازي؟

قال العلماء: لم يقع ذلك إلا في الشعر، ومثلوا له بقول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ❖ ولا أرض أبقل إبقالها

والقرآن الكريم خلوٌ من مثال لتذكير الفعل مع ضمير المؤنث المجازي، وفي ذلك تأكيد لما ذهب إليه العلماء من القول: بأن التذكير خاص بالشعر، بأن تذكير الفعل مع ضمير الفاعل المؤنث المجازي خاص بالشعر.

وبهذا ننتهي إلى أن القرآن الكريم في موطني الوجوب -أي: وجوب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث، والمسند إلى ضمير المؤنث الحقيقي والمجازي- هو صورة لما أقره النحاة في كتبهم.

وأما بالنسبة للفعل "نعم" و"بئس": فأيضًا لم يأتِ القرآن الكريم إلا بالصورة التي عليها كتاب النحو، أو التي عليها القاعدة في كتاب النحو.

وكذلك الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة. وكل ما يستفاد من الشاهد القرآني في هذه المسألة -مسألة إسناد الفعل إلى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة- أن التأنيث أكثر من التذكير، فقولك: ما جاءت من امرأة، أكثر من قولك: ما جاء من امرأة، اعتمادًا على أن القرآن الكريم فيه خمس آيات بالتأنيث، وآيتان بالتذكير.

فالآيتان ﴿ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾، ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾. والخمس آيات هي قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٤] تأنيث الفعل المضارع، وقلنا: أن الفعل المضارع المسند إلى مؤنث مفرد غائب، فالتاء في أوله علم تأنيثه، ومثل ذلك: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩] بتأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا ﴾ [الحجر: ٥]، ﴿ مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ ﴾ [الانبياء: ٦] بتأنيث الفعل "آمنت" المسند إلى "من قرية" المؤنثة المجرورة بـ"من" الزائدة، ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾.

خمس آيات في القرآن الكريم الفعل في كل آية منها مسند إلى فاعل مؤنث مجرور بـ"من" الزائدة، وأنث الفعل.

وفي هذا دليل على أن تأنيث الفعل في هذه المسألة أكثر من تذكيره، وهذه لفتة يضيفها الشاهد لقرآني مخالفٌ بها ما ذهب إليه بعض العلماء من أن التذكير في هذه المسألة -أي تذكير الفعل في هذه المسألة- أكثر من تأنيثه.

يجوز تأنيث الفعل وتذكيره في مسألتين، وموقف الشاهد القرآني من ذلك:

ذكرنا أن الفعل يجوز تأنيثه وتذكيره في مسألتين:

المسألة الأولى: المؤنث الحقيقي المنفصل عن الفعل المسند إليه.

وشاهد ذلك من قول العرب: حضر القاضي اليوم امرأة، فالفعل حضر مسند إلى امرأة المفصولة عن الفعل بالمفعول والظرف.

قال ابن هشام في التوضيح: "وتأنيث الفعل في هذه المسألة أكثر -أي: من التذكير- لقوة جانب التأنيث".

ومن شواهد القرآن الكريم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] الفعل "تكن": مؤنث، وهو منسوب إلى: "صاحبة"، ولعلك تلاحظ أن الفاعل مفصول عن الفعل بالجار والمجرور.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١] فالفاعل: "بهيمة" مؤنث، وأنث الفعل له، مع وجود الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور: "لكم".

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ [القصص: ٢٥] فإحداهما: إحدى مؤنث وهي الفاعل، والفاعل: "جاءته" مؤنث بالتاء، والفاصل المفعول به.

ومثال قوله تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٣] فالفاعل: "التي" وقد أُنِّث الفعل له: "راودته" مع وجود الفاصل وهو المفعول به الهاء: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي ﴾.

ومثال آخر أخير قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعَاسَرۡتُمۡ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ ﴾ [الطلاق: ٦] "سترضع"، الفاعل: "أخرى" وهي صفة مؤنثة، والفعل ترضع: مضارع مؤنث بالتاء في أوله، والفاصل بين الفعل والفاعل الجار والمجرور: "له".

وليس في القرآن الكريم مثال لتذكير الفعل مع الفصل، لتذكير الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي التأنيث مع الفصل، وهذا الحكم اعتمادًا على إحصاء الشيخ عضيمة # .

ما حكم الفصل بين الفاعل المؤنث، والفعل بـ"إلا"؟

الجواب: اختلف العلماء في ذلك على النحو التالي:

الأخفش: قال بوجوب تذكير الفعل إذا كان مفصولًا من فاعله المؤنث بـ"إلا"، قال: "ولا يجوز تأنيثه إلا في الشعر كما في قوله الراجز:

ما برئت من ريبةٍ وذم ❖ في حربنا إلا بناتُ العمِّ

فالفاصل فبرأت بأول البيت الأول برأت، والعم، بنات العم في آخر البيت الثاني، والفاصل بينهما: من ريبة وذم في حربنا، ومع ذلك أنث الفعل".

تبع الأخفش في هذا الحكم بعض النحويين.

ابن مالك: ذهب إلى أنه يجوز تأنيث الفعل المفصول عن الفاعل بـ"إلا" في النثر، هذا في الوقت الذي يمنعه الأخفش، قال ابن مالك:

والحذف مع فصل بـ"إلا" فضلا ❖ كـ: ما زكا إلا فتاة ابن العلا

ما حكم الشاهد القرآني في هذه المسألة؟

بالرجوع إلى القرآن الكريم نجد فيه قراءة سبعية وهي قوله تعالى: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةً" [يس: ٢٩] بالرفع، في قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث على أن كان تامة، وهذه قراءة سبعية، أي: ليست بقراءة شاذة، أي: هي قراءه قوية، وليست بضعيفة.

وآية أخرى هي قوله تعالى: "فأصبحوا لا ترى إلا مساكنُهم" بضم مساكنهم على الفاعلية وهي قراءة الحسن وهي قراءة سبعية أيضًا.

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] هكذا بتأنيث الفعل مع البدل من الفاعل الذي هو: أنفسهم، والمعروف أن البدل على نية تكرار العامل، وهذه القراءة الأخيرة قراءة شاذة.

إذن عندنا ثلاث آيات: آيتان في قراءة سبعية، جاء الفعل في كل واحد منهما مؤنثًا مع فاعله المؤنث المفصول عنه بـ"إلا"، وقراءة شاذة بتأنيث الفعل للفاعل لما هو في حكم الفاعل المؤنث المفصول بـ"إلا"؛ لأننا قلنا: إن البدل على نية تكرار العامل.

أقول: فإذا ثبت تأنيث الفعل مع الفصل بـ"إلا" في القراءات السبعية لم تبقَ في شبهة في جواز ذلك في النثر، وطرح ما وراء ذلك من القول بالمنع كما ذهب إلى ذلك الأخفش ومن تبعه، أو القول بالقلة كما ذهب إلى ذلك الناظم، ونقول: إن الفاعل المؤنث المفصول عن فعله بـ"إلا" يجوز تأنيث الفعل له من غير منع كما ذهب الأخفش، أو من غير وصف بالقلة كما ذهب إليه الناظم.

المسألة الثانية التي يجوز فيها تأنيث الفعل : أن يكون الفاعل مجازي التأنيث :

ومجازي التأنيث قسمان :

أحدهما : جمادات : جاء استعمالها في لسان العرب مؤنثة مثل : اليد ، والأذن ، والعين ، والرجل ، والبطن من أعضاء الإنسان. والشمس ، والسماء ، والأرض ، والدار.

وثانيهما : أسماء : جاز تأنيث الفعل لها لتأويلها بالجمع ، كما جاز تذكير الفعل لها لتأويلها بالجمع ، وهي :

١. اسم الجمع : كلمة دلت على جمع ، وليست على وزن من أوزان الجموع ، وكان مفردها من غير لفظها غالبًا ، مثل ذلك : الطير ، والقوم ، والأمَّة ، والإبل ، والعِير -بكسر العين- والنسوة ، والنساء ، والطائفة ، والرهط ، والغنم ، كلمة الجمع ، وكلمة الجماعة ، فهذه أمثلة لاسم الجمع ، وهي -كما ترى- كلمات دلت على جمع ، ولكن المفرد في كل منها من غير لفظها.

فالطير : يشمل كل ما يطير ، فقد يكون الطير حمامة ، وقد يكون الطير غراب ، أو حدأة ، فالتمثيل للطير يكون من غير لفظه : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [النحل : ٧٩].

والقوم : كلمة لفظها مفرد ومعناها جمع ، وتطلق ويراد بها المذكر والمؤنث ، إلا إذا قوبل استعمال لفظة قوم بالمؤنث فلا يدخل فيها النساء وتكون خاصة بالرجال ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات : ١١]، فعلم من مقابلة قوم بالنساء أن القوم في الآية يراد بها الرجال ولا يدخل فيها النساء ، وفي

غير ذلك إذا ذكرت كلمة قوم دخل فيها الرجال ودخل فيها النساء فهي اسم جمع ، ومفردها من غير لفظها ؛ لأن رجل من غير لفظ قوم ، وامرأة من غير لفظ قوم.

والأمّة : هي القوم ، ولكن فيها شيوع أكثر ، الأمة : الجماعة من الناس ، الأمة مفردها أيضًا من غير لفظها.

والإبل : مفرده من غير لفظه ؛ لأن المفرد إما جمل وإما ناقة.

والعير : القافلة ومفردها من غير لفظها.

والنسوة والنساء : أمرهما واضح.

والطائفة : الجماعة كالقوم ، وكذلك الرهط.

والغنم : إما ماعز ، وإما شاة شياه فهو اسم جمع.

وكذلك كلمة جمع : لفظها مفرد ، ومعناها جمع ، ولفظ جماعة : كلمة مفردة ولفظها ومعناها الجمع ، ومفردهما من غير لفظهما.

وقد يكون مفرد اسم الجمع من لفظه نحو : صحب جمع صاحب ، وركب : جمع راكب ، ولكن لماذا يسميه النحويون جمعًا؟

لا يسميه النحويون جمعًا ؛ لأنها ألفاظ ليست من صيغ الجموع ، لأن وزن هذه الألفاظ ، ليس وزن أسماء الجموع فليست من الجموع ، لأن لو كان الكلمة التي يحكم عليها بأنها اسم جمع على وزن من أوزان الجموع لحكم عليها بالجمعية.

وقد يكون مفرد اسم الجمع من لفظه مثل : صحب جمع صاحب ، وركب جمع راكب ، لماذا لم يحكم على صحب بأنها جمع ما دام مفردها من لفظها؟ وكذلك

لم يحكم على ركب بأنه جمع ما دام مفرده من لفظه؟ لأن شرط الكلمة أن تكون جمعًا أن تكون على وزن من أوزان الجموع، وليست فعلًا من أوزان الجموع، لذلك أطلق عليها اسم الجمع.

٢. اسم الجنس: وهو ما دل على ماهية الشيء بطريق الوضع، كالتمر مثلًا فهو اسم جنس، لأنك تقول: ما التمر؟ فيقال: ثمر النخل، ولذلك صح إطلاق اسم الجنس على القليل والكثير منه، فتقول: أفطرت بالأمس على تمرٍ، وقد تكون أكلت تمرة واحدة. ولا يخفى عليك الاستعمال الشائع تقول: شربت الماء، وشربت اللبن، وأنت لم تشرب إلا كوبًا واحدًا، وقولك: شربت اللبن لا يفهم منه أنك شربت كل اللبن؛ لأن اللبن اسم جنس، ولكنك شربت جزءًا منه، فاسم الجنس له تعريف آخر هو: ما كان بينه وبين المفرد منه التاء غالبًا، ومن غير الغالب يكون المفرد بالياء، فتقول: التمر ومفرده تمرة، والنخل ومفرده نخلة، وهكذا، وهذا يسمى اسم الجنس الجمعي، أي الذي له مفرد.

وهناك اسم جنس إفرادي، أي ليس له مفرد، كالتراب واللبن، والماء. وسواء أكان اسم الجنس جنس جمعي أو جنس إفرادي، فهو يطلق على القليل والكثير، فالفرق بين اسم الجمع واسم الجنس: أن اسم الجمع لا يطلق على المفرد منه، فلا تقول: هذا إبل، وأنت تشير إلى جمل واحد، ولا تقول: هذا طير، وأنت تشير إلى حمامة مثلا، أما اسم الجنس فيجوز فيه أن تقول: هذا تراب، لشيء من التراب قد علق بإصبعك مثلا.

٣. جمع التكسير: وجمع التكسير يختلف عن الجمع السالم، لأن جمع التكسير هو ما دل على جماعة ولم يسلم فيه نظم الواحد، وكان على وزن من أوزان الجموع.

٤. الملحق بالجمع السالم: الذي لم يسلم فيه بناء الواحد، مثل: بنين، وبنات.

فهذان جمعان: "بنين" ملحقة بجمع المذكر السالم في إعرابه، و"بنات" ملحقة بجمع المؤنث السالم في إعرابه، فلا يجب تذكير الفعل المسند إلى بنين، كما لا يجب تأنيث الفعل المسند إلى بنات، قال الله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠] فالفاعل: "بَنُو" وهو ملحق بجمع المذكر السالم، وأنث له الفعل.

وقال الشاعر:

فبكى بناتي شَجْوَهن وزوجتي ❖ والطامعون إليّ ثم تصدعوا

فقال: بكى بناتي، وذكر الفعل.

إذن، المؤنث المجازي إما أن يكون جمع تكسير، أو أن يكون ملحقًا بجمع السالم، أو يكون اسم جمع، أو أن يكون اسم جنس، أو أن يكون من الكلمات المفردة التي ورد استعمالها في لسان العرب مؤنثة.

ما حكم الشاهد القرآني في المؤنث المجازي؟

الجواب: جواز التأنيث والتذكير كما أقر النحاة، فلم يخرج الشاهد القرآني عن القاعدة التي أقرها النحاة.

قال تعالى: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٨] لو سألت عن تذكير الفعل المسند إلى شفاعة لكان الجواب أنه منفصل، لكن قرأ ابن كثير والبصريان "تُقْبَلُ" بالتاء "وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاْعَةٌ"، وهي قراءة سبعية لابن كثير والبصريان، قال أبو حيان: بالتاء هو القياس والأكثر، ومن قرأ بالياء فهو أيضًا جائز فصيح لمجازي التأنيث، وحسّنه أيضًا الفصل بين الفعل ومرفوعه.

وشاهد آخر هو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] الشاهد: ﴿ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾، "تكن" بالتأنيث، والفاعل "مودة"، مع الفصل بالظرفين "بينكم"، و"بينهم" هذه قراءة ابن كثير وحفص، وقرأ الباقون بالياء، أي: "كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ"، وعلة التذكير -كما قيل في الآية الأولى- لأن الفاعل مجازى التأنيث، وحسّن التذكير الفصل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، قرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب، وأبو بكر: "يكن" بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث، فالتذكير والتأنيث هنا طرفان متساويان في الحكم؛ لأن الفاعل مجازي التأنيث ولا فاصل.

وقال تعالى: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥]، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ [الأنعام: ١٣٥]

وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، جاء في القراءات السبعية: "وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةٌ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ" برفع ميتة، قرأ ابن كثير، وابن عامر برفع ميتة على أن "يكن" تامة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٧٨] روي عن أبي بكر < : "ويكون" بالياء على التذكير، والقراءات السبعية في هذا الموضوع أوصلها المرحوم الشيخ عضيمة إلى عشرين شاهدا.

فحكم الشاهد القرآني في مجازي التأنيث هو: الحكم الذي وصل إليه النحاة في كتبهم.

ما حكم الشاهد القرآني في الفعل المسند إلى اسم الجمع؟

الجواب: أن الفعل جاء تذكيره كما جاء تأنيثه مع اسم الجمع في القراءات السبعية:

قال تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الكهف: ٤٣] قرأ حمزة، والكسائي، وخلف: "يكن" بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

شاهد واحد ذكره الشيخ عضيمة على جواز التأنيث والتذكير مع اسم الجمع من القراءات السبعية، وذكر من القراءات الشواذ قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦] وقد عرفت أن القوم اسم جمع، ومفرده من غير لفظه، على ما هو الغالب في أسماء الجموع، قرأ ابن أبي عبلة: "وَكَذَّبَتْ بِهِ قَوْمُكَ" بالتاء.

كما قال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ ﴾ [الأنفال: ١٩] قرأ يحيى وإبراهيم: "وَلَنْ يُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ" بالتذكير.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٤] روي عن ابن عباس أنه قرأ: "وَلَمّاْ انْفَصَلَ اَلْعِيْرُ".

هذا حكم الشاهد القرآني في الفعل المسند إلي اسم الجمع، وهو -كما ترى- مع الحكم الذي وصل إليه النحاة من جواز تذكير الفعل وجواز تأنيثه إذا أسند إلى اسم الجمع.

ما حكم الشاهد القرآني في الفعل المسند إلى جمع التكسير؟

قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] فوجوه جمع تكسير لوجه، والفعل "ابيضت" مسند إليه ومؤنث.

وقال تعالى: ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء: ١٢٨] فالأنفس (أفْعُل) جمع قلة، وأحضرت مسندة إليه، والفعل مؤنث بالتاء.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] -لعنهم الله- فالنصارى جمع تكسير، والفعل "قالت" مسند إلى جمع التكسير وهو مؤنث، كما ترى "قالت".

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى ﴾ [الكهف: ١٠١] أعين جمع قلة على أفعل، مفرده عين، والفعل مسند إليه "كانت" بالتاء.

يقابل ذلك -أي يقابل تأنيث الفعل المسند إلى جمع التكسير- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، فآباء جمع تكسير على أفعال، والفعل نكح مسند إلى جمع التكسير مذكر وليس مؤنثًا.

وقال تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْأَعْرَافِ ﴾ [الأعراف: ٤٨] فأصحاب جمع صاحب وهو جمع قلة، وأسند إليه الفعل نادى وهو مذكر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨]، إخوة جمع تكسير (فعلة)، وجاء بالتذكير مسند إلى جمع التكسير، وإخوة على فعلة من جموع القلة، وهي من الجموع النادرة القليلة الاستعمال التي لا قياس لها، أي ليس لها ضابط، ومثلها فتية، وغلمة.

وشاهد آخر أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾ [الأحزاب: ٢٠] فيأتي فعل مضارع مذكر مع إسناده إلى الأحزاب، والأحزاب (أفعال) من جموع القلة.

ونتهي إلى أن حكم الشاهد القرآني في الفعل المسند إلى جمع التكسير هو: جواز التذكير، وجواز التأنيث، فليس في حكم الشاهد القرآني خروج على الحكم الذي أقره النحاة في كتبهم.

ما حكم الفاعل إذا كان مجموعًا بالألف والتاء في الشاهد القرآني؟

رأي سيبويه وجمهور البصريين: إن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير في الفعل، في نحو: قام الزيدون، ومن التنزيل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] كما أوجبت التأنيث في الفعل، نحو: قامت الهندات، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

رأي الكوفيين: أجاز الكوفيون في الفعل المسند إلى جمع المذكر بالواو والنون، والمسند إلى جمع المؤنث بالألف والتاء- التذكير والتأنيث، معنى ذلك أن يقولوا: قد نجحت المحمدون، كما يقال: قد نجح المحمدون، ويقال على رأي الكوفيين: قد نجح الفاطمات، كما يقال: قد نجحت الفاطمات.

رأي الفارسي من البصريين: انفرد الفارسي بجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع بالألف والتاء، فيقول: نجح الفاطمات، ونجحت الفاطمات، ولكنه يوجب تذكير الفعل مع الجمع بالواو والنون، نحو: نجح المحمدون.

رأي ابن مالك: الناظم موافق للفارسي، أي في القول بجواز التذكير والتأنيث مع الفعل المسند إلى الجمع بالألف والتاء، ووجوب التذكير مع الفعل المسند إلى الجمع بالواو والنون، فتقول: نجح الفاطمات، ونجحت الفاطمات، ولكن يجب أن تقول: نجح المحمدون، وهذا واضح من قوله:

والتاء مَعْ جمع سوى السالم من ❖ مذكرٍ كالتاء مع إحدى اللبن

ما حكم الشاهد القرآني في الفعل المسند إلى الفاعل المجموع بالألف والتاء؟

يؤيد الشاهد القرآني ما ذهب إليه الفارسي -وتبعه في ذلك ابن مالك- من أن الفاعل إذا كان مما جمع بالألف والتاء جاز تذكير الفعل له كما يجوز تأنيثه، فتقول: نجح الفاطمات، ونجحت الفاطمات، وهذا من خلال إحصاء المرحوم الشيخ عضيمة، حيث جمع أربعين آية، فيها الفعل مؤنث مع الفاعل المجموع بالألف والتاء.

ومن الشواهد التي ذكرها الشيخ عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] حرمت بالتاء مؤنثة، والجمع بالألف والتاء أمهات، ولاحظ أن التأنيث مع الفصل.

من ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١] بتأنيث الفعل أحكمت مع الفاعل المجموع بالألف والتاء، وفى الآية التصاق الفاعل بالفعل.

ومثل ذلك: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١] فالفاعل "الآيات" بالألف والتاء، والفعل "تغني" مضارع وعلامة تأنيثه التاء في أوله.

وقال تعالى: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] "كلمات" بالألف والتاء، و"نفدت" بالتأنيث.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ ﴾ [الإسراء: ٤٤] تسبح بالتاء مؤنثة، والسموات بالألف والتاء.

﴿وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾ [الرعد: ٦] خلت بتأنيث الفعل المسند إلى المثلات وهو الجمع بالألف والتاء.

أمثلة كثيرة فيها الشاهد القرآني بتأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المجموع بالألف والتاء، سواء أكان الفاعل ملتصقاً بالفعل، كقوله: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ ﴾ [الشورى: ٥] قرأ نافع والكسائي: "يكاد السموات يتفطرن من فوقهن" بالياء على التذكير. أم منفصلاً عن الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ فَبَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا ﴾ [طه: ١٢١].

وفى مقابل ذلك جاء تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم.

أوردنا شواهد من القرآن فيها الفعل المسند إلى الجمع بالألف والتاء مؤنثًا، والآن نورد آيات أخرى فيها الفعل المسند إلى جمع المؤنث بالألف والتاء مذكرًا:

قال تعالى: ﴿ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥] فجاء بالتذكير وهو مسند إلى البينات.

وقال تعالى: ﴿ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ [المائدة: ٤]، ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ [المائدة: ٥] بإسناد الفعل أحل في الآيتين إلى الطيبات وهو جمع مؤنث بالألف والتاء.

وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف: ٧] فكان مسندة إلى آيات "قد كان آيات للسائلين في يوسف وإخوته" هذا هو الترتيب.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ ﴾ [النحل: ٣٤] بتذكير الفعل أصاب مع إسناده إلى المجموع بالألف والتاء (سيئات).

﴿ يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [القصص: ٥٧] بتذكير الفعل "يجبى" المسند إلى ثمرات، المجموع بالألف والتاء.

﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [الأنعام: ٣٧] أنزل بالتذكير وهو مسند إلى آيات المجموعة بالألف والتاء.

ولعلك تقول: إن الفعل مذكر في كل ما سمعناه لأنه مفصول عن الفاعل، وإذا كنا قد عرفنا المؤنث الحقيقي إذا فصل عن الفعل بفاصل جاز تذكير الفعل له، كما في قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، فمن باب أولى المجموع بالألف والتاء -وهو مؤنث مجازي، كما في: آيات، والبينات والطيبات، وثمرات. كلها مؤنثات مجازية، فمن باب أولى أن يذكر بها الفعل، أي يذكر الفعل المسند إلى الجمع المؤنث بالألف والتاء في هذه الآيات، أو علة تذكير الفعل المسند إلى الجمع المؤنث بالألف والتاء هو الفصل بين الفعل والفاعل، لكن هناك آية تجهز على الخلاف وتجعل رأي الفارسي رأيًا قويًّا، وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ [هود: ١٠] فالفعل ذهب مسند إلى السيئات، والسيئات جمع بالألف والتاء، ولا فاصل، وجاء الفعل مذكرًا.

قوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]، الفعل تستوي فعل مضارع مسند إلى الظلمات والتاء في أوله علامة تأنيث، نجدُ أن حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر قرءوا: "أم هل يستوي الظلماتُ والنور" بتذكير الفعل.

ومع شاهد آخر وهو قوله تعالى: ﴿ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ١٠٩] لاحظ "كلمات" وهي جمع مؤنث بالألف والتاء، ومسند إليه الفعل "تنفد" المضارع المؤنث بالتاء في أوله، نجدُ أن حمزة والكسائي وخلف قرءوا: "قبل أن ينفد كلمات ربي" بالياء على التذكير.

ومن غير القراءات السبعية، قوله تعالى: ﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]، قرأ الحسن في الشواذ: "ما نفد كلمات الله" بتذكير الفعل.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١]، قرِئ: "وما يغني" بالياء.

ولعلك تلاحظ أن الشاهد القرآني ينصر الفارسي وابن مالك فيما ذهبا إليه من جواز تذكير الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم، وهذه أيضًا فائدة من الفوائد التي يضيفها الشاهد القرآني إلى كتاب النحو.

قبل ذلك تدخل الشاهد القرآني في تقوية رأي ابن هشام وأبي حيان، القائلين بكثرة تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة، مخالفين بذلك غيرهما القائلين بكثرة التذكير، وتبين لنا أن شواهد القرآن التي جاءت بتأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المجرور بـ"من" الزائدة أكثر من الشواهد التي جاءت بالتذكير.

وفائدة ثانية أضفناها إلى الحكم النحوي، وهو أن الفاعل المفصول عن الفعل بـ"إلا" يجوز تأنيث الفعل له.

حكم إسناد الفعل إلى الملحق بالجمع السالم:

اعلم أنه يجوز التذكير والتأنيثُ في الأفعال المسندة إلى ما ألحق بالجمع السالم مذكرًا كان أو مؤنثًا:

قال تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، فالفعل "آمنت" فعل ماضٍ مؤنث بالتاء ومسند إلى "بنو إسرائيل"، و"بنو" أصلها "بنون" حذفت النون للإضافة، وبنون جمع "ابن" حذفت همزة الوصل التي زيدت عوضًا عن حذف اللام، ثم حذفت اللام لالتقائها بواو الجماعة، فصارت: بنون، من أجل ذلك كان ملحقًا بجمع المذكر السالم.

قال عبدة ابن الطبيب:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ❖ والطامعون إليَّ ثم تصدعوا

فبناتي جمع بنت، وأصل بنت "بنو" حذفت لامها وعوضَ عنها التاء، فهي ملحقة بجمع المؤنث السالم في إعرابه، ومع ذلك أسند إليها الفعل "بكى" من غير تأنيث.

والخلاصة: أن الأسماء الملحقة بالجمع السالم -مذكرًا أو مؤنثًا- يجوز أن يؤنث الفعل عند إسناده إليها، كما يجوز تذكيره، وليس في القرآن الكريم شاهدٌ على هذه المسألة.

خاتمة حول موضوع الفاعل في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية:

لعل من الواجب علينا أن نذكر النتيجة التي توصلنا إليها من عرض قاعدة الفاعل على الشاهد القرآني:

الفائدة الأولى: خلاف العلماء حول تذكير الفعل أو تأنيثه إذ أسند إلى فاعل مؤنثٍ مجرور بـ"من" الزائدة.

وعلمت أن القرآن الكريم جاءت فيه سبع آيات في حصر الشيخ عضيمة # منها خمسٌ بتأنيث الفعل، واثنتان بتذكيره:

أولًا: آيتان جاءتا بتذكير الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة:

أ. ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، فأصابك فعل ماضٍ مسند إلى "من سيئة"، وهى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة، والفعل "أصاب" لم تلحقه تاء التأنيث.

ب. ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فـ"من نجوى" فاعل ليكون التامة، ومن زائدة في الفاعل المؤنث، ويكون كما ترى مذكر غير مؤنث.

ثانيًا: خمسُ آياتٍ جاءت بتأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المجرور بـ"من" الزائدة:

وهذه الآيات هي: الآيتان الرابعة والتاسعة والخمسين من الأنعام، والآية الثالثة والأربعين من المؤمنين، والآية السادسة من الأنبياء، والآية السادسة والأربعين من يس.

وإذا سألت عن رأيي في هذه المسألة، فإني أذهب مع أبي حيان وابن هشام؛ لأن علة القائلين بكثرة التذكير علة عقلية، وعلة القائلين بكثرة التأنيث -وهو ابن هشام وأبو حيان- علتهم النقل، وليس للعقل حقٌّ في معارضة ما يثبت اعتمادًا على النقل، ولعلك تلاحظ أن هذا الترجيح الذي حظي به أبو حيان وابن هشام هو من أثر الاعتماد على الشاهد القرآني.

الفائدة الثانية: حكم الشاهد القرآني في مسألة جواز تأنيث الفعل للفاعل المفصول بإلا:

وذكرنا في قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [يس: ٢٩] أن أبا جعفر قرأ ومعاذ بن الحارث قرآ: "إن كانت إلا صيحةٌ" على أن كان تامة، وهذه القراءة قراءة سبعية، أي قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث: "إن كانت إلا صيحةٌ" من القراءات السبعية برفع صيحة، والفعل مسند إلى صيحة، وصيحة مفصولة عن الفعل بـ"إلا" كما ترى.

وآية أخرى، وهي من القراءات السبعية أيضًا، هي قراءة الحسن في قوله تعالى: "فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ" بضم "مساكنهم" على الفاعلية، والفاعل تُرى مؤنث بالتاء.

هناك قراءة في آية ثالثة، هي قوله تعالى: "وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ"، هكذا بتأنيث الفعل مع البدل من الفاعل، وهو على نية تكرير العامل، أقصد أنفسهم، فأنفسهم بدل من شهداء، وهي مفصولة عن المبدل منه بإلا، ووجه الاستشهاد بهذه الآية هو أن البدل على نية تكرار العامل، فكأن الفعل مسند إلى البدل والفعل مؤنث.

أقول: إذا ثبت تأنيث الفعل مع الفصل بـ"إلا" في القراءات السبعية لم تبقَ شبهةٌ في جواز ذلك في النثر، وطرح ما وراء ذلك من القول بالمنع كما ذهب إلى ذلك الأخفش، أو القول بالقلة كما ذهب إلى ذلك الناظم، وهذه هي النتيجة الثانية التي توصلنا إليها من عرض قاعدة الفاعل على الشاهد القرآني، وهو أنه يجوز تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المفصول عنه بإلا.

الفائدة الثالثة: أن الفعل المسند إلى الجمع السالم المؤنث يجوز تذكير الفعل له وتأنيثه:

الفعل المسند إلى الجمع السالم المؤنث بالألف والتاء يجوز تذكيره وتأنيثه، وذلك اعتمادًا على القراءات السبعية التي تؤكد هذا، ونحن إذا قلنا: قراءات سبعية، وجب علينا أن نأخذ بمقتضاها.

من هذه القراءات السبعية: قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر في قوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] قرء (حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر): "أم هل يستوي الظلمات والنور".

وقراءة حمزة والكسائي وخلف: "قبل أن ينفد كلمات ربي" بتذكير الفعل المسند إلى الجمع المؤنث بالألف والتاء.

وقراءة نافع والكسائي : "يكاد السموات يتفطرن من فوقهن" بتذكير الفعل المسند إلى السموات.

وقراءة حفص - وهي قراءة المصحف التي بين أيدينا - : ﴿لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّئَاتُ عَنِّيٓ﴾ [هود: ١٠].

وكل هذه القراءات - كما سبق أن قلت - قراءات سبعية.

ومن الشواذ قراءة الحسن : "ما نفد كلمات ربي" بتذكير الفعل المسند إلى كلمات المؤنثة الجمع المؤنث بالألف والتاء، وقراءة من قرأ : "وما يغني الآيات والنذر".

فالشاهد القرآني كما ترى ينصر الفارسي وابن مالك في أن الفعل المسند إلى الجمع المؤنث بالألف والتاء يجوز تذكيره كما يجوز تأنيثه.

باب الاشتغال

عناصر الدرس

تعريف الاشتغال

أولًا: تمهيد:

اعلم أن الجملة تنقسم إلى قسمين: جملة صغرى، وجملة كبرى.

الجملة الصغرى: هي التي يكون فيها الخبر مفردًا، كما تقول: محمدٌ قائمٌ.

والجملة الكبرى: هي التي يكون الخبر فيها جملة فعلية، أو اسمية.

مثال الجملة الكبرى التي يكون فيها الخبر جملة اسمية: محمدٌ أبوه قائم، فأبوه مبتدأ ثانٍ، وقائمٌ خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

واعلم أن الجملة الكبرى (التي يكون فيها الخبر جملة اسمية) والجملة الصغرى (التي يكون فيها الخبر مفردًا أو شبه جملة): لا يصلح شيء منهما في باب الاشتغال.

ولكن هناك نوع من الجمل يقوم عليها باب الاشتغال، وهى الجملة الاسمية الكبرى (التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) مثل: محمدٌ أكرمته.

ويحسن أن نذكِّرَ ببعض المعلومات التي ذكرناها أثناء حديثنا عن الفاعل:

أ. يجوز تقديم المفعول على الفعل إذا كان اسمًا ظاهرًا غير منحصر: سواء أكان الفاعل ضميرًا متصلًا نحو: أكرمت محمدًا، أم كان اسمًا ظاهرًا نحو: أكل محمدٌ التمرة.

قلنا: يجوز لك أن تقول "محمدٌ أكرمته": محمدٌ: مبتدأ، وجملة أكرمته الخبر.

ونقول: ويجوز لك وجه آخر (وهو موضوع الدرس) أن تقول: "محمدًا (بالنصب) أكرمته"، وبذلك نقلت الجملة إلى النصب -أي نصب الاسم السابق- وجعلته مفعولًا، وبذلك نقلت الجملة من الاسمية إلى الفعلية.

وحكم هذا التركيب الجديد أن عامل النصب في الاسم السابق واجب الحذف؛ لأن مفسره الفعل المذكور، ولا يجتمع المفسِّر والمفسَّر، كما أن الجملة التي كانت خبرًا في محل رفع عند رفع الاسم السابق على الابتدائية صارت في التركيب الجديد جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، والجملة بعد نصب الاسم السابق صارت جملة فعلية بعد أن كانت جملةً اسمية.

ب. يتأخر المفعول عن الفعل إذا كان المفعول محصورًا؛ حيث يجب توسط الفاعل، نحو: ما أكل عليٌّ إلا تمرة. أو كان الفاعل محصورًا، حيث يجب توسط المفعول نحو: ما أكل التمرة إلا علي. أو كان المفعول ضميرًا متصلا نحو: أكرمني محمدٌ، ونحو: أنا أكرمتُك، ونحو: محمد أكرمتُه، وكل هذه الجمل مما لا نحتاج إلى شيء منها في باب الاشتغال.

ثانيًا: ما حد الاشتغال؟ وما تعريفه؟

الاشتغالُ: أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ، أو اسمٌ يشبهه، ناصبٌ لضميره، أو لُملابس ضميره، بواسطةٍ أو غيرها، ويكون ذلك العاملُ بحيث لو فُرّغَ من ذلك المعمول وسُلِطَ على الاسم المتقدمِ لنصبه.

إذا تقرر ذلك فنقول: إذا اشتغل فعلٌ متأخرٌ بنصبه لمحل ضميرِ اسمٍ متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم، كزيد ضربته، أو لمحله، أي لمحل ذلك الاسم المتقدم، كهذا ضربته، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

إن مضمرُ اسمٌ سابقٍ فعلًا شغل ❖ عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل، مدعين أن العاملَ إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينتصب لفظُه، وإذا وصل إليه حرف الجر ينتصب محله.

والتحقيق: أن نصب اللفظ أو المحلِ إنما هو للاسم المتقدم، كما شرح الموضح هنا، لا كما شرح غيره، وأن الضمير لا ينصب له لفظه، فالأصل أن الاسم المتقدم في نحو: محمد أكرمته، يجوز فيه وجهان:

أحدهما: راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو: الرفع بالابتداء، فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية، فـ"محمدٌ أكرمته" محمد مبتدأ، وجملة أكرمته هي الخبر، وهذا سبق ذكره في باب الابتداء؛ لأنك تعلم أن الخبر يكون مفردًا، أو جملة، أو شبه جملة، والجملة قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية كما هنا، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر حينئذٍ جملة اسمية، وهذا معروف وواضح؛ لتصديرها بالاسم، هذا هو الوجه الأول الراجح في تعاملنا مع نحو: محمد أكرمته.

ثانيهما: وهو وجه مرجوح؛ لأنه يحتاج إلى التقدير، وأنت تعرف أن ما لا يحتاج إلى تقدير أفضل مما يحتاج إلى تقدير، هذا الوجه يحتاج إلى تقدير عامل النصب إذ قلنا: محمدًا أكرمته، إذ لا يصح لنا أن نقول: إن الفعل المذكور هو الناصب؛ لأن الفعل المذكور نصب الضمير، فإذا نصب الفعل ضميرًا لا يصح له أن ينصب الضمير ومفسره في وقت واحد، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، فرأيتهم تأكيد لرأيت الأولى، خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسِر والمفسَر، وإجازة الجمع بين المفسِر والمفسَر فيه كلامٌ ليس هذا موضع إثارته.

فما بعد الاسم المتقدم -وهو: "أكرمته" من قولنا: محمدٌ أكرمته- كلامٌ لا محل له من الإعراب، جملة أكرمته لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة تفسيرية، والجملة المفسِرة لا محل لها على الأصح.

وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذٍ جملة فعلية؛ لتصديرها بالفعل المحذوف، وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة، فالنصب في نحو: زيدًا ضربته أقوى من النصب في: زيدًا ضربت أخاه، والنصب في: زيدًا ضربت أخاه أحسن من النصب في: زيدًا مررت به، والنصب في: زيدًا مررت به، أحسن من النصب في: زيدًا مررت بأخيه، قال هذا الكلام الشيخ المرادي في (تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فالسابق انصبه بفعلٍ مضمرا ❖ حتمًا موافقٍ لما قد أُظهرا

وزعم الكسائيُ: أن نصب الاسم المتقدمِ بالفعل المتأخر، وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفراء: أنهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيءٍ واحد؛ ويرد عليهما: أزيدًا مررت به، وأزيدًا هدمت داره، ووجه ورود ذلك على الكسائي أن الضمير لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرفِ جر، في قولنا: أزيدًا مررت به، فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضًا إلا بحرف جر، وأيضا فلا يمكن الإلغاء في السبب، في نحو قولنا: أزيدًا هدمت داره؛ لأنه مطلوب لأن السبب مطلوب الفعل في الحقيقية، فلا يصح أن يلغى، ووجه ورود ذلك على الفراء لزوم تعدي الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة، وهو خرمٌ للقواعد، ثم قد يعرضُ لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوى فيه بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم بقوله:

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا ❖ يختصُّ فالرفع التزمه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ❖ ما قبلُ معمولا لما بعدُ وجد

لأن حد الاشتغال السابقِ أول الباب لا يصدق عليه ؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسمُ المتقدمُ بحيث لو فُرِّغَ الفعلِ من الضمير وسلط عليه نصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية ، وسيتضحُ لك ذلك فيما بعد.

المواطن التي يجب فيها أن ينصب الاسم السابق :

يجب نصب الاسم السابق للفعل المنشغل بنصب ضميره إذا وقع بعد ما يختص بالفعل ، وهي أربعة مواضع :

الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما :

١. "إن" بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيًا ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه.

٢. "إذا" مطلقًا ، نحو : إذا زيدا لقيته -أو تلقاه- فأكرمه.

الثاني : أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيدا أكرمته.

الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أكرمته.

الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة.

١. يجب نصب الاسم السابق للفعل المنشغل بنصب ضميره إذا وقع بعد أداة من أدوات التحضيض ، نثرًا أو نظمًا ، نحو : هلا زيدًا أكرمته ؛ لأن أدوات التحضيض خاصةٌ بالدخول على الأفعال ، فلا يصح لنا أن نقول : هلا زيدٌ أكرمته ، بالرفع ، فلا بد أن ننصب لنقدر فعلًا ، فتكون هلا دخلت على الفعل.

٢. إذا وقـع بعـد أداتـين فقـط مـن أدوات الـشرط: أدوات الـشرط كـأدوات الاسـتفهام. يـستثنى مـن ذلـك: إن، وإذا؛ يعـني أن: أدوات الـشرط تنقـسم إلى قسمين:

قسم لا يكون الاشتغال بعده إلا في الـشعر، هـو كـل أدوات الـشرط مـا عـدا إن، وإذا.

وقـسم يكـون الاشـتغال بعـده في النثـر، وفي الـشعر هـو "إن" و"إذا" فقـط، "إذا" مطلقة، و"إن" بشرط.

الأولى: "إذا" مطلقًـا أي سـواءٌ أكـان الفعـل ماضـيًا أمـا لا، مثـال: إذا زيـدًا لقيتـه فأكرمـه، هـذا الفعـل مـاضٍ، إذا زيـدًا لقيتـه، ومثـال المضارع: إذا زيـدًا تلقاه فأكرمه، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع "إذا".

الثانية: "إن" ولا يصح الاشتغال معها مع وجودها في نثر الكلام إلا إذا كـان فعـل الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مثال الماضي لفظًا ومعنـى: إن زيـدًا لقيتـه فأكرمـه، ومثـال معنًـى فقـط: إن زيـدًا لم تلقـه فـانتظره، ويمتنـع الاشـتغال -كـما سـبق أن ذكـرت لـك- في نحـو: إن زيـدًا تلقـه فأكرمـه، بجـزم تلقـه بحـذف الألـف، بحـذف لامـه، لأن "إن" لمـا جزمـت الفعـل، يعنـى علـة منـع هـذا التعـبير في نثـر الكـلام أن "إن" الـشرطية لمـا جزمت الفعل قوي طلبها له، فلا يليها غيره.

وعلى ذلك فإن قول الناظم:

والنصب حتم إن تلا السابق ما ❖ يختص بالفعل كأن وحيثما

فسوى بين: إن، وحيثما، وهذه التسوية مردودة؛ لأن الاشـتغال بعـد حيثـما لا يقع إلا في الشعر - كما قلنا: إن الاشتغال في النثر لا يكون بعد أدوات الشرط إلا "إذا" مطلقًا، وإن بشرط أن يكون شرطها ماضيًا لفظًا أو معنًى.

وجواب الاعتراض على الناظم -في تسويته بين إن وحيثما- أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما، وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست لازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك.

٣. إذا وقع بعد "هل" من أدوات الاستفهام، نحو: هل محمدًا أكرمته؟ فـ"محمد" مفعول به بفعل محذوف وجوبًا، والاسم يجب أن ينصب بعد هل في مثل قولنا: هل زيدًا أكرمته؟ لأنها إذا دخلت على جملة فيها فعل فلا يليها إلا الفعل، بخلاف ما إذا دخلت على جملة ليس فيها فعل، نحو: هل زيد أخوك؟ هذا شأن هل من أدوات الاستفهام خاصة.

كيف تعرب: هلا زيدًا أكرمته؟

هلا: من أدوات التحضيض، حرف لا محل له من الإعراب، وزيدًا مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، وجملة أكرمته جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وسبق أن نبهتك إلى أن ادعاء أن زيدًا منصوب للفعل المذكور ممنوع، ووجه المنع أن الفعل لا يصح أن يعمل في الاسم الظاهر، وفي ضميره.

وهناك من قال: إن الهاء في أكرمتهم إلغاء، وزيدًا منصوب بأكرمت، وهذا الوجه أو هذا الرأي مردود أيضًا؛ لأن الهاء في أكرمته اسم، والأسماء إذا اتصلت بالعوامل لا يصح أن تلغى.

نخرج من ذلك إلى أن أدوات التحضيض إذا دخلت على جملة الاشتغال وجب أن ينصب الاسم في باب الاشتغال، ولا يجوز رفعه؛ لأن أدوات التحضيض لا بد أن تدخل على جملة فعلية.

٤. إذا وقع بعد أدوات الاستفهام، في الشعر خاصة؛ لأن الهمزة هي الأداة الوحيدة في باب الاستفهام التي تدخل على الاسم وعلى الفعل؛ لذلك جاز أن

تكون الهمزة في النثر في باب الاشتغال، أما بقية أدوات الاستفهام لا يقع الاشتغال بعد شيء منها إلا في الشعر خاصة.

معنى هذا: أنك تقول في الشعر: "متى زيدًا أكرمته" في الشعر فقط، يمثل بهذا الكلام للتدريج للتعليم، وليس معنى ذلك أنه يجوز أن تقول: متى عمروًا لقيته؟ على فرض أنه من الشعر، لكن في نثر الكلام لا يجوز أن تقول كذلك؛ لأنه إذا دخلت على كلام في فعلٍ لا بد أن يكون الفعل هو الذي يقع بعدها، فتقول: متى لقيت عمرًا، ولا يصح أن تقول: متى عمرًا لقيته في نثر الكلام، هذا بالنسبة لأدوات الاستفهام.

ومعنى ذلك: أن جملة الاشتغال بالنسبة للنصب تنقسم إلى قسمين:

قسم لا ينصب إلا في الشعر، وذلك بعد أدوات الشرط باستثناء "إن"، و"إذا" كما وضحت لك، وبعد أدوات الاستفهام.

قال صاحب التصريح: "وتسوية الناظم في النظم بين "إن وحيثما" مردودة؛ لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الشعر".

مواطن ترجيح النصب:

أما مواطن ترجيح النصب، ففي ست مسائل:

أحدها: أن يكون الفعل المشتغل طلبًا:

وهو الأمر، والدعاء، سواء أكان الدعاء بخير أو بشرٍّ، حتى ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للإنشاء، فالأمر نحو: زيدًا اضربه. والدعاء بصيغة الطلب نحو: اللهم عبدك ارحمه. والدعاء بصيغة الخبر نحو: زيدًا غفر الله له.

فالنصب فيما مضى من قولنا: زيدًا اضربه، أو اللهم عبدك ارحمه، نصب "عبد"، و"زيدًا" في قولنا: زيدًا غفر الله له؛ النصب بفعل محذوف من لفظ الأولين، وهو: اضرب، وارحم؛ أي: أضرب زيدًا، وارحم عبدًا، أما في نحو قولنا: زيدًا غفر الله له، فالفعل المقدر من معنى غفر، لقصوره، والتقدير في الجمل الثلاثة: اضرب زيدًا، وارحم عبدك، وزيدًا غفر الله له.

وإنما ترجح النصب في هذه الجمل ترجحًا عن الرفع؛ لأن الطلب لا يكون إلا بالفعل، فكان حمل الكلام على الفعل أولى، ولأن في الرفع مرجِّح آخر لأننا قلنا: زيدًا اضربه، بالرفع، وقع الطلب خبرًا، وحق الخبر أن يكون محتملًا للصدق والكذب، عندما تقول: زيد اضربه، فزيد: مبتدأ، وجملة: اضربه خبر، اضربه جملة أمرية غير واقعة.

وحق الخبر أن يكون محتملًا للصدق والكذب، ولكن هذا كلام ابن الشجري في منع الإخبار في جملة الطلب؛ قال أبو علي: كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مر بي قوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ❖ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فجملة "لا تحسبوا" وقعت خبرًا، وهى نهي.

لماذا وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به؟

الجواب: وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به؛ لأن الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ، وذلك لأن أفعل لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار، أي: أحسن زيد إذا صار ذا حسن، وذلك مثل: أثمر البستان أي

صار ذا ثمر، فالهمزة قد تكون بصيرورة الفاعل صاحب ما اشتق منه الفعل، كما في صيغة التعجب: زيد أحسن به، أي صار ذا حسن، فلما أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب غيرت الصيغة إلى صيغة الأمر وهي صيغة أفعل، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ: امرر بزيد، ولذلك التزمت زيادتها صونًا للفظ عن القبح.

سؤال: لماذا اتفق القرَّاء السبع على الرفع في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٢]؟ وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾.

الجواب: ما أجمع عليه السبعة من الرفع في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖۖ ﴾ وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ له ما يبرره من الإعراب وهو أن الفاء مانعة من عمل الجواب فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عامله، لذلك لم يجز نصب الزانية على الاشتغال.

ويذهب سيبويه إلى أن تقدير الإعراب في الآيتين: مما يتلا عليكم حكم الزانية والزاني، فحُذف المضاف -الذي هو حكم- وأقيم المضاف إليه مقامه -وهو الزانية والزاني- وحذف الخبر -وهو الجار والمجرور- ثم استأنف الحكم فقيل: فاجلدوا، فصارت جملة الطلب مستأنفة، فليست جملة الطلب خبرًا عند سيبويه، والذي حمل سيبويه على هذا التقدير مع أن "أل" في الزانية من الموصولات؛ إذ هي في تقدير: التي زنت والذي زنى فاجلدوا؛ لأن الفاء عند سيبويه لا تزاد إلا في خبر الموصول بفعل أو ظرف، وصلة "أل" لا تكون فعلًا ولا ظرفًا، ولما كانت جملة "فاجلدوا" مستأنفة لم يستقم أن تفسر عاملًا محذوفًا من جملة أخرى؛ لذلك لم يجزْ نصب الزانية على الاشتغال، إذن سيبويه يرى أن

"الزانية" مبتدأ حذف خبره، والخبر "مما يتلى عليكم" وأن جملة "فاجلدوا" جملة مستأنفة، وإذا كانت جملة مستأنفة فإنها لا تصلح أن تكون مفسرة لعامل في الجملة السابقة عليها، ويرى المبرد أن لفظة الزانية مبتدأ، فهو متفق مع سيبويه في ذلك.

والفرق بين رأي المبرد ورأي سيبويه أن رأي سيبويه أن الزانية مبتدأ بالنيابة؛ لأن الأصل: حكم الزانية، فلما حذف المضاف ناب المضاف إليه منابه، أما المبرد فيرى أن الزانية من غير إنابة هي المبتدأ، كما يرى أن جملة فاجلدوا هي الخبر، فلا تقدير في إعراب: الزانية والزاني فاجلدوا عند المبرد؛ الزانية مبتدأ، والزاني معطوفة على المبتدأ، وفاجلدوا خبر عن المبتدأ، وعلة المبرد في هذا: أن "أل" في الزانية موصول، والموصول فيه معنى الشرط، فتدخل الفاء في خبره، ولعلك تلاحظ أن المبرد لا يشترط لإدخال الفاء في خبر الموصول أن تكون الصلة فعلًا أو ظرفًا، كما هو الحال عند سيبويه، ولما كانت جملة فاجلدوا في حكم الجواب لم يستقم أن تفسر عاملًا محذوفًا من جملة أخرى، فلم يجز نصب الزانية على الاشتغال. لماذا؟

لأن الفاء الداخلة على الجواب مانعة من عمل الجواب فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عامله، لذلك لم يجز نصب الزانية على الاشتغال عند المبرد، كما لم يجز ذلك عند سيبويه.

وننتهي إلى أن ما أجمع عليه السبعة من الرفع في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ و كذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ له ما يبرره من الإعراب سواء على مذهب سيبويه أو على مذهب المبرد.

سؤال: لماذا زيدت الفاء في الخبر من قول الشاعر:

وقائلة خولان فأنكح فتاتهم ❖ وأكرومة الحيين خلو كما هي؟

الجواب: قال سيبويه: إن تقدير هذه خولان، فقدر لخولان مبتدأ محذوف، جعل لخولان خبر لمبتدأ منصوب، ولعلك تسأل: "فانكح فتاتهم" في رأي سيبويه؟

والجواب: أن "جملة فانكح فتاتهم" جملة مستأنفة، والذي دفعه إلي ذلك هو الهروب من القول بزيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول، لكن الأخفش أجاز زيادة الفاء في الخبر مطلقًا، فلا مانع عنده من أن يقال: إن "فاجلدوا" خبر للزانية، ولا مانع عنده أن يقال: فانكح فتاتهم خبر لخولان. هذا رأي الأخفش.

ولعلك في حاجة إلي معرفة معنى البيت: فخولان هي قبيلة، والنكاح هو التزويج، والفتاة هي الشابة، أكرومة بضم الهمزة من الكرم كأعجوبة من العجب مبتدأ، والحيين تثنية حي، والمراد حي أبيها، وحي أمها، أي: أن كرمها ثابت من جهة نسبها، والخلو بكسر الخاء معجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبر أكرومة، وكما جار ومجرور، و هو خبر بعد خبر، وما المجرورة بالكاف اسم موصول، وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر، والجملة صلة ما، والعائد محذوف، والكاف بمعنى: على، والتقدير: خلو على ما هي عليه، (أفاد هذه المعلومات الشيخ الأزهري في تعليقه على أوضح المسالك في كتابه التوضيح).

هل هناك رأى أخر غير رأى سيبويه؟

الجواب: يرى المبرد أن الزانية -أيضًا- مبتدأ، أي: أنه متفق مع سيبويه على ابتدائية الزانية، ومختلف معه في "فاجلدوا"؛ فعند المبرد هي الخبر، أما سيبويه:

فهي مستأنفة عنده، والسبب في ذلك أن الفاء في "فاجلدوا" عند المبرد لمعنى الشرط؛ لأن الموصول فيه معنى الشرط؛ الموصول هنا "أل" فتدخل الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط، فالكلام عنده في تقديري: إن زنيا فاجلدوهما، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما هو منزل منزلة الشرط في الجواب، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال، فالرفع على الابتداء عندهما واجب، والخبر على قول سيبويه محذوف، وهو "مما يتلى عليكم"، وعلى قول المبرد مذكور، وهو "فاجلدوا".

من أقسام باب الاشتغال: ما يجوز فيه النصب والرفع، والرفع أرجح

قد يعرض للاسم المتقدم ما يسوِّي فيه بين الرفع والنصب، وضابط هذا القسم: أن تكون الجملة الخبرية مجردةً من كلِّ أداةٍ تُخرجها من باب المبتدأ والخبر، وذلك نحو: زيد أكرمته، من ثم جاز في إعرابها وجهان: أحدهما راجح، والثاني مرجوح، -وقد سبق تفصيل القول في ذلك- وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

والرفع في غير الذي مرَّ رجح ❖ فما أبيح افعل ودعْ ما لم يبح

وهي كل جملة لم يوجد معها ما يوجب نصب الاسم السابق، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء، وقد استشهد ابن عقيل # على جواز الوجه المرجوح بما أنشده ابن الشجري لامرأة من بني الحارث بن كعب وهو قولها:

فارسًا ما غادروه مُلحمًا ❖ غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وكِلْ

بنصب "فارسًا" في رواية ابن الشجري ورفعه في رواية أبي تمام في ديوان الحماسة، كما استشهد على النصب أيضًا بقراءة زيد بن ثابت وهي نصب جنات من قوله تعالى في سورة النحل: ﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [النحل: ٣١] ففي هذا النوع من الجمل جواز الوجهين والرفع أرجح لسلامته من تقدير الحذف.

ما يجوز فيه الوجهان والنصب أرجح

١. أن يقع الاسم السابق بعد همزة الاستفهام:

مثال ذلك: "أزيدًا أكرمته"، ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ [القمر: ٢٤] ويستوي في ذلك أن يكون الاستفهام بالهمزة عن الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ أم عن الاسم كما في قول العرب: "أزيدًا ضربته أم عمرا" وكما في قول جرير:

أثعلبة الفوارس أو رياح ❖ عدلت بهم طهية والخشابا

وقد بينا أن أدوات الاستفهام بالنسبة لباب الاشتغال تنقسم إلى قسمين:

قسم يقع بعده الاشتغال في النثر والنظم، وليس في هذا القسم إلا الهمزة لا غير، هي الحرف الوحيد من أدوات الاستفهام الذي يقع الاشتغال بعده في النثر كما يقع الاشتغال بعده في النظم، أما بقية أدوات الاستفهام الأخرى وتمثل القسم الثاني فلا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر.

٢. أن يقع الاسم بعد أداة من أدوات النفي:

تعلم أن أدوات النفي ثلاثة هي: ما، ولا، وإن.

وبينا فيما سبق خلاف العلماء في هذه النقطة:

فمن العلماء من ذهب إلى أن النصب بعد أدوات النفي هو الراجح.

ويرى سيبويه أن الرفع هو الراجح وليس النصب.

رأي ثالث قال به ابن البازج وابن خروف: أن الرفع والنصب بعد أحرف النفي مستويان.

فالآراء في هذا الموطن ثلاثة؛ فرأي يرى رجحان الرفع، ورأي يسوِّي بينهما، وعلى كل حال فإن المتكلم له بعد حروف النفي أن ينصب أو أن يرفع.

٣. إذا وقع بعد "حيث" الظرفية لا الشرطية:

وأنت تعلم أن "حيث" تكون شرطية "إذا" اقترنت بـ"ما" مثل "حيثما"؛ وذلك لأن أدوات الشرط لا تقع بعدها الأسماء منصوبة إلا في الشعر، يستثنى من ذلك "إن" بشرط أن يكون فعل الشرط لها ماضيًا كما تستثنى "إذا" مطلقًا، أي: بلا شرط - وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله.

٤. وقوعه قبل فعل دال على الطلب:

وضحنا أن الطلب بالأمر أو النهي أو الدعاء.

وبينا أن صيغة "أفعل به" في باب التعجب مما لا يجوز نصب الاسم السابق عليها في نحو: "زيد أحسن به" ووضحنا أن سبب ذلك أن "أحسن به" أن الضمير المجرور بالباء في هذا المثال في محل رفع على الفاعل وذلك عند سيبويه، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ، وأصل صيغة "أفعل به" الماضي؛ أي أحسن، وأنت تعلم أن الهمزة قد تزاد للدلالة على أن الفاعل صار صاحب ما اشتق منه الفعل "كأثمر البستان" أي: صار ذا ثمر "وأورق الشجر" أي: صار ذا ورق، وهنا أحسن زيد: أي صار ذا حسن، ولكنهم لما أرادوا الدلالة على إنشاء التعجب غيروا الصيغة

على صيغة الأمر، ولما غيرت الصيغة إلى صيغة الأمر قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به؛ مثل: امرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونًا للفظ عن القول.

كما بينا سبب اتفاق السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٢] واتفاقهم على الرفع أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وبينا أن السبب في اتفاق السبعة على الرفع في هاتين الآيتين أن الفاء مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ ذلك لأن "فاجلدوا" عند سيبويه جملة مستأنفة، والجملة المستأنفة لا تفسر عاملًا في جملة أخرى، وهي عند المبرد خبر، وزيدت الفاء في الخبر؛ لأن المبتدأ موصول لأنه في معنى التي زنت والذي زنى، فهي في معنى الشرط "فاجلدوا" مع أنها خبر، إلا أنها في حكم الجواب، فالفاء داخلة على ما يشبه الجواب فلا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وبالتالي لا يفسر عاملًا.

هذا موجز مما ذهب إليه سيبويه والمبرد من تعليل الرفع في إعراب "الزانية والزاني" و"السارق والسارقة".

كما بينا أيضًا أن قول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ❖ ... ...

اختلف العلماء في إعرابه فيرى سيبويه أن "خولان" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذه خولان"، أما "فانكح فتاتهم" هي جملة مستأنفة، هذا رأي سيبويه في إعراب البيت. والأخفش يرى أن الفاء تدخل في الخبر مطلقًا، والفراء يرى أن الفاء تدخل إذا كان بصيغة الأمر أو النهي فإن "فانكح فتاتهم" خبر، "وخولان" هي المبتدأ وجملة "خولان فانكح فتاتهم" مقول القول في محل نصب المفعول.

كما تعرضنا لبيان وجه لتوجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ وهي قراءة منسوبة لعيسى بن عمر وابن أبي عبلى.

وقلنا: إن توجيه هذه القراءة هي على رأي الأخفش والفراء الذاهبين إلى أن الفاء تزاد في الخبر من غير اشتراط أن يكون المبتدأ موصولًا.

٥. إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يُفصَل بين العاطف والاسم الفاصل:

وتعرضنا للموطن الخامس من المواطن التي يترجح فيها نصب الاسم السابق، وذلك إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يُفصَل بين العاطف والاسم الفاصل، مثال: "قام زيد وعمرا أكرمته" فيجوز رفع عمرا فتقول: "قام زيد وعمرو أكرمته"، كما يجوز أن تقول "قام زيد وعمرًا أكرمته".

ولكنك مع النصب تعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومع الرفع تعطف جملة اسمية على جملة اسمية؛ ذلك لأنك لو رفعت وقلت: "وعمرو أكرمته" كان عمرو مبتدأ وأكرمته خبر، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الفعلية: "قام زيد"، وإذا نصبت كانت جملة "أكرمته" مفسرة لعامل محذوف وجوبًا عامل النصب في عمرو أي: "قام زيد وأكرمت عمرًا أكرمته".

وفي عطف جملة فعلية على جملة فعلية تشاكل بين الجملتين وهذا أولى من التخالف بينهم، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [النحل: ٥] وذلك بعد قوله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ "فالأنعام" بالنصب جملة فعلية ومعطوفة على جملة فعلية سابقة، وهي: خلق الإنسان من نطفة؛ فكان بين الجملتين تشاكل، وهذا أفضل من الرفع لو قرئت "وَالْأَنْعَامُ خَلَقَهَا".

ما الحكم لو فصل بين العاطف والاسم المعطوف بأما؛ مثل: "ضربت زيدًا وأما عمرًا فأكرمته"؟

الجواب: أنه في مثل قولك: "ضربت زيدًا وأما عمرًا فأكرمته" يجوز الرفع والنصب، ولكن ما المختار منهما؟ المختار منهما هو الرفع، لماذا؟ لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام؛ ولهذا تصير الجملة بعد أما في حكم الجملة الابتدائية، وهي مثل: "زيدًا أكرمته"، والجملة الابتدائية مثل "زيدًا أكرمته" يترجح فيها الرفع على النصب؛ لأن النصب يحتاج إلى تقدير عامل محذوف، والرفع لا يحتاج إلى تقدير وأنت تعلم أن ما لا يحتاج إلى تقدير خير مما يحتاج إلى تقدير.

سؤال: أعرب قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧] برفع "ثمود" وبنصبه لوجود قراءتين في هذه الآية أي قرئت الآية مرة بالرفع وهي قراءة العامة وقرئت بالنصب؟

الجواب: أن "أما" حرف تفصيل قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه "بمهما يك من شيء" والمذكور بعدها جواب الشرط لذلك لزمته الفاء "وثمود فهديناهم" جملة من مبتدأ وخبر، والأصل "فثمود هديناهم"، ثم أخرت الفاء إلى الخبر حتى لا تكون تالية للقائم مقام الشرط وهو أما هذا، إعراب رواية الرفع أي أنه على رواية الرفع "ثمود" مبتدأ، وجملة "فهديناهم" خبر وليست الفاء على هذا الإعراب مما يمكن أن يقال أنها على رأي الأخفش لأن الذاهب إلى أن الفاء تدخل في الخبر مطلقًا بل هي متأخرة من تقديم؛ لأن الأصل أنها تكون داخلة على المبتدأ وأخرت حتى لا تكون تالية لأما.

أما على نصب "ثمود" فالجملة فعلية، "وثمود" منصوبة من غير تنوين على إرادة القبيلة؛ لأنه قرئ: "وأما ثمودَ فهديناهم" بالنصب من غير تنوين، وبالتنوين على إيراده الحي وقرئ: "وأما ثمودًا فهديناهم"؛ لأن القبيلة حي من أحياء العرب.

فإذا راعيت أن القبيلة حي من أحياء العرب صرفت ثمود، وإذا نظرت إلى أن ثمود قبيلة منعتها من الصرف للعلمية والتأنيث، فالنصب بعامل محذوف وجوبًا لكنه مقدر هنا بعد الفاء، والتقدير: "وأما ثمود فهدينا هديناهم" وإنما قدر بعد الفاء حتى لا يكون الفاصل بين أما والفاء جملة، وذلك إذا قلنا: التقدير: "وأما هدينا ثمود فهديناهم" ومثل ذلك لا يجوز، قال الناظم:

أما كمهما يك من شيء وفا ❖ لتلو تلوها وجوبًا ألفا

أي الفاء الملازمة لأما تدخل على تالي تاليها، فالفاصل بينهما شيء واحد لا يكون جملة.

واعلم أن الفاء الملازمة لتالي "أما" لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها. لماذا؟

لأنها مؤخرة من تقديم.

جاء في (الصبان) من الصفحة الثالثة والستين من الجزء الرابع قوله: ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع، مثال قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩] فقد تقدم المفعول به على الفاء، ولا يجوز ذلك مع غير "أما" فلا يجوز مثلًا تقديم المفعول به على الفاء في نحو: "إن ترد رضا الله فلا تقهر اليتيم" لأن الفاء الملازمة للجواب تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها فلا يصح أن تقول: "إن ترد رضا الله فاليتيم لا تقهر.

أعرب مثال: "ضربت القوم حتى زيدًا ضربته"؟

والجواب: أن لإعراب ما بعد "حتى" في هذا المثال وجهين:

الوجه الأول: أن تكون حتى حرف عطف، وأن يكون "زيدًا" معطوفًا على القوم، ولا يجوز رفعها زيدًا على هذا الوجه، وجملة "ضربته" توكيد لضربت، من قولنا: "ضربت القوم" هذا هو الوجه الأول أن تكون حتى حرف عطف، عاطفة، وهي عاطفة؛ لأن ما بعد حتى غاية لما قبلها، وإذا كانت حتى عاطفة فهي لا تعطف الجمل بل تعطف المفردات، ويعني هذا أن "زيدًا" معطوف على القوم.

لعلك تسأل عن موطن جملة "ضربته" والجواب: أنها توكيد لفظي لضربت السابقة، هذا هو الوجه الأول في إعراب "ضربت القوم حتى زيدًا ضربته" وهو وجه ليس من باب الاشتغال.

الوجه الثاني: أن تكون حتى ابتدائية وزيدًا بالنصب مفعول لمحذوف وجوبًا مفسر بالمذكور والتقدير: "حتى ضربت زيدًا ضربته"، وعلى هذا الوجه يجوز رفع زيد على الابتدائية فتقول: "ضربت القوم حتى زيدًا ضربته" وجملة "ضربته" الخبر.

وعلى الوجه الثاني تأخذ حتى الابتدائية شبه حتى العاطفة، ووجه الشبه أن ما بعدها بعض مما قبلها، فيكون النصب أرجح من الرفع، ومثل حتى في هذين الوجهين من الإعراب لكن الابتدائية في نحو: "ما رأيت زيدًا لكن عمرًا رأيته" بنصب عمر، على ماذا؟

إن جعلت "لكن" عاطفة، وهذا موطن من المواطن التي يجوز أن تكون لكن عاطفة فيه "فعمرًا" معطوفًا على "زيد" "ما رأيت زيدًا لكن عمرًا".

ما موقع جملة "رأيته" من الإعراب؟

الجواب: أن جملة "رأيته" تكون توكيدًا لفظيًّا لرأيت السابقة، وكما سبق أن قلنا إن على هذا الوجه لا تكون هذه الجملة من باب الاشتغال.

الوجه الثاني: أن تكون "لكن" ابتدائية، وإذا قلنا: إن لكن ابتدائية رفعنا "عمرو" على الابتدائية، وتكون جملة "رأيته" خبر فيكون الكلام: "ما رأيت زيدًا لكن عمرو رأيته"؛ لأن "لكن" الابتدائية يبتدأ بعدها الكلام.

ولك النصب؛ يعني: لك أن تقول: "ما رأيت زيدًا لكن عمرًا رأيته" والنصب ليس على العطف، ولكن على أن يكون "عمرًا" منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا أي: "لكن رأيت عمرًا رأيته" وجملة رأيته مفسرة للجملة المحذوفة، وأنت تعلم أن الرفع وجه مرجوح، أما النصب فهو وجه راجح.

ووجه الرجحان: رجحان النصب على الرفع أن "لكن" الابتدائية لها شبه بـ"لكن" العاطفة، ووجه الشبه وقوعها بعد النفي، ومثل لكن "بل" التي للإضراب في نحو: "ما أكرمت زيدًا بل عمرًا أكرمته"، بجواز نصب "عمرًا" على العطف، وتكون جملة "أكرمته" توكيد وجواز نصب "عمرًا" بفعل محذوف وجوبًا مفسر بجملة "أكرمته".

كما يجوز لك الرفع على الإضراب فتقول: "ما أكرمت زيدًا بل عمرو أكرمته"، وبذلك تكون "بل" التي للإضراب مشبهة بـ"بل" العاطفة ووجه الشبه هو وقوعها بعد النفي.

من ذلك ننتهي إلى أن الموطن الخامس الذي يترجح فيه نصب الاسم السابق في باب الاشتغال إذا وقع بعد عاطف فتقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم.

هذا الموطن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون العاطف من حروف العطف مثل: الواو، وثم، والفاء.

القسم الثاني: أن تكون الأداة محمولة على العطف وليست عاطفة، والحروف المحمولة على العطف في هذا الموطن هي: حتى الابتدائية، ولكن الابتدائية، وبل التي للإضراب.

٦. أن يكون الاسم المشتغل عنه جوابًا لمستفهم عنه منصوبًا:

مثال ذلك: أن تقول: من ضربت؟ أو أي الطلاب ضربت؟

فيكون الجواب: زيدًا ضربته، وإنما نصبت لتكون جملة الجواب مطابقة لجملة السؤال؛ لأن جملة السؤال فعلية؛ لأنك لو أعربت "من ضربت" لأعربت "من" مفعولًا مقدمًا وجوبًا؛ لأن الاستفهام له حق الصدارة، وكذلك أي الطلاب ضربت؟ "أي" مفعول به منصوب هو مقدم أيضًا لأن الاستفهام له حق الصدارة، فجملة الاستفهام فعلية، فالأفضل أن تكون جملة الجواب أيضًا فعلية؛ لتطابق جملة السؤال، فتقول: "زيدًا ضربته".

ولي على ما قالوه نظر: ذلك لأنك إذا قلت: من ضربت.. كانت "من" كما ذكرت لك مفعولًا به مقدمًا لصدارته، ومطابقة الجواب للسؤال أن تقول: "زيدًا ضربت" لا أن تقول: "زيدًا ضربته"، بذلك تكون جملة الجواب مطابقة لجملة السؤال جملة السؤال: من ضربت؟ وجملة الجواب زيدًا ضربت.

ولكن الفرق بين جملة الجواب وجملة السؤال أن تقديم المفعول به في جملة الجواب جائز، وتقديم المفعول به في جملة السؤال واجب وشرحت لك سر ذلك.

أما وأن يقال في الجواب: "زيدًا ضربته" كما في "التصريح" يكون "زيدًا" معمول لمحذوف وجوبًا مفسر بالفعل المذكور، فلا مطابقة بين الجواب والسؤال، والكلام حينئذ مصطنع لا معنى له.

وعندي أن المسألة تدخل في باب الاشتغال إذا كان السؤال بالرفع نحو: أي الطلاب ضربته؟ يكون الجواب "زيد ضربته" بالرفع ويكون الرفع هو الراجح لتطابق جملة الجواب جملة السؤال، ويجوز أن تقول: "زيدًا ضربته" من باب الاشتغال والنصب مرجوح لحاجته إلى التقدير. ويرى الأخفش في هذا الموطن جواز الرفع والنصب من غير تفضيل لأحدهما.

ولعلك تتساءل عن سبب ذكر هذا الموطن إذا كان عليه مثل هذا الاعتراض؟

أقول: قد ذكرت هذا الموطن لبيان ضعفه، وليس لاعتباره والأخذ به.

وقد ذكر صاحب "التصريح": أنه مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] وذلك لأنه إذا رفع "كل" احتمل "خلقنا" أن يكون خبرًا له؛ أي إذا قلنا: "إن كل شيء خلقناه بقدر" احتمل الكلام أن تكون خلقناه خبرًا لكل فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ خيرًا كان خيرًا ذلك المخلوق أو شرًّا، وذلك هو مذهب أهل السنة والجماعة، واحتمل أيضًا أن يكون "خلقنا" صفة لشيء، "وبقدر" خبر كل، والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، أي: إن كل شيء مخلوق لنا بقدر، وهذا يعني أن هناك شيء مخلوق لغيرنا، وهذا واضح لو قلنا: إن كل شيء مخلوق لنا بقدر، يفهم من ذلك أن الشيء المخلوق لغيرنا ليس بقدر،

فيوهم أن ثمَّ مخلوقًا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة، فانظر إلى ما يؤدي إليه رفع لفظة "كل" في هذه الآية ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ .

من الممكن أن توجه الآية على مذهب أهل السنة والجماعة ويمكن أن توجه على مذهب المعتزلة، والسبب في كل ذلك هو رفع لفظة "كل"، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لـ"كل" على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا، ويمتنع جعل خلقنا صفة لكل شيء؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عامله، من ثمَّ وجب الرفع لكل إن كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢] أي: الكتب، ولا يصح نصب "كل" لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء، وإنما المعنى: وكل شيء مفعول له ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فرفع "كل" واجب على الابتدائية، والفعل المتأخر صفة له أو لشيء، "وفي الزبر" خبر كل.

أو إن كان الفعل صلة لموصول نحو: "زيد الذي ضربته" أو إن كان الفعل مضافًا إليه نحو: "زيد يوم تراه تفرح" فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته الأول وتراه في الثاني، لماذا؟ لأن كلًّا منهما لا يعمل فيما قبله.

أما الأول: فلأنه صلة؛ أي الفعل جملة "ضربته" صلة للموصول، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول.

أما الثاني: فلأنه مضاف إليه يوم، وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

بعض الأصوليات التي نحن في حاجة إليها لفهم ما يقال في هذا الموطن:

أولًا: الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

ثانيًا: أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف.

ثالثًا: الصلة لا تعمل فيما قبل الموصوف.

سنحتاج إلى استحضار كل أصل من هذه الأصول الثلاثة فيما يأتي من شواهد:

قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] "كل" قرئت مرفوعة وقرئت منصوبة، فما الذي يترتب على القول برفع "كل"؟ عند رفع "كل" أو معنى رفع كل أنها مبتدأ، وهي مضافة إلى شيء، و"خلقناه" إما صفة لشيء، وإما خبر لكل.

فإذا جعلت "خلقناه" صفة لشيء كان معنى الكلام: أن الشيء الذي خلقناه يكون بقدر، فرفع "كلُّ" يوهم أن تكون جملة "خلقناه" صفة لشيء، وأن يكون الخبر "بقدر" والتخصيص بالصفة، يفهم أن ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر، أي: إن الشيء الذي خلقناه يكون بقدر، وهذا التفسير يوهم أن ثم مخلوقًا لغيره سبحانه وتعالى لكنه ليس بقدر، واعتقاد ذلك غير جائز.

هذا المعنى مرتبط بأن نجعل "خلقناه" صفة لشيء، و"بقدر" خبر لكل، فإذا جعلنا "خلقناه" هي الخبر، أي: أن "كل" مبتدأ وجملة "خلقناه" هي الخبر، و"بقدر" متعلق بمحذوف حال، يكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر، خيرًا كانت أو شرًّا، وهذا اعتقاد صحيح.

أي: أن مع رفع "كل" هناك احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يكون الخبر "بقدر"، و"خلقناه" صفة لشيء، وهذا الإعراب سيترتب عليه اعتقاد غير جائز، وهو أن الشيء الذي خلقناه يكون بقدر، وهذا يعني أن هناك مخلوقات أخرى لغيره سبحانه، لكنها ليست بقدر.

الاحتمال الثاني: أن تكون جملة "خلقناه" هي القدر، وبقدر حال، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات بقدر خيرًا كان أو شرًّا، وهذا اعتقاد صحيح، إذ نصبنا "كل" في قراءة نصب "كل".

يترتب على هذه القراءة: أن تكون كل مفعولًا لفعل محذوف وجوبًا مفسر بخلقناه، فجملة "خلقناه" مفسرة لا محل لها من الإعراب، ويمتنع مع نصب كل جواز أن تكون جملة خلقناه صفة، لماذا؟

لأننا لو اعتقدنا، أو قلنا أن "خلقناه" صفة لشيء مع نصب كل أدى ذلك إلى منع أن تكون هذه الجملة مفسرة للفعل المحذوف العامل في كل، وشرطه الاشتغال أن يكون الفعل المذكور صالحًا للعمل في الاسم السابق، والصفة لا تعمل في الموصوف.

وعلى القول: بأن جملة "خلقناه" مفسرة يكون المعنى: إنا خلقنا كل شيء بقدر، وهذا اعتقاد صائب، ومعنى ذلك أن رفع "كل" في الآية موهم معنى غير صحيح، وفي النصب دفع لإيهام غير الصواب، فكان النصب أرجح من الرفع راجع في توجيه الكلام عن هذه الآية.

ويرى سيبويه وجمهور البصريين: أن الرفع في هذه الآية هو الأرجح، والنصب فيها مرجوح، قال سيبويه: "وأما قوله ﷻ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩].

فإنما جاء على: زيدًا ضربته، وهو عربي كثير.

أقول: وقد علمت أن في مثل: زيدًا ضربته، الرفع فيه أرجح؛ لأنه لا يحتاج إلى تقديم.

سؤال: أعرب قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] مرة بنصب كل؟ وأخرى برفعها؟

الجواب: "كل" بالنصب: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، وهو مضاف وشيء مضاف إليه، والجملة من الفعل المحذوف والمفعول به في محل رفع خبر إن، وجملة "خلقناه" تفسيرية لا محل لها من الإعراب، و"بقدر" متعلق بمحذوف الحال، هذا إعراب الآية على قراءة نصب "كل".

وعلى قراءة الرفع في الآية وجهان من الإعراب:

أحدهما: "كل" مبتدأ مضاف إلى شيء، وجملة "خلقناه" صفة لشيء، و"بقدر" خبر، وسوغ الابتداء بكل الصفة.

ثانيهما: "كل" مبتدأ مضاف إلى شيء، وسوغ الابتداء به العموم، وجملة "خلقناه" خبر، و"بقدر" حال.

ما يستوي فيه الوجهان الرفع والنصب

وصورة هذا القسم أن يكون في الكلام جملتان: الجملة الأولى جملة كبرى الخبر فيها جملة فعلية، والثانية جملة الاشتغال المشتملة على ضمير مفسر بالمبتدأ في الجملة السابقة، مثال: محمد أكرمته، وزيدًا أهنته بسببه.

فإذا لم يكن في جملة الاشتغال ضمير اشترط أن تكون معطوفة بالفاء المفيدة للسببية، مثال: محمد أكرمته، فزيدًا أهنته، فإن راعيت في العطف جملة الخبر

جعلت جملة الاشتغال خبرًا ثانيًا، ونصبت الاسم منها، فقلت: محمد أكرمته، وزيدًا أهنته بسببه.

وبذلك تكون جملة الاشتغال في محل رفع؛ لأنها معطوفة على جملة خبرية مرفوعة، وهي: أكرمته، ولا يخفى عليك أن جملة أهنته على هذا الإعراب تفسيرية، لا محل لها من الإعراب، وإن راعيت في العطف الجملة الكبرى رفعت الاسم من جملة الاشتغال، فقلت: محمد أكرمته وزيد أهنته بسببه، وبذلك تكون عاطفًا جملة اسمية على جملة اسمية.

ولا يخفى عليك أن جملة "أهنته" على هذا الإعراب في محل رفع خبر.

كيف تعرب نحو: محمد أكرمته وزيدًا أهنته بسببه؟

الجواب: محمد: مبتدأ، وأكرمته: خبر، وهي جملة كبرى، فيها الخبر جملة فعلية، وزيدًا أهنته بسببه، الواو عاطفة وزيدًا بالنصب مفعول به، لفعل محذوف وجوبًا، وجملة "أهنته بسببه" مفسرة للفعل المحذوف، والفعل المحذوف مع المفعول به في محل رفع خبر ثاني لمحمد، هذا إذا نصبت زيدًا.

فما الإعراب؟ لو رفعته وقلت: محمد أكرمته، وزيد أهنته بسببه؟

الواو: عاطفة، وزيد: مبتدأ، جملة "أهنته بسببه" خبر، وبذلك تكون جملة "زيد أهنته" لا محل لها من الإعراب، لأنها معطوفة على جملة ابتدائية، وهي: محمد أكرمته، والمعطوف على ما لا محل له من الإعراب لا محل له من الإعراب.

سؤال: ما الحكم لو كانت جملة الاشتغال خالية من ضمير يربطها بالجملة الأولى؟ مثال: محمد أكرمته، وزيد أهنته؟

الجواب: أنك علمت أن المشاكلة بين الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أفضل من عدم المشاكلة، أي التساوي في نوع الجملتين المتعاطفتين أفضل من عدم التساوي، أي: إن عطفت جملة فعلية على جملة فعلية -إن أمكن أن تعطف جملة فعلية على فعلية- أفضل من أن تعطف جملة اسمية على جملة فعلية، وإن كان ذلك جائزًا أيضًا.

وعلى ذلك، فإن رفع الاسم في جملة الاشتغال على الابتدائية من المثال الذي معنا أفضل من نصبه؛ لأن مع الرفع عطف جملة اسمية على جملة اسمية، ولو نصبت سيترتب على ذلك أن تعطف جملة فعلية على جملة اسمية.

وكما قلت لك: هو جائز أيضًا، وبلا خلاف.

وقد جاء بالنصب قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن: ٧]

وهي مسبوقة بقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦].

القسم الذي يجب فيه نصب الاسم

يجب النصب إذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل، كأدوات التحضيض، نحو: هلا زيدًا أكرمته.

كيف تعرب: هلا زيدًا أكرمته؟

هلا: من أدوات التحضيض، حرف لا محل له من الإعراب، وزيدًا مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، وجملة أكرمته جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وسبق أن نبهتك إلى أن ادعاء أن زيدًا منصوب للفعل المذكور ممنوع، ووجه المنع أن الفعل لا يصح أن يعمل في الاسم الظاهر، وفي ضميره.

وهناك من قال: إن الهاء في أكرمتهم إلغاء، وزيدًا منصوب بأكرمت، وهذا الرأي مردود أيضًا؛ لأن الهاء في أكرمته اسم، والأسماء إذا اتصلت بالعوامل لا يصح أن تلغى.

نخرج من ذلك إلى أن أدوات التحضيض إذا دخلت على جملة الاشتغال وجب أن ينصب الاسم في باب الاشتغال، ولا يجوز رفعه؛ لأن أدوات التحضيض لا بد أن تدخل على جملة فعلية.

هناك أيضًا أدوات أخرى لو دخلت على جملة الاشتغال وجب نصبه، وجب نصب الاسم من ذلك: أدوات الاستفهام في الشعر خاصة، لأن الهمزة هي الحرف الوحيد، أو الأداة الوحيدة في باب الاستفهام التي تدخل على الاسم وعلى الفعل، لذلك جاز أن تكون الهمزة في النثر في باب الاشتغال، أما بقية أدوات الاستفهام لا يقع الاشتغال بعد شيء منها إلا في الشعر خاصة.

معنى هذا: أنك تقول في الشعر: متى زيدًا أكرمته في الشعر فقط، يمثل بهذا الكلام للتدريج للتعليم، وليس معنى ذلك أنه يجوز أن يقول: متى عمروًا لقيته؟ على فرض أنه من الشعر، لكن في نثر الكلام لا يجوز أن تقول كذلك؛ لأن "متى" إذا دخلت على كلام في فعل لا بد أن يكون الفعل هو الذي يقع بعدها، تقول: متى لقيت عمرًا، ولا يصح أن تقول: متى عمرًا لقيته في نثر الكلام، هذا بالنسبة لأدوات الاستفهام.

يعني إذن: أدوات الاستفهام لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر، وإذا وقع فيجب أن ينصب الاسم بعدها أدوات الشرط كأدوات الاستفهام.

يستثنى من ذلك: إن، وإذن؛ يعني أن: أدوات الشرط تنقسم إلى قسمين:

قسم لا يكون الاشتغال بعده إلا في الشعر، هو كل أدوات الشرط ما عدا إن، وإذا.

وقسم يكون الاشتغال بعده في النثر وفي الشعر، هو إن وإذا فقط، إذا مطلقة، وإن بشرط.

إذا تعمل إذا كان الفعل بعدها ماضيًا أو مضارعًا، سواء إن كان الفعل ماضيًا أم مضارعًا، يقع الاشتغال بعدها في النثر على أي وضع.

أما إن الشرطية: فلا يقع الاشتغال بعدها في النثر، إلا إذا كان فعل الشرط بعدها ماضيًا، إما لفظًا ومعنًى وإما معنًى فقط. تقول: إن زيدًا لقيته فأكرمه، ففعل الشرط لقيته ماضيًا لفظًا ومعنًى، وتقول: إن زيدًا لم تلقه فانتظره، لم تلقه: فعل الشرط، وهو ماضٍ معنًى؛ لأن لم تقلب الفعل المضارع إلى المضي، فيكون ماضيًا معنًى، أما بالنسبة لـ "إذا"؛ تقول: إذا زيدًا لقيته فأكرمه، كما تقول: إذا زيدًا تلقاه فأكرمه.

لكن: لماذا يمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد إن التي يكون فعل شرطها مضارعًا؟

لأن "إن" إذا كان فعل الشرط فيها مضارعًا جزمته، مثال: إن زيدًا تلقه فأكرمه، ولذلك لا يصح أن يكون هذا الكلام في النثر، لماذا؟

لأن "إن" إذا جزمت الفعل لا بد أن تدخل على الفعل لا تدخل على اسم؛ يعني: لا يصح لك أن تقول: إن زيدًا تلقه فأكرمه، بل لا بد أن تقول: إن تلقَ زيدًا فأكرمه، لذلك اشترطوا في "إن" أن تنصب الاسم في باب الاشتغال، إذا كان فعل الشرط ماضيًا لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط، أما "إذا" فينصب الاسم بعدها في النثر، سواء كان فعل الشرط ماضيًا أو كان مضارعًا.

نخلص إلى أن الاسم يجب نصبه في باب الاشتغال في النثر بعد أدوات التحضيض، وبعد إن وإذا من أدوات الشرط.

أما أدوات الاستفهام، فلا يقع الاسم في جملة الاشتغال منصوبًا بعدها، ولكن ذلك في الشعر.

ومعنى ذلك: أن جملة الاشتغال بالنسبة للنصب تنقسم إلى قسمين:

قسم لا ينصب إلا في الشعر، وذلك بعد أدوات الشرط باستثناء إن وإذا، وبعد أدوات الاستفهام.

قال صاحب "التصريح": وتسوية الناظم في النظم بين "إن وحيثما" مردودة؛ لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الشعر.

وقد سبق أن قلت لك: إن أدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر باستثناء إن، وإذا، وحيثما، اسم شرط.

أما بعد "إن" فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنًى، يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر، وإن كان مضارعًا مجزومًا بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر.

والجواب عن الناظم يعني: العذر الذي يمكن أن نذكره للناظم أن الغرض منه التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب؛ حيث وقع الاشتغال بعدهم، فالغرض من النظم هو التسوية بين إن وحيثما في وجوب النصب، حيث وقع الاشتغال بعدهما.

وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة.

مواضع وجوب الرفع:

عرفت أن باب الاشتغال قائم على الجملة الاسمية الكبرى، التي يكون فيها الخبر جملة فعلية، ولا تكون الجملة في باب الاشتغال إلا إذا كانت بحيث يمكن أن يتسلط الفعل على الاسم السابق فينصبه، فمثلًا: "محمد أكرمته"، جملة تتكون من مبتدأ وخبر، فـ"محمد" مبتدأ و"أكرمته" خبر، لو حذفت الضمير من "أكرمته" احتاج الفعل إلى مفعول به، وبذلك من الممكن أن يتسلط على الاسم السابق فينصبه؛ لأن المفعول به إذا كان اسمًا ظاهرًا غير محصور يجوز أن يتقدم على الفعل، فتقول: "محمد أكرمت"، هذه الجملة بهذه الصفة هي التي تصلح لباب الاشتغال.

أما إذا كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق لا يجوز له أن يعمل النصب في الاسم السابق لو حُذِف الضمير- لا يجوز أن تكون إذًا الجملة من باب الاشتغال، ويجب رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ، وتعود الجملة إلى بابها باب المبتدأ والخبر.

ما المواطن التي يجب أن يكون فيها الفعل الناصب للضمير جملة خبرية ولا يصح أن تكون الجملة من باب الاشتغال؟

هناك بعض الجمل منها: إذا كان الفعل المتصل بالضمير صفة لا يصلح أن يكون مفسرًا لفعل محذوف عامل في الاسم السابق، مثال قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢] فجملة "فعلوه" وهي من الفعل والفاعل والمفعول، والمفعول هو الهاء راجعٌ إلى كل، جملة "فعلوه" صفة لشيء، كل شيء فعلوه مكتوب في الزبر مسجل عليهم، ولا يصح نصب كل في هذه الآية، أو في أي

تعبير مساوٍ لهذه الآية ؛ لأن هذا الفعل بهذا الوضع لا ينصب الاسم السابق ، وبالتالي لا يفسر عاملًا محذوفًا.

المواطن التي يجب فيها الرفع خمسة :

١. أن يكون الفعل المتصل بالضمير صفة :

كـ " كل شيء" ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٢].

ونعود لنقول : لا يصح نصب "كل" ؛ لأن تقدير تسليط الفعل "عليها" ، أي : على "كل" إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء.

وإنما المعنى : "وكل شيء" مفعول لهم ثابت في الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع "كل" واجب على الابتدائية ، والفعل المتأخر صفة له ، أو لشيء ، و"في الزبر" خبر كل.

٢. إذا كان الفعل المتصل بالضمير صلة لموصول :

نحو : زيد الذي ضربته ، فجملة "زيد الذي ضربته" فيها جملة "ضربته" صلة لـ"الذي" ، وضمير المنصوب في "ضربته" عائد على "زيد" ، فهل يجوز أن ننصب "زيد"؟ فنقول : زيدًا الذي ضربته ؛ ليكون من باب الاشتغال ، وتكون جملة "ضربته" تفسر بفعل محذوف وجوبًا؟

والجواب : أن هذا لا يجوز ، والسبب أن جملة ضربته صلة للذي ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وإذا كانت لا تعمل فيما قبل الموصول ، فلا تفسر عاملًا ، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

٣. إذا كان الفعل المتصل بالضمير مضافًا إليه:

أي: متصلًا بضمير الاسم السابق، مثال: زيد يوم تراه تفرح، فزيد فيهما واجب الرفع على الابتداء، لماذا؟

يجب رفع زيد على الابتداء، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره تراه من قولنا: زيد يوم تراه؛ لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فالصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف.

٤. إذا كان الاسم واقعًا بعد ما يختص بالابتداء:

مثال: إذا الفجائية، خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.

هل يجوز أن نقول: فإذا زيدًا يضربه عمرو؟ فإذا زيدًا بالنصب، وتكون جملة يضربه مفسرًا للعامل في زيد.

في مسألة "إذا" الفجائية ثلاثة أقوال: أصح هذه الأقوال ما قلناه، وهو: أنه واجب الرفع، لا يجوز أن يوصل.

هنا رأي ثان مقابل لهذا الرأي، وهو يجوز أن تقول: فإذا زيد يضربه عمرو؛ لأن إذا الفجائية عندهم تدخل على الجملة الفعلية.

والرأي الثالث: يفرق بين أن يقترن الفعل بقد، فيجوز دخولها عليه، أي: دخول إذا عليه، وألا يقترن بقد، فيمتنع دخول إذا الفجائية عليه، ولكن نحن مع الرأي الراجح الشائع، وهو أنه يجب الرفع، فنقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتداء ❖ يختص فالرفع التزمه أبدًا

٥. إن وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولًا لما بعده:

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ❖ ما قبل معمولًا لما بعد وجد

مثال: زيد ما أحسنه!! أو زيد إن رأيته فأكرمه، أو زيد هل رأيته، أو زيد هلا رأيته، أو ما زيد إلا يضربه عمرو، فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة؛ لأن ما بعد ما التعجبية، وإن الشرطية، وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور.

خاتمة في أمورٍ متمات لباب الاشتغال

ذكر صاحب (التصريح) أمورًا متممات ختم بها باب الاشتغال:

الأمر الأول: أن العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلًا كذلك يكون اسمًا.

لعلك تلاحظ أن كل ما قلناه فيما مضى قائمٌ على جملة اسمية فيها الخبر جملة فعلية.

وهنا ننبه إلى أن العامل كما يكون فعلًا يكون اسمًا، لكن بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون وصفًا، فلا يكون اسم فعل، ولا يكون مصدرًا، هذا هو الشرط الأول.

الشرط الثاني: أن يكون الوصف عاملًا عمل الفعل، فلا يكون وصفًا غير عامل.

الشرط الثالث: أن يكون الوصف العامل صالحًا للعمل فيما قبله، فلا يكون وصفًا مقرونًا بـ: "أل"؛ لأن "أل" المتصلة باسم الفاعل، والمفعول موصولة، وما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله، ولا يكون صفةً مشبهة؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل النصب فيما قبلها، فلا تفسر عاملًا، ولا يكون اسم تفضيل؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب مطلقًا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وسوِّ في ذا الباب وصفًا ذا عمل ❖ بالفعل إن لم يك مانعٌ حصل

وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة.

فمثال اسم الفاعل نحو: زيدًا أنا ضاربُه، ومثال اسم المفعول: الدرهمَ أنت معطاه، ومثال أمثلة المبالغة: العسلَ أنت شرَّابُه، والنعمَ أنت منحارُها، والعبدَ أنت ضروبُه أو ضريبه، والقدرَ أنت حذرُه -الآن أو غدًا في الجميع- أي: زيدًا أنا ضاربه الآن أو غدًا، لأن شرط عمل اسم الفاعل عمل الفعل: أن يكون للحال أو الاستقبال، وكذلك الشرط في اسم المفعول، وفي أمثلة المبالغة.

فالاسم السابق فيهن -أي: في كل ما مضي من الأمثلة- منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: أنا ضاربٌ زيدًا، وأنت معطى الدرهمَ، وأنت شرابٌ العسلَ، وأنت منحارٌ النعمَ، وأنت ضروبٌ أو ضريب العبدَ، وأنت حذرٌ القدرَ،.

ومعنى ذلك أنك إذا قلت: زيدًا أنا ضاربه، كانت زيدًا مفعول به لعامل محذوف وجوبًا مفسر بالمذكور، فجملة: أنا ضاربُه جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة: أنت معطاه، في قولنا: الدرهمَ أنت معطاه، وأنت

شرابه بعد العسل، في قولنا: العسل أنت شرابه، وأنت منحارها، في قولنا: النعمَ أنت منحارها، وأنت ضروبه أو ضريبه في قولنا: العبد أنت ضروبه، والنعمَ أنت منحارها، والعبد أن ضروبه أو ضريبه.

وهذا الكلام بخلاف: زيدٌ عليكه، أو زيدٌ ضربًا إياه، لماذا لا يجوز أن تقول: زيدًا عليكه، ولا يجوز أن تقول: زيدًا ضربًا إياه؟

لأنهما -أي: عليك وضربًا-: غير صفة، وشرط المحمول على الفعل أن يعمل عمل الفعل، واسم الفعل لا يعمل عمل الفعل، وكذلك المصدر الذي لا ينحل بالأداة أو الفعل، فاسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، فزيدٌ في المثالين واجب الرفع على الابتدائية، وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه "اسم الفعل والمصدر".

نعم، يجوز النصب فيه عند من جوَّز تقديم معمول اسم الفعل، وهو: الكسائي، وعند من جوَّز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف المصدرية كـ "ضربًا" النائب عن فعله الطلبي، وهو المبرد والسيرافي، وعند من جوَّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين.

وبخلاف: زيدٌ أنا ضاربه أمس؛ لأنه غير عامل على الأصح، لأنه بمعنى الماضي، نعم يجوز النصب عند من جوَّز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي وهو: الكسائي.

وبخلاف: زيدٌ أنا الضاربه، ووجه الأب زيدٌ حسنه، فزيدٌ في المثال الأول وهو: زيدٌ أنا الضاربه، ووجه الأب في المثال الثاني: وجه الأب زيدٌ حسنه- رفعهما واجب على الابتدائية، وما بعدهما من الجملة الاسمية: خبرهما، ولا يجوز نصبهما، والسبب في ذلك: لأن الصلة وهي ضارب من قولنا: زيد أن الضاربه،

والصفة المشبهة: وهي حسن- لا يعملان فيما قبلهما، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، وكذلك زيدٌ عمرو أكرم منه، لا يجوز فيه نصب الاسم السابق؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقًا، لا تقديمًا ولا تأخيرًا.

الأمر الثاني: لا بد في صحة الاشتغال من عُلْقَة -أي: رابط- بين العامل والاسم السابق؛ لأن الأصل -كما سبق أن قلت- في جملة باب الاشتغال هو: المبتدأ والخبر، ودخل الاشتغال عليه، فهو فرعه، وأنت تعرف أن الخبر لا بد أن يربط بالمبتدأ، فلا بد من ضمير في الفعل؛ ضمير يعمل الفعل فيه النصب، وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره، أي: ضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدًا ضربته، فالعُلْقَة الرابطة بين العامل في هذه الجملة وهو: ضربت، والاسم السابق وهو: زيد، الهاء المتصلة بـ"ضربت"، وهذا واضح.

كذلك تحصل العُلْقَة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر، متعلق بالمنفصل، نحو: زيدًا مررت به، فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق. وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء.

وكذلك تحصل العُلْقَة بضميره المنفصل باسم مضافٍ نحو: زيدٌ أو زيدًا ضربت أخاه، فالهاء المجرورة بإضافة الأخ إليها، هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف، وهو: الأخ.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفصلُ مشغولٍ بحرف جرٍ ❖ أو بإضافة كوصلٍ يجري

كذلك تحصل العُلْقَة بالضمير المنفصل من العامل باسم أجنبي، أتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق، بشرط أن يكون التابع للأجنبي نعتًا له؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، نحو: زيدًا ضربتُ رجلًا يحبه، فالهاء في:

يحبه، هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل الأجنبي، وهو: رجلًا، وجملة: يحبه نعت لرجل، وهو أجنبي من زيد، لأنه ليس سببيًّا له.

وكذلك تحصل العُلْقَة بالضمير المتصل بتابع عطفًا على الأجنبي بالواو خاصة، لما فيها من معنى الجمع، فالاثنان معها، أو الجمع بمنزلة اسمٍ مثنى أو مجموع فيه ضمير، نحو: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه، أو يكون التابع: عطف بيان على الأجنبي؛ لأن عطف البيان كالنعت في "الإيضاح والتخصيص"، نحو: زيدًا ضربت عمرًا أخاه، فالهاء في: أخاه فيهما في قولنا: زيدًا ضربت عمرًا أخاه، وزيدًا ضربت عمرًا وأخاه، الهاء في: أخاه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف.

وذلك مستفاد من قول الناظم:

وعُلْقَةٌ حاصلة بتابع ❖ كعلقةٍ بنفس الاسم الواقع

ومسألة عطف البيان زائدة على (التسهيل)، فإن قدرت الأخ فيها بدلًا من عمرو بطلت هذه المسألة، نصبت الاسم السابق أو رفعت؛ لأن الأخ يصير من جملة ثانية، ذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت، وعلى المشتَغل عنه إن نصبت، اللهم إلا إذا قلنا: عامل البدل والمبدل منه واحد- صح الوجهان: النصب والرفع لوجود الرابط فيهما، فإن قلت: ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضًا، بأن يجعل العامل في: الأخ خبرًا في الرفع، ومفسرًا في النصب، وجملة: ضربت عمرًا معترضة بينهما.

قلت: عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه، حتى يصح أن يكون خبرًا أو مفسرًا لغيره، وإنما هو تقدير معنوي، وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد، بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل بالاتفاق.

وبقي من التوابع: التوكيد، نحو: زيدًا ضربتُ عمرًا نفسه، ولا يصح مجيئه هنا؛ لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكَد، فلا يصح عوده على الاسم السابق.

الأمر الثالث: أنه يجب كون المقدر في نحو: زيدًا ضربته، من معنى العامل المذكور ولفظه، فيقدر: ضربت زيدًا ضربته، وفي بقية الصور من معناه، أو من لازمه دون لفظه، فيقدر في نحو: زيدًا مررت به، جاوزت زيدًا مررت به، ولا يقدر: مررت، لماذا؟ لأن الفعل مرَّ لا يصل إلى الاسم بنفسه، ويقدر في نحو "زيدًا لست مثله" خالفت زيدًا لست مثله، لأن خالفت هو معنى لست، ويقدر في نحو "زيدًا ضربت أخاه" أهنت زيدًا ضربت أخاه، ولا يقدر: ضربت، لأنك لم تضرب زيدًا، وإنما ضربت أخاه، ومن لازمه إهانة زيد؛ لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص.

وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدمًا على الاسم المنصوب، إلا أن يمنع مانعٌ من حصر أو غيره فيقدر متأخرًا عنه.

لعلك تتذكر العامل المقدر في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]، ذلك لأن تقدير الإعراب: وأما ثمود فهدينا هديناهم، قُدر الفعل بعد الفاء، ولم يقدر قبل الاسم، فلم يقولوا: إن التقدير: وأما هدينا ثمود فهديناهم؛ ذلك لأنه لا يصح أن يفصل بين: أمّا، والفاء بجملة.

لعل هذا مثال لقول "الموضح": إن جميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدمًا على الاسم المنصوب، إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرًا عنه.

الأمر الرابع: ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعلٌ ضمير اسم سابق، أو ملابسًا لضميره يجري:

إذا رفع فعل ضمير اسم سابق لفظًا: نحو: زيدٌ قام، أو تقديرًا نحو: زيدٌ غُضب عليه، فالهاء المجرورة بـ "على" أي: في غضب عليه، في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغُضب.

أو رفع ملابسًا لضميره، نحو: زيدٌ قام أبوه، فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كـ: خرجت فإذا زيدٌ قد قام؛ لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح، وكذلك قولنا: ليتما عمروٌ قعد، إذا قدرت ما كافة لليت عن العمل، فعمرو: مبتدأ، وقعد: خبره، ولا يجوز أن يكون عمرو: فاعلًا لمحذوف؛ لأنه لم يسمع: ليتما قعد عمرو، فإن قدرت "ما" زائدة غير كافة- لم يكن الرفع واجبًا، بل جائزًا، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها ما الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها، لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية، فإن قدرت "ما" مصدرية كان الرفع واجبًا، لكن على الفاعلية، لأن "ما" المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر.

أو وجب الرفع بالفاعلية نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ونحو: هلا زيد قام؛ لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال، خلافًا للكوفيين فيهما، وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو: زيدٌ قام عند المبرد ومتابعيه، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال.

ذكر ذلك الفارسي في "التذكرة"، ونقله ابن الحاج عنه في "النقد" على "مقرب ابن عصفور"، فسقط ما قيل: إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية.

وعكس ابن العريف الترجيح: فرجح الفاعلية على الابتدائية.

وغيرهم من البصريين: يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل من نفيٍ أو استفهام، وتقدم عن الكوفيين: إجازة تقديم الفاعل في بابه.

وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو: زيدٌ ليقم، لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت.

هذا تقرير كلامه، وفيه نظر؛ لأن رفع زيد على الفاعلية من قولنا: زيد ليقم، يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره.

وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب: إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذة، فكيف يكون راجحًا مع كونه شاذًا؟

قال الدنوشري معلقًا على النظر الذي أورده الشيخ خالد: فيه نظر، فإن ابن مالك صرح في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ بأن التقدير: وليسكن زوجك، ومخالفة ابن هشام له لا تضره، ولا نسلم أن ذلك شاذ، ولو سُلم فالشاذ وارد في القرآن، لا سيما إذا كان مخلصًا من محذور كما هنا.

ونحو: قام زيدٌ وعمروٌ قعد، فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية، قام زيد جملة فعلية، وعمرو قعد جملة اسمية، والجملة الاسمية يجوز أن تعطف على الجملة الفعلية بلا خلاف، لكن المشاكلة بين الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أفضل، لذلك تُرجح الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد، ولا نقول: بقعد المذكورة؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله، إلا عند الكوفيين، فقد أجازوا ذلك.

ونحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩]، فيترجح رفع: بشر، وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف؛ لأن الغالب في الهمزة دخولها

على الأفعال، وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن إعادته هنا، فقد سبق أن قال صاحب "التصريح" في باب الفاعل: وجاز الأمران في ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾.

فأنتم يجوز أن يكون: مبتدأً، وتخلقونه: خبره، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: أتخلقون تخلقون؟! فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل، على ما هو القانون عند حذف العامل، والأرجح الفاعلية؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم، أي: يجوز في أنتم أن تكون مبتدأ، أو أن تكون فاعلًا لفعل محذوف والأرجح الفاعلية، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم.

وعُورض بأن في الفعلية تخالفًا في عطف جملة: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [الواقعة: ٥٩]، فجملة: ﴿ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ معطوفة على: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ والقول بالابتدائية والمعروف أن: ﴿ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ جملة اسمية من مبتدأ وخبر، فلو قلنا: إن أنتم فاعل لفعل محذوف، عطفنا بذلك الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، ولو قلنا: أنتم مبتدأ، وتخلقونه خبر، عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية وفي ذلك تناسب، والتناسب أولى من التخالف.

ومن ثم قال الموضح في "المغني": وتقدير الاسمية في ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ أرجح منه في: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسمية وهي: ﴿ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ لكن هذه الأرجحية -وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص- مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء.

فالرفع على الفاعلية في: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ أرجح من الرفع على الفاعلية في: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ وتقدير الاسمية في: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ أرجح منه في: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الاسمية وهي: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾.

والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو: زيدٌ قام وعمرو قعد عنده، ففي الفاعلية مراعاة الصغرى: زيد قام وعمرو قعد عنده، زيد قام: جملة اسمية فيها الخبر جملة فعلية، وعمرو قعد عنده: أيضًا جملة اسمية فيها الخبر جملة فعلية، فلو قلت: إن "عمرو" فاعل بفعلٍ محذوف مفسر بالمذكور وهو: قعد، فقد راعيت الجملة الصغرى وهي خبر المبتدأ السابق، ففيه عطف فعلية على فعلية، زيد قام، قام: جملة خبرية، وعمرو فاعل بفعل محذوف وجوبًا مفسرًا بالمذكور، وهو معطوف على قام فهو خبر ثانٍ والرابط الضمير في عنده، زيد قام وقعد عمرو عنده.

ولو ذهبت إلى أن "عمرو": مبتدأ، وقعد: خبر، فأنت بذلك عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وصارت الجملة الثانية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وعلى كلٍّ ففي عطف جملة اسمية على جملة اسمية تناسب، إذ أن القول بابتدائية عمرو تتساوى مع القول بفاعليته للعلة المذكورة التي سبق أن ذكرناها، ولكن الأمر مختلف في قولنا: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ وفي: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ فقلنا: إن الأرجح في: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ الرفع على الفاعلية، وذلك أرجح من أن نقول: إن أنتم فاعل، بل الابتدائية أفضل؛ لأن: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ معطوف عليها ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، فقولنا: إن أنتم مبتدأ، وتخلقونه: خبر، أفضل من أن نقول: أنتم فاعل بفعل محذوف؛ لأن في قولنا: أنتم فاعل بفعل محذوف يترتب على ذلك عدم تناسب بين الجملتين المعطوفتين، المعطوف إحداهما على الأخرى، لذلك قلنا: إن إعراب أنتم: مبتدأ، أفضل من إعرابها فاعلًا؛ لأن في إعراب المبتدأ تناسب، وفي القول بالفاعلية عدم تناسب.

بعض الأسئلة المتعلقة بما سبق ذكره في ختام باب الاشتغال:

ما الذي يشترط في الاسم المفسِّر عاملًا في باب الاشتغال؟

الاسم يفسر عاملًا في الاسم السابق في باب الاشتغال بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون وصفًا، فلا يكون اسم فعل، ولا مصدر.

الثاني: أن يكون الوصف عاملًا عمل الفعل، فلا يكون وصفًا غير عامل.

الثالث: أن يكون الوصف العامل صالحًا للعمل فيما قبله، فلا يكون وصفًا مقرونًا بـ: "أل"، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل.

والاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة.

مثال اسم الفاعل: زيدًا أنا ضاربُه، فزيدًا في هذا المثال مفعول به لاسم فاعلٍ مفسَّر باسم الفاعل المذكور، وتقدير الكلام: أنا ضارب زيدًا أنا ضاربه، فحذف اسم الفاعل الأول العامل المقدر عاملًا في الاسم الظاهر حذفًا واجبًا، وبقي الثاني وهو: أنا ضاربه مفسرًا للسابق المحذوف.

مثال اسم المفعول: الدرهمَ أنت معطاه، فالدرهم مفعول به لمحذوف، تقدير الكلام: أنت معطًى الدرهم، وتوجيه الإعراب كما سبق في إعراب قولنا: زيدًا أنا ضاربه.

والثالث نحو: العسلَ أنت شرابُه، وهو على تقدير: أنت شرابٌ العسل أنت شرابُه، والنَّعمَ أنت منحارُها على تقدير: أنت منحارٌ النعم، والعبدَ أنت ضروبُه

على تقدير: أنت ضروبٌ العبد أنت ضروبُه، أو أنت ضريب العبد أنت ضريبه، والقدر أنت حذرُه، على تقدير: أنت حذرٌ القدرَ أنت حذرُه.

ومع كل مثالٍ من الأمثلة السابقة يجب أن يكون في تقدير: الآن أو غدًا؛ لأن الاسم العامل عمل الفعل المجرد من "أل" لا بد أن يكون في الزمن الحالي، أو في المستقبل.

هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال أن تقول: زيدًا ضربتُ؟

مثل هذا المثال لا يصح أن يكون من باب الاشتغال؛ لأن الجملة الصالحة لباب الاشتغال لا بد أن يكون فيها من عُلْق من ضمير رابط بين العامل والاسم السابق؛ لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر، ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه.

وكما تحصل العُلْقَة الرابطة بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل المفسر للعامل المحذوف، مثل: زيدًا ضربته، كذلك تحصل العُلْقَة بضمير الاسم السابق المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: زيدًا مررت به.

أو أن يكون الضمير منفصلًا من العامل باسمٍ أجنبي أتبع بتابع مشتملٍ على ضمير الاسم السابق، بشرط أن يكون التابع للأجنبي نعتًا له؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، مثال ذلك: زيدًا ضربتُ رجلًا يحبه، فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو: رجلًا، وجملة: يحبه نعت لرجل، وهو أجنبي من زيد؛ لأنه ليس سببيًّا له.

أو يكون التابع عطفًا على الأجنبي بالواو خاصة، لما فيها من معنى الجمع، فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى، أو مجموع فيه ضمير، نحو: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه.

أو يكون التابع عطف بيان على الأجنبي ؛ لأن عطف البيان كالنعت في "الإيضاح" و"التخصيص"، مثال: زيدًا ضربت عمرًا أخاه، فالهاء في أخاه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف.

كيف تقدر العامل في الاسم السابق في باب الاشتغال؟

يجب كون المقدر في نحو: زيدًا ضربته، من معنى العامل المذكور ولفظه، فيقدر: ضربتُ زيدًا ضربته، وفي بقية الصور من معناه، أو لازمه دون لفظه، فيقدر في نحو: زيدًا مررت به، أن تقول: جاوزت زيدًا مررت به، لماذا لا يقدر: مررت فيكون الفعل المقدر من لفظ ومعنى الفعل المفسِّر؟

المانع أن الفعل المفسِّر وهو: مررت، لا يصل إلى الاسم بنفسه، بل بحرف جر.

ولعلك تلاحظ أن الاسم السابق منصوب، وليس مجرورًا، ويقدر العامل السابق في نحو: زيدًا لست مثله، أن تقول: خالفت زيدًا لست مثله ؛ لأن خالفت هو معنى لست، ويقدر في نحو زيدًا ضربت أخاه: أهنت زيدًا ضربت أخاه، ولا يقدر ضربت ؛ لأنك لم تضرب زيدًا وإنما ضربت أخاه، ومن لازمه إهانة زيدٍ، لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص.

الاشتغال في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية

عناصر الدرس

أهم ما ذكره الشيخ عضيمة من ملاحظات على الآيات التي فيها الاشتغال في القرآن الكريم

الملحوظة الأولى: التي وصل إليها الشيخ عضيمة في كتابه: (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) الجزء الثاني من القسم الثالث: أنه ليس في القرآن المشتغل عنه الواجب النصب، ولا الواجب الرفع.

الملحوظة الثانية: التي وصل إليها الشيخ عضيمة -وهي مما ذكره النحاة-: من شرط الاسم المشتغل عنه: أن يكون مختصًّا لا نكرة محضة، حتى يصلح للابتداء به، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد: ٢٧] ليس من الاشتغال، لأن رهبانية لا تصلح للابتداء، فالجملة بعدها صفةٌ.

الملحوظة الثالثة: أفاد الزمخشري -نقلًا كما قال الشيخ عضيمة، وأبو حيان كذلك-: إجازة أن يكون المصدر مفسرًا في باب الاشتغال، فأجاز الاشتغال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [محمد: ٨].

الملحوظة الرابعة: ونقل الشيخ عضيمة عن الرضي في (شرح الكافية) قوله: "وأما المصدر فلا يكون مفسرًا في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه.

الملحوظة الخامسة: مما أفاده الشيخ عضيمة # من دراساته لأسلوب القرآن الكريم: أن جواب القسم لا يفسر عاملًا في باب الاشتغال، لأنه لا يعمل فيما قبل القسم.

الملحوظة السادسة: ومما ذكر أيضًا من ملاحظاته # : أن لما الحينية إن جُعلت حرفًا فلا يفسر جوابها فعلًا في الاشتغال، وإن جعلت ظرفًا صح معها الاشتغال، مثال ذلك: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ ﴾ [الفرقان: ٣٧].

الملحوظة السابعة: أن العامل في أسماء الشرط لا يفسره إلا فعل الشرط لا الفعل الواقع في جزاء الشرط، واسم الموصول المشبه باسم الشرط لا يفسر العاملَ فيه الخبرُ، لأنه بمنزلة الجزاء، والجزاء لا يفسر عاملًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وأما إذا كان الخبر أمرًا نحو: زيدًا فاضربه، فيجوز أن يفسر عاملًا، ولا يجوز أن تقول: زيدًا فتضربه على الاشتغال.

قد يكون الاسم المشتغل عنه ضميرًا منفصلًا، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

الملحوظة الثامنة: أن الجملة التي فعلها فعل أمر الواقعة بعد اسم بغير الفاء يختار النصب في الاسم، ويجوز فيه الابتداء، وجملة الأمر هي الخبر، فإن دخلت الفاء على فعل الأمر فإما: أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر، أو عاطفة.

فإن قدرتها الداخلة على الخبر، فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم: مبتدأ، وجملة الأمر: خبرٌ، إلا إذا كان المبتدأ قد أجري مجرى اسم الشرط.

وإن كانت الفاء عاطفة: كان ذلك الاسم مرفوعًا، إما مبتدأٌ كما تأول سيبويه ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وإما خبر مبتدأ محذوف، كما قيل: القمر والله فانظر إليه، أي: هذا القمر.

والنصب على هذا المعنى أقل من الرفع، لأنك إذا نصبت احتجت إلى جملة فعلية تعطف عليها بالفاء، واحتجت إلى حذف الفعل الناصب، وإلى تحريف الفاء إلى غير محلها، فإذا قلت: زيدًا فاضربه، فالتقدير: تنبه فاضرب زيدًا اضربه، حذفت تنبه، وحذفت اضرب، وأخرت الفاء لدخولها على المفسِّر،

وكان الرفع أولى لأنه ليس فيه إلا حذف المبتدأ أو حذف الخبر، فالمحذوف أحد جزأي الإسناد فقط، والفاء واقعة في موقعها.

الملحوظة التاسعة: التي وصل إليها الشيخ عضيمة من دراساته: أن النصب ترجح على الرفع للعطف على جملة فعلية في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٣٦].

الملحوظة العاشرة: مما ذكره الشيخ عضيمة # نقلًا عن أبي حيان: أنه مما يرجح النصب في الاشتغال عطف الجملة الفعلية على جملة المشتغل عنه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ [الحجر: ١٩]، قال: لما كانت هذه الجملة وهي: ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا ﴾ بعدها جملة فعلية، كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء.

ونقل الشيخ عضيمة عن ابن هشام في (المغني) قوله: "وهذا مما أغفلوه، أعني: الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة؛ فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته، للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: زيدًا ضربته، وأكرمت عمرًا، ولا فرق بينهم".

وهذه القاعدة التي فيها يترجح النصب لعطف جملة فعلية على جملة الاشتغال مما يضيفه النظر في الشاهد القرآني، لأن مثل هذا الكلام ليس موجودًا في كتب النحو.

مما سبق أن عرفته، وأشار إليه أيضًا الشيخ عضيمة: أن النصب مرجح على الرفع، لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام، لأن همزة الاستفهام يغلب عليها وقوع الفعل بعدها.

كما أن النصب رُجح على الرفع في آيات كثيرة، رُجح الرفع على النصب في آيات كثيرة أيضًا في القرآن الكريم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧].

الملحوظة الحادية عشرة: مما ذكره الشيخ عضيمة في ملاحظاته: أنه يترجح رفع الاسم المشتغل عنه لوقوعه بعد "إما".

وقلنا في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]، أن الذي رجح قراءة الرفع على قراءة النصب في هذه الآية: أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بـ: "أما".

والأمثلة على ذلك كثيرة منها: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته، ومن القرآن: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ ﴾ [النحل: ٥]، بعد قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [النحل: ٤]، فما الحكم لو كان الفاصل بين حرف العطف والمعطوف: "أما"، نحو: ضربت زيدًا وأما عمرو فأهنته؟ فالمختار الرفع.

ذكر صاحب (التصريح): أن العلة: أن "أما" تقطع ما بعدها عما قبلها، لكونها من الحروف التي يُبتدأ بها الكلام، فإذا كان الأمر كذلك أصبحت جملة: ﴿ ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ في حكم: زيدٌ أكرمته، والرفع في قولنا: زيدٌ أكرمتُه مرجح على النصب، الرفع في الجملة الابتدائية مرجح عن النصب؛ لأن النصب في حاجة إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير وهو الرفع، أرجح مما يحتاج إلى تقدير وهو النصب.

مما درسته في باب الاشتغال: أنه يستوي الوجهان، وذلك إذا كانت جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩]، بعد قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [يس: ٣٨]، بجواز الرفع، والنصب في: القمر، فإذا راعيت عند العطف الجملة الكبرى: رفعت، وإن راعيت جملة الخبر وهي الجملة الفعلية: نصبت.

من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن: ٧]، بعد قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦].

هذا أهم ما ذكره الشيخ عضيمة من ملاحظات على الآيات التي فيها الاشتغال في القرآن الكريم.

الشواهد القرآنية التي يجوز في الاسم السابق فيها الرفع، والنصب، والرفع أرجح

ينقسم "باب الاشتغال" إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: الجمل التي يجوز فيها الرفع والنصب في الاسم السابق، ولكن الرفع أرجح.

القسم الثاني: ما يجوز في الاسم السابق الرفع والنصب، والنصب أرجح.

القسم الثالث: ما يستوي فيه الرفع والنصب في الاسم السابق.

القسم الرابع: ما يجب نصبه.

القسم الخامس: ما يجب رفعه.

وقد علمنا أن القرآن الكريم ليس فيه مثال للقسمين: الرابع والخامس، أي: ليس فيه مثال لما يجب نصبه، كما أنه ليس فيه مثال لما يجب رفعه، فلا يبقى بعد ذلك من الشاهد القرآني أو من الآيات القرآنية التي فيها الاشتغال إلا ما يجوز فيه الأمران مع ترجيح الرفع، أو ترجيح النصب، وما يستوي فيه الأمران الرفع أو النصب.

القسم الأول: الشواهد القرآنية التي يجوز في الاسم السابق فيها الرفع والنصب، والرفع أرجح منها:

قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ٥٦]، وهي على غرار قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ أنه أي: أن إعراب اسم الموصول: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ يكون مبتدأ، و﴿ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ هي الخبر، ويجوز لنا أن نقول: إن ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ في محل نصب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. ولكن هذا الوجه مرجوح، والوجه الأول هو الراجح هو القول بابتدائية: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾.

وعندما نقول: إن ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ في محل نصب بفعل محذوف، فكيف يقدر الفعل المحذوف؟ هل يقدر قبل ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾؟ فيكون التقدير: فأما أعذب الذين كفروا فأعذبهم، أو يذكر بعد: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ فيكون التقدير: فأما الذين كفروا فأعذب أعذبهم.

التقدير الأول، لا يجوز؛ لأنه لا يفصل بين "أما"، والفاء بجملة، فكان لا بد من أن يكون الفعل المقدر مذكورًا بعد: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، وتقدير الكلام: فأما الذين كفروا فأعذب أعذبهم، فلما حذف الفعل العامل للنصب نقلت الفاء إلى

الفعل المفسر وهو فأعذبهم. وقد ذكرنا ذلك في توجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٥٧].

ومن الآيات التي ذكرها الشيخ عضيمة ويترجح فيها الرفع على النصب قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ٥٨]، فـ"ذلك": مبتدأ، "نتلوه": الخبر و"من الآيات": حال، ومن للتبعيض، أو خبر بعد خبر، أو ذلك: مبتدأ، خبره: من الآيات، ونتلوه: حال، أو ذلك خبر لمحذوف، وهذه الأعاريب الثلاثة لـ: ذلك هو الوجه الراجح، لأن الجملة ابتدائية.

وأرجح الأعاريب الثلاثة الإعراب الأول: ذلك: مبتدأ، ونتلوه: خبر.

هناك وجه آخر: هو أن تكون ذلك: منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده، ولكن الرفع على الابتداء أفصح، لأنه عُري من مرجح النصب على الاشتغال، وأنت تعلم أن قولنا: زيدٌ بالرفع: زيدٌ ضربته، أفصح من: "زيدًا ضربته"، وإن كان الثاني عربيًّا أيضًا.

من الأشياء التي ذكرها الشيخ عضيمة # وهذا شيء لم يذكر في كتب النحو: هو أن الخبر إذا كان مقترنًا بحرف الاستقبال رُجح الرفع في الاسم السابق على النصب؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ ﴾ [النساء: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] الأجود في إعراب: "أولئك"، وإعراب: "الذين آمنوا" في الآية السابقة، هو: أن يكون مبتدأ، ومن نصبه بإضمار فعل يفسره ما بعده فيجعله من باب الاشتغال، فليس قوله براجح.

لأن زيدٌ ضربته أفصح، وأكثر من زيدًا ضربته، وهذا معروف لك، الجديد هنا المأخوذ من هاتين الآيتين وما سيأتي على غرارهما: أن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختَلفٌ في جواز تقديمه، في نحو: سأضرب زيدًا، هل يجوز: زيدًا سأضرب؟ وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز الاشتغال عند من منع تقديمه، لهذا فالأجود حمل الآية على ما لا خلاف فيه، وهو إعراب أولئك مبتدأ.

وكذلك: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ ﴾ يعرب اسم الموصول: مبتدأ بسبب الخلاف في جواز تقديم ما بعد حرف الاستقبال، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، لأن شرط أن يكون الفعل المفسر مفسرًا للفعل السابق أن يكون صالحًا للعمل في الاسم السابق.

والآن: كيف تُعرب قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَ ﴾ [هود: ١٠٠]؟ هل ستقول: أن ذلك: مبتدأ، ومن أنباء القرى: خبر، وجملة نقصه عليك: حال، أم تقول: إن جملة نقصه مفسرة لعامل النصب في اسم الإشارة السابق؟ وجهان: والأرجح: الإعراب السابق، وهو: أن ذلك: مبتدأ، ومن أبناء القرى: خبر، ونقصه عليك: حال.

في التعرض لهذه الآيات التي يجوز فيها الوجهان مع ترجيح الرفع، الكفاية، لأن هناك آيات كثيرة ذكرها الشيخ عضيمة، وإنما نحن أخذنا أمثلة لكل رأس من الموضوعات التي يترجح فيها الرفع:

الرفع بعد "أما".

والرفع قبل حرف الاستقبال.

والرفع في الجمل الابتدائية.

وقلت: إن مما يضيفه الشاهد القرآني إلى باب الاشتغال هو: أن الاسم قبل حرف الاستقبال يرجح رفعه على نصبه، لأن في القول بتقديم المنصوب على حرف الاستقبال خلافٌ، وحمل الآيات القرآنية على ما لا خلاف فيه وهو القول بالابتدائية أفضل من القول بالاشتغال.

جواز الوجهين مع ترجيح النصب في الشاهد القرآني

القسم الثاني: من الأقسام الثلاثة في باب الاشتغال في الشاهد القرآني: هو جواز الوجهين مع ترجيح النصب.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤].

نقل الشيخ عضيمة عن الزجاج في معانيه: رسلًا منصوب من جهتين: أجودهما: أن يكون منصوبًا بفعل مضمر الذي ظهر مفسره، وجائز: أن يحمل: ورسلًا على معنى: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ أي: أرسلنا إليك رسلًا، أو نبأنا، وما أشبه ذلك، وجائز أن يحمل: ورسلًا على معنى: إن أوحينا إليك.

عبارة (الكشاف): "ورسلًا" نصب بمضمر في معنى: أوحينا إليك، أي: أرسلنا رسلًا قد قصصناهم عليك، وما أشبه ذلك، والذي رجح النصب في هذه الآية هو العطف على جملة فعلية، وهي: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾ [النساء: ١٦٣]، فمما يرجح النصب هو العطف على جملة فعلية.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٣٦].

في "الموتى" وجهان:

الوجه الأول: أن تكون في موضع النصب بفعل محذوف، أي: يبعث الله الموتى، وهذا أقوى، لأنه اسم قد عطف على اسم قد عمل فيه فعل، أي: أن جملة: ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ﴾ معطوفة على: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾.

الوجه الثاني وهو وجه مرجوح: أن يكون "والموتى" في محل رفع مبتدأ، و"يبعثهم" الخبر.

من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، فريقًا الثانية: منصوب بفعل محذوف يفسره: ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ ووجه ترجيح النصب هو أيضًا: أن هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية وهي: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾ [الحجر١٨ : ١٩].

لما كانت هذه الجملة: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا ﴾ بعدها جملة فعلية، كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء؛ لذلك نصب: والأرض.

وهذه الجزئية مما أضافه النظر في الشاهد القرآني: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾، ما الذي رجح النصب في: "الأرض"؟ قال المعربون لهذه الآية: إن الذي رجح النصب: هو عطف جملة فعلية عليها، مع أن الذي تعلمناه من كتب النحو: أنه مما يرجح النصب: أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية.

في الجمل مما نقله الشيخ عضيمة، قلت: لم يعدوا هذا من القرائن المرجحة للنصب، وإنما عدوا عطفها على الجملة الفعلية، لا عطف جملة فعلية عليها، ولكنه القياس، إذ يعطف فيه فعلية على مثلها.

فالنظر في الشاهد القرآني جعل للرفع ثلاث مواطن واضحة، وليس الأمر كذلك في كتاب النحو:

الموطن الأول: الرفع بعد "أما".

الموطن الثاني: الرفع قبل حرف الاستقبال.

الموطن الثالث: وهو الموجود في كتب النحو، وهو الرفع في الجملة الابتدائية.

من المواطن التي أضافها النظر في الشاهد القرآني: أن الاسم السابق في جملة الاشتغال يرجحه أن يعطف على الجملة، جملة فعلية:

والذي تعلمناه في كتب النحو: أنه مما يرجح النصب أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية.

لكن أن يترجح النصب في الاسم السابق، أي: في جملة الاشتغال، لأنه يعطف عليها جملة فعلية، فهذه إضافة جديدة، أو مما يضاف إلى الدرس النحوي.

قال الشيخ عضيمة # : "جعل أبو حيان مما يرجح النصب في الاشتغال: عطف الجملة الفعلية على جملة المشتغل عنه".

قال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾ [الحجر: ١٩]

"ولما كانت هذه الجملة: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا ﴾ بعدها جملة فعلية، كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء".

وفي (المغني) الصفحة الواحدة والخمسين بعد الخمسمائة قوله -قول ابن هشام- : "وهذا مما أغفلوه، أعني: الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال، في نحو: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته، للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: زيدٌ ضربته وأكرمت عمرًا، ولا فرق بينهما".

ومما نقله الشيخ عضيمة عن الجَمَل في تفسيره الصفحة الرابعة والثلاثين بعد الخمسمائة من الجزء الثاني قوله: لم يعدوا هذا من القرائن المرجحة للنصب، أي: لم يعدوا من مرجحات النصب أن يعطف على جملة الاشتغال جملة فعلية، وإنما عدوا عطفها على الفعلية، لا عطف جملة فعلية عليها، ولكنه القياس، إذ يعطف فيه فعلية على مثلها.

وإن كان العلماء لم يتفقوا على هذا القول في هذه الآية، لماذا؟

لأن العقبري مثلًا قال: إن النصب أرجح، لأنها معطوفة على جملة فعلية وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا ﴾ [الحجر: ١٦].

وأبو حيان في (النهر) تراجع عن القول بأن مرجح النصب في هذه الآية عطف جملة فعلية عليها، فقال: "ولما كانت هذه الجملة تقدمها جملة فعلية كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء".

وعندما ننظر في القول الثاني نجد أن الجملة المعطوف عليها، أي: الجملة المعطوف عليها بعيدة، يظهر ذلك في قوله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا ﴾ [الحجر: ١٦، ١٩]

فإذا ذهبنا إلى أن سبب النصب هو عطف ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا ﴾ على: ﴿ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا ﴾ كان بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها فاصل بعيد، ولذلك المَلْحظ الجديد الذي أضافه، ونبه إليه ابن هشام، والجَمَل من أن مرجح النصب هو عطف جملة فعلية، على جملة فعلية، أولى من القول بأن النصب في: "الأرض" للعطف على: "البروج" هناك: ﴿ وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا ﴾، ثم تسير أكثر من آيتين لتصل إلى الجملة التي يُدعى أنها معطوفة على الجملة الأولى.

مما يرجح النصب وقوع الاسم بعد همزة الاستفهام؛ لأنه يغلب على همزة الاستفهام أن تدخل على الفعل:

من ذلك في القرآن الكريم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ ﴾ [الأنعام: ٥٣]، "أهؤلاء" يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعل محذوف، يفسره المذكور، ويكون المفسر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أفضل الله هؤلاء واختارهم؟ ورُجح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداة يغلب عليها إيلاء الفعل وهي همزة الاستفهام.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [القمر: ٢٤]، بشرًا منصوبة على الاشتغال بفعل مفسَّر بالفعل المذكور ولفظه، أنتبع بشرًا منا واحدًا.

ومما يرجح النصب على الرفع إيهام الوصفية:

وسبق أن درست ذلك في كتاب النحو، ومنه في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾ [القمر: ٤٩].

ذكر سيبويه الصفحة الرابعة والسبعين من الجزء الأول: "وأما قوله ﷻ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، فإنما جاء على: زيدًا ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: "وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ" [فصلت: ١٧]، إلا أن القراءة لا تخالف لأنها سنة".

وفي (شرح الكافية للرضي) الصفحة الستون بعد المائة من الجزء الأول: والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، لا يتفاوت فيه المعنى سواء كان جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصح إذًا للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بـ: ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ كل مخلوق نصبت كل أو رفعته، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرًا عنه، وذلك إن قوله: خلقنا كل شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء.

فـ: ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] لأن معناه: أنه قادر على كل شيء غير متناهٍ، فإذا تقرر ذلك قلنا: إن معنى: ﴿ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ إذا ذهبنا إلى أن "خلقناه" هو الخبر، يكون المعنى: كل مخلوقٍ مخلوق بقدر، وإذا كانت "خلقناه" صفة سيكون المعنى: كل شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد.

قال قومٌ: إذا كان الفعل يتوهم فيه الوصف، وأن ما بعده يصلح للخبر وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبر اختير النصب في الاسم الأول، حتى يتضح أن الفعل ليس بوصف، ومنه هذا الموضع.

وفي (المغني) في الصفحة الثانية والستين بعد الستمائة: وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قوله: زيدًا ضربته، ولم يرى خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحًا كما رآه بعض المتأخرين.

وفي (شرح الأشموني) من الجزء الأول الصفحة الواحدة والثلاثين بعد الأربعمائة: "وثالثها: أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلًا بالمقصود، ويكون نصبه نصًا في المقصود"، أي: مما يرجح النصب: أن يكون الرفع يوهم وصفًا مخلًّا بالمقصود، ويكون نصبه نصًّا في المقصود، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ إذ النصب نصٌ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفًا مخصصًا، و"بقدر" هو: الخبر، وليس المقصود لإيهامه وجود شيء لا بقدر، لأنه غير مخلوق، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب.

وقد قرئ بالرفع لكن على أن "خلقناه" في موضع الخبر، والجملة خبر إن، و"بقدر" حال، "إن كلُّ شيء خلقناه" فكلُّ شيء مبتدأ، وخلقناه في موضع الخبر، والجملة خبر إن، وعلى ذلك يكون "بقدر": حال، وإنما كان النصب نصًّا في المقصود، لأنه لا يمكن جعل الفعل حينئذ وصفًا، لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملًا.

لكن هل هذا الجدل يجوز في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]؟

أي: عندنا خلاف بين العلماء في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فمنهم من يرى: أن النصب كالرفع، بل الرفع هو الأولى، وعلى ذلك سيبويه.

ومنهم من يرى: أن النصب هو الأولى، لأنه يرفع إيهام غير المقصود.

هل هذا الكلام من الممكن أن يقال في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾؟

جاء في الأشموني في الصفحة الثانية والثلاثين بعد الأربعمائة من الجزء الأول قوله: "من ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾".

وفي الصباني تعليل لذلك -لوجوب الرفع- لأن فعلوه صفة يقينًا، ولأجل أنها صفة، والصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملًا، ذلك أن النصب يقتضي أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، أي: في صحف أعمالهم، مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئًا، إذ لم يوقعوا فيها فعلًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. فإن قلت: يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتًا لشيء، لأن المعنى حينئذ: فعلوا كل شيء مثبتٍ في صحائف أعمالهم، وهو معنى مستقيم، قلتُ: وهو إن كان مستقيمًا خلاف المعنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد: أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم، بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

وفي (شرح الكافية) للرضي الصفحة الثانية والستين بعد المائة من الجزء الأول: هنا لو نصبت: "كلَّ شيء" بـ: "فعلوا" لم يبق معنى الرفع، إذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء، إن علقنا الجار بـ: "فعلوا"، ونحن لم نفعل في الزبر -أي: في صحف أعمالنا- شيئًا، إذ لم توقع فيها فعلًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، وإن جعلنا الجار نعتًا لـ: كل شيء، صار المعنى: فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان معنى مستقيمًا إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد بقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾ [القمر: ٥٣].

هذه هي المرجحات الأربعة التي ذكرت من خلال الشاهد القرآني:

١. ترجيح النصب للعطف على الفعلية.

٢. ترجيح النصب لأنه عُطف على جملة الاشتغال جملة فعلية.

٣. ترجيح النصب لدفع إيهام الوصفية، وبينا ما فيها من جدل.

٤. ترجيح النصب لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام.

أي: إن ما أضافه الشاهد القرآني، أو ما أضافه النظر في الشاهد القرآني هو: أنه من مرجحات النصب: عطف جملة فعلية على جملة الاشتغال.

جواز الوجهين على السواء

القسم الثالث من باب الاشتغال في الآيات القرآنية: جواز الوجهين على السواء:

من ذلك عطف الجملة -أي: جملة الاشتغال- على جملة ذات وجهين، وهي الجملة الكبرى التي يكون فيها الخبر جملة فعلية.

من الشاهد القرآني لهذه القاعدة قوله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [يس: ٣٨، ٣٩].

"القمر" بالنصب: على الاشتغال، وقرئ بالرفع: على الابتداء، إن راعيت الجملة الكبرى وهي: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾، رفعت، وإن راعيت الجملة الصغرى وهي الخبر: ﴿ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ﴾ نصبت.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾[الرحمن: ٧]، قرأ الجمهور: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ ﴾ بالنصب على الاشتغال، رُوعي مشاكلة الجملة التي تليها وهي: يسجدان.

وقرأ أبو السمال: بالرفع راعى مشاكلة الجملة الابتدائية وهي: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾.

هذا مثال جواز الوجهين على السواء من الشاهد القرآني.

خاتمـــة في أمـــور متممـــات

من الموضوعات التي ذكرت في باب الاشتغال وليست من باب الاشتغال، ولكن النحاة تعرضوا لها بالذكر هو: المفاضلة بين القول بالفاعلية والابتدائية، وإنما في باب الاشتغال بحث في المفاضلة بين الابتدائية والمفعولية، وليس بين الابتدائية والفاعلية.

قالوا: إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو: زيدٌ قام، أو عطف عليه ملابسًا لضميره، نحو: زيدٌ قام أبوه، فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء كـ: خرجت فإذا زيدٌ قام، وليتما عمروٌ قعد، إذا قدرت "ما" كافة.

أو يكون واجب الرفع على الفاعلية كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦]، ومن قولنا: هلا زيدٌ قام.

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو: زيدٌ قام، عند المبرد وتابعيه، وغيرهم يوجب ابتدائيته.

ومعنى القول برجحان الابتدائية على الفاعلية في "زيدٌ قام": جواز القول بتقديم الفاعل وهو لا يقول به إلا الكوفيون، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية في نحو: زيدٌ ليقم، ونحو: قام زيدٌ وعمرو قعد، ونحو: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [الواقعة: ٥٩]، وقد يستويان نحو: زيدٌ قام وعمرو قعد عنده.

متى تكون الفاعلية متعينة؟

المعروف أن "إن" أصل أدوات الشرط الجازمة، ولذلك اختصت بجواز أن يقع بعدها الاسم المرفوع الذي بعده فعل يفسر ذلك الفعل المحذوف في الاختيار، أما غير "إن" فلا يقع ذلك فيه إلا في الشعر.

من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] فـ: "امرؤٌ" فاعلٌ بفعل محذوف يفسره المذكور وهو: "هلك".

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، أصله: إن ضربتم ضربتم فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨]، فامرأة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، أي: وإن خافت امرأة.

وكذلك: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة: ٦]، وإن استجارك أحد. ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

في كل ذلك قال الكوفيون: المرفوع مبتدأ، وهو خطأ، ويرى البصريون أن ذلك خطأ.

هذه أمثلة من القرآن الكريم يترجح فيها القول بالفاعلية، بل يجب القول بالفاعلية عند البصريين، وليس هذا من باب الترجيح.

فالعلماء أمام هذه الآيات، ينقسمون إلى قسمين:

قسم: يوجب الفاعلية لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل.

وقسم: وهي المدرسة الكوفية تجيز فيه الرفع على الابتدائية.

ولكن ما الحكم في نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩]؟ أيترجح في ضمير "أنتم" الابتدائية أم الفاعلية؟ أي: أيقال: إن أنتم في محل رفع على الفاعلية، وأن الفعل محذوف، كما قلنا في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ

﴿ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، أم نقول: إن "أنتم": مبتدأ و"تخلقونه": الخبر؟ يجوز في "أنتم" أن يكون مبتدأ خبره "تخلقونه"، وأن يكون فاعلًا بفعل محذوف.

الرأي الأول: جاء في (التصريح على التوضيح) قوله: جاز الأمران في: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾، فأنتم يجوز أن يكون: مبتدأ، وتخلقونه خبره، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: أتخلقون تخلقون؟ فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسِّر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، والأرجح الفاعلية، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم، هذا رأي.

الرأي الثاني: يقول بأولوية الابتدائية في الضمير، ذلك لأن جملة: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ جملة اسمية، وفي القول بابتدائية: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ تناسب بين الجملتين، والتناسب أولى من التخالف.

ومن ثم قال الموضح في (المغني) -أي: ابن هشام- وتقدير الاسمية في: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾، أرجح منه في: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، لمعادلتها للاسمية وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾.

إذًا عندنا رأيان، ولكل رأي مرجح.

الرأي الأول: أن يكون: "أنتم تخلقونه" جملة ابتدائية، ويرجحها التناسب بينها وبين الجملة المعطوفة عليها، وهي: نحن الخالقون.

الرأي الثاني: أن "أنتم" فاعل، ويرجحه همزة الاستفهام، لأن الغالب على همزة الاستفهام الدخول على الفعل.

يقول صاحب (التصريح): وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان

على السواء، أي: أنه لا مانع من القول أنه لا مرجح للابتدائية على الفاعلية في إعراب الضمير المنفصل من قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ ، لأن مرجح الفاعلية يقابله مرجح الاسمية، فبقي جواز الوجهين على السواء.

أما في قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ ﴾ ، فبشر: مرفوع بالابتداء عند الحوفي وابن عطية، والأحسن أن يكون مرفوعًا على الفاعلية، لأن همزة الاستفهام تطلب الفعل، فيكون بشر: فاعل بفعل محذوف: أيهدوننا بشر.

وعندما نقول: الأحسن الرفع على الفاعلية في هذه الآية، لأن هذه الآية ليست كالآية السابقة وهي: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ ، لأن الآية السابقة فيها مرجح للاسمية ومرجح للفعلية، أما هنا فلا مرجح للاسمية، بل فيها مرجح الفاعلية وهي همزة الاستفهام.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٤٨]، في إعراب "هم" وجهان: مبتدأ وهو الظاهر، أو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وتترجح النيابة عن الفاعل للعطف على جملةٍ فعلية، فمرجح القول بالنيابة عن الفاعل العطف على جملة فعلية، وليس هناك معارض.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٨٦]، يصح أن يكون "هم": مرفوعًا بفعل محذوف، ويقوي هذا الوجه ويحسنه تقدم الجملة الفعلية، ويصح أن يكون "هم": مبتدأ، ولكن القول بالنيابة عن الفاعل راجح عن القول بالابتدائية.

ننتهي من ذلك إلى أن من الجمل في القرآن الكريم ما يكون فيها الرفع على الابتدائية هو الأولى، ومنها ما يكون الرفع على الفاعلية هو الأولى.

فمثال الرفع على الفاعلية: الاسم المرفوع الواقع بعد "إن" الشرطية، فالقول بفاعليته قول بصري، لأن "إن" لا تدخل إلا على فعل، والقول بابتدائيته قولٌ كوفي وهو مرفوض من وجهة النظر البصرية، ووجهة النظر البصرية هي الوجهة الصحيحة لأن الشرط متعلق بالفعل، وليس متعلقًا بالاسم.

إذًا ترجيح الفاعلية هنا بسبب "إن" الشرطية، وقد يكون ترجيح الفاعلية بسبب الهمزة، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فالفاعلية هنا مرجحة لأن الهمزة يغلب عليها أن تدخل على الفعل لا على الاسم، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾.

أما في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾، فقد قلنا: إن القول بالفاعلية له ما يرجحه، وهو: همزة الاستفهام، والقول بالاسمية له ما يرجحه، وهو: التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها، المعطوفة هي: ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾، فإذا قلنا باسمية: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾، كان هناك تناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها، ولما كان لكل وجه، أو لكل إعراب مرجح قالوا: بجواز الوجهين على السواء.

أما في مثل: ﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٤٨] فالقول بالنيابة عن الفاعل أولى للتناسب، ولا معارض له.

والأمر كذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ القول بالتناسب أولى، أي: أن "هم" نائب فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور.

تلخيص لما سبق :

ذكرنا أن من هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ١٢٦] قراءة الجمهور من السبعة "فأمتِّعه" مشددًا، وقرأ ابن عامر: "فأُمْتِعُهُ" مخففًا.

وقرأ هؤلاء جميعًا ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ ﴾ خبرًا، وقرأ ابن عباس، ومجاهد، وغيرهما: "فأمْتِعْه قليلا ثم اضْطَرَّه" أو "ثم اضْطَرِّهِ" على صيغة الأمر.

وبينا أنه يتعين على هذه القراءة أن يكون الضمير في "قال" عائدًا على إبراهيم، كما وضحت لك أنَّ "من" في هذه القراءة تحتمل أن تكون في موضع رفع على أنها موصولة، أو شرطية، وفي موضع نصبٍ على الاشتغال على الوصل أيضًا.

وأما على قراءة الباقين وهي (فَأُمَتِّعُهُ) فيتعين أن يكون الضمير في (قال) عائدًا على الله تعالى، (ومَنْ) في قراءة العامة، يحتمل أن يكون في موضع نصب على إضمار فعلٍ تقديره: قال الله: وأرزق من كفر فأمتعه، ويكون فأمتعه معطوفًا على ذلك الفعل المنصوب لمن.

ويحتمل أن يكون (من) في موضع رفع على الابتداءِ، إمَّا لأنها اسم موصول، أو لأنها اسم شرط، والفاء داخلةٌ في جواب الشرط على سبيل الجواز، وليست على سبيل الوجوب، وعلى تقدير أنها موصولة، فالفاءُ داخلة في خبر الموصول، لشبهه بالشرط.

إذن: اسم الموصول الذي يراد به العموم، وهو في موضع المبتدأ يعامل خبره جوازًا معاملة الشرط، فتدخل فيه الفاء. ولا يجوز أن تكون (من) في موضع نصبٍ على الاشتغال إذا كانت شرطًا؛ لأنه لا يفسر العاملَ في (من) إلا فعل

الشرط، لا الفعل الواقع جزاءً، ولا إذا كانت موصولة أيضًا؛ لأن الخبرَ مضارع (أمتعُه). وقد دخلته الفاء تشبيهًا للموصول باسم الشرط، فكما لا يفسرُ الجزاءُ، كذلك لا يفسر الخبر المشبه بالجزاء.

وأما إذا كان الخبرُ أمرًا نحو: زيدًا فاضربْه، فيجوز أن يفسر ولا يجوز أن تقول: زيدًا فتضربه على الاشتغال، وذكرت لك أن من الآيات التي وجهت قراءتها على الاشتغال، ودخلت تحت قسم من أقسام الاشتغال.

قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤] وقلت لك: أن النصب هنا مرجح؛ لأن هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية، وجملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة فعلية رجح فيها النصب.

وبينا أن "رسلًا" قرأت بالرفع في الموضعين: "ورسلٌ قد قصصناهم عليك من قبل ورسلٌ لم نقصصهم عليك". وكان الابتداء بالنكرة؛ لأننا في موضع تفصيل. ومواضع التفصيل من المواضع التي تسوغ الابتداء من النكرة.

ومن الآيات التي جاءت فيها قراءة تدخلها في باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] قرأ عيسى بن عمر "والسارقَ والسارقة" بالنصب على الاشتغال، و قد سبق أن ذكرت لك أن الاسم السابق للفعل إذا كان الفعل طلبيًّا، فالنصب فيه أرجح من الرفع، وهو قولك: زيدًا فأكرمه، مرجح على قولك: زيدٌ فأكرمه.

ووجه الترجيح أن الطلب يناسبه الفعل، فكان النصب أرجح من الرفع.

جواز الوجهين على السواء للعطف على جملة ذات وجهين:

ومن الآيات التي جاءت فيها أيضًا قراءة تدخلها في باب الاشتغال، قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤].

قرأ زيدٌ بن علي "أيَّكم" بالنصب على الاشتغال، والنصب فيه عند الأخفش أفصح، كما هو بعد أداة الاستفهام، "فمنهم من يقول أيَّكم زادته هذه إيمانًا".

ومن الآيات التي جاء فيها قراءة تدخلها في باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ﴾ [يونس: ٨١] قُرِئَ: "قال موسى ما جئتم به آلسحر إن الله سيبطله" بهمزة قطع للاستفهام، وبعدها ألفٌ بدلٌ من همزة الوصلِ الداخلة على لام التعريف.

وإعراب الآية على هذا الوجه، أو على هذه القراءة، أن "ما" استفهامية ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ﴾.

فما استفهامية مبتدأ، و"جئتم به" خبره "ما جئتم به" والسحر خبرٌ لمبتدأ محذوف، أو السحر بدلٌ من ما، وبدل المضمن الاستفهام، يكون فيه استفهام، وهو آلسحر، أي: المرشح لتوجيه البدلية وجود حرف الاستفهام في البدل؛ لأن المبدل منه استفهام.

قالوا: ويجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ، و آلسحر بدلٌ منها، وأن تكون منصوبة بمضمرٍ تفسيره "جئتم به".

والسحر خبرٌ لمبتدأ محذوف، يعنى على هذه القراءة آلسحر يجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ، والسحر بدلٌ منها، كما سبق أن ذكرنا ذلك، وأن تكون منصوبة بمضمرٍ تفسيره جئتم، "ما جئتم به"، وعند ذلك تكون آلسجر خبرٌ لمبتدأ

محذوف، ويجوز عندي –أي: عند أبي حيان- في هذا الوجه أن تكون ما موصولة مبتدأ، وجملة الاستفهام الخبر، إذ التقدير: أهو السحر، أو السحر هو.

يرى أبو حيان أن يعرب "ما" موصولة مبتدأ، و"جئتم به السحر" إذ التقدير جملة الاستفهام الخبر. والتقدير: أهو السحر، أو السحر هو ، والرابط هو.

وجملة "آلسحر إن الله سيبطله" فيها دليلٌ على موطنٍ وجوب رفع الاسم السابق للفعل المنشغل بضميره "آلسحر إن الله سيبطله". وقد قلت لك: إن من مواطن وجوب رفع الاسم السابق أن يكون خبره منسوخًا بحرف، وهذا متحققٌ في هذه الآية؛ ولذلك نقول: إن هذه الآية دليل على وجود القسم الرابع، وهو وجوب الرفع في الاسم السابق للفعل.

ومن الآيات التي ذكرتها لك، وفيها قراءة تدخلها في باب الاشتغال، قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٥] هذه قراءة العامة، هناك قراءات أخرى منها، "الأرضُ" بالرفع "وكأين من آية في السموات والأرضُ يمرون عليها وهم عنها معرضون" الرفع على الابتداء، وجملة "يمرون عليها" هي الخبر، وقرأ السُدِّي "والأرضَ" بالنصب على الاشتغال "والأرضَ يمرون عليها".

ومن الآيات التي جاءت فيها قراءة تدخلها في باب الاشتغال أيضًا قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور: ١] قراءة أم الدرداء، وعيسى الثقفي، "سورةً" بالنصب.

قال أبو الفتح: هي منصوبة بفعل مضمر، ولك في ذلك طريقان:

الطريق الأول: أن تكون من باب الاشتغال: وذلك أن يكون المضمر من لفظ المظهر، ويكون المظهر تفسيرًا له. وتقديره: أنزلنا سورة. فلما أضمره فسره بقوله: "أنزلناها"، كما قال الربيع بن ضبيع الفزاري، وهو من المعمرين:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ❖ أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به ❖ وحدي وأخشى الريح والمطرا

التقدير: وأخشى الذئب، فلما أضمره فسره بقوله: أخشاه.

الطريق الثاني: هو توجيه يخرج الآية من باب الاشتغال، أو يخرج وجه النصب من باب الاشتغال، أن يكون الفعل الناصب لسورة من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التحضيض، أي: اقرءوا سورة أو تأملوا وتتدبروا سورة أنزلناها. فيكون كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣].

فالنصب في: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ على معنى التحضيض أي: احفظوا ناقة الله واحفظوا سقياها، ويؤنس بإضمار ذلك أي يؤنس بإضمار فعلٍ على هذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤]

فإذا كان تقديره هذا أنزلناه أي: هذه الجملة الآن منصوبة الموضع لكونها صفة لسورة، وبذلك لا تكون جملة تفسيرية.

فإذا كان التقدير: تأملوا أو تدبروا كانت جملة "أنزلناها" منصوبة الموضع، لكونها صفةً لسورة، أما إذا جعلتها مفسرةٍ لفعل محذوف فلا موضع لها من الإعراب. وأما قراءة الجماعة "سورةٌ" بالرفع فمرفوعة بالابتداء، أي فيما ينزَّل عليكم، أو فيما يتلوا عليكم سورةٌ من أمرها كذا وكذا.

وبناء على ذلك فإن جملة "أنزلناها" صفة لسورة، وقد ذهب الفراء إلى أن "سورة" خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هذه السورة أنزلناها. ولا يصح في نظر الفراء أن تكون سورة مبتدأ، وأنزلناها الخبر.

قال: ولا ترفعها براجع ذكرها. وهذا على رأي من يقول: إن المبتدأ والخبر يترافعان. فقوله: ولا ترفعها براجع ذكرها أي: لا يكون أنزلناها خبر لسورة.

وعلته في ذلك، أن النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها إلا أن يكون ذلك جوابًا، أي: يجوز لك في الجواب أن تبدأ بالنكرة ليتناسب الجواب مع السؤال، ألا ترى أنك لا تقول في الكلام العادي ابتداءً: رجل قام. ووجب عليك أن تقول: قام رجل، وقبح تقديم النكرة قبل خبرها؛ لأن النكرة في حاجة إلى صفة وبعد أن توصف يخبر عنها، فيكون الخبر غير الصفة.

فإذا قلت: رجل قام، حملت جملة قام على أنها صفة لرجل، ولا تحمل على أنها خبر، والسامع ينتظر خبرًا عندما تقول: رجل قام، ما شأنه؟ تقول: رجل يقوم مثلًا، فتكون جملة يقوم صفة لرجل، والسامع ينتظر الخبر الذي يكون تقديره: رجل يقوم أعجب إليَّ من رجل لا يقوم، فقبح أن تقول: رجل قام. وتسكت؛ لأن هذا يحمل السامع على انتظار الخبر بعد الصلة.

ولكن قولك: رجل قام. مستساغٌ في الجواب، ليكون ذلك في الجواب تناسبٌ مع السؤال. عندما يقال لك: من في الدار؟ فتقول: رجل. وفي قولك: "رجل" كفاية؛ لأن حذف ما يعلم جائز، ومعنى جائز أن تذكر الخبر وتقول: رجل فيها.

وهذا هو وجه ترجيح الابتداء بالنكرة هنا، وذلك للمطابقة بين السؤال والجواب، وذكرنا أن من الآيات التي جاءت فيها قراءةٌ تدخلها في باب الاشتغال، قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ ﴾ [النور: ٢] قرأ عيسى بن عمر هنا "الزانيةَ والزانيَ" بالنصب كما قرأ "السارقَ والسارقةَ فاقطعوا" أيضًا بالنصب.

قال أبو الفتح هنا في توجيه قراءة النصب -وهي قراءة عيسى بن عمر- "الزانيةَ والزانيَ": هذا منصوب بفعل مضمر أيضًا أي: اجلدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ ﴾ وجاز دخول الفاء في هذا الوجه؛ لأنه موضع أمر، ولا يجوز زيدًا فضربْتَه، لأنه خبر.

وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط، ألا تراه دالًّا على الشرط ؛ ولذلك انجزم جوابه في قولك : زُرني أزُرك ؛ لأن معناه زرني، فإنك إن تزرني أزرك، فلما آل معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء في الفعل المفسر للضمير، فعليه تقول : بزيدٍ فامرر وعلى جعفر فانزل.

وبناءً على قراءة النصب، وهي أنها بفعلٍ محذوف مفسرٍ بالمذكور، لا موضع لقوله تعالى : ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ لأنه تفسير.

لماذا لا تكون هذه الجملة صفة للزانية والزاني؟ لأن الجملة نكرة، والزانية والزاني معرفة، ولا توصف المعرفة بالنكرة، فجملة : ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ لا يكون وصفًا للزانية والزاني من حيث كانت المعرفة لا توصف بالنكرة، وكل جملة فهي نكرة، ولذلك إذا وقعت الجملة بعد معرفة في غير الآية هذه أعربت حالًا، كقولك : جاء محمد يضحك. فجملة يضحك في موطن الحال ؛ لأنها في مكان جاء محمد ضاحكًا.

وإذا وقعت الجملة بعد نكرة أعربت صفة، مثال : جاء رجل يركب الفرس، فجملة "يركب الفرس" صفة لرجل، ولا غرابة في ذلك ؛ لأن الجمل نكرات، ورجل نكرة، ووصف النكرة بالنكرة واجبٌ، أو مما يليق أن توصف النكرة بالنكرة، وأيضًا فإن الأمر لا يوصف به، نخرج من ذلك إلى أن من أراد أن يعرب جملة "فاجلدوا" صفة نقول : فهناك ثلاث موانع من هذا الإعراب.

المانع الأول : أنها جملة والجمل نكرات، والزانية معرفة ولا توصف المعرفة بالنكرة.

المانع الثاني : أن جملة فاجلدوا أمر، ولا يوصف بالأمر لأنه مبهم.

المانع الثالث: وجود الفاء، والفاء لا تقع بين الصفة والموصوف. لا تقول: مررت برجل فيضرب زيدًا، لماذا؟ لأن الصفة تجري مجرى الجزء من الموصوف، وجزء الشيء لا يعطف على ما مضى منه.

فإن قلت: فقد أقول: مررت برجل قام فضرب زيدًا، فكيف جاز العطف هنا؟ قيل: إنما عطفت صفة على صفة ولم تعطف الصفة على الموصوف من حيث لا يعطف الشيء على نفسه لفساده.

هذا النص نقله الشيخ عضيمة # عن المحتسب الجزء الثاني الصفحة المائة. ومن الممكن أن نخرج من هذا النص بعض الأصوليات، ذلك أن كل جملة فهي نكرة فهذا أصل من الأصول النحوية.

ومن ذلك أنه لا يوصف بالأمر، والنهي، والاستفهام، لا يكون شيء منها صفةً، وهذا أصل من الأصول النحوية، ومن الأصوليات التي تأخذ من هذا النص أنه لا تعطف الصفة على الموصوف، ومما يؤخذ أيضًا من هذا النص أن الأمرَ مضارعٌ للشرط، من ثم ساغت الفاء فيه.

ومن الآيات التي جاءت فيها قراءة تدخلها في باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٣-٢٢٤] قرأ عيسى بن عمر الثقفي "والشعراءَ" نصبًا على الاشتغال، والجمهور رفعًا بالابتداء.

ومن الآيات التي جاءت فيها تدخلها في باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [فاطر: ٣٢، ٣٣] قرأ (جناتٍ) منصوبة على الاشتغال. ونتساءل: ما الذي نرجحه هنا: أنرجح قراءة الرفع؟ أم نرجح قراءة النصب؟ إن من مرجحات النصب أن تعطف جملة الاشتغال على

جملة فعلية كما سبق في الآية التي قبل ذلك، وهي: ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٣-٢٢٤] في قراءة عيسى بن عمر الثقفي، وهنا قرأ "جناتِ عدنٍ" منصوبة على الاشتغال.

فما الذي نفضله قراءة الرفع، أم قراءة النصب؟ ولا يخفى عليك أن هذه الجملة جملة ابتدائية: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾. وفي الجمل الابتدائية يرجح الرفع على النصب.

ومن الآيات التي هي من باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ١٢]

وقد ذكرنا أن قراءة الرفع تُحمَل على أن جملة "أحصيناه" صفة لشيء، أو قلنا: ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ ستعرب "كل" مبتدأ، وهي نكرة، ولا يسوغ الابتداء بها إلا الوصف، فتكون جملة "أحصيناه" صفة لشيء المضافة إلى كل. و﴿ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ هي الخبر، وكانت قراءة النصب أرجح في رأي من يرى أنَّ الوصف يوهم غير المقصود، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]

وإن كان بعض العلماء كسيبويه لا يرى ذلك مرجحًا للنصب على الرفع، أي: إيهام الوصفية لا يرجح النصب على الرفع في نظر سيبويه. وعلى كل حال فهناك من يرى أن النصب مرجح على الرفع في مثل هذه الآية.

ومن الآيات التي جاءت وفيها قراءة وهي من باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٨، ٣٩]

وقلنا: إن قراءة العامة النصب على الاشتغال، وقرأ نافع، وابن كثير بالرفع، أي "والقمرُ قدرناه منازل".

وقد عرفت المواطن التي يستوي فيها الرفع، ويستوي فيها النصب أن تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين كهذه الجملة: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ﴾ فـ"الشمس تجري لمستقر لها" جملة ذات وجهين، فإذا راعيت جملة الخبر وهي فعلية نصبت، وإذا راعيت الجملة الكبرى وهي ابتدائية ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا ﴾ رفعت.

ومن الآيات التي هي من باب الاشتغال، ورجح الرفع فيها قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾ [فصلت: ١٧]. وسبب ترجيح الرفع وقوع الاسم الذي انشغل عنه الفعل بنصب ضميره بعد أما، وأما مما يبتدأ بعدها الكلام.

ولذلك قالوا: إن الفعل المفسر يقدر بعد ثمود، وتقدير الكلام: وأما ثمودَ فهدينا هديناهم. فلما حذف المفسَر نقل الفاء إلى المفسِر، وهي فهديناهم.

وفي (معاني القرآن): وكان الحسن يقرأ: "وأما ثمودَ فهديناهم" بنصب. وهو وجهٌ، والرفع أجود منه؛ لأن "أما" تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، ولو كانت أما حرفًا يلي الاسم إذا شئت، والفعل كذلك، كان الرفع والنصب معتدلين، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم تقول: عبد الله تركته، وزيدًا ضربتُه؛ لأن تقول: وتركت زيدًا. فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم، ولا تقول: أما ضربتُ فعبدَ الله. كما تقول: أما عبدَ الله فضربتُ.

ومن الآيات التي جاءت من باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٤٧ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧-٤٨].

قرأ أبو السَّمَّال، وابن مجاهد، وابن مقْسِم برفع السماء والأرض أي: "والسماءُ بنيناها بأيد" "والأرضُ فرشناها" فما الذي ترجحه أترجح قراءة النصب أم ترجح قراءة الرفع؟

الجواب متوقف على أن تعرف نوع الجملة المعطوف عليها، والجملة المعطوف عليها هي جملة فعلية. ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ﴾ [الذاريات: ٤٦] ولذلك كانت قراءة النصب هي القراءة الراجحة؛ لأن الجملة معطوفة على جملة فعلية.

ومن الآيات التي فيها من باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]. بنصب "أبشرًا" قرأ أبو السَّمَّال، وأبو عمرو الداني برفع "أبشرٌ منا واحدٌ" فبشرٌ مبتدأ، وواحد صفته، والخبر "نتبعه"، إذا أنت الآن أمام قراءتين: قراءة النصب، وقراءة الرفع. قراءة النصب: "أبشرًا منا واحدًا نتبعه" وقراءة الرفع: "أبشرٌ منا واحدٌ نتبعه" فما القراءة الراجحة؟.

القراءة الراجحة هي النصب، لوجود همزة الاستفهام، ولقد عرفت أن من مواطن ترجيح النصب إذا دخلت همزة الاستفهام على الاسم المنشغل بضميره.

ومن الآيات التي جاءت وفقًا لباب الاشتغال، قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾ [الرحمن: ٩-١٠].

قرأ أبو السمَّال بالرفع أي: قال: "والأرضُ وضعها للأنام" ويجب أن نلاحظ أيضًا أن قراءة النصب هي الراجحة؛ لأن الجملة معطوفة على جملةٍ فعلية. وهذا هو سبب رجحان النصب على الرفع.

التعدي واللزوم

عناصر الدرس

تقسيم الأفعال من حيث التعدي واللزوم إلى أفعال لا توصف بالتعدي، ولا توصف باللزوم

الفعل ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الفعل الذي لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم: وهو كان وأخواتها في حال نقصها، وأنت تعرف أن كان وأخواتها تدخل على جملةٍ اسمية فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، فهي أفعال ناسخة لا توصف بتعدٍ ولا لزوم.

وقد عرفت أن مهمة الأفعال الناسخة أنها تدخل عنصر الزمن على الجملة الاسمية، لأنك عندما تقول: "محمد قائم" لا تدري صفة القيام لمحمد أهي الآن، أم الأمس؟، فإذا قلت: "كان محمد قائمًا" اتضح زمن القيام، وإذا قلت: "يكون محمد قائمًا" اتضح زمن القيام، فكان وأخواتها من مهامها أنها تدخل عنصر الزمن على الجملة الفعلية، ومِنْ ثَمَّ لا توصف بتعدٍ ولا لزوم.

فإذا كانت تامة أخذت حكم الأفعال، ومثالها تامة قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فكان هنا تامة؛ لأن ما بعدها فاعل بها، وهو: ذو عسرة.

الأفعال المتعدية

النوع الثاني: الفعل المتعدي: وله علامتان:

إحداهما: أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجهٍ لا يكون خبرًا، معنى ذلك أنك تقول: "زيد أكرمته" فالهاء المتصلة بأكرمت عائدة على زيد، وزيد ليس مصدرًا، كما أن زيدًا ليس خبرًا، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله:

علامة الفعل المعدى أن تصل ❖ ها غير مصدرٍ به ... ...

هذه هي العلامة الأولى، وهو: أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر.

الثانية: أن يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام، واسم المفعول التام هو الذي لا يحتاج إلى حرف جرٍّ بعده، وذلك نحو: "ضرب"، ألا ترى أنك تقول: زيد ضربه عمرو، فتصل بضرب هاء ضمير غير المصدر، وهو زيد، زيد ضربه عمرو، الهاء المتصلة بضرب عادت على زيد، وزيد ليس مصدرًا، معنى ذلك أنك لو قلت: "الصديق كنته" وجدت الضمير المتصل بكنت عائدًا على الصديق، والصديق خبر لِكان، فقد اتصل به ضمير غير المصدر، ولكن هذا على وجه الخبر للفعل، فلا يترتب على ذلك الحكم على الفعل بأنه متعدٍ، وقد سبق توضيح ذلك.

والعلامة الثانية متحققة في ضرب أيضًا، وهو أنك تبني منه اسم مفعولٍ تام، فتقول: "هو مضروب"، فيكون مضروبًا تامًّا، فيكون اسم المفعول -وهو مضروب- تامًّا، ومعنى تمامه، أنه لا يفتقر إلى حرف جر، فلو صيغ منه اسم مفعولٍ -أي لو كان هناك فعل وصيغ منه اسم مفعول- مفتقر إلى حرف جرٍّ سمي الفعل لازمًا، أو متعديًا بحرف جر، مثل: غضب زيد على عمرو، فزيد مغضوب عليه، فنقول: إن "مغضوب عليه" اسم مفعول غير تام، ومثال آخر: وهو: زهد فيه، فاسم المفعول منه مزهود فيه، وعجب منه، فاسم المفعول منه معجوب منه، فهذه أفعال لازمة لأن اسم المفعول المبني منها لا يستغني عن اقترانه بحرف الجر.

ما تقول في اسم المفعول من قول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا ❖ كلامكم عليّ إذًا حرام

يقول جرير: "تمرون الديار"، فالديار مفعول به لتمرون، فإنه يصح أن يبنى من هذا الفعل، اسم مفعولٍ تام فتقول: "الديار ممرورة"، فهل يسمى الفعل مر فعلًا متعديًا؟ والجواب: لا، لأن هذا الفعل عدي هنا في قول الشاعر وفي غير قول الشاعر مر بالدار، مر بالبيت فهو من الأفعال اللازمة وليس من الأفعال المتعدية، لأن اسم المفعول منه في استعماله العادي ليس تامًّا، فهو في حاجة إلى حرف الجر تقول: الدار ممرور بها.

ما الفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم؟ أو سؤال بطريقةٍ أخرى: ما حكم الفعل المتعدي؟.

حكم الفعل المتعدي: أن ينصب المفعول به، كضربت زيدًا، وتدبرت الكتب، أي تأملتها، إلا إن ناب المفعول به عن الفاعل فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل، كضرب زيد، وتدبرت الكتب، برفعهما وبناء الفعلين للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فانصب به مفعوله إن لم ينب ❖ عن فاعلٍ ... ...

هل المفعول منصوب بالفعل؟ أم منصوب بالفاعل؟ أم منصوب بهما؟ أم منصوب بغير ذلك؟.

خلاف بين النحويين:

فالفعل ناصب للمفعول به على قول البصريين.

واختلف قول الكوفيين فقال هشام: "الناصب له الفاعل"، وقال الفراء: "الناصب له الفعل والفاعل"، وقال خلف الأحمر: "معنى المفعولية".

ولكلٍ حجة: فحجة البصريين: أن أصل العمل للأفعال. وحجة هشام: أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلية. وحجة الفرّاء: أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وحجة خلف: أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائمٍ به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.

وقد رد البصريون هذه العلل، أو هذه الآراء، ردوا بأن النصب موجود مع المصدر، وإن لم يكن فاعلًا لا في اللفظ ولا في التقدير، فعامل النصب في المصدر هو الفعل، فقد لا يكون مع الفعل فاعل، والرد على من قال: "أنهما معًا لأنهما كالشيء الواحد" بأنهما لو كانا كشيءٍ واحدٍ لما جاز الفصل بينهما بالمفعول، أما حجة خلف: "أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول"، فنقض مذهبه بفعل ما لم يسم فاعله، وبقولهم: لم أضرب زيدًا، وبقولك: مات زيد، فإنه وقع به في الحقيقة.

ونخلص أن العامل في المفعول به هو الفعل على رأي البصريين.

ولقد علم من تخصيص الفعل المتعدي بنصبه للمفعول به، أن بقية المفاعيل قد تنصب بغير المفعول به، أي أن المفعول به هو العلامة للحكم على الفعل بالتعدي أو اللزوم، ذلك لأن بقية المفاعيل مثل المصدر، والظرف، والمفعول لأجله تنصب بالفعل المتعدي واللازم.

تقول: سرت والنيل، فالنيل مفعول معه، وسار لازم، وتقول: خرجت خروجًا، فخروجًا مفعول مطلق، وهو منصوب بخرج وخرج فعل لازم، هذا هو الفعل المتعدي، وهو النوع الثاني.

الفعـــل الـــلازم وعلاماتـــه

ذكرنا أن الفعل ثلاثة أنواع: نوع لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم، هو كان وأخواتها.

النوع الثاني: الفعل المتعدي.

أما النوع الثالث وهو: الفعل اللازم:

وللفعل اللازم اثنتا عشرة علامةً:

اثنتان عدميتان، وعشرة وجودية، وهي مطردة.

فالأولى والثانية: ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعولٍ تامٍّ، وهاتان هما العلامتان العدميتان، الفعل اللازم لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعولٍ تام.

وذلك كخرج، ألا ترى أنه لا يقال: زيد خرجه عمرو، فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد، ولا يقال: هو مخروج، فتبني منه اسم مفعولٍ تام، فزيد خرجه عمرو. كلام لا يجوز. وهو مخروج. كلام لا يجوز، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو، فالضمير المتصل "بخرج" عائد على المصدر، وقلنا: شرط علامة الفعل المتعدي شرطه: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وتقول: هو مخروج به، أو مخروج إليه، بحسب المعنى، فيكون اسم مفعولٍ ناقصًا لاحتياجه إلى حروف الجر.

العلامة الثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة في معنى الفعل: أي: مما يستدل به على لزوم الفعل معناه، ذلك لأن معنى الفعل أو إذا كان الفعل عبارة صفةٍ

لازمةٍ للنفس فهو السجية والطبيعة، مثل: كرم، وشجع، وجبن، وبخل، فهذه أفعال تدل على صفاتٍ لازمةٍ للنفس، لذلك كان كل منها فعلًا لازمًا، وإذا كان الفعل عبارة صفةٍ غير لازمةٍ للنفس فهو العرض، مثل: كسل، ونشط، ومرض، وصح، وكذلك: حزن، وفرح، وشبع، وعطش، كل هذه أفعال لو تأملتها وجدتها صفةً من صفات النفس، ولكنها صفات غير لازمةٍ للنفس، بل متغيرة فهو العرض.

والفعل إذا دل على صفةٍ للنفس غير لازمة كان لازمًا غير متعدٍ، أي لا ينصب مفعولًا به، وإذا كان الفعل عبارة صفةٍ للجسم ليست حركةً له سواء كانت لازمةً مثل: طال وقصر، وعور، وحول، وكحل، ونجل، أم غير لازمةٍ له مثل: وسخ، وقذر، وطهر، ونظف، كان أيضًا فعلًا لازمًا، ولعلك تلاحظ أن هذه الأفعال عبارة عن صفاتٍ للجسم وليست صفاتٍ للنفس، وهذه الصفات لا تدل على حركة الجسم ولكنها صفة له، ليست من حركته، منها الصفات اللازمة كعور، وحول، وطال، وقصر، وكحل، ونجل، ومنها الصفات غير اللازمة مثل: وسخ، وقذر، وطهر، ونظف، إذا كان الفعل دالًّا على معنًى من هذه المعاني كان فعلًا لازمًا، أي لا ينصب المفعول به.

ولعل هذا الكلام الذي لخصته لك تجده عند الأزهري في التصريح إذ يقول: "والصفة الثالثة أن يدل على سجية، والسجية الطبيعة والسليقة، والسجية ليست حركة جسم، وهي وصف ملازم للذات غير منفك عنها". ومثّل لذلك بجبن، وشجع، وهما من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها، وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها.

ولكن هل كل أفعال السجية والطبيعة مضمومة العين؟ والجواب: لا، فالفعل بخل -وهو فعل دال على سجية وطبيعة في النفس- ليس مضموم العين، ولكن يمكن أن يقال: الغالب في الأفعال الدالة على سجية أن تكون مضمومة العين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحتم لزوم أفعال السجايا ❖ ... ...

والعلامة الرابعة: المذكورة في قوله: "أو أن يدل على عرض" بفتح العين والراء المهملتين، والعرض هو: ما ليس حركة جسمٍ من وصفٍ غير ثابتٍ دائمًا، كمرض، وكسل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "أو عرضًا".

والعلامة الخامسة: وهي المذكورة في قوله: "أو أن يدل على نظافة" كنظف، وطهر، ووضؤ، ووضؤ بضم العين، وكذلك نظف، لكن يجوز في طهر أن تقول: طهَر بفتح العين.

والعلامة السادسة: المذكورة في قوله: "أو أن يدل على دنسٍ"، وذلك نحو: نجس وقذر كسرًا وضمًّا فيهما، يعني لك أن تقول، نجُس، ونجِس، ولك أن تقول قذُر وقذِر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما اقتضى نظافةً أو دنسا ❖ ... ...

ولعل ما لخصته لك قبل قراءة هذا النص أوضح من النص، فتقول: إذا كان الفعل عبارة صفةٍ لازمةٍ للنفس فهو السجية والطبيعة، وإذا كان عبارة صفةٍ للنفس غير لازمة فهو العرض، وإذا كان عبارةً عن صفةٍ للجسم وليست حركةً له، وذلك مثل: عور، وحول، ووسخ، وقذر، كان فعلًا لازمًا.

ومن علامات الفعل اللازم: أن يكون دالًّا على مطاوعة، والأفعال الدالة على المطاوعة: انْفَعَلَ، وتَفَعْلَلَ، وافْتَعَلَ أحيانًا.

فالفعل إذا دل على مطاوعة كان لازمًا.

والأفعال الدالة على المطاوعة ثلاثة:

فعلان لا يكونان إلا للمطاوعة، وهو: انكسر، تقول: كسرته فانكسر، وفتحته فانفتح، فكل فعلٍ على وزن انْفَعَلَ يكون لمعنى المطاوعة، فلا يكون إلا لازمًا، وتَفَعْلَلَ أيضًا لا يكون إلا للمطاوعة، ولذلك هو لازم أبدًا.

أما الفعل افْتَعَلَ فقد يكون للمطاوعة، وقد يكون لغير المطاوعة، فإذا كان للمطاوعة كان لازمًا، مثال: مددت الحبل فامتد، فامتد على وزن افتعل وهو فعل لازم؛ لأنه يدل على معنى المطاوعة.

لو عدت إلى النائب عن الفاعل واستحضرت أبنية الأفعال الأصول وهي تسعة عشر بناءً، ثلاثة ثلاثية وهي: فعَل بفتح العين، وفعِل بكسر العين، وفعُل بضم العين، وأربعة رباعية: هي أفْعَلَ بهمزة القطع، وفَاعَلَ بألفٍ مزيدةٍ ثانية، وفعّل بتضعيف العين، وفَعْلَلَ بتكرار اللام، وأفعال خماسية: وهي قسمان: ثلاثة تبدأ بألف الوصل، وهي: انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلّ، وثلاثة تبدأ بالتاء، وهي: تفَاعَلَ، وتفَعّلَ وتفَعْلَلَ، وأفعال سداسية: وكل فعلٍ سداسي دائمًا يبدأ بألف الوصل، منها فعلان مشهوران في الاستعمال وهما: اسْتَفْعَل، وافْعَلَلّ، والأفعال الأربعة استعمالها قليل وهي: افْعَنْلَلَ، وافْعَوّلَ، وافْعَوْعَلَ وافْعَالّ، هذه هي الصيغ الأصول التي ذكرت لك عند شرح باب نائب الفاعل، وهذه الأفعال تنقسم بالنسبة للتعدي واللزوم إلى قسمين:

القسم الأول: أفعال تكون متعدية ولازمة.

والقسم الثاني: أفعال لا تكون إلا لازمة.

فالأفعال التي لا تكون إلا لازمة: واحد من الثلاثي، وهو: فعُل بضم العين، فكل فعلٍ ماضٍ مضموم العين هو فعل لازم، وذلك مثل: كرم محمد، وعظم علي.

والأفعال الرباعية كلها قابلة للتعدي واللزوم.

أما الأفعال الخماسية: فمنها ثلاثة أفعال لا تكون إلا لازمة، انْفَعَلَ، وافْعَلّ، وتفَعْلَلَ، أي فعلان من الأفعال المبدوءة بالهمزة، وفعل من الأفعال المبدوءة بالتاء، وقلت لك قبل ذلك إن انْفَعَلَ لا تكون إلا لازمة، فهو فعل لازم من جهتين: من جهة معناه، ومن جهة صيغته، وافْعَلّ لا تكون إلا للألوان أو العيوب، وقد سبق أن ذكرت لك أن الفعل إذا كان عبارة صفةٍ للجسم وليس حركةً له كان لازمًا، وذلك كالعيب نحو: عور ،وحول، ودنس، وقذر، وطهر، أما الفعل الثالث وهو تفَعْلَلَ، ففعل لا يكون إلا للمطاوعة، فهو أيضًا لازم من جهتين: من جهة معناه، ومن جهة صيغته.

وفي الأفعال السداسية ثلاثة أفعال لازمة لا تتعدى أبدًا وهي: افْعَلَلّ مثل اطمئن، وافْعَنْلَلَ مثل احرنجم، وافْعَالّ مثل احمار، واسواد، هذه الأفعال الثلاثة لازمة أبدًا، افْعَلَلّ هو فعل مشهور اطمئن واشمئز، افْعَنْلَلَ وهو فعل غير مشهور في الاستعمال، وافْعَالّ وهو للمبالغة في معنى افْعَلّ، تقول: اخضر الزرع للمبالغة في: خضر الزرع، فإذا أردت زيادةً في المبالغة تقول: اخضار الزرع، فافْعَلّ للمبالغة هو من الخماسي وهو فعل لازم، وللمبالغة في معنى هذا الفعل الخماسي نقول: افْعَالّ اخضار، وهو فعل لازم أيضًا.

فالأفعال اللازمة باعتبار صيغها سبعة:

واحد من الثلاثي: وهو فعُل.

وثلاثة من الخماسي: وهم: انْفَعَلَ، وافْعَلّ، وتفَعْلَلَ.

وثلاثة من السداسي: وهي: افْعَلَلّ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَالّ.

ولعلك تلاحظ أن المجرد الرباعي فَعْلَلَ لو زيد بحرفٍ أو زيد بحرفين صار لازمًا، فدحرج فعل متعدٍّ، دحرج محمد الكرة، وتدحرجت الكرة، وتدحرج تفَعْلَلَ، صار لازمًا بزيادة التاء في أوله، وافْعَلَلّ فعل سداسي مزيد بحرفين، فهو في الأصل فعل رباعي، فالفعل افْعَلَلّ فعل سداسي مزيد بحرفين وأصله فِعْلَلَ، وافْعَنْلَلَ فعل سداسي مزيد بحرفين هما: الألف والنون، وأصله فعل رباعي، فالفعل الرباعي إذا زيد عليه حرف أو حرفان صار فعلًا لازمًا.

هذه هي العلامة الأخيرة للفعل اللازم، وهو: الفعل يكون لازمًا بصيغته، وقد سبق أن الفعل يكون لازمًا بمعناه، فما كان دالًّا على سجيةٍ، أو على عرضٍ، أو على نظافةٍ، أو على دنسٍ، أو على مطاوعةٍ فهو فعل لازم.

وقد سبق أن وضُح لك أو تبين لك حكم الفعل المتعدي، وهو: أنه ينصب مفعولًا به، فما حكم الفعل اللازم؟ الفعل اللازم يتعدى بالجار، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وعد لازمًا بحرف جر ❖ ... ...

ويختلف الجار باختلاف المعنى، تقول: عجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه، فعديت الفعل الأول بمن، وعديت الفعل الثاني بالباء، وعديت الفعل الثالث بعلى، فحرف الجر أو نوع حرف الجر مرتبط بمعنى الفعل.

وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله، وذلك على وجه الشذوذ ولا يقاس عليه، وعلة هذا الحكم -أي الحكم على بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه- أن الأصل في حرف الجر لا يعمل محذوفاً، فإذا جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه مجرور بحرف جر محذوف، حكم عليه بالشذوذ، من ذلك قول الفرزدق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلةٍ ❖ أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله، فالأصل: أشارت إلى كليبٍ، وكليب هذا هو كليب بن يربوع بن خطَف أبو قبيلة جرير، والأصابع فاعل، ونظم الكلام: أشارت الأصابع إلى كليبٍ حالة كون الأصابع بالأكف، فبالأكف حال من الأصابع، والباء بمعنى مع: "أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب"، والإشارة وقعت بالجموع، وقيل هذا مقلوب والأصل: أشارت الأكف بالأصابع.

هذا إذا حذف حرف الجر وبقي عمله حكم عليه بالشذوذ، ما الحكم لو حذف حرف الجر ونصب المجرور؟ قد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور، إن كان في موضع نصب، وهذا ثلاثة أقسام، أي حذف حرف الجر ونصب المجرور، وهو ما يعرف بالنصب على نزع الخافض، ينقسم إلى ثلاثة أقسام، سوف تأتي.

علامات الفعل اللازم:

أ. العلامات العدمية:

الفعل الثاني، أو القسم الثاني، أو الفعل الثالث، أو النوع الثالث: هو الفعل اللازم وله اثنتا عشرة علامة: اثنتان عدميتان، وهما: أنه لا يتصل به ضمير

يعود على غير المصدر، بل قد يتصل به ضمير، ولكن يعود على المصدر، مثال: الخروج خرجته، أو خرجه زيد، فالضمير المتصل بخرج عائد على المصدر، وليس عائدًا على غير مصدر، وإذا أردت أن تشتق من خرج مصدرًا قلت: زيد مخروج به، أو مخروج إليه، فكان اسم المفعول غير تام، هاتان هما العلامتان العدميتان اللتان يستدل بهما على لزوم الفعل.

ب. العلامات الوجودية:

وهناك علامات أخرى منها:

معنى الفعل: إذا دل الفعل على سجية، وهي صفة لازمة للنفس، مثل: جبن وشجع كان فعلًا لازمًا، وإذا دل الفعل على عرض، وهي صفة غير لازمة للنفس، أي: صفة منتقلة، مثل: شبع، وعطش، ومرض، كان -أيضًا- فعلًا لازمًا، وإذا دل على صفة للجسم، وليس حركة له، مثل قذر، ووضأ كان -أيضًا- فعلًا لازمًا.

وقد يكون -أيضًا- الفعل لازمًا باعتبار صيغته، والأفعال اللازمة باعتبار صيغها سبعة، وقد مرت.

حكم الفعل اللازم

وقد قلنا: إن حكم الفعل اللازم أن يتعدى بالجار، أما حكم الفعل المتعدي هو أن يتعدى بنفسه.

والجار الذي يتعدى به الفعل مختلف باختلاف المعنى نقول: عجبت منه، ومررت به، وغضبت عليه، فتجد الفعل عجب متعد بمن، وفعل مر متعد بالباء، وغضب متعد بعلى، وهكذا كل فعل يتعدى معناه بالحرف الذي يناسبه، وحرف

الجر -الأصل في حرف الجر- إذا حذف حذف العمل معه، بطل الجر، فإذا حذف حرف الجر، أو إذا جاءنا من لغة العربي أن حرف الجر حذف، وبقي الجر حكم على ذلك بالشذوذ، لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا.

مثال ذلك قول الفرزدق يهجو جرير:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة ❖ أشارت كليب بالأكف الأصابع

فحذف حرف الجر من كليب، وأبقى عمله، إذ الأصل أشارت إلى كليب، أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وكليب هذا هو كليب بن يربوع بن الخطفى أبو قبيلة جرير، ولعلك تلاحظ أن الأصابع فاعل، وبالأكف حال، والباء في بالأكف بمعنى: مع، أي: أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف.

هذا حكم ما ورد عن العرب من حذف حرف الجر مع بقاء عمله، وهو محكوم عليه بالشذوذ، لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل محذوفًا.

قد يحذف الجر فيتعدى الفعل بنفسه، وينصب المجرور إن كان في موضع نصب، وذلك ثلاثة أقسام:

القسم الأول: سماعي جائز في الكلام المنثور.

القسم الثاني: سماعي خاص بالشعر.

القسم الثالث: قياسي.

فالقسم الأول: وهو الجائز في الكلام المنثور مثاله: نصحته: نصحت محمدًا، وشكرت الله، وتقول: كلت، كلته ووزنته هذه الأفعال استعملت في لسان العرب من غير حرف الجر، هكذا نصحته نصحت محمدًا، ولكن الأكثر في

استعمالها على لسان العرب ذكر اللام: نصحت له، ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤] وتقول: كلت له، ووزنت له، أي: أن هذه الأفعال الأكثر في استعمالها أن تكون متعدية باللام، ويقل أن تحذف اللام، فيتعدى الفعل بنفسه، ويكون إعراب المفعول به أنه منصوب على نزع الخافض.

ويرى التفتازاني أن اللام في قولنا: نصحت لفلان زائدة، وأن الأصل نصحت فلانًا، أي: أن أصل الأفعال هو التعدي، وليس اللزوم، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ﴾ [المطففين: ٣].

وعلى كل حال فما قاله التفتازاني مستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ﴾ يقابله أن الرأي الأول أيضًا مستدل بقوله تعالى: ﴿وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٩٣] و ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

فالفعل باللام، ولعل القول الأول هو: أن اللام كثيرة: أن الفعل: نصحت وشكرت أو أن الأفعال نصحت وشكرت وكلت وزنت الأكثر فيها أن تتعدى باللام، هذا أليق بالنص القرآني من أن نقول: إن اللام زائدة.

القسم الثاني: من الأقسام الثلاثة للأفعال اللازمة التي يحذف حرف الجر منها، ويتعدى بنفسه إلى المفعول به خاص بالشعر: أي: ليس موجودًا في الكلام المنثور من ذلك قول ساعدة بن جؤية:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه ❖ كما عسل الطريق الثعلب

الشاهد في "كما عسل الطريق الثعلب".

ومعنى البيت: لدن بفتح اللام، وسكون الدال المهملة، خبر مبتدأ محذوف أي هو لدن أي: لين، وبهز: متعلق بيعسل أي: يضرب بهز الكف، ومتنه فعل يعسل، والمتن الصدر، وضمير فيه يعود إلى الهز، وفي للمصاحبة.

يقول: هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه، وذلك دليل على كثرة لينه، والثعلب فاعل عسل، أي كما عسل الثعلب في الطريق، ومن ذلك قول المتلمس جرير بن عبد المسيح:

أليت حب العراق الدهر أطعمه ❖ والحب يأكله في القرية السوس

أليت: حلفت، ويحتمل أن يكون إخبارًا عن نفسه، فتكون التاء مضمومة، ويحتمل أن يكون خطابًا لملك الحيرة، فتكون مفتوحة، أي: تقول في قراءة البيت: "أليتَ" بفتح التاء، وتقول: أليتُ حب العراق، وذلك أن شخصًا هجا ملك الحيرة، فبلغه ذلك، فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق، وهذا المعنى مناسب لقراءة الفتح.

والكلام على تقدير: لا أطعمه لأنه جواب القسم، ولذلك امتنع أن يكون "حب" منصوبًا على شريطة التفسير، لأن "لا" النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

والشاهد في البيت الأول في حذف "في" البيت الأول -وهو بيت ساعدة بن جؤية- الشاهد فيه: في حذف في ونصب الطريق، والأصل ذكر "في" لأن الطريق اسم مكان مختص كالبيت، والدار، وتقدير الكلام: كما عسل الثعلب في الطريق.

أما قول ابن الطراوة: إن الطريق ظرف، فمردود، لأن الطريق ظرف غير مبهم، وقوله: إن الطريق اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم، لصلاحيته لكل موضع منازع فيه، بل الطريق اسم لما هو مستطرق، فهو اسم مكان مختص، كالبيت والدار.

والشاهد في البيت الثاني: وهو -بيت المتلمس- "أليت على حب العراق" وإلى هذين القسمين -الذي هو سماعي جائز في الكلام المنثور، مثل: نصحته، والسماع الخاص: بالشعر، مثل: عسل الطريق الثعلب، وأليت حب العراق إلى هذين القسمين- أشار الناظم بقوله:

... ... ❖ وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلًا ... ...

القسم الثالث: قياسي: وذلك في أنّ، وأنْ، بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الأولى، وسكونها في الثانية، أنّ، وأنْ، وكي، لطولهن بالصلة، نحو: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] والأصل شهد الله بأنه، تقول: شهدت بكذا.

ومثال "أنْ" قوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ﴾ [الأعراف: ٦٣].

ومثال "كي": قوله تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ [الحشر: ٧].

الأول: بأنه ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾.

والثاني: ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ﴾.

والثالث: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ [الحشر: ٧].

وذلك إذا كثرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرًا.

قال ابن هشام: "وأهمل النحويون في هذا القسم ذكر "كي""، أي أن الشائع في كتب النحويين أن حذف حرف الجر يكون قياسيًّا مع أن، وأن ولا يذكرون كي، ولكن ابن هشام يضيف كي، وعلته أن النحاة يجيزون في نحو: جئت كي تكرمني. أن تكون كي مصدرية، واللام مقدرة قبلها.

والمعنى: لكي تكرمني، وهذه علة استدراك ابن هشام على النحويين بكي في هذا المكان، ولكن هل حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ قياسي مطلقًا، أم هناك قيد؟

اشتراط ابن مالك في النظم، وغيره، في حذف الجر من أنّ وأنْ أمن اللبس، أي: أن حذف الجر من أنّ وأنْ ليس مطلقًا، بل شرط أمن اللبس، كذلك عند ابن مالك قال في الألفية:

... وفي أن وأن يطرد ❖ مع أمن لبس ....

فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو رغبت عن أن تفعل، لأنك إذا حذفت، وقلت: رغبت أن تفعل، لا ندري أرغبت في الفعل، أم رغبت عنه، لأن رغب يتعدى بكل منهما، ولكن يشكل على ابن مالك قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف حرف الجر مع رغب، مع أمن اللبس موجود، بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد، فبعضهم قدر: وترغبون في أن تنكحوهن، وترغبون عن أن تنكحوهن، واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عن ابن مالك بجوابين، والذي أجاب هو المرادي:

الجواب الأول: أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للمس.

والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين. وفي الكشاف قوله: يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن، كما يحتمل، وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن، وتبع البيضاوي الكشاف في ذلك.

إعراب المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر

إذا قيل: إن حذف الجر مع أنّ وأنْ قياسي فما إعراب المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر؟

ذهب الموضح إلى أن محل أنّ وأنْ نصب بعد الحذف، وهو مذهب الخليل؛ وأما سيبويه فقال بعد ما أورد أمثلة من الحذف: "ولو قال قائل: إن الموضع جر لكان قولًا قويًّا، وله نظائر نحو قولهم: لاه أبوك" ثم نقل النصب عن الخليل، أي: الخليل يرى: أن محل أنّ وأنْ النصب بعد الحذف، وسيبويه يضيف إلى ذلك جواز القول بالجر، ولو قال قائل: إن الموضع جر لكان قولًا قويًّا، وذلك نحو قولهم: لاه أبوك، والأصل: لله أبوك، حذف حرف الجر، وبقي الجر، ولا يقاس على أنّ وأنْ غيرهما أي إن الحذف مع أنّ وأنْ هو المقيس دون غيرهم، فلا يقال: بريت السكين القلم، والأصل بالسكين.

تابع باب التعدي واللزوم

عناصر الدرس

كيفية نظم المفاعيل المتعددة في الجملة الواحدة

لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض، وأصالة المفعول، إما بكونه مبتدأً في الأصل، والآخر خبر، وذلك كما في باب ظن، أو بكونه فاعلًا في المعنى، والآخر مفعول به، أو بكونه فاعلًا في المعنى، والآخر مفعولًا معنًى كما في باب أعطى، أو بكون مصرحًا، أي: مطلقًا لم يتقيد بجار لفظًا، أو تقديرًا، والآخر مقيد بحرف جر لفظًا أو تقديرًا، كما في باب اختار.

إذًا فالأصالة، القول بالأصالة للمفعول أصله المبتدأ، أو للمفعول الذي أصله الفاعل، أو للمفعول المصرح إذا كان أحد المفعولين واحدًا من هذه الثلاثة.

فالأصل له التقدير، فتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنًى، والمصرح على غيره، أمثلة ذلك تقول: ظننت زيدًا قائمًا، زيدًا مفعول أول، وقائمًا مفعول ثان، فتقدم "زيدًا" على "قائمًا" لأن زيدًا مبتدأ في الأصل، وقائمًا خبره، والمبتدأ مقدم على الخبر، وتقول: أعطيت زيدًا درهمًا، فتقدم "زيدًا" على "درهمًا" لأن زيدًا فاعل معنًى، لأنه الآخذ، والقابل للدرهم، ومِنْ ثَمَّ جاز: أعطيت درهمه زيدًا، وامتنع: أعطيت صاحبه الدرهم، لماذا جاز أعطيت درهمه زيدًا؟.

لأن الضمير في درهمه عائد على زيد المتأخر، لفظًا لا رتبة، لأن الأصل أعطيت زيدًا درهمه.

أما أعطيت صاحبه الدرهم، فالهاء في صاحبه عائدة على الدرهم، والدرهم متأخر لفظًا ورتبة، هذان مثالان لأصالة تقديم المفعول الذي هو مبتدأ في الأصل، أو الذي هو فاعل في الأصل، فاعل في المعنى.

أما المفعول به المصرح مثاله: اخترت زيدًا القوم، أصله من القوم، وفي القرآن: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه فـ"زيدًا" مفعول أول، وهو مصرح، و"القوم" مفعول ثان، وهو مقيد، وأصله من القوم، والمصرح مقدم على المقيد، والعلة أن علاقة الفعل علاقة بالمفعول المطلق أقوى من علاقته بالمفعول المقيد، ومِنْ ثَمَّ يقال: اخترت قومه عمرًا، ولا يقال: اخترت أحدهم القوم للعلة التي سبق ذكرها في: أعطيت درهمه زيدًا، وامتناع صاحبه درهمًا، لأنك عندما قلت: اخترت قومه عمرًا، عاد الضمير من قومه على عمروٍ، وعمرو مطلق، والقوم مقيد، مفعول به مقيد.

فالأصالة لتقييد عمرو، أي أن الضمير عاد على متأخر لفظًا لا رتبة، وهذا جائز.

أما قولك: اخترت أحدهم القوم، فيه عود الضمير من المطلق على المقيد، والمقيد متأخر في اللفظ والرتبة وهذا لا يجوز.

ثم هل هذا الترتيب واجب أم جائز؟ يعني بعض المفاعيل الأصالة في التقديم، هل على سبيل الوجوب أم على سبيل الجواز؟

والجواب: أنه قد يجب الأصل، فيجب التقديم كما أشار إليه الناظم بقوله:

ويلزم الأصل لموجب عرى ❖ ... ...

كما إذا خيف اللبس، كظننت زيدًا عمرًا، ومثل: أعطيت زيدًا عمرًا.

أو كان الثاني محصورًا، نحو: ما ظننت زيدًا إلا قائمًا، وما أعطيت زيدًا إلا درهمًا.

أو كان المفعول الثاني ظاهرًا، والمفعول الأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]

ففي هذه المواطن الثلاثة يجب تقديم الأصل، فأعطيت زيدًا عمروًا، يجب أن يكون زيد هو الفاعل في الأصل، وفي نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا، المحصور لا بد أن يتأخر.

وفي نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ الضمير متصل بالفعل، فلا يفصل، فيجب تقديم ما هو أصل، فالكاف في أعطيناك فاعل في المعنى، كزيد أعطيت زيدًا عمرًا.

وقد يكون الأصل ممتنع فيجب التأخير، وإلى ذلك أشار الناظم في قوله:

... ... ❖ وترك ذاك الأصل حتمًا قد يرى

كما إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثاني، نحو ظننت زيدًا غلامه، ومثل أعطيت المال مالكه، أو كان الأول محصورًا، نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا، أو كان الثاني مضمرًا، والأول ظاهرًا، كالدرهم أعطيته زيدًا.

أما الامتناع في الأولى: فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وأما في الثانية: فلأن المحصور فيه واجب التأخير.

وأما في الثالثة: فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه.

إذًا: يمتنع الأصل في ثلاثة مواطن:

الموطن الأول: إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثاني، فلا بد أن يتأخر، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، أعطيت المال مالكه، الأصل: أعطيت المالك المال، فإذا قلت: أعطيت المال مالكه، وجب تأخير ما هو الأصل ليعود

الضمير على متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة، ولو عكست فقلت: أعطيت مالكه المال، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا لا يجوز.

الموطن الثاني: أي المانع من تقديم الأصل، ووجوب تأخيره إذا كان محصورًا، لأن المحصور واجب التأخير، مثال: ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا.

الموطن الثالث: وهو أن يكون الثاني ضميرًا متصلًا بالفعل، والأول اسمًا ظاهرًا، فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال.

حذف المفعول به وامتناع حذفه

سؤال: هل يحذف المفعول به من الكلام؟

والجواب: أن المفعول به قد يحذف: إما لغرض لفظي، وإما لغرض معنوي.

فالغرض اللفظي كتناسب الفواصل.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣] والأصل: وما قلاك، فحذف المفعول ليناسب سجى، والأولى؛ وفي نحو: ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٣] أي يخشاه أي: إلا تذكرة لمن يخشاه، أي: الله إلا تذكرة لمن يخشى الله، وذلك كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴾ [يس: ١١] فالمحذوف ضمير لفظ الجلالة - ضمير الله - إلا من يخشى الله.

ومن الأغراض اللفظية أيضًا: الإيجاز، والاختصار، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤] والأصل فإن لم تفعلوه، ولن تفعلوه، أي: الإتيان بسورة

من مثله. فالمفعول به قد يحذف لغرض لفظي كتناسب الفواصل، وكالإيجاز، وقد يحذف لغرض معنوي كاحتقاره نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١] لأغلبن -أي: الكافرين- فحذف المفعول لاحتقاره، أو لاستهجانه-أي: لاستقباح التصريح بذكره، كقول عائشة > : ما رأى مني ولا رأيت منه. تعني رسول الله ﷺ فحذف المفعول لاستقباح ذكره، أي: العورة.

امتناع حذف المفعول:

وقد يمتنع حذف المفعول به، أي: يجب ذكره، وذلك إذا كان محصورًا، نحو: إنما ضربت زيدًا، لأن الحذف ينافي الحصر، أو يكون جَوَابًا لسؤال: كضربت زيدًا، أو جواب لمن قال: من ضربت؟ ذلك لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه، وذلك كلّه مستفاد من قول الناظم:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر ❖ كحذف ما سيق جوابًا أو حصر

حكم الفعل من حيث الذكر والحذف

سؤال: إذا كان المفعول به قد يجوز حذفه، وقد يمتنع حذفه، فما حكم الفعل؟ هل يسري عليه جواز الحذف ووجوب الذكر؟

الجواب: أما حذفه فجائز إن علم، كقولك لمن سدد السهم، أي: استعد للضرب بالسهم: القرطاس، على تقدير تصيب القرطاس، ولمن تأهب لسفر: مكة، على تقدير تريد مكة، ولمن قال: من أضرب؟ مستفهمًا، وتقول له: شر الناس، على تقدير: اضرب شر الناس، فالفعل العامل في هذه المفاعيل:

القرطاس لمن سدد سهم، ومكة لمن تأهب للسفر، وشر الناس لمن قال: من أضرب؟ محذوف جوازًا للعلم به، وكل شيء يعلم فحذفه جائز.

والفعل قد يجب حذفه، ولا يجوز ذكره في مواطن منها:

أ. باب الاشتغال: الذي -سبق أن ذكرناه- عندما تقول: زيدًا ضربته، بنصب زيدًا بفعل محذوف وجوبًا مفسر بالمذكور، ولا يصح أن تذكره، فتقول: ضربت زيدًا ضربته، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر.

ب. باب النداء: الموطن الثاني الذي لا يجوز فيه أن يذكر الفعل: باب النداء، في نحو: يا عبد الله، لماذا؟ لأن "يا" عوض عن الناصب، ولا يجمع بين العوض والمعوض، فيا نائبة عن أدعو عبد الله، كقولك: يا عبد الله في معنى: أدعو عبد الله، فلما نابت "يا" عن الفعل حذف الفعل، ولا يجوز أن يجمع بينهما.

ج. الأمثال: وكذلك جاز حذف الفعل في الأمثال: والأمثال هي: كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده.

من ذلك قولهم: الكلابَ على البقر، فالكلام منصوب بفعل محذوف وجوبًا، أي: أرسل الكلاب، ولا يجوز ذكره، لأن ذكره يغير المثل، والأمثال لا تُغَيّر، لأنها لم شبه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها أصلهما.

وكقولهم: الصيف ضيعتِ اللبن، يقال بكسر التاء في كل مخاطب، والمراد بالبقر في المثل المتقدم "بقر الوحشي"، أي: تقول: "الكلاب على البقر" يضرب عن تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلّهم.

د. ما جرى مجرى الأمثال: فكما يجب حذف الفعل في الأمثال حتى لا تغير عن وضعها، كذلك يجب حذفه فيما جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، وهو كل كلام اشتهر، وبسبب شهرته جرى مجرى المثل، فأعطى حكمه في: أنه لا يغير، نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] فخيرًا مفعول بفعل محذوف وجوبًا، أي: وأتوا خير، ولا يجوز ذكره لأن هذا كلام جاري مجرى المثل، والأمثال يجب أن تبقى كما هي بدون تغيير.

ذهب بعضهم إلى أن خيرًا في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ خبرًا لكان محذوفًا، والتقدير: انتهوا يكون خيرًا لكم وهذا التخريج، وإن كان جائزًا إلا أنه قليل؛ لأن كان لا تحذف مع اسمها، ويبقى خبرها كثيرًا، إلا بعد إن، ولو الشرطية.

هـ. باب التحذير: والقرآن لا يخرج على القليل من المواطن التي يجب فيها حذف الفعل في التحذير بإيّاك وأخواتها من ضمائر خطاب المنفصلة، نحو: إياك والأسد، فإياك منصوب بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر متأخرًا عن إياك، أي: إياك باعد، والأسد منصوب بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر متقدمًا على الأسد، أي: واحذر الأسد، والفرق بين المفعولين: أن إياك ضمير منفصل، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله، بخلاف الأسد.

وإذا كان الحذف واجبًا في التحذير بإياك وأخواتها، فإن الحذف واجب -أيضًا- في التحذير بغير إياك، بشرط عطف أو تكرار.

فالعطف نحو: رأسك والسيف، فرأسك والسيف، منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا، أي: باعد رأسك، واحذر السيف.

والتكرار، أي: مثال التكرار، نحو: الأسد الأسد أي: احذر.

و. باب الإغراء: وفي الإغراء بشرط أحدهما، أي: العطف أو التكرار، نحو: المروءة والنجدة، مثال للعطف، ومثال التكرار السلاح السلاح، بتقدير الزم، في المثالين أي: الزم السلاح، الزم السلاح.

وإنما وجب حذف الفعل فيهما، أي: في العطف والتكرار لأن العطف والتكرار قائم مقام العامل، فالتزم حذفه لذلك.

فهذه المواطن التي يجب أن يحذف فيها الفعل العامل في المفعول به.

الأمور التي لا يكون معها الفعل إلا قاصرًا:

هذا آخر باب التعدي واللزوم، عندما ننظر إلى الشاهد القرآني لنرى قاعدة التعدي واللزوم في الأفعال القرآنية، نجد مذاقًا آخر لهذا الباب، فالأفعال في القرآن الكريم خمسة أقسام:

أفعال تكون متعدية تارة، ولازمة تارة أخرى.

وأفعال نصب ما بعدها على نزع الخافض.

وأفعال متعدية بنفسها تارة، ومتعدية بحرف الجر تارة أخرى.

وأفعال تتعدى بأكثر من حرف.

وأفعال لازمة.

فالجديد الذي نأخذه من الشاهد القرآني هي الأفعال التي تكون متعدية تارة ولازمة تارة أخرى، والأفعال التي تتعدى بأكثر من حرف، والأفعال التي تتعدى بنفسها تارة، وتتعدى بحرف الجر تارة أخرى.

هناك ثلاثة أقسام لا نجد لشيء منها إشارة في الدرس النحوي، وسوف نستعرض معًا أمثلة كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة:

أ. فمثال الأفعال التي تكون متعدية تارة ولازمة تارة أخرى قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] جاء في (البحر) بهت يكون على وزن فُعِل فيكون متعديًا، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠] ويكون لازمًا على وزن فَعَل بهت، أو على وزن فَعِل، ففعل واحد استعمل في لسان العرب بأكثر من وجه يكون متعديًا بنفسه، ويكون لازمًا إذا كان على وزن آخر، إذا كان على فَعَل كان متعديًا، وإذا كان على فُعِل أو فَعِل كان لازمًا.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] الفعل يكون لازمًا، ومتعديًا، وقُرئ في السبع برفع ونصب سبيل. قُرئ (ولتستبين سبيل المجرمين) فتستبين لازم، وقرأ ولتستتبين سبيلَ، ولتستبين أنت يا محمد ﷺ سبيلَ المجرمين، فيكون متعديًا والقراءتان سبعيتان.

وقوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] قرأ "تَرجع" بفتح التاء، فالفعل لازم ومتعدٍّ، لأنك إذا قلت: إلى الله ترجع الأمور كان فعلًا لازمًا، وإذا قلت: ترجع الأمور بالبناء للمفعول كان فعلًا متعديًا، ومن ذلك تعدّي "رجع" بنفسها كقوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ﴾ [التوبة: ٨٣] المفعول الكاف رجعك الله وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ﴾ [طه: ٤٠] ﴿تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٧] ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فرجع في الاستعمال العربي يكون لازمًا ومتعديًا ولزومه في القرآن أكثر من متعدٍّ. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ"رجع" هنا لازم وقال تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٩٤]. وقد جمع الشيخ عضيمة

تسع عشرة آية فيها الفعل "رجع" فعل لازم، وجمع تسعة آيات فيه الفعل "رجع" متعدٍّ، منها قوله تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ [الملك: ٣] وقوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١]

ومن الأمثلة أيضًا التي يكون فيها الفعل متعديًا ولازمًا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] جاء في (البحر) يحتمل اختصّ أن يكون لازمًا، ويكون المعنى أي: ينفرد برحمته، أو متعديًا، فيكون المعنى: يفرد الله من يشاء برحمته.

ومن الأفعال التي تكون متعدية ولازمة في استعمال القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَـٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٤] رعا يكون لازمًا ومتعديًا، من لزومها قولك: رعت الدابة رعيًا، ومن تعديها راعاها صاحبها رعاية، إذا سامها وسرحها.

وكذلك الفعل (أظلم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾ [البقرة: ٢٠] قرأ الضّحاك بالبناء للمفعول، أي: وإذا أُظلِم عليهم قاموا، وأصل أظلم ألا يتعدّى، وذكر الزمخشري أن أظلم يكون متعديًا بنفسه، واستشهد لذلك بشعر أبي تمام:

هُما أظلَما حالَي ثُمّتَ أجليا ❖ ظلامَيهِما عَن وَجهِ أمرَدَ أشيَبِ

وكذلك من الأفعال التي استعملت في القرآن لازمة ومتعدية في وقت واحد، قوله تعالى: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨] يجوز أن يكون قدمت بمعنى تقدم، أي: تقدم قولي إليكم ملتبسًا بالوعيد، أو يكون قدم المتعدي، وبالوعيد هو المفعول والباء زائدة، هذا جانب من الأفعال التي استعملت في القرآن الكريم متعدية ولازمة.

ب. أفعال نصب ما بعدها على نزع الخافض: كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ [البقرة: ٢٦] لا يستحي بـ"أن يضرب" مفعول به منصوب على نزع الخافض، لأن الفعل يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ.

هذا نمط من الأفعال لا نجد في القاعدة النحوية إشارة إليه، أي: أن الفعل يجمع بين طبيعتي التعدي واللزوم، أو التعدي بنفسه، أو التعدي بحرف الجر.

ج. أفعال متعدية بنفسها تارةً، ومتعدية بحرف الجر تارة أخرى. من ذلك قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧] حق دخل أن يتعدّى بفي أو إلى، لكنه اتّسع في فأوصل بنفسه إلى المفعول.

وأيضًا قوله تعالى: ﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾ [الفجر٢٩: ٣٠] تعدى ادخلي أولًا بفي، (ادخلي في عبادي) فالفعل هو هو، تعدى في المرة الأولى بحرف الجر وتعدّى في المرة الثانية بنفسه: ﴿ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾ تعدّى أولًا بفي، وثانيًا بغيرها، لماذا؟ لأنه إذا كان المدخول فيه ظرف غير حقيقي تعدّى الفعل إليه بفي، نحو: دخلت في الأمر، دخلت في غِمَار الناس، ومنه: ﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴾.

وإذا كان المدخول فيه ظرفًا حقيقيًّا تعدى إليه الفعل في الغالب بغير واسطة فيه، مثال: ﴿ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾، وفي (المقتضب): "فأمّا دخلت في بيتي فإن البيت مفعول، تقول: البيت دخلته، فإن قلت فقد أقول: دخلت فيه. قيل: هذا كقولك عبد الله نصحت له، ونصحته، ألا ترى أن دخلت إنما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار لا يمتنع منه، مثل ما كان من الدار، تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت قال الله عز وجل: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] فهو في التعدّي كقولك: عمرت الدار، وهدمت الدار، وأصلحت الدار"، انتهى ما نقله الشيخ عضيمة عن (المقتضب)، وهو كلام

سنعود إليه مرة ثانية للنظر في ضوء ما سبق أن قلناه عندما، كنا نتكلم عن نصحته أي: عن حذف الحرف عن حذف حرف الجر سماعيًا في النثر.

ونقل الشيخ عضيمة # عن سيبويه قوله: "وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذّ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت".

وكذلك من الأفعال التي استعملها القرآن (اركبوا) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١] الفعل يتعدّى بنفسه، واستعماله هنا بفيه ليس لأن المأمور ركوبهم في جوفها لا فوقها، بل لرعاية جانب المحلية والمكانية في الفلك، والسر فيه: أن معنى الركوب هو العلوّ على شيء له حركة هذه الحركة، إما حركة إراديّة كحركة الحيوان المركوب أو حركة قصرية، كحركة السفينة والقطار، والطائرة.

فإذا استعمل الفعل ركّب في الأول، أي: فيما له حركة إراديّة توفّر له حظّ الأصل، فيقال: ركبت الفرس، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] وإن استعمل في الثاني، وهي الحركة القصرية عدي بفيه، فيقال: ركبت في السفينة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وقال تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١].

وقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢] شكر يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى.

وهذا ما سبق أن قرأناه معًا، وقلت لك: إن الشيخ عضيمة نقل عن إصلاح المنطق: تقول: نصحت لك وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، قال الله ﷻ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] وقال: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢].

أما قوله: نصحتك وشكرتك. فهي لغة، وقد ذكرت لك أن هذا رأي جديد في هذان الفعلان، أن لغة العرب الفصيحة هي التعدية باللام: نصحت لك، أما اللغة القليلة الأخرى فيها الفعل يتعدّى بنفسه، فعندما نقول: نصحت لك، أو عندما نقول: نصحتك لم تحذف اللام، إنما هي لغة مستقلّة.

وفي (البحر) ما نقله عن الفراء من قوله: لا تكاد تقول العرب: نصحتك إنما نصحت لك، وقد جمع الشيخ عضيمة -رحمه الله ثمانية أمثلة- ثماني آيات- فيها الفعل شكر لازم، أي لا يتعدّى، أي متعدى بحرف الجرّ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴾ [لقمان: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ ﴾ [العنكبوت: ١٧] ﴿ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾ [سبأ: ١٥] وأمثلتها متعدية: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٧] فالفعل شكر استعمل متعديًا لحرف الجر، واستعمل متعديًا بنفسه، وهذان استعمالان فصيحان جاء بهما القرآن الكريم، فإذا كان القرآن الكريم لم يستخدم للفعل نصح متعديًا بنفسه، فإنه استخدم الفعل شكر متعديًا بنفسه، ولم يأتِ في القرآن الكريم نصح متعديًا بنفسه، فكيف يقاسان؟ أو يتكلم فيهما بطريقة متساوية، فإن نصح لها حكم. وهذا الحكم هو ما نأخذه عن الفراء من قوله "لا تكاد تقول العرب: نصحتك، وإنما نصحت لك"، ولم يذكر شكر، ونجد القرآن الكريم يستخدم "شكر" متعدية ولازمة، ولم يستخدم نصح إلا لازمة.

وقد وقع نظري على نصٍ في كتاب (المغني) لا بن هشام في الباب الرابع الذي خصّص لذكر أحكامٍ يكثر دورها على موضوع يتعلق بالتعدي واللزوم، فرأيت

ـلهدفين- أن نقرأ هذا النص من كتاب (المغني) ؛ لبيان وجه المقارنة بين كتابين يتناولان موضوعًا واحدًا، هذا الموضوع هو: الأسباب التي يكون الفعل بها لازمًا، ثم عليك أن تتابع معي النص في كتاب (المغني) ؛ لنقف معًا على ما يمكن أن يُزاد من إشاراتٍ علميةٍ لننتفع بها، كما أن كتاب (المغني) تعرض للأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، ونحن قد ذكرنا أو اكتفينا بما ذكره الناظم بقوله:

وعدِ لازمًا بحرف جر .....

واقتصر الشراح على ذلك، فمما رأيته أيضًا أن نذكر ما كتبه ابن هشام في كتابه (المغني)، في هذا الموضوع أيضًا لتتضح لنا الأمور التي بها يصير الفعل القاصر متعديًا، فنقول -وبالله التوفيق الصفحة الثالثة والسبعين بعد الخمسمائة- تحت عنوان:

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، وهي عشرون:

أحدها: كونه على فَعُل، بالضم كظَرُف وشَرُف، وأعتقد أن هذا الأمر ليس جديدًا عليك؛ لأننا قلنا: إن الأفعال التي تكون لازمةً بصيغتها سبعة ومنها فَعُل، والجديد هنا هو التعليل، فابن هشام يقول: لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها، ونحن عرفنا أن كل فعلٍ يدل على سجيةٍ فهو لازم، إذًا الفعل ظَرُف الفعل الذي يكون على فعل يكون لازمًا باعتبار صيغته وباعتبار معناه، ولهذا يتحوّل المتعدي قاصرًا إذا حُوّل وزنه إلى فَعُل لغرض المبالغة والتعجب، وهذه معلومة ثانية، نستفيدها من (المغني) في هذا الموضوع، كل فعلٍ متعدٍّ من الممكن أن يصير قاصرًا إذا حُوّل إلى صيغة فَعُل بغرض المبالغة والتعجب، تقول: ضَرُب الرجل، وفَهُم، وأنت تعلم أن ضرب من الأفعال المتعدية وفهم محمد المسألة من

الأفعال المتعدية، إلا أن تحويلهما إلى صيغة فَعُل ينقلهما من التعدي إلى اللزوم، فضَرُب الرجل معناها ما أضربه، وفَهُم الرجل أي ما أفهمه، وسمع رَحُبتكم الطاعة، وأن بشرًا طَلُع اليمن، ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ، وسوف يأتي أثر التضمين على صيغة الفعل، في موضوعٍ سنتعرض له إن شاء الله.

الثاني والثالث: كون الفعل على وزن فَعَل بالفتح، بفتح العين، أو فَعِل بكسر العين، بشرط أن يكون وصفهما على فعيل، نحو ذلّ الرجل فهو ذليل، وقَوِيَ الرجل فهو قويّ.

وأنت تعلم أن صيغة فَعَل تكون لازمةً ومتعدية، والتعدي فيها أكثر من اللزوم، وأن صيغة فَعِل تكون متعديةً ولازمةً واللزوم فيها أكثر. والجديد هنا أننا عرفنا أن من ضوابط الفعل اللازم أن تكون الصفة منه على فعيل، فذلّ الرجل ذليل، وقوي، قوي، قوي على فعيل، وهذه معلومة أيضًا ننتفع بها، فكل فعل على وزن فعَل أو على وزن فَعِل والوصف منه على فعيل كان لازمًا.

الرابع: كونه على أفْعَل، بمعنى صار ذا كذا، وأنت تعلم أن الهمزة تزاد لمعانٍ منها: أن يصير الفاعل صاحب صفةٍ مما اشتقّ منه الفعل، نحو: أغدّ البعير، أي صار ذا غدّة، وأحصد الزرع، أي: بلغ وقت الحصاد.

الخامس: كونه على افْعَلَلّ كاقشعر واشمأز، وهذا الأمر ليس جديدًا عليك؛ لأنه سبق أن قلنا: إن مزيد الرباعي يكون لازمًا أبدًا، وافعلل مزيد رباعي بالألف والتضعيف.

السادس: كونه على افْعَوَلّ مثل كاكوهد الفرخ إذا ارتعد، وهذه إضافة جديدة، ولكن عذر تركها أنها فعل ملحق، وقد سبق أن شرحت لك أن استعمال القرآن

الكريم لم يتجاوز الأفعال الأصول، وفضلت البقاء في الأفعال الأصول لأن في دراستها ما يكفي الدارس.

السابع: كونه على افْعَنْلَلَ، بإصابة اللامين، كاحرنجم بمعنى اجتمع، وأيضًا هذا الفعل يدخل ضمن المعلومات المتوفرة لديك لأنه مزيد رباعي، مزيد بالنون ومزيد بالألف، والمزيد الرباعي لازم أبدًا.

الثامن: كونه على افْعَنْلَلَ، بزيادة إحدى اللامين، كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد، وافعنلل بزيادة إحدى اللامين أيضًا من الأفعال الملحقة.

التاسع: كونه على افْعَنْلَ، كاحرنب الديك إذا انتفش، وأيضًا هذا من الأفعال الملحقة، ابن هشام أضاف من الأفعال الملحقة افعنل وافعول وافعنلل بزيادة إحدى اللامين، وما زلت أذكّرك بأن في دراسة الأفعال الأصول كفاية؛ لأن الاستعمال قديمًا وحديثًا يكاد ينحصر في الأفعال الأصول.

العاشر: كونه على اسْتَفْعَلَ وهو دالّ على التحوّل، هذا أمر جديد أو معلومة جديدة تضاف إلى ذهنك، ذلك أن استفعل مثل استحكم واستفهم من الأفعال التي تكون لازمةً ومتعدية، هنا يعطينا معلومة جديدة وهو أن استفعل إذا دلّ على التحوّل كان لازمًا، كما أعطانا قبل ذلك أن الفعل الذي على فَعَل، أو فَعِل والوصف منه على فعيل يكون لازمًا، فكأنه يعطينا ضابطًا لمتى يكون الفعل لازمًا، وهو على استفعل، ومتى يكون لازمًا وهو على فعل بفتح العين وفعل بكسر العين.

الحادي عشر: كونه على وزن انْفَعَلَ نحو انطلق وانكسر، هذا أيضًا لا يمثل معلومة جديدة؛ لأننا قلنا: إن الأفعال التي تلزم -لأنّ صيغتها لا تتعدى- سبعة ومنها "انفعل".

وانفعل يجتمع فيه مانعان: مانع في الصيغة، ومانع في المعنى، أما مانع الصيغة فهذا ما سبق أن أشرت إليه، وأما مانع المعنى فلأن انفعل لا تكون إلا للمطاوعة.

كون الفعل مفيدًا لمعنى المطاوعة:

الثاني عشر: كونه مطاوعًا لمتعدٍّ إلى واحد، نحو كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج، وليس هذا الأمر جديدًا، لماذا؟ لأن انفعل لا تكون إلا للمطاوعة.

وكان على ابن هشام أن يأتي هنا بتفعلل التي لا تكون إلا للمطاوعة، هو لم يذكرها، وعلى كل حال فهو اعتذر واعتذاره مردود.

ماذا يقول ابن هشام بعد أن ذكر: أزعجته فانزعج: "فإن قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم"، لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضًا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل، تقول: ضعفت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم، وثلمته فتثلم، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوَع درجة، كألبسته الثوب فلبسه، ألبسته الثوب متعدّ لمفعولين، المطاوع منه متعدٍّ لمفعول.

وأقمته فقام، أقمته متعدٍّ لمفعول واحد، فالمطاوع منه لازم، وهو فقام، مع أن قام سواء كانت مطاوعة أو غير مطاوعة، هو فعل لازم لا يتعدى أبدًا.

ومع ذلك فإن العذر الذي ذكره ابن هشام ليس فيه كفاية؛ لأن في ذكره لانفعل هنا فعلا تكرار، وإذا كانت هناك أفعال المطاوعة تؤثر فيها فكان عليه أن يختار الأفعال التي تؤثر فيها المطاوعة.

ومن أبرز الأفعال التي تتأثر بالمطاوعة هي تَفَعْلَلَ، وقد أغفله مع أهميته، وهو من الأفعال الأصول الكثيرة الدوران على ألسنة الناس.

الثالث عشر: أن يكون رباعيًّا مزيدًا فيه، نحو: تدحرج، واحرنجم، واقشعرّ، واطمئن.

هنا ذكر تدحرج؛ لأنه رباعي مزيد فيه، مع أن تدحرج الأولى به أن يذكرها هناك في المطاوعة، والأمر الثالث عشر هذا لا يمثّل لك جديدًا؛ لأنّنا قلنا قبل ذلك: إن الفعل الرباعي المجرّد إذا زِيد عليه حرف، أو زيد عليه حرفان صار لازمًا، والأفعال التي تصير لازمةً بالزيادة هي: تَفَعْلَلَ وافْعَلَلّ وافْعَنْلَلَ، مع ملاحظة أن الرجل ذكر ذلك، ذكر افعلل كاقشعر أمرًا مستقلًّا، وذكر افعنلل كاحرنجم أمرًا مستقلًّا، ففي الحقيقة فيه تكرار، شيء واحد، وكان يكفي الأمر الثالث عشر عن الأمر الخامس وعن الأمر السابع، وهذا توجيه منّي لك، لتعرف ما في النص الذي نقرأه من تكرار، ولتقف على ما فيه من فوائد، وتترك ما عدا ذلك.

الرابع عشر: أن يضمن معنى فعل قاصر، يعني الفعل يكون متعديًا، ولكنه يضمن معنى فعل قاصر، فيصير قاصرًا.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ﴾ [النساء: ٨٣] وقال تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٥] وقال تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] ومن التسبيح "سمع الله لمن حمده"، هذه أفعال في الآيات السابقة ضمنت معنى لا تنبو عيناك عنهم، وضمن يخالفون عن أمره معنى يخرجون عن أمره، ضمن أذاع معنى تحدث، أذاعوا به أي: تحدثوا به، وضمن أصلح معنى بارك، أصلح لي في ذريتي أي: بارك لي في ذريتي، وضمن لا يسمعون لا يصغون، لا

يسمعون إلى الملأ الأعلى لا يصغون إلى الملأ الأعلى، وضمن سمع معنى استجاب، أي: سمع الله لمن حمده، أي: استجاب الله لمن حمده.

السنة الباقية: أن يدلّ على:

- سجيّة: كلؤم وجبن وشجع.
- عرض: كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل.
- نظافةٍ: كطهر ووضأ.
- دنس: كنجس ورجس وأجنب.
- لون: كأحمر، وأخضر، وأدم، واحمار، واسواد.
- حلية: كدعج، وكحل، وشنب، وسمن، وهذل.

وملحوظة أخرى هنا في هذا النص "احمرّ"، واحمرّ على وزن افْعَلّ، و"احمارّ" على وزن افْعَالّ، ومعروف أن وزن افعالّ لا يكون إلا لازمًا؛ سواء أكان في عيبٍ أو في لون، وكذلك احمارّ لا يكون افعالّ إلا لازمًا سواء كان في لون أو عيب.

هنا أضاف أدم، كان يكفي في هذا المكان: دلّ على لون كأدم، أو حلية كدعج، وفي ذكر أدم كفاية في هذا المكان.

هذا النص من ابن هشام في (المغني)، وأراد بذلك أن يحصر الأمور التي يصير بها الفعل لازمًا، وقد وضحت لك ما فيه من معلوماتٍ تضاف إلى معلوماتك السابقة.

الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر

درست قبل ذلك أن الفعل القاصر يتعدّى بحرف الجر، ويذكر ابن هشام أن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة:

الأمر الأول: همزة أفعل نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] أي: من المعاني التي تزاد بها الهمزة التعدية.

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠] ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، أنبتكم من الأرض: (أنبتكم) أنبت على وزن أفعل، والمفعول ضمير المخاطبين، والفعل قبل زيادة الهمزة نبت، نبت الزرع، لا يتعدى، والهمزة نقلته من اللزوم إلى التعدي.

ويخرجكم مضارع من أخرج، وخرج لازم، خرج محمد من البيت، عندما تزيد عليه الهمزة يصير متعديًا، تقول: أخرجته من البيت، ويخرجكم إخراجًا.

وهل زيادة الهمزة مقصورة على السماع، أم هي قياسية في كل فعل؟

قيل: إن النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

يقول ابن هشام: والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

نخرج من ذلك إلى أن الفعل القاصر الذي لا يتعدى إلى مفعول به، إذا أردت أن تنقله إلى فعل متعدٍّ فلك أن تزيد عليه الهمزة.

الأمر الثاني: الذي يتعدى به الفعل القاصر ألف المفاعلة تقول: في جلس زيد، ومشى، وسار، جالست زيدًا، وماشيته، وسايرته، ألف المفاعلة الألف التي تزاد، على الفعل الثلاثي ليصير رباعيًّا، إذا زيدت على الفعل اللازم صار متعديًّا.

الأمر الثالث: صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة، تقول: كرمت زيدًا بالفتح أي: غلبته في الكرم، كرمت زيدًا بالفتح أي: غلبته في الكرم، وهذا من الأمور التي تعلم وتدرس ولا مجال لها في التطبيق.

الأمر الرابع: صوغه على استفعل للطلب، أو النسبة إلى الشيء، كاستخرجت الماء، واستحسنت زيدًا، واستقبحت الظلم، استخرجت المال: استخرج استفعل وهو متعدٍّ، والثلاثي منه خرج لازم، فزيادة الألف والسين والتاء على الفعل الثلاثي اللازم يصير متعديًا، واستحسنت زيدًا: الثلاثي منه حَسُنَ، حسن زيد، فعندما زدت عليه الألف والسين والتاء صار متعديًا، واستقبحت الظلم قبح الظلم فالثلاثي لازم.

الأمر الخامس: تضعيف العين، تقول في فرح زيد: فرحته، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩] زكاها مضعف زكا، زكت نفس فلان، فعل لازم، وعند التضعيف زكّى الله نفس فلان.

وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [يونس: ٢٢]، وسيّر مضعف من سار، وسار لازم، فصار بالتضعيف متعديًا.

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر، كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو: علمته الحساب، وفهمته المسألة، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس.

الأمر السادس: الذي يصير به الفعل المتعدي قاصرًا التضمين:

وقد سبق أن ذكرت لك ما ذكره ابن هشام في الأمور التي يصير بها الفعل قاصرًا التضمين، فالتضمين يكسب الفعل اللزوم كما يكسب الفعل اللازم التعدي.

فإذا ضمن الفعل المتعدّي معنى فعلٍ قاصر صار قاصرًا، وإذا ضمن الفعل القاصر معنى فعلٍ متعدٍّ صار متعديًا، قالوا: فَرِقْتُ زيدًا، ومن القرآن الكريم: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠] فتعدى الفعل فرق، وتعدى الفعل سفه لتضمنهما معنى خاف، خفت زيدًا، وسفه مضمنة معنى امتهن نفسه أو أهلك نفسه.

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدى "ألوت" بمعنى: قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جهدًا، لما ضُمّن معنى لا أمنعك، فالتضمين يختلف عن غيره من المعديات، فالمعديات تعدي الفعل لواحد، أما التضمين فقد يعدي لأكثر من واحد، وعدي أخبر، وخبر، وحدث، وأنبأ، ونبأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى، بعدما كانت متعديةً إلى واحدٍ بنفسها وإلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

الأمر السابع: الذي يتعدى به الفعل القاصر: إسقاط الجار توسعًا، قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تواعدوهن على سرّ أي: نكاح، وقال تعالى: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي: عن أمره، ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥] أي على كل مرصد، قال الشاعر:

كما عسل الطريق الثعلب

أي في الطريق، فالفعل اللازم يتعدى بإسقاط حرف الجر من باب التوسع، ويصير المجرور منصوبًا على حذف الجار، ولكن حذف الجار لا يكون حذفًا قياسيًّا إلا مع أنّ وأن، قال ابن هشام: وأهمل النحويون هنا ذكر كي، مع تجويزهم في نحو: "جئت كي تكرمني" أن تكون كي مصدريةً واللام مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني، وأجازوا أيضًا كونها تعليليةً وأن مضمرة بعدها، فإذا كانت كي في قولنا: "جئت كي تكرمني" تحتمل المصدرية وتحتمل التعليل، فمع احتمالها المصدرية تقدر اللام قبلها، ولا يحذف مع "كي" إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها، وهي أنّ وأن، قال الله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأن لهم جناتٍ وبأنه لا إله إلا هو، وقال تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] أي في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين المفسرين.

ومما يحتملهما قوله:

ويرغب في أن يبني المعالي خالد ❖ ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

أنشده ابن السّيْد، فإن قدر "في" أولًا و"عن" ثانيًا، فالبيت للمدح، أي: يرغب في أن يبني المعالي خالد، ويرغب عن أن يرضى صنيع الألائم، وإن عكس التقدير

فجعل عن أولًا وفي ثانيًا كان ذم، أي: يرغب عن أن يبني المعالي، ويرغب في أن يرضى صنيع الألائم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معًا في أو عن، وإلا كان البيت متناقضًا.

وقد سبق أن درست محلّ أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار، وعرفت أن محلهما النصب عند الخليل وأكثر النحويين؛ حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، وجوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرًّا، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولًا قويًّا، وله نظائر في قولهم: لاهٍ أبوك. هذا النص موجود كما هو في التصريح، وسبق أن سمعته.

الجديد هنا قول ابن هشام: ومّما يشهد لمدّعي الجرّ قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، أصلهما لا تدعوا مع الله أحدًا لأن المساجد لله، وأنا ربكم فاعبدوني؛ لأن هذه أمتكم أمة واحدة، هذا وبالله التوفيق.

ووجه الاستشهاد بالآيتين -كما قال ابن هشام-: إنه لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصيلته، معنى ذلك أن لو كان الأصل: "لا تدعوا مع الله أحدًا أن المساجد لله"، ما كان يجوز أن يتقدّم المصدر المؤوّل على الفعل؛ لأنه لا يجوز أن تقول: "لأنك فاضل عرفت"، ودليل من الشعر قول الشعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً ❖ إليّ ولا دينٍ بها أن طالب

رووه بخفض "دين" عطفًا على محل "أن تكون"، إذ أصله لأن تكون، قال ابن هشام: وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، والجواب عن ذلك: بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

هذه هي الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، وهي سبعة، والجديد فيها: أننا درسنا أن الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر فقط، وهنا أضفنا ما قاله ابن هشام من أمور أخرى، فلعلك استوعبت هذه الزيادة مما جاء في (المغني).

الأفعال التي تكون متعديةً بنفسها تارةً، ومتعديةً بحرف الجرّ تارةً أخرى

ثم نعود بعد ذلك إلى ما كنّا بصدده وهو قراءة الأفعال المتعدية واللازمة فيما جاء في القرآن الكريم من كتاب الشيخ عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، القسم الثالث، الجزء الثاني، وبيّنت لك أنه بالنظر في هذا الباب عند عضيمة أمكن أن تقسم الأفعال إلى خمسة أقسام: أفعال تكون متعديةً ولازمة، وهذا القسم يعطينا معنًى جديدًا وطعمًا جديدًا لهذا الباب.

القسم الثاني: أفعال نصب ما بعدها على نزع الخافض وهذا القسم لا يمثل جديدًا.

القسم الثالث: أفعال متعدية بنفسها تارةً ومتعدية بحرف الجر تارةً أخرى، وهذا أيضًا يعطينا معنًى جديدًا وفكرًا جديدًا للتعامل مع الأفعال المتعدية واللازمة.

القسم الرابع: الأفعال التي تتعدى بأكثر من حرف، وهو أيضًا يضيف إلى أذهاننا فهمًا جديدًا لباب التعدي واللزوم.

القسم الخامس: الأفعال اللازمة وهذا أمر معروف وواضح.

وسبق أن قرأت معك الآيات القرآنية التي تضمنت أفعالًا تكون متعدية ولازمة، وقرأت معك جزءً من الأفعال التي تكون متعديةً بنفسها تارةً ومتعديةً بحرف الجر

تارةً أخرى، من هذا النوع من الأفعال -أي الأفعال التي تكون متعديةً بنفسها تارةً وبحرف الجر تارةً أخرى-: الفعل شكر، قال تعالى: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ومن آيات لزوم هذا الفعل في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ﴾ [لقمان: ١٢]، ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤]، ﴿وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٧]، ومن الآيات التي جاءت متضمنةً الفعل شكر متعديًا قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤].

كما أن الفعل استعان يتعدى بنفسه تارةً وبالباء تارةً أخرى، أما أن يتعدّى بنفسه فمن القرآن ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨]، تقول: استعنت الله، فأنت مستعين والله المستعان، أما إذا قلت: استعنت بالله، فأنت مستعين والله مستعان به، فالشاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾ أنه مصوغ من فعل استعان المتعدي بنفسه، ولعلك تتذكر أن من دعاء القنوت: اللهم إنا نستعينك ونستهديك، فنستعينك متعدية بنفسها.

ومن الأفعال التي تتعدى بنفسها تارةً وبحرف الجر تارةً أخرى الفعل استغاث، تقول: استغثت الله كما تقول: استغثت بالله، وفي باب ابن مالك في النحو: المستغاث، ولا يقال: المستغاث به، وكأنه لما رأى في القرآن أن الفعل تعدى بنفسه قال: المستغاث.

ومن آيات القرآن الكريم ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾ [الأنفال: ٩]، وقوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فكان الفعل استغاث يتعدى بنفسه تارةً وبالباء تارةً أخرى.

المفعول به: قراءة في كتاب (دراسات لأسلوب القرآن)

عناصر الدرس

قراءة لمحات عن المفعول به من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن)

فبعد أن انتهينا من قراءة الأفعال المتعدية واللازمة في الشاهد القرآني يجدر بنا أن نشير إلى أنه من الأمور التي تؤخذ على الكتاب النحوي في المستويات المتخصصة عدمُ إفراد المفعول به بدرس خاصٍ يجمع شتات أجزائه، تلك الأجزاء الموزعة بين أفعال القلوب، والفاعل، والنائب عن الفاعل، والتعدي والزوم، فمفعول القول مثلًا وكذلك المفعولان اللذان ليس أصلهما المبتدأ والخبر في باب أفعال القلوب، والنصب على النصب الخافض يذكر في باب النائب عن الفاعل، وباب والتعدي واللزوم، كما تجد العلاقة النظمية بين الفاعل والمفعول ضمن باب الفاعل، والعلاقة النظمية بين المفعولين، وكذالك حكم حذف المفعول وحذف عامله ضمن باب التعدي واللزوم، ولا تكاد تجد ذكرًا لحذف المفعول على سبيل الاختصار، أو على سبيل الاقتصار حتى إن الدارس ليظن أن هذين المصطلحين خاصين بباب أفعال القلوب؛ لهذا كان من الضروري قراءة باب المفعول في كتاب يجمع أجزاءه؛ ليكتمل صورته في ذهن الدارس، وقد اخترت كتاب الشيخ عضيمة # (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وذلك لأن الكتاب جعل للمفعول بابًا مستقلًّا قائمًا على ذكر أحكامه من خلال منقولات متضمنةٍ آراء أئمة هذه الفن.

يقول الشيخ عضيمة رحمه الله: في كتباه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) القسم الثالث، الجزء الثاني، الصفحة الواحدة والثمانين بعد المائة، تحت عنوان لمحات عن دراسة المفعول به، من هذه اللمحات التي ذكرها الشيخ:

اللمحة الأولى: التعدية بالتضعيف فيما عينه حرفٌ حلقيٌّ غير الهمزة قليل نحو: ضعفته ووهنته، وبابه أن يعد بالهمزة.

اللمحة الثانية: التعدية بالباء بابها الفعل اللازم، وندرت التعدية بالباء في الفعل المتعدى نحو: صككت الحجر بالحجر.

اللمحة الثالثة: النصب على نزع الخافض جاء في آيات كثيرة متعينًا ومحتملًا، وهو بابٌ لا ينقاص إلى مع أنَ وأنْ.

اللمحة الرابعة: لام التقوية تدخل على مفعول الفعل إذا تقدم المفعول على الفعل، نحو: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وإذا تأخر المفعول فلا يحسن دخولها، وقيل بذلك في قوله تعالى: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢]. وهذه اللمحة التي أشار إليها الشيخ # لا تذكر إلا في باب حروف الجر، وهي دخول لام التقوية على المفعول به.

اللمحة الخامسة: مفعول القول جملة اسمية أو فعلية خبريةٌ أو إنشائية، وقد يكون مفعول القول مفردًا في معنى الجملة.

اللمحة السادسة: تقديم المفعول على الفعل قد يكون واجبًا إذا كان ضميرًا منفصلًا نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد يكون جائز، وجاء في مواضع كثيرة جدًّا من القرآن، هذا ولا تمنع الفاء من نصب الفعل للمفعول في نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر: ٣-٥]. ولعلك تتذكر أننا تعرضنا للسبب الذي يجعل الفاء لا تمنع في عمل الفعل المتقدم هنا، وهو أن فعل الأمر في حكم الشرط، ولذلك لا يجوز أن تقول: وربك فتكبر، أو وربك فكبرت، بل لا بد أن يكون المقترن بالفاء فعل أمر.

اللمحة السابعة: يحذف الفعل الناصب للمفعول في الأمثال وما جرى مجراها نحو: قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١].

اللمحة الثامنة: حذف المفعول به كثير جدًّا في القرآن الكريم وحصر ألفاظه من العسير، ونكتفي بالقواعد العامة.

اللمحة التاسعة: يحتمل أن يكون المفعول حُذف اقتصارًا في هذه المواضع في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]. يحتمل أن لا ينوى محذوفًا فيكون قد نفى عنهم الشعور من غير ذكر متعلّقه، ولا ينتهي وهو أبلغ في الذّمّ، وهذا هو معنى الحذف الاقتصاري؛ لأن الحذف الاقتصاري يكون لدليل.

وفى قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۖ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣] مفعول يعلمون محذوفٌ اقتصارًا، فالمعنى لو كانوا من ذوي العلم، وفى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨]. حذف المفعول اقتصارًا لأن المقصود هو نفى نسبة العلم إليهم، لا نفي علمهم بشيء مخصوص، فكأنه قيل: وقال الذين ليسوا ممن لهم سجيةٌ في العلم لفرط غباوتهم، وكذالك في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. أي: إن كنتم من ذوي العلم والتميز.

وفى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾ [البقرة: ٢٢١]. المقصود إثبات أن من شأنهم الدعاء إلى النار من غير ملاحظة مفعول خاص. وفى قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. حذف المفعول اقتصارًا. وفى قوله تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩]. يجوز أن يكون مفعول يبين حذف اقتصارًا اكتفاءً بذكر التبيين دون أن يقصر تعلقه بمفعول.

وفي قوله تعالى: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]. معمول يسمع ويبصر منس ولا ينوى أي: ما ليس به استماع ولا إبصار؛ لأن المقصود نفي هاتين الصفتين، ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٩]. حذف المفعول اختصارًا إذا أريد أبصار شيء بعينه ثم حذف، أو اقتصارًا إذا أريد مطلق أنهم سيرون وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحُجُرات: ١]. تقدموا احتمل أن يكون متعديًا وحذف مفعوله ليتناول كل ما يقع في النفس، ويحتمل أن يكون لازمًا بمعنى لا تتقدموا.

اللمحة العاشرة: وهي منقولة عن (المغني) الصفحة السادسة بعد السبعمائة يكثر حذف المفعول بعد لو شئت، وبعد نفي العلم نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]. ونحو: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]. كما يحذف المفعول عائدًا على الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. أي: بعثه وحذف عائد الموصول دون ذلك، كما يكثر حذفه في الفواصل.

إذًا مواطن حذف المفعول كما ذكر ابن هشام في (المغني) بعد "لو شئت" وبعد نفي العلم ونحوه، وحذف عائد الموصول وعائد الصفة كما يكثر حذفه في الفواصل، ويجوز حذف مفعول أعطى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]. وثانيهما فقط ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضُّحى: ٥]. وأولهما فقط نحو: حتى يعطوا الجزية. من مواطن حذف المفعول به حذف عائد اسم الموصول المنصوب المتصل كثيرًا جدًّا في القرآن الكريم.

اللمحة الحادية عشرة: شاء بمعنى أراد حذف مفعولها جائزًا لفهم المعنى، وأكثر ما يحذف مع "لو" لدلالة الجواب عليه. قال الزمخشري: لقد تكاثر هذا الحذف في

شاء وأراد -يعني حذف مفعوليهما- قال: لا يكادون يبرزون هذا المفعول إلا في الشيء المستغرب نحو: قول الشاعر:

ولو شئت أن أبكي دمًا لبكيته ❖ عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

من معديات معنى الفعل إلى المفعول التضمين، والغرض منه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فَذّ. قال ابن هشام: يختصّ التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عَدَا ألوت بقصر الهمزة بمعنى: قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: لا ألوك نصحًا ولا ألوك جهدًا، لما ضمنا معنى لا أمنعك.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران:١١٨] كما أنا التضمين عدا خبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما تضمنت معنى: أعلم وأرى بعد ما كان متعديًا إلى واحد بنفسها وإلى الآخر بالجر. واختلف العلماء في التضمين هل ينقاس، أم يقتصر فيه على السماع؟ ذهب البصريون: لا ينقاس ولا يصار إليه إلا عند الضرورة.

قراءة للآيات التي تنوولت بالتعليق:

من اللمحات التي ذكرها الشيخ عضيمة # وهي اللمحة قبل الأخيرة: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كثيرة جدًّا في القرآن، الأفعال التي تنصب مفعولين وتصل إلى الثاني بحرف الجر، وقد يحذف حرف الجر، قال الشيخ: قد جمعتها ورتبتها، وبينت استعمالات القرآن الكريم لها.

من الآيات التي ذكرها الشيخ عضيمة مبينًا فيها المفعول وحالته قوله تعالى: ﴿لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ [المائدة:١٠٦]. "ثمنًا" مفعول به ولا حذف فيه؛ لأن الثمن يشتري كما يشترى به، وقيل التقدير ذا ثمن.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ ﴾ [يوسف: ١٥]. المصدر المؤول مفعول أجمع، ويقال أجمع الأمر وأزمعه بمعنى العزم عليه. وقال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف: ٦٦]. رشدًا مفعول تعلمني ولا يجوز أن يكون مفعول علمت لفقد العائد، والتقدير تعلمني رشدًا مما علمته. وقال تعالى: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف: ٧٦]. عذرًا مفعول به كقولك بلغت الغرض وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٨]. عتيًا فيه أربع أوجه: أظهرها أنه مفعول به.

الثاني: أنه مصدر مؤكّد لمعنى الفعل.

الثالث: أنه مصدرٌ واقع موقع الحالي من فاعل بلغت.

الرابع: أنه تميز. وعلى هذه الأوجه تكون من زائدة. وفي قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠]. مفعول به ولكن على تقدير محذوف أي: أجد على النار ذا هدى.

﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [طه: ١٣١]. أزواجًا مفعول به، والمعنى أصنافًا من الكفرة، ولا تمدّن إلى ما متعنا به أصنافًا من الكفرة.

وفي قوله تعالى: ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾. زهرة منصوب على الذم، أو مفعول ثانٍ لمتّعنا على أنه بمعنى أعطى وفي قوله تعالى: ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ [طه: ٧٧]. التقدير موضع طريق فهو مفعول به، وقيل ضرب هنا بمعنى جعل وشرع مثل: ضربت له بسهم، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ ﴾ [سبأ: ٢٠]. ظنه مفعول صدق والمعنى وجد ظنه صادقًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ ﴾ [فاطر: ٣٥]. دار مفعول أحلّنا، وليس بظرف لأنه محدود. وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ﴾ [ص: ٣٤] جسدًا مفعول ألقينا. وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الشورى: ٧]. قرآنًا مفعول أوحينا. وقال الزمخشري: الكاف في كذلك مفعول به فستعمل الكاف اسمًا، وهو مذهب أبي الحسن.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ﴾ [الذاريات: ٤]. أمرًا مفعول به وقيل مصدر حال أي: مأمورةٌ ومفعول "المقسمات" محذوف. وفي قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ [النجم: ١٨]. الكبرى مفعول رأى، وقيل من آيات هو في موضع المفعول والكبرى صفة لآيات ربه، وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [النجم: ٣٨]. وزر مفعول به لا مصدر.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ﴾ [النازعات: ٥] أمرًا مفعول به وقيل حال أي: يدبرن مأمورات، يدبرن حال كونهن مأمورات. هذا جانب من الآيات التي لها الشيخ وذكر فيها آراء المعربين في المفعول به. وإذا كنت علمت في باب النائب عن الفاعل أن موطن الجار والمجرور النصب، وهذا يعني أن الفعل اللازم إذا تعدّى بالجار -بحرف الجار- كان الجار والمجرور في محل المفعول به؛ لذلك اختُلف في هل يتبع المجرور بحرف أصلي على المحل؟ ذهب ابن جني إلى أنه يجوز الإتباع على محل المجرور بحرف أصلي، وفي التصريح أنه لا يتبع على محل المجرور كحرف أصلي إلا إذا كان المجرور ظرفًا فقط، جاء في (التصريح) أنه إنما يراعى محلٌ يظهر إعرابه في الفصيح من الكلام، وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف. فالأول نحو: لست بقائمٍ ولا قاعدًا بالنصب تباعًا لمحل قائم، فإنه يظهر إعراب محله في فصيح الكلام فيقال: لست قائمًا. والثاني نحو قوله: وهو لبيده ابن ربيعه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا ❖ ودون معدٍ فلتذعك العواذل

بنصب دون الثانية إتباعًا لمحل دون الأولى فإن إعرابها النصب ب"تجد"، ويظهر في الفصيح نصبه فيقال: فإن لم تجد دون عدنان، بخلاف المجرور بحرف أصلي فإنها لا يتبع على المحل، وكما ذكرت لك أن ابن جني ذكر: أنهم أجازوا مررت بزيدٍ الظريفَ بنصب الظريف على موضع بزيد، ومن هنا أيضًا قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا اسند الفعل إليهما بأنهما في موضع رفع، وكذلك ما لم يُسَمّ فاعله نحو: سير بزيد.

آيات النصب على نزع الخافض والآيات التي فيها المفعول به مزود بلام التقوية

ولما كان الجر والمجرور في محل نصب نقرأ المنصوب على نزع الخافض، وقد جمع الشيخ عضيمة آيات فيها المفعول منصوب على نزع الخافض منها: قوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾ [البقرة: ٥٧]. الغمامَ بالنصب على نزع الخافض أي: وظللنا عليكم بالغمام أو ليس على نزع الخافض إذا كان ظللنا بمعنى "جعلناه" عليكم ظليلًا ضمن ضلل معنى جعل.

ومن الآيات التي نجد فيها المفعول منصوبًا على نزع الخافض قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]. المصدر المؤول هو أن تذبحوا بقرة مفعول ثانٍ على نزع الخافض أي: إن الله يأمركم بأن تذبحوا بقرة. وفي قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥]. أن يؤمنوا منصوبٌ على نزغ الخافض؛ إذ التقدير: أفطمعون في أن يؤمنوا. وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]. "ملة" إما مفعول به لمحزوف أي: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا، أو منصوب على الإغراء بل التزموا ملة إبراهيم حنيفًا، أو منصوب على إسقاط حرف الجر أي: بل نقتدي بملة إبراهيم حنيفًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٥٨]. خيرًا مفعول به بعد إسقاط حرف الجر؛ إذ التقدير: ومن تطوع بخير. وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٧]. الطلاق منصوب على نزع الخافض؛ لأن عزم تتعدى بعلى، أو نقول: بأن عزم مضمنة معنى نوى فيكون التقدير: وإن نويتم الطلاق، فإذا تركنا عزم بلفظها ومعناها كان الطلاق مفعول به على نزع الخافض أي: وإن عزموا على الطلاق.

وفي الآية الأولى ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ عقدة مفعول به إما على تضمين تعزموا معنى تنووا، أو تصححوا أو تباشروا، أو هو منصوب على إسقاط حرف الجرّ أي: ولا تعزموا على عقدة النكاح. وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. المصدر المؤول وهو أن تكتبوه إما مفعول به ولا تسأموا كتابته، ولا تسأموا الكتابة، أو منصوب على نزع الخافض.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي: بأن تفشل فموضوعه نصب على نزع الخافض أو جر؛ لأن حذف حرف الجر مع "أن" مقيس، وهل بعد حذف حرف الجر يبق أثره؟ ذهب سيبويه إلى جواز ذلك، ولكن المشهور المعروف أن بعد حذف حرف الجر ينصب المفعول به ويكون النصب على نزع الخافض.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. ألا نؤمن على تقدير حرف الجر أي: عهد إلينا بألا نؤمن، أو مفعول به على تضمين عهد بمعنى ألزم يعنى ألزم ألا نؤمن. وفي

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]. سبيلًا منصوب على نزع الخافض، أي: فلا تبغوا عليهن من طريق من الطرق، وقيل: المعنى فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلًا من البغي والإضرار بهن.

وفي قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. قال أبي عبيده: هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفره في المعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهنّ أو لجمالهنّ، والنفره وترغبون عن أن تنكحونهنّ لقبحهنّ، فالآية تحتمل أن يكون المحذوف في أو عن، وعلى كلٍّ المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض.

وفى قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]. المصدر المؤول أن يكون منصوبًا على نزع الخافض والتقدير: سبحانه من أن يكون له ولد، أو عن أن يكون له ولد. وفى قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢]. المصدر المؤول منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: لن يستنكف المسيح من أن يكون عبدًا لله، أو عن أن يكون عبدًا لله. هذا جانب من الآيات الكثيرة التي تعرض لها الشيخ عضيمة # ؛ ليبين لنا المفعول المنصوب على نزع الخافض.

بعض الآيات التي فيها المفعول به مزود بلام التقوية:

قراءة بعض الآيات التي فيها المفعول به مزوّد بلام التقوية، ثم ننتقل إلى قراءة بعض الآيات التي فيها المفعول به مزود بلام التقوية، ومعروف أن لام التقوية تدخل على المفعول به إذا تقدم على الفعل، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. اللام مقوية لوصول الفعل إلى مفعول إذا تقدّم عليه، فلو تأخّر لم يحسن ذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه لضعفه قد تقوى بها. من

ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فُصِّلَت: ٤٦]. وفي المقتضب أن هذه اللام تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه؛ لأنها لام إضافة.

وفى قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: ٧٢]. قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ أن معناه ردفكم، وتقول لزيد ضربت ولعمر كرمت، إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه، فإن أخرّته فالأحسن ألا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنًا وحذفه أحسن؛ لأن جميع القرآن عليه. هذا جانب من المفعول به المجرور بلام التقوية لتقدمه على الفعل.

الآيات المتضمنة مفعول القول

وننتقل إلى قراءة بعض من الآيات المتضمنة مفعول القول، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢]. مفعول القول الجملة المصدرة بإن. وفى قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]. جملة "لو" وجوابها مفعول القول ﴿ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾. وفى قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. "أنى" هذا مفعول القول.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [الأنبياء: ٣]. الظاهر أن الجملتين الاستفهاميتين بقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾ الجملتين الاستفهاميتين ﴿ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ ﴾ و ﴿ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ ويجوز أنهما محكيتان بقوله والنجوى ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾؛ لأن النجوى

بمعنى القول الخفي فهما بموضع نصبًا على المفعول به أي الجملتان ﴿ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ في محل نصب مفعول به للنجوى ؛ لأنها في معني القول.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ مقدر بجملة تحكى، إما على النداء أي: يقال له: يا إبراهيم، أو خبر لمحذوف أي: يقال له: هذا إبراهيم أو هو إبراهيم، أو هو مفرد على الإسناد للفظ لا لمدلوله، أي: يطلق عليه هذا اللفظ، وهو اختيار الزمخشري وابن عطية -رحمهما الله- لكن هذا مختلف في إجازته، أي: أن يكون مفعول القول لفظًا مفردًا ليس في معنى الجملة، مختلف في إجازته. فذهب الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إذا ذقت فاهًا قلت طعم مدامةٍ ❖ ... ...

"فطعم مدامة" ليس مفردًا معناه معنى الجملة، وليس مصدرًا نحو: قلت قولًا، ولا صفة لمصدر نحو: قلت حقًّا، بل هو مجرد اللفظ نحو: قلت زيدًا، ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح، إذ لا يحفظ من كلامهم: قال فلان زيدًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ ﴾ [النساء: ١١] قال أبو البقاء: إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي ؛ لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرح لكم في أمر أولادكم. وفي قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: أتقول موسى في الدار؟ فلك أن تقدر موسى مفعولًا أولًا، وفي الدار مفعولًا ثانيًا، على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبر على الحكاية، فتكون الجملة في محل نصبٍ محكيٍ بالقول، كما في قوله: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مُجرى الظن، ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٩- ١١١] قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ؛ لأن قولهم تم عند قول: ﴿ مِّنْ أَرْضِكُمْ ﴾ ، ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ ﴾. انتهى كلامهم. ثم التقدير: فقال فرعون فماذا تأمرون؟ والدليل على ذلك: ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ إجابة عن السؤال ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ الذي هو من قول فرعون -لعنه الله.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ [يونس: ٧٧] جملة الاستفهام الإنكاري محكية بالقول الأول، في محل نصب مفعول للقول.

هذا جانب من الآيات المتضمنة مفعول القول. وأبرز ما في هذه الآيات هو إثارة ما ذكره العلماء من إجازة أن يكون مفعول القول مفردًا؛ وذلك استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] وقد انتهينا إلي أن الصحيح عدم جواز ذلك، وأن ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ على تقدير جملة إما نداء، أو ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ خبر لمحذوف.

ذكر الآيات المتضمنة مفعولًا به لفعل محذوف

ثم انتقل الشيخ # إلى ذكر الآيات المتضمنة مفعولًا به لفعل محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾ [النساء: ٣] أي: فاختاروا واحدة، هذا إن حملنا ﴿ فَٱنكِحُوا۟ ﴾ على تزوجوا، وإن حملناه علي الوطء قدرنا الفعل الناصب "فانكحوا واحدة".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧٠]، في تقدير الناصب، هنا.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، **ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: مذهب الخليل وسيبويه: والتقدير: "آمنوا خيرًا لكم" وهو فعل يجب إضماره؛ لأن هذا كلام جارٍ مجرى المثل، فالأمثال وما جرى مجراها يجب أن تبقى علي وضعها بلا تغيير.

الوجه الثاني: وهو مذهب الكسائي وأبو عبيدة ويقدرون المحذوف: كان مع اسمها أي: يكن خيرًا لكم.

الوجه الثالث: وهو مذهب الفراء: آمنوا خيرًا لكم أي: إيمانًا خيرًا لكم، أي: جعل خيرًا نعتًا لمصدر محذوف.

وفي قوله تعالي: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ جاء في سيبويه طبعة بولاق الجزء الأول الصفحة الثالثة والأربعين بعد المائة. ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، وقال في الصفحة السادسة والأربعين بعد المائة: ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيرًا لهم، ولا: أنتهي خيرًا لي؛ لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئًا من ذلك إنما تعلم خبرًا أو تسترشد مخبرًا، وقد قال قوم: إنما هو على تقدير: يكن خيرًا لكم، وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ في موضع نصب أي: ولكن تذكرون ذكرى أو ذكروهم ذكرى، أو في موضع رفع أي: ولكن عليهم ذكرى، فعلى تقدير تذكرون ذكرى، أو ذكروهم ذكرى فإن ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ في موضع نصب على المفعولية.

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: ١٦١]، انتصب ﴿ دِينًا ﴾ على إضمار أعني؛ لدلالة ﴿ هَدَانِي ﴾ عليه، أو بإضمار "هداني" أو بتقدير اتبعوا أو الزموا: اتبعوا دينًا قيمًا أو الزموا دينًا قيمًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ [الأنعام: ٨٠] "لُوطًا" منصوب بإضمار: وأرسلنا لوطًا. وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [الأعراف: ٨٥]، انتصب ﴿ أَخَاهُمْ ﴾ بأرسلنا محذوفة -أي: وأرسلنا إلى مدين أخاهم شعيبًا، وتكون ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ ﴾ متعلق بأرسلنا المحذوفة.

وفي قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ﴿ ذَلِكَ ﴾ مفعول لفعل محذوف تقديره: فعلنا ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا، أو ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ فهي في محل رفع.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا ﴾ [الحجر: ١٥]، أي: وشق أنهارًا، ويجوز أن يكون العامل ألقى بمعنى: خلق، أي: خلق أنهارًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِن قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ﴾ [الأنبياء: ٧٦] ﴿ وَنُوحًا ﴾ منصوب بإضمار: اذكر نوحًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ [الأنبياء: ٨١]، النصب علي إضمار: سخرنا الريح، "ولسليمان سخرنا الريح عاصفة". وفي قوله تعالى: ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا ﴾ [الأنبياء: ٩١] "الَّتِي" إما منسوق على ما قبله، أو في محل نصب مفعول: اذكر التي أحصنت فرجها.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحج: ٧٨] ﴿ مِّلَّةَ ﴾ منصوب بفعل محذوف قدره ابن عطية: جعلها ملة، ﴿ وَمَا جَعَلَ

﴿ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ ﴾ قدر ابن عطية الفعل المحذوف بـ﴿ جَعَلَ ﴾ وقدره الزمخشري: بوسّع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف، أو منصوب على الاختصاص، أي أعني بالدين: ملة أبيكم، وقال أبو البقاء والحوفي: التقدير: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَعَادٗا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡ ﴾ [العنكبوت: ٣٨] انتصب "عَادًا وَثَمُودَ" بإضمار أهلكنا؛ لدلالة: ﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ ﴾ [العنكبوت: ٣٧] عليهم، وقيل: بالعطف على الضمير في "أخذتهم".

وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] "امْرَأَةً" منصوبة بأحللنا في أول الآية، أي: وأحللنا امرأة مؤمنة. وفي قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ ﴾ [الزخرف: ١٨]، "مَن" في موضع نصب، أي: وجعلوا من ينشأ في الحلية، ويجوز أن تكون مبتدأ.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ ﴾ [النجم: ٥٠، ٥١] "ثَمُودَ" منصوب بفعل محذوف أي: وأهلك ثمود، ولا يعمل فيه "مَا أَبْقَى" من أجل حرف النفي. وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡ ﴾ [التغابن: ١٦]، ﴿ خَيۡرٗا ﴾ منصوب بفعل محذوف، أي: وأتوا خيرًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا ﴾ [التحريم: ١٢] أي: واذكر مريم أو اذكر مثل مريم، ثم حذف المضاف، وناب المضاف إليه مناب المضاف.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحۡيَآءٗ وَأَمۡوَٰتٗا ﴾ [المرسلات: ٢٥- ٢٦] انتصب ﴿ أَحۡيَآءٗ وَأَمۡوَٰتٗا ﴾ بفعل يدل عليه ما قبله، أي: تكفت أحياء على ظهرها وأمواتًا في بطنها، ويجوز أن يكون المعنى: نكفتكم أحياءً وأمواتًا فينتصب على الحال من الضمير.

التضمين

ومن الموضوعات التي تدرس في باب المفعول به: التضمين:

ذكر الزمخشري في (الكشاف) في الجزء الثاني الصفحة السابعة عشر بعد السبعمائة: "فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلّا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو ولا تعل عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنًى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي: ولا تضموها إليها آكلين لها. وذكر أبو حيان في (البحر) حكم التضمين؛ فقال: إن التضمين لا ينقاس عند البصريين، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى.

وقال في موطن آخر: إن التضمين أبلغ؛ لدلالته على معنى الفعلين، ثم قال: ولكن التضمين ليس بقياس، ولا يصار إليه إلا عند الضرورة، ذلك لأن التضمين مجاز؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معًا، والجمع بينهما مجاز خاص يسمونه بالتضمين. فالتضمين جمع بين الحقيقة والمجاز، وذلك تفرقة بينه وبين المجاز المطلق.

وقد جاء في كتاب (التبيان في أقسام القرآن) لابن القيم الصفحة الواحدة والخمسين بعد المائة: والفعل إذا ضمن معنى فعل آخر لم يلزم إعطاؤه حكمه من جميع الوجوه، بل من جلالة هذه اللغة العظيمة الشأن وجزالتها أن يذكر المتكلم

فعلًا وما يضمنه معنى فعل آخر، ويجري على المضمن أحكامه لفظًا وأحكام الفعل الآخر معنًى؛ فيكون في قوة ذكر الفعلين مع غاية الاختصار.

من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡ ﴾ [التوبة: ٤]، تعدى "أتم" بإلى لتضمنه معنى فأدوا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾، ﴿ إِلَىٰٓ ﴾ بمعنى "مع" أي: ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم، وقيل: متعلق بمحذوف حال، والتقدير: "ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم"، وقيل: يتعلق بـ﴿ تَأۡكُلُوٓاْ ﴾ على التضمين، أي: لا تضموا أموالهم في الأكل إلى أموالكم، فإذا ضمنا "أكل" في الآية معنى "ضم" كانت ﴿ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾ متعلقة بـ﴿ تَأۡكُلُوٓاْ ﴾.

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗا ﴾ [النساء: ١٠]، ضمن ﴿ يَأۡكُلُونَ ﴾ معنى يحثون أو يلقون أو يطرحون أو يدخلون؛ لأن الأكل لا يقع في البطون وإنما في الأفواه.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ ﴾ [آل عمران: ٧٣] قيل: اللام زائدة كما في قوله: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]؛ لأنه سبق أن ذكرنا أن هناك من ذهب إلى أن اللام زائدة والتقدير: عسى أن يكون ردفكم، والأجود عدم الزيادة، وتضمن ﴿ تُؤۡمِنُوٓاْ ﴾ معنى: تقروا وتعترفوا، "ولا تقروا إلا لمن تبع دينكم"، أو "ولا تعترفوا إلا لمن تبع دينكم".

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ ﴾ [يونس: ٨٣].

وقوله تعالى: ﴿ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١] فمعناه: ولا تقروا ولا تعترفوا، ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ ﴾ فما أقر لموسى أو فما اعترف لموسى، ﴿ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ أي: ويعترف للمؤمنين.

وفي قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ضمن ﴿ يُؤْلُونَ ﴾ معنى يمتنعون -أي: يمتنعون من نسائهم. وفي قوله تعالى: ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ [النور: ٢٧]، ﴿ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ مضمن معنى تستأذنوا، وفي الاستئذان استئناس.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ضمن ﴿ يُؤْذَنَ ﴾ معنى تدعوا، إلا أن تدعوا إلى طعام .

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾ [الأحقاف: ٣٨]، بخل يتعدى بعلى وبعن، يقال: بخلت عليه وعنه، وضننت عليه وعنه، وكأنها إذا عُدي بعن ضمن معنى الإمساك، أي: ومن يمسك فإنما يمسك عن نفسه، أي إذا تعدى "بخل" بعن كان مضمنًا معنى أمسك.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ ﴾ [القصص: ١٠]، ﴿ لَتُبْدِي بِهِ ﴾ ضمن "تبدي" معنى تصرح، فعدي بالباء؛ لأن "تبدي" في الأصل معدى من غير واسطة، وفي وجود الباء دليل على أن الفعل مضمن، معنى فعل يعدى بالباء أي: إن كادت لتصرح به أو إن كادت لتخبر به.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿ مَعِيشَتَهَا ﴾ مفعول به على تضمين ﴿ بَطِرَتْ ﴾ معنى فعل متعدٍ أي: خسرت معيشتها، وذلك على مذهب أكثر البصريين.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٤٨]، ضمن ﴿ تَتَّبِعْ ﴾ معنى تنحرف. وفي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ضمن ﴿ تَتْلُوا ﴾ معنى تفتري: واتبعوا ما تفتري الشياطين على ملك سليمان.

وفي قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٣٨] معناه: ملتم إلى شهوات الدنيا حين أخرجت الأرض ثمارها، ولما ضمن الفعل معنى الميل والإخلاء عُدي بإلى، أي: اثاقلتم إلى الأرض، أي ملتم إلى الأرض، تضمن اثاقل معنى مال.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾ [المائدة: ٨]، ضمن ﴿ يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ معنى يحملنكم، ولا يحملنكم شنآن قوم -أي: بغض قوم- على ألا تعدلوا.

التعدي واللزوم:

في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [هود: ٥٩]. أصل "جحد" أن يتعدى بنفسه أي: جحدت الشيء، لكنه أجري مجرى كفر فعدي بالباء، "كفروا بآيات ربهم" كما أن "كفر" في قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٠]، أجري مجرى "جحد" فالمعنى: ألا إن عادًا جحدوا ربهم، وبعضهم قال: إن "كفر" مثل "شكر" يعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر تقول: شكرته وشكرت له، وكذلك كفروا ربهم وكفروا بربهم. وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [النحل: ٧١]، الجحد: الكفر، تعدى بالباء أي: أفبنعمة الله يكفرون.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [النساء: ٨٧] على تضمين "يجمع" معنى: يحشر، فيتعدى بإلى، أو بمعنى في -أي: أن تكون إلى بمعنى في- فلا تضمين، أو أن تكون إلى بمعنى "مع" فلا تضمين، يعني: إذا كانت "إلى" على باباها ضمن "يجمعنكم" بمعنى يحشرنكم، "ليحشرنكم إلى يوم القيامة"

أو أن "إلى" بمعنى في أي: "ليجمعنكم في يوم القيامة" أو بمعنى مع "ليجمعنكم مع يوم القيامة" ومع ذلك فلا تضمين.

وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨] ضمن ﴿ تَجْزِى ﴾ معنى تقضى أو تغنى ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ ﴿ تَجْزِى ﴾ متعدية بنفسها، وهنا التعدية بعن، وهذا يعني أن الفعل مضمن معنى فعل يتعدى بعن "لا تغني نفس عن نفس شيئًا".

وفي قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ [ص: ٣٢]، ﴿ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾ مفعول به ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾ وذلك لأن ﴿ أَحْبَبْتُ ﴾ مضمن معنى آثرت -أي: آثرت حب الخير.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، "أحسن" يتعدى بإلى، أقول: أحسن إليّ فلان، أو أحسنت إلى فلان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧]، وقد يتعدى بالباء: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ﴾ كما يُقال: أساء إليه وبه، وقد يكون ضُمن معنى: لطف بي "وقد لطف بي إذ أخرجني من السجن".

وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ ﴾ [المؤمنون: ٢٩-٣٠] "حفظ" لا يتعدى بعلى، فقيل: على بمعنى من، أي: إلا من أزواجهم، كما استعملت من بمعنى على في قوله: ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، والأوْلى أن يكون من باب التضمين، ضمن ﴿ حَـٰفِظُونَ ﴾ معنى ممسكون أو قاصرون.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٧] ﴿ عَنْهَا ﴾ متعلق بـ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾، يسألونك عنها، وصلة ﴿ حَفِىٌّ ﴾ محذوفة أي: كأنك حفي بها،

وتقدير الكلام: يسألونك عنها كأنك حفي بها، أو ﴿عَنْهَا﴾ متعلق بـ ﴿حَفِيٌّ﴾ على جهة التضمين؛ لأن من كان حفيًّا بشيء أدركه وكشف عنه، ويكون التقدير: كأنك كاشف بحفاوتك عنها.

وفي قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ضمن ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى: حريص، حريص على أن لا أقول على الله إلا الحق.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٣] أي: يختارون أو يؤثرون.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨] المعنى: لست أريد أن أفعل الشيء الذي نهيتكم عنه، يقال: خالفني فلان إلى كذا إذا قصده وأنت مولٍ عنه، وخالفني عنه إذا ولّى عنه وأنت قاصده، ويلقاك الرجل صادرًا عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: خالفني إلى الماء، يريد أنه قد ذهب إليه واردًا وأنا ذاهب عنه صادرًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ يعني: أن أسبقكم إلى شهواتكم التي نهيتكم عنها؛ لأستبد بها دونكم. وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، "خالف" يتعدى بنفسه، تقول خالفت أمر زيد، وبإلى تقول: خالفت إلى كذا، وهنا في الآية معدى بعن، ذلك لأنه ضمن "خالف" معنى: صد وأعرض، فعداه بعن، فليحذر الذين يعرضون عن أمره أو يصدون عن أمره.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ يتعدى "خلا" بالباء وإلى والباء أكثر استعمالًا، وعدل إلى "إلى"؛ لأنها إذا عديت بالباء احتملت معنيين: أحدهما: الانفراد، يعني: وإذا خلوا بشياطينهم، والمعنى الثاني: السخرية، إذ

يقال في اللغة: خلوت به أي: سخرت منه، و"إلى" لا يحتمل إلا معنى واحد، و"إلى" هنا على معناها من انتهاء الغاية، على معنى تضمين الفعل -أي: صرفوا خلاهم إلى شياطينهم.

وقد يتعدى الفعل بالتضمين إلى اثنين، وذلك قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] المعنى: نرفع من نشاء درجات، على تضمين ﴿نَرْفَعُ﴾ معنى نعطي من نشاء درجات. ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٣] تعدى الفعل بالباء على سبيل التضمين بمعنى: كفروا بها.

أفعال القلوب في الشاهد القرآني

عناصر الدرس

أقسام أفعال القلوب، وشواهدها في القرآن

أ. تمهيد:

بعد أن انتهينا من موضوع الأفعال المتعدية واللازمة في الشاهد القرآني دراسة تطبيقية، يجدر بنا أن نعود إلى قراءة الشاهد القرآني في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ ذلك لأننا بدءًا من الدروس التي استوعبت باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لم نقم بتطبيق هذه الدروس على الشاهد القرآني؛ لما في ذلك من تحقيق الهدف الذي من أجله كانت دراسة النحو.

ب. أقسام أفعال القلوب كما ذكرها النحاة:

إن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر تنقسم إلى أربعة أقسام: أفعال اليقين، وأفعال الرجحان، وأفعال يغلب عليها اليقين، وأفعال يغلب عليها الرجحان.

أما الأفعال التي هي لليقين -كما نص على ذلك النحاة: وجد، وألفى، وتعلم بمعنى أعلم، ودرى. وأفعال الرجحان -كما هي في كتب النحو: جعل، وحجا، وعد، وهب، وزعم. والأفعال التي يغلب عليها اليقين: رأى، وعلم. والأفعال التي يغلب عليها الرجحان: ظن، وحسب، وخال.

جـ. أفعال القلوب في الشاهد القرآني:

وبالرجوع إلى الشاهد القرآني، وذلك من خلال كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، للشيخ عضيمة # نجد أن أفعال اليقين في القرآن الكريم هي:

وجد، وألفى، ودرى فقط، أما تعلم بمعنى أعلم فليست موجودة في القرآن الكريم.

ومن أفعال الرجحان: جعل وزعم فقط، فليس في القرآن الكريم عد ولا هب. والأفعال التي يغلب عليها الرجحان في القرآن الكريم ظن وحسب، أما "خال" القلبية فليست موجودة في القرآن الكريم.

د. بعض ما ذكره الشيخ عضيمة # من لمحات لأفعال القلوب:

اللمحة الأولى: أنه ليس في القرآن -كما ذكرت- تعلم بمعنى أعلم، ولا حجا، ولا عد، ولا هب، ولا خال. وليس في القرآن الكريم أخبر، ولا خبّر ولا حدّث من الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل، ولكن في القرآن حدث الناصبة لمفعولين.

اللمحة الثانية: التي هي عبارة عن نتيجة انتهى إليها الشيخ عضيمة # من خصائص الأفعال القلبية: أنه يجوز فيها أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى، أي: مفسرهما شيء واحد كقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦، ٧]، وحُمل على الأفعال القلبية رأى الحلمية في قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾ [يوسف: ٣٦] لم يذكر المفعولان في القرآن لزعم، وإنما جاء المصدر المئول سادًا مسدهما.

هـ. الأفعال الملحقة بأفعال القلوب:

من الإضافات التي وقف عليها الشيخ عضيمة وهي تضاف إلى الشاهد القرآني أو إلى الكتاب النحوي: أنه من الأفعال غير القلبية التي ألحقت بالقلبية فعُلقت عن العمل: آذناك، ويبلو، وبيّن، ورأى (البصرية)، وسأل، ويشعرون، وتفكر، واستفهم، ونظر.

الفعل "وجد" في القرآن الكريم

والآن نذكر أمثلة لأفعال اليقين التي لها شاهد في القرآن الكريم:

الفعل الأول: "وجد" ومن أمثلته

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦]، "وجد" متعدية إلى مفعولين أحدهما: الضمير، والثاني: ﴿ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ وإذا تعدت إلى مفعولين كانت بمعنى "علم" المتعدية إلى اثنين، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وكونها هنا تعدت إلى مفعولين هو قول من وقفنا عليه من المفسرين، ويُحتمل أن يكون "وجد" هنا بمعنى: لقي وأصاب، ويكون انتصاب ﴿ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ على الحال، لكن لا يتم هذا إلا على رأي من يرى أن إضافة أفعل التفضيل ليست بمحضة -وهو قول الفارسي- وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن عصفور.

ونخلص من هذه الشواهد إلى أن "وجد" قلبية نصبت مفعولين، المفعول الأول هو الضمير المتصل "هم" والمفعول الثاني ﴿ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ ، أما التذييل الذي لم ينته إلى نتيجة فلا داعي للعمل به أو الأخذ به.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿ تَجِدُ ﴾ بمعني تعلم، فهي قلبية ناصبة لمفعولين، المفعول الأول: ﴿ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ ﴾ والمفعول الثاني: ﴿ مُّحْضَرًا ﴾.

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]،

"وَجَدُوا" بمعنى علموا، فهي القلبية، ولفظ الجلالة مفعول أول، و﴿ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ مفعول ثانٍ.

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ [النساء: ٦٥] المفعول الأول هو الظرف وهو ﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ والمفعول الثاني ﴿ حَرَجًا ﴾، والأصل أن يكون المفعول الأول هو ﴿ حَرَجًا ﴾ و﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ هو المفعول الثاني؛ لأن ﴿ حَرَجًا ﴾ نكرة ولا يبتدأ بالنكرة، والجملة قبل دخول ﴿ يَجِدُوا۟ ﴾ عليها: "في أنفسهم حرج مما قضيت"، ولا يجوز أن يقال: حرج في أنفسهم؛ لأنه لا يبتدأ بالنكرة، وبقيت الجملة على ما هي عليها قبل دخول الفعل الناسخ.

الشاهد الخامس: قوله تعالى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ [المائدة: ٨٢]، ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ ﴾ مفعول أول، و﴿ ٱلْيَهُودَ ﴾ مفعول ثانٍ؛ لأن "وجد" هنا قلبية.

الشاهد السادس: قوله تعالى: ﴿ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [المائدة: ١٠٤]، "وجد" بمعنى علم، والمفعول الثاني هو الظرف والمفعول الأول هو ﴿ ءَابَآءَنَآ ﴾.

الشاهد السابع: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]، يحتمل أن تكون من الوجدان بمعنى اللقاء والمصادفة، فيتعدى لواحد، و﴿ شَٰكِرِينَ ﴾ حال، وأن يكون بمعنى العلم فيتعدى لاثنين، والذي نحتاجه أن تكون "وجد" بمعنى علم، وأصل الجملة قبل النسخ "أكثرهم شاكرون" فالمفعول الأول ﴿ أَكْثَرَهُمْ ﴾ والمفعول الثاني ﴿ شَٰكِرِينَ ﴾.

الشاهد الثامن: قوله تعالى: ﴿ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿ حَقًّا ﴾ مفعول ثانٍ، والمفعول الأول: ﴿ مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ﴾.

الشاهد التاسع: قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] الوجود يجوز أن يكون بمعنى العلم، ومفعولاه ﴿لَهُۥ عَزْمًا﴾ ويجوز أن يكون نقيض العدم كأنه قال: وعدمنا له عزمًا، ونحن مع الوجه الأول وهو أن "وجد" بمعنى علم، وأن ﴿لَهُۥ عَزْمًا﴾ مفعولاه، المفعول الأول ﴿عَزْمًا﴾ والمفعول الثاني ﴿لَهُۥ﴾.

الشاهد العاشر: وهو قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فـ﴿قَوْمًا﴾ المفعول الأول، وجملة: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ في موضع الصفة، وجملة: ﴿يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في موضع المفعول الثاني لـ"وجد".

هذا ما اخترناه من الشواهد التي ساقها أو سردها الشيخ عضيمة لـ"وجد" وفي هذا القدر كفاية.

"ألفى"، "درى" شواهدهما في القرآن الكريم

أ. ألفى:

الفعل الثاني "ألفى" وأنت تعلم أن "ألفى" تكون قلبية وتكون غير ذلك، تكون قلبية إذا كانت بمعنى: علم، وتكون غير قلبية إذا كانت بمعنى: أصاب، والشواهد التي ذكرت فيها "ألفى" ليست نصًّا في أن تكون قلبية، بل كانت محتملة لأن تكون قلبية وأن تكون بمعنى أصاب -أي: ليست قلبية.

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، المفعول الأول ﴿ءَابَآءَنَآ﴾ والمفعول الثاني ﴿عَلَيْهِ﴾.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] ﴿سَيِّدَهَا﴾ مفعول أول و﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ مفعول ثانٍ.

الشاهد الثالث: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩]، ﴿ءَابَآءَهُمْ﴾ مفعول أول و ﴿ضَآلِّينَ﴾ مفعول ثانٍ.

هذا كل ما جاء في القرآن الكريم من شواهد لـ "ألفى"، وإذا قارنا ألفى بـ "وجد" نجد أن "وجد" أكثر شواهد من "ألفى" وأكثر استعمالًا لها في القرآن الكريم -أي: أن "وجد" هي أكثر استعمالًا من "ألفي" في القرآن الكريم.

ب. درى:

والملاحظ أن هذا الفعل في القرآن الكريم جاء معلقًا بلعل أو بالاستفهام في جميع مواقعه.

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥]، ﴿مَا حِسَابِيَهْ﴾ جملة سدت مسد مفعولي ﴿أَدْرِ﴾ فهي في محل نصب. ﴿مَا حِسَابِيَهْ﴾ هذه الجملة في محل نصب معلقة بالاستفهام وهو "ما".

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١] "لعل" معلقة عند الكوفيين، قال أبو حيان: "ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أن لعل من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهرًا فيها".

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فجملة: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ معلقة عن العمل بالاستفهام وهي في محل نصب، فأداة التعليق هنا الهمزة.

الشاهد الرابع: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]، جملة: ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾. في محل نصب، سدت مسد مفعولي "درى"، وهي معلقة عن العمل بأداة الاستفهام "أي".

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، جملة: ﴿مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ سدت مسد مفعولي: ﴿تَدْرِي﴾، وهي معلقة عن العمل بأداة الاستفهام ﴿مَّاذَا﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، جملة: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ معلقة عن العمل بهمزة الاستفهام.

فالجمل التي ذكرناها للفعل "أدري" إما معلقة بما الاستفهامية، أو أي الاستفهامية، أو ماذا الاستفهامية، أو الهمزة، وإما معلقة بلعل كما هو الحال عند الكوفيين. وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، فيه أيضًا: ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ في موضع نصب، وهي معلقة عن العمل بما الاستفهامية.

وهكذا كل ما في القرآن الكريم من هذا الفعل -الفعل "درى" الذي هو من أفعال اليقين- معلق عن العمل كما رأيت من الشواهد التي ذكرتها لك.

هذا جانب من الشواهد التي ذُكرت لأفعال اليقين في القرآن الكريم، والملاحظ أن "وجد" من أكثر أفعال اليقين استعمالًا في القرآن الكريم، يليها "درى" والملاحظ على "درى" أنها لم تستعمل في القرآن الكريم إلا معلقة عن العمل بالاستفهام، وبلعل كما هو الحال عند الكوفيين.

والفعل الثالث "ألفى" وهو في القرآن الكريم في ثلاثة شواهد، وهو محتمل لأن يكون من أفعال القلوب فقط، وليس يقينًا في هذه الشواهد الثلاثة أن يكون من أفعال القلوب.

من أكثر الأفعال ذكرًا في القرآن الكريم الفعل "جعل"

من أفعال الرجحان "جعل"، وهي مع "علم" من أكثر الأفعال ذكرًا في القرآن الكريم. قال سعيد الفارقي: اعلم أن "جعلت" لها تصرف في الكلام، ودور في الأحكام. وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان:

أحدهما: أن تكون بمعنى صيرت، فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين.

والآخر: أن تكون بمعنى عملت وخلقت؛ فلا تتعدى إلا إلى واحد.

فإذا كانت بمعنى صيرت فأحد وجهيها في التعدي إلى مفعولين: أن تكون بأُثْرة تصل إلى المجعول كقولك: جعلت الطين خزفًا، وجعلت الخشب بابًا، وجعلت الورق كتابًا.

وهي في هذا نظير أعطيت، ووجه تنظيرها بأعطيت: أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأن قولك: الطين خزف، والخشب باب، والورق كتاب ليس كلامًا.

الوجه الآخر من التعدي إلى مفعولين: أن تكون بغير أثرة، بل الحكم على الشيء أنه صُيِّر كذلك، أو الحكم على القول أنه كذلك، نحو قولك: جعلت الرجل فاسقًا، وجعلت زيدًا مؤمنًا، وجعلت بكرًا أميرًا وعمرًا وزيرًا، فإنما ذلك بالقول: إنه كذلك، والحكم أنه كذلك.

ونظير الأول: قوله -عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۝٩ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبأ: ٩، ١٠، ١١]، وكذلك قوله -عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، فهذا لم يكن كذلك إلا بعمل.

ونظير الوجه الثاني: هو قوله ﷻ في الحكاية لقول الكافرين: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: حكموا بذلك وقالوه، فهذا لا أثرة فيه. وسوف نعود بالشرح عند ذكر هذه الآيات وبيان وجه كل آية في هذا الباب.

قال تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ [البقرة: ١٩] هل ﴿ يَجْعَلُونَ ﴾ هنا قلبية؟ والجواب: لا ؛ لأنها بمعنى ألقى، وجعل التي بمعنى ألقى لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد. وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، "جعل" هنا قلبية بمعنى: صير، نصبت مفعولين، والمفعول الأول ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ والمفعول الثاني ﴿ فِرَٰشًا ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨] المعنى على أن "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" في موضع المفعول لقوله: "واجعل" ؛ لأن الجعل هنا بمعنى التصيير، فالمعنى: واجعل ناسًا من ذريتنا أمة مسلمة لك، ويمتنع أن يكون ما قدر من " واجعل من ذريتنا" بمعنى: أوجد، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا ؛ لأنك لو ذهبت إلى أن اجعل بمعنى أوجد سيكون الجعل هنا متعديًا إلى واحد.

﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ ستكون متعلقة بـ "اجعل" المقدرة ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ لماذا؟ لأنه إن كان من باب عطف المفرد؛ فهو مشترك في العامل الأول، أي: أن ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ مشتركة مع ﴿ مُسْلِمَيْنِ ﴾ في اجعل الأولى، والعامل الأول ليس معناه على الخلق، فكذلك المحذوف لا يكون معناه على الخلق ؛ لأننا اتفقنا على أن "اجعل" بمعنى التصيير في: ﴿ وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾

وإذا كان الفعل الأول ليس معناه على الخلق، فكذلك المحذوف، والذي يمنع ذلك ما ذكروه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾ [الأحزاب: ٤٣] أن يكون التقدير: وملائكته يصلون؛ لاختلاف مدلولي الصلاة؛ لأنها من الله الرحمة ومن الملائكة الدعاء.

وننتهي من ذلك إلى أن قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، أن الجعل في الآية بمعنى: التصيير، فهي ناصبة لمفعولين، المفعول الأول: "نا" والمفعول الثاني: ﴿ مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾، و﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ من عطف الجمل وليست من عطف المفردات فـ ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ في محل نصب و﴿ أُمَّةً ﴾ منصوبة؛ لأنها مفعول ثانٍ، ولا يجوز أن يكون ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ معطوف على ﴿ مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ من باب عطف المفرد؛ لأنه لو كان كذلك لشارك المعطوف عليه في العامل، والعامل في الأول فعل تصيير، والعامل في الثاني -إذا قدر "واجعل"- سيكون من باب الإيجاد والخلق، فلا يتفق مع الفعل الأول، والفعل المقدر لا بد أن يكون من نوع الفعل الأول.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [البقرة: ١٤٣] جاء في (الكشاف) أن ﴿ ٱلَّتِى ﴾ مفعول ثانٍ ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ ﴾ يريد -صاحب (الكشاف)- أن الكلام: وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها.

وقد رد أبو حيان علي الزمخشري في ذلك وقال: إن ﴿ ٱلَّتِى ﴾ هي المفعول الأول وليست هي المفعول الثاني، وتقدير الكلام: ما صيرنا الجهة التي كنت عليها أولًا ثم صرفت عنها إلى بيت المقدس قبلتك الآن.

وفي قولــه تعــالى: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾ [النساء: ٣٣] أي: جعلنا الميراث لمن هو مولى الميت، المولى: كل من يليك، وكل من والاك؛ فهو مولى لك، أي: جعلنا لكل ميت وارثًا من الموالي.

وفي قولــه تعــالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائـدة: ٩٧] "جعل" بمعنى: صيّر، وقيل: بمعنى بيّن، وينبغي أن يحمل هذا الكلام على تفسير المعنى الأصلي، إذ لم ينقل أن "جعل" مرادفة لهذا المعنى وهو بيّن، ولكنه من حيث التصيير يلزم منه التبيين.

وننتهي إلى أن "جعل" في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ بمعنى: صيّر، ومن ذهب إلى أنها بمعنى: بين، فهو يذهب بها مذهب المعنى -معنى التصيير؛ لأن التبيين ملازم للتصيير، و﴿ ٱلْكَعْبَةَ ﴾ مفعول أول و﴿ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ المفعول الثاني.

وفي قولــه تعــالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ [المائـدة: ١٠٣]، قال الزمخشري: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ ﴾ يعني: ما شرع الله ولا أمر به، وقال ابن عطية: و"جعل" في هذه الآية لا يتجه بمعنى خلق الله، لماذا؟ لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها، ولا هي بمعنى صيّر -هذا كلام ابن عطية وسوف يرد عليه- ولا هي بمعنى صيّر؛ لعدم المفعول الثاني، وإنما هي بمعنى "ما سن" و"لا شرع". هذا ما ذكره ابن عطية في "جعل" من قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ ﴾ أنها ليست بمعنى صيّر لماذا؟ لعدم المفعول الثاني، وإنما هي بمعنى "ما سن" و"لا شرع" كما ذهب إلى ذلك الزمخشري.

ويَرُدُّ كلام ابن عطية والزمخشري: أن النحويين لم يذكروا في معاني "جعل" شرع، بل ذكروا أنها تأتي بمعنى خلق، وبمعنى ألقى، وبمعنى صيّر، وبمعنى الأخذ في الفعل فتكون من أفعال المقاربة.

يقول ابن حيان رادًّا لكلام الزمخشري وابن عطية -القائلين بأن "جعل" بمعنى شرع في الآية-: إن النحاة لم يذكروا هذا المعنى أو لم يذكروا ذلك من معاني "جعل" بل تكون بمعنى خلق، وبمعنى ألقى، وبمعنى صيّر، وبمعنى الأخذ في الفعل -أي: الشروع في الفعل- فتكون من أفعال المقاربة، مثال -أي مثالها من أفعال الشروع-: جعلت أمشي، أو جعلت أشرح الدرس، فليس لها مفعولان بل هي داخلة بهذا المعنى على الجملة الاسمية التي فعلها فعل مضارع لم يقترن بأن على سبيل الوجوب؛ لأن أفعال الشروع لا يصح أن تكون "أن" في خبرها.

وذكر بعضهم أنها تأتي بمعنى: سمى يسمي، ولأن حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها قليل، إلا أنه مسموع، والحمل على المسموع أولى من إثبات معنًى لم يثبت في لسان العرب وهو القول بأن "جعل" بمعنى شرع، وبذلك يكون توجيه الآية على حذف المفعول الثاني أي: ما صير الله بحيرة ولا سائبة مشروعة، بل هي من شرع غير الله. هذا ما ذكره النحاة من خلال كلام أبي حيان في (البحر)، حول "جعل" من قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، ذكر صاحب (الكشاف)، أن "جعل" هنا يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث -أي: خلق- كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صيّر، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾ [الزخرف: ١٩]، والفرق بين الخلق والجعل -الذي هو التصيير-: أن الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل

معنى التضمين كإنشاء شيء من شيء أو تصيير شيء شيئًا، أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وكذلك: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ ؛ لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة، والنور من النار. هذا وبالله التوفيق.

الآيات التي ذكر فيها "جعل" بمعنى "صير":

في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]

قال صاحب الكشاف: "جعل" يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى: خلق كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ وإلى مفعولين إذا كان بمعنى: صيّر كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩].

والفرق بين الخلق والجعل: أن الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئًا، أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ ؛ لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة، والنور من النار.

قال أبو حيان: وما ذكره الزمخشري من أن "جعل" بمعنى: صير في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ لا يصح لماذا؟ لأنهم لم يصيروهم إناثًا؛ بل هي في الآية بمعنى: اعتقد، اعتقدوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا، و"جعل" إذا كانت بمعنى: اعتقد تعدت إلى مفعولين كبقية أفعال القلوب.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥] يحتمل أن يكون "جعل" بمعنى: ألقى، فيتعلق: ﴿ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ بـ "جَعَلْنَا" ويحتمل أن يكون بمعنى: صير، فيكون الجار والمجرور في موضع المفعول الثاني.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ ﴾ [الأنعام: ٩٧] ﴿لِتَهۡتَدُواْ﴾ اللام متعلقة بـ "جعل" مضمرة؛ لأنها بدل من ﴿لَكُمُ﴾ و"جعل" في الآية معناها: خلق، فهي تتعدى إلى مفعول واحد.

قال ابن عطية: وقد يمكن أن تكون بمعنى: صيّر، ويقدر المفعول الثاني من ﴿لِتَهۡتَدُواْ﴾ أي: جعل لكم النجوم هداية، وهو ضعيف؛ لندور حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] جاء في الكشاف إعرابان لهذه الآية:

الأول: ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مفعولا "جَعَلُوا"، و"الْجِنَّ": بدل من "شُرَكَاءَ".

الثاني: أن ﴿شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ مفعولان قدم ثانيهما على الأول، وعلى ذلك فإن لفظ الجلالة متعلق بالفعل "جعل".

ويُرد على الإعراب الأول -وهو أن: ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مفعولان لـ "جعل" وأن ﴿ٱلۡجِنَّ﴾ بدل-: أنه لا يجوز أن يكون ﴿ٱلۡجِنَّ﴾ بدلًا من ﴿شُرَكَآءَ﴾؛ لأن شرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين، أو معمولًا للعامل في المبدل منه، وهذا لا يصح هنا ألبتة، إذ لو قلت: "وجعلوا لله الجن" لم يصح.

إذن ما في (الكشاف) من إعرابين لهذه الآية أولهما مردود، والثاني -وهو أن ﴿شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ مفعولان للفعل "جعل": مقبول.

قال أبو حيان أو ذكر أبو حيان إعرابًا ثالثًا حيث قال: "أحسن مما أعربوه ما سمعته من أستاذنا أحمد بن الزبير الثقفي، قال: انتصب ﴿ٱلۡجِنَّ﴾ على إضمار فعل، كأنه قيل: من جعلوا لله شركاء؟ قيل: الجن أي: جعلوا الجن.

أقول: ليس إعراب أحمد بن الزبير الثقفي هو أحسن الأعاريب الثلاثة؛ بل عندي أن أحسن الأعاريب، هو الإعراب الثاني وليس الأخير لماذا؟ لأننا اتفقنا على أن ما لا يحتاج إلى تقدير أفضل مما يحتاج إلى تقدير، وإعراب الثقفي يترتب عليه تقدير عاملٍ محذوف قائم على سؤال محذوف، وفي هذا تكلف، إذن الإعراب الذي يعتمد في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ أن تقدير المعنى -أو تقدير الإعراب-: وجعلوا الله الجن شركاء، فيكون لفظ الجلالة متعلقًا بالفعل "جعل"، و ﴿ٱلْجِنَّ﴾ مفعول أول، و﴿ شُرَكَآءَ ﴾ المفعول الثاني.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام: ١١٢] تقدير الإعراب: وكذلك جعلنا لكل نبي شياطين الجن والإنس عدوًا، وأنت تعرف أن ﴿ عَدُوًّا ﴾ تستخدم بمعنى الجمع.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] "جعل" بمعنى: صير، مفعولها الأول: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ والثاني: ﴿ فِي كُلِّ قَرْيَةٍ ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ﴿ يَجْعَلْ ﴾ بمعنى: يصير؛ لأن الإنسان يُخلق أولًا على الفطرة، وهي كونه مهيئًا لما يلقى إليه، ولما يُجعل فيه. ويحتمل أن تكون بمعنى: يخلق، وينتصب ﴿ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ على الحال، والرأي هو الإعراب الأول: أن ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا ﴾ أن يصيِّر صدره ضيقًا حرجًا.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا ﴾ [الأنعام: ١٣٦] المفعول الأول: ﴿ نَصِيبًا ﴾ والثاني: ﴿ لِلَّهِ ﴾ أي: وجعلوا نصيبًا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] قرأ الجمهور: "سواءٌ" بالرفع، أي: "الذي جعلناه للناس سواءٌ العاكف فيه والباد"، على أن الجملة من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثاني: جعلنا البيت للناس، فـ "البيت" المفعول الأول، وجملة: "سواءٌ العاكف فيه والباد" المفعول الثاني، و"للناس" متعلق بـ "جعل" أي: ظرف له. والأحسن أن يكون "العاكف، والباد" فاعلًا لـ "سواء" على قراءة حفص ﴿سَوَآءً﴾ لأن ﴿سَوَآءً﴾ مصدر بمعنى: مستوٍ، وبذلك يكون المفعول الأول: "الهاء" في ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ والمفعول الثاني: ﴿سَوَآءً﴾.

هذا ما اخترناه من الآيات التي ذكر فيها الفعل "جعل" بمعنى: "صير" ناصبة لمفعولين.

الفعل الثاني من أفعال الرجحان "زعم"

ومفعولا "زعم" في القرآن الكريم: إما محذوفان، وإما كان المفعول الأول ضميرًا منصوبًا عائدًا على اسم الموصول، وإما أن يكون المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين.

فلم يذكر المفعولان في القرآن الكريم لـ "زعم"، وإنما جاء أحيانًا المصدر المؤول سادًّا مسدهما، وكانا محذوفين في بعض الشواهد، وفي البعض الآخر كان المفعول الأول ضميرًا منصوبًا عائدًا على اسم الموصول.

من شواهد "زعم" في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧] المصدر المؤول وهو ﴿أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ سد مسد مفعولي "زعم".

وفي قولـه تعـالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٦] المفعول الأول: العائد المحذوف، والثاني تقديره: "آلهة" قل ادعوا الذين زعمتموهم من دونه، فالعائد المحذوف هو المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف، وتقدير الإعراب: قل ادعوا الذين زعمتموهم آلهةً من دونه.

وفي قولـه تعـالى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ ﴾ [الكهف: ٥٢] المفعول الأول: الضمير المحذوف العائد على اسم الموصول، والمفعول الثاني محذوف، وتقدير الإعراب: الذين زعمتموهم آلهة، أو زعمتموهم شركائي، فالمفعولان محذوفان.

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [سبأ: ٢٢] المفعول الأول: العائد المحذوف، والتقدير: الذين زعمتموهم، والمفعول الثاني: نابت صفته منابه؛ لأن التقدير: قل ادعوا الذين زعمتموهم آلهة من دون الله. فـ ﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ صفة للمفعول المحذوف، ولما حذف المفعول، نابت الصفة منابه.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الجمعة: ٦] فالمصدر المؤول سد مسد المفعولين.

وفي قولـه تعـالى: ﴿ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وفي قولـه تعـالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢] المفعولان محذوفان، والتقدير: زعمتم أنهم فيكم شركاء، فيكون المصدر المؤول المحذوف سادًّا مسد المفعولين.

مما مضى ننتهي إلى أن مفعولي "زعم" في القرآن الكريم إما أن يسد المصدر المؤول مسدهما، وإما أن يحذفا معًا، وإما أن يحذف أحدهما ويبقى الثاني كما في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ لأن ﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ صفة نابت مناب المفعول الثاني.

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ذكر صاحب (البحر) أبو حيان ما يلي: "زعم" من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، وذلك إذا كانت اعتقادية، المفعول الأول: الضمير المحذوف العائد على ﴿ٱلَّذِينَ ﴾ والثاني محذوف أيضًا؛ لدلالة المعنى، ونابت صفته منابه، التقدير: الذين زعمتموهم آله من دونه، وحسن حذف الثاني قيام صفته مقامه، ولولا ذلك ما حسن؛ إذ في حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصار الخلاف، منعه ابن ملكون وأجازه الجمهور، وهو مع ذلك قليل، ولا يجوز أن يكون الثاني: ﴿مِن دُونِهِۦ ﴾؛ لأنه لا يستقل كلامًا لو قلت: "هم من دونه" لا يصح، ولا الجملة من قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]؛ لأنه لو كانت هذه النسبة مزعومة؛ لكانوا معترفين بالحق، قائلين له، وكان ذلك توحيدًا منهم، وذلك إذا كان التقدير: قل ادعوا الذين زعمتم لا يملكون مثقال ذرة، فلو كان: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ جملة في محل المفعول الثاني لـ"زعم" ويكون هذا من كلامهم؛ لكانوا بذلك موحدين، وهم ليسوا موحدين؛ فلا يصح هذا التقدير.

وفي (الكشاف): "فإن قلت: أين مفعولا زعم؟ قلت: أحدهما: الضمير المحذوف الراجع إلى الموصول، وأما الثاني: فلا يخلو إما أن يكون ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ أو ﴿لَا يَمْلِكُونَ ﴾ أو محذوفًا، فلا يصح الأول؛ لأن قولك هم من دون الله، لا يلتئم كلامًا، ولا يصح الثاني وهو ﴿لَا يَمْلِكُونَ ﴾؛ لأنهم ما كانوا يزعمون ذلك، فكيف يتكلمون بما هو حجة عليهم؟ وبما لو قالوه قالوا ما هو حق وتوحيد، فبقي أن يكون محذوفًا تقديره: زعمتموهم آلهة من دون الله، فحذف الراجع إلى الموصول، وحذف آلهة؛ لأنه موصوف صفته: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ والموصوف يجوز حذفه، وإقامة الصفة مقامه إذا كان مفهومًا، هذا كل ما يتعلق بأفعال الرجحان في القرآن الكريم وهما فعلان فقط: "جعل، وزعم".

تابع: أفعال القلوب في الشاهد القرآني

عناصر الدرس

الأفعال التي هي للرجحان ولليقين، ويغلب عليها اليقين: "رأى، علم"

أما الأفعال التي هي للرجحان ولليقين، ويغلب عليها اليقين، فهما: "رأى، وعلم"، فعلان فقط في الكتاب النحوي، وفي الشاهد القرآني.

الفعل الأول: "رأى":

من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] الرؤية علمية، وضمنت معنى ما يتعدى بـ "إلى"؛ فلذلك لم تنصب مفعولين، كأنه قيل: "ألم ينته علمك إلى كذا" وقال الراغب: "رأيت" يتعدى بنفسه دون الجار، لكنه لما استعير قولهم: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ لمعنى: "ألم تنظر" عُدِّي تعديته، وقلما يستعمل ذلك في غير التقرير، لا يقال: "رأيت إلى كذا".

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣] قيل: معنى الرؤية هنا: العلم، ويحتاج إلى حذف المفعول الثاني، أي: فقد علمتم الموت حاضرًا، وحُذف لدلالة المعنى عليه، وحذْف أحد مفعولي ظن وأخواتها عزيزٌ جدًّا، ولذلك وقع فيه الخلاف بين النحويين.

وفي قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١] الظاهر أن ﴿ رَأَيْتَ ﴾ في الآية من رؤية العين، ومعنى: ﴿ صُدُودًا ﴾ مجاهرة وتصريحًا، ويحتمل أن تكون من رؤية القلب، أي: علمت المنافقين، ويكون صدودهم مكرًا، وتخابثًا، ومسارقة؛ حتى لا يعلم ذلك إلا بالتأويل.

وفي قولــه تعــالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [الأنعـام: ٦٨] "رأى" هنا بصرية، هذا رأي، وقيل: "رأى" علمية في الآية، فإذا كانت بصرية: تعدت إلى مفعول واحد ولا بد من تقدير حالٍ محذوفة، أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا، وهم خائضون فيها، أي: إذا رأيتم متلبسين بهذه الحالة- فأعرض عنهم.

فإذا ذهبنا إلى أن "رأى" بصرية فنحن بحاجة إلى تقدير شيء محذوف، هذا الشيء يكون حالًا، وتقدير المعنى: إذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا متلبسين فأعرض عنهم. أما إذا كانوا غير متلبسين فلماذا يعرض عنهم؟! وهذا سر ضرورة تقدير حالٍ محذوفة.

وقيل: "رأى" علمية: فيقوي ذلك أن الخوض في الآيات لا يدرك بالبصر. ولكن يترتب على ذلك حذف المفعول الثاني، فيكون تقدير الكلام: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا خائضين، فيكون حذفه اختصارًا -أي: لغير دليل- وذلك لا يجوز ألبتة؛ لأن حذفه اختصارًا عزيز جدًّا.

فلذلك لا يجوز أن تكون "رأى" في الآية علمية؛ لأنه سيترتب على ذلك -أي: على القول بأنها علمية- حذف المفعول الثاني.

التوجيه المقبول للآية: أن تكون "رأى" بصرية لا علمية، وعلى هذا التوجيه لا يستقيم المعنى إلا بتقدير حال محذوفة، أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا متلبسين بهذه الحالة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ﴿ وَمَا نَرَىٰ ﴾ هنا من رؤية العين، و﴿ مَعَكُمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ نَرَىٰ ﴾، ولا يجوز أن يكون حالًا من

﴿ شُفَعَآءَكُمْ ﴾ بالنصب على الحكاية، إذ يصير المعنى: شفعاؤهم معهم ولا نراهم، أي: وما نرى شفعاءكم حالة كونهم معكم.

وإن جعلنا ﴿ نَرَىٰ ﴾ بمعنى: علم المتعدية إلى اثنين كان ﴿ مَعَكُمْ ﴾ المفعول الثاني، وهذا التوجيه فيه ضعف في المعنى، إلى هذا ذهب العُكبري.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا ﴾ [يوسف: ٣٦] "رأى" الحُلمية جرت مجرى أفعال القلوب، في جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدي المعنى، فـ ﴿ أَرَىٰنِيٓ ﴾ فيه ضمير الفاعل المستكن فيه، وقد تعدى الفعل إلى الضمير المتصل وكلاهما لمدلول واحد.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩] الرؤية بمعنى: العلم؛ لذلك جاءت بعدها: "أن" المخففة، وقرئ: "يرجعَ" بالنصب، وعلى ذلك تكون الرؤية بصرية.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٥] "رأى" مستعلمة في معناها الأصلي بمعنى: العلم، وعليه فتكون بمعنى: عرف؛ لأنه ليس هنا إلا مفعول واحد: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾، ﴿ مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ هو المفعول، وإذا كانت "رأى" بمعنى: عرف، تعدت إلى مفعول واحد كما هو في الآية.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾ [فاطر: ٢٧]، ﴿ تَرَ ﴾ من رؤية القلب؛ لأن إسناد إنزاله تعالى لا يُستدل عليه إلا بالعقل الموافق للنقل، وإن كان إنزال المطر مشاهدًا بالعين، ولكن رؤية القلب قد تكون مسندة لرؤية البصر ولغيرها.

وفي قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦، ٧] ﴿ رَّءَاهُ ﴾ الفاعل ضمير الإنسان، وضمير المفعول عائد عليه أيضًا، وتقدير الكلام: كلا، إن الإنسان ليطغى أن رأى نفسه استغنى، فـ"رأى" هنا من رؤية القلب؛ لذلك يجوز أن يتحد فيها الضميران متصلين، فتقول: رأيتني صديقك، والمفعول الثاني جملة ﴿ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾، فالمفعول الأول "الهاء" في ﴿ رَّءَاهُ ﴾، والثاني جملة ﴿ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾، هذا وبالله التوفيق.

بقية الآيات التي تعالج بعض ما يتعلق بالفعل "رأى":

الفعل "رأى" الناصب لمفعولين قد يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة، والآيات التي التالية القصد منها بيان موقع جملة الاستفهام داخل جملة "أرى".

ففي قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [القمان: ١١]، ﴿ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي ﴾ الياء: مفعول أول، وجملة: ﴿ مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ سدت مسد المفعول الثاني والثالث لـ "أرى". فجملة الاستفهام سدت مسد المفعولين.

وفي قوله تعالى: ﴿ مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [فاطر: ٤٠] أيضًا قام الاستفهام مقام الثاني والثالث.

أ. معاني "رأى" التي تنصب مفعولًا واحدًا:

و"رأى" تأتي بمعنى: اعتقد، وبمعنى: أبصر، ولكنها إذا كانت بمعنى: اعتقد أو أبصر لم تنصب مفعولين.

فمثالها بمعنى: اعتقد، قوله تعالى: ﴿ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥]؛ إذ لا يجوز أن تكون من الرؤية؛ لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما

يُدرَك بالبصر، ولا من "رأيت" المتعدية لاثنين -أي: القلبية- لأنها كانت تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة؛ فلم يبقَ إلا أن تكون من الرأي بمعنى: الاعتقاد في هذه الآية: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾، الكاف: مفعول أول، والثاني محذوف، وتقدير الكلام: لتحكم بين الناس بما أراكه الله.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾ [غافر: ٢٩]، ﴿ أُرِيكُمْ ﴾: متعدٍّ إلى اثنين في الآية، الكاف: مفعول أول، و﴿ مَا أَرَى ﴾: المفعول الثاني، و"أرى" هنا بمعنى: أعتقد، ما أريكم إلا ما أعتقد.

هذه "أرى" التي بمعنى: اعتقد، وهي ناصبة لمفعولين بالهمزة؛ لأنها قبل الهمزة ناصبة لمفعول واحد.

أما "رأى" التي بمعنى: أبصر في القرآن الكريم فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾ [النازعات: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠].

فـ "أراك" في قوله تعالى: ﴿ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ هي "رأى" البصرية، وكذلك "رأى" في قوله تعالى: ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ ﴾ من "رأى" البصرية وليست "رأى" الحُلمية.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠] الرؤية بصرية، دخلت عليها همزة النقل فتعدت لاثنين: أحدهما: ياء المتكلم، والآخر: الجملة الاستفهامية، وهي: ﴿ كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾.

ب. تعليق "رأى" البصرية:

والعرب تعلق بـ"رأى" البصرية، ومن كلامهم: "أما ترى أيّ برق ها هنا؟" كما علقت "نظر" البصرية في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩].

هذا ما يتعلق بـ "رأى" بمعنى: اعتقد، و"رأى" بمعنى: أبصر.

وقد علل الأشموني جواز الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب بضعفها عن العمل؛ لتعلقها بالأحداث التي دلت عليها أسماء الفاعل، في مثل: "ظننت محمدًا ناجحًا" أو أسماء المفعولين في مثل: "ظننت محمدًا مضروبًا".

ج. رأى القلبية التي لم تنصب مفعولين لأنها مضمنة معنى فعل قاصر:

ولعلك تلاحظ أن في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أن الرؤية علمية، ومع ذلك لم تنصب مفعولين؛ لأنها ضُمّنت معنى ما يتعدى بـ "إلى"، كأنه قيل: ألم ينته علمك إلى كذا.

إذن "رأى" إذا تعرضت للتضمين كان عملها بمقتضى الفعل المُضمّن لها.

الفعل الثاني: "علم"

الفعل الثاني من الأفعال التي يغلب عليها اليقين في القرآن الكريم: "علم":

أ. و"علم" وما تصرف منها جاء ذكرها كثيرًا جدًّا في القرآن الكريم، ومع ذلك فلم يُصرَّح بالمفعولين إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ب. وقد جاء المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين في آيات كثيرة، كما جاء التعليق فيها أيضًا.

وكل ما جاء من أمر "علم" هو: اعلم، واعلموا، كانت بعده "أن" المشددة، ومن أمثلة المصدر المؤول الذي سد مسد المفعولين لـ"علم" قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] "عَلِمَ" هنا إما أن تكون بمعنى: عرف، فإن كانت كذلك فهي متعدية لمفعول واحد، ويكون المصدر المؤول سادًا مسد المفعول، وإن كانت "عَلِمَ" قلبية -أي من اليقين- فالمصدر، وهو: ﴿ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ سادٌ مسد المفعولين.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧] المصدر المؤول من "أن" ومعموليها سد مسد المفعول إذا كانت "عَلِمَ" بمعنى: عرف، أما إذا كانت "عَلِمَ" في الآية من اليقين، من أفعال القلوب، فالمصدر المؤول، وهو: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ سادٌ مسد المفعولين.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٣] المصدر المؤول: ﴿ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ساد مسد المفعولين إذا كانت "علم" قلبية، أما إذا كانت بمعنى: عرف، فالمصدر ساد مسد المفعول الواحد؛ لأن "علم" بمعنى: عرف تنصب مفعولًا واحدًا.

إذن المصدر المؤول في هذه الآيات من "أن" ومعموليها ساد مسد المفعولين إذا كانت "علم" من الأفعال القلبية، أما إذا كانت "علم" بمعنى: عرف، فالمصدر المؤول ساد مسد المفعول الواحد.

قد يكون المصدر المؤول من: "أنْ" المخففة، وآياته قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و﴿ لَّن تُحْصُوهُ ﴾: خبرها، والمصدر المؤول سادٌ مسد المفعولين.

وكذلك: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الجن: ٢٨].

في هذه الآيات المصدر المؤول من: "أن" المخففة ومعموليها ساد مسد المفعولين.

"علم" المعلقة

أ. التعليق بما النافية:

وقد جاء في القرآن الكريم "علم" معلقة، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ﴾ [هود: ٧٩]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٥] وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢] وفي قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، وفي قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٧٣].

فـ"ما" علقت "علم" عن العمل في هذه الآيات: ﴿ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ﴾ "ما" هنا التي بمعنى "ليس": ليس لنا في بناتك من حق. "ما" في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فهي "ما" النافية، وليست "ما" العاملة عمل "ليس". وكذلك "ما" نافية في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾.

ب. التعليق بلام الابتداء:

وقد يكون التعليق بلام الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٨]، فـ ﴿ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ هذه الجملة معلقة بلام الابتداء. وكذلك: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فلام الابتداء هنا معلّقة أيضًا كذلك، مثلهما قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦]، ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ [المنافقون: ١]، وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ﴾ [العاديات: ٩- ١١]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، في كل هذه الآيات اللام -لام الابتداء- علقت "علم" عن العمل.

جـ. التعليق بالاستفهام:

وقد جاء التعليق بالاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك: ١٧]، وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٤٢].

في هذه الآيات عَلّقت أدوات الاستفهام "علم" عن العمل: ﴿ كَيْفَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾، و﴿ أَىُّ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾، المعلِّق "مَنْ" الاستفهامية.

ومن التعليق بـ "مَن" أيضًا قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ﴾ [طه: ١٣٥]، وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الملك: ٢٩]، وفي قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢]، وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣٩) مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣]. هذه الآيات كلها كانت "مَنْ" الاستفهامية معلقة لـ "علم" عن العمل.

ننتهي إلى أن "علم" جاءت معلّقة في القرآن الكريم بـ "ما" النافية، وبلام الابتداء، وبالاستفهام: كيف، وأي، ومن.

"علم" التي بمعنى: "عرف"، و"علم" المضمنة معنى "ميّز"

أ. "علم" بمعنى: عرف:

ومما تجدر الإشارة إليه: أن "علم" بمعنى: "عرف" جاءت كثيرة جدًّا في القرآن الكريم. و"علم" بمعنى: "عرف" لا تنصب مفعولين، وإنما تنصب مفعولًا واحدًا.

وإذا ضُعِّفت نصبت مفعولين، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩] فالضمير -ضمير المخاطبين: ﴿عَلَّمَكُم﴾- مفعولٌ أول، و﴿مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ المفعول الثاني.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، فالياء المفعول الأول في ﴿تُعَلِّمَنِ﴾، و﴿رُشْدًا﴾ المفعول الثاني.

ومثل ذلك في كون "علّم" العرفانية تنصب مفعولين بالتضعيف: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥]، والأمثلة بذلك كثيرة جدًّا في القرآن الكريم.

ب. "علم" المضمنة معنى ميز:

قد سبق أن ذكرنا أن التضمين ليس قياسيًّا وإنما هو سماعي، فالأفعال التي جاءت في الاستعمال العربي بالتضمين لا يقاس عليها في رأي الجمهور.

ومن ذلك في القرآن الكريم "علّم" جاءت مضمَّنة معنى: "ميّز"، وترتب على ذلك: أنها عدِّيت بـ "من" قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْءَاخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ ﴾ [سبأ: ٢١] ضُمِّن "عَلم" معنى "نُميز" فعدِّي بـ "من"، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] الفعل متعدٍّ إلى واحد، و"من" متعلق بها على تضمينها معنى "يميز".

هذا جانب من "عَلِم" في القرآن الكريم، إذا كانت معلَّقة عن العمل، وإذا كانت بمعنى "عرف"، وإذا كانت مضمَّنة معنى: "ميز"، وبذلك ننهي الكلام على الفعلين اللذين جاء ذكرهما في القرآن الكريم، من الأفعال التي يغلب عليها اليقين، وهما: "رأى، وعلم".

تابع أفعال القلوب في الشاهد القرآني

عناصر الدرس

من الأفعال التي يغلب عليها الرجحان "ظن"

أفعال القلوب فعلان فقط، وهما: "ظن، وحسب". ولقد علمت أن من الأفعال القلبية أفعالًا يراد بها الرجحان، ويراد بها اليقين، ولكنَّ الرجحانَ غالبٌ على استعمالها، وهي ثلاثة: ظن، وحسب، وخال، ولقد علمت أيضًا أن القرآن الكريم لم يرد في آياته الفعل "خال".

أ. ملاحظات على استعمال "ظن" في القرآن الكريم:

وأما "ظن" فقد جاءت في القرآن الكريم بمعنييها: الرجحان وهو الغالب، واليقين في بعض الآيات، كما أنه قد صُرِّح بمفعوليها في بعض الآيات، وقد ناب المصدر المؤول في بعض الآيات عن مفعوليها، كما جاءت معلقةً عن العمل قليلًا.

ب. "ظن" المصرح بمفعوليها:

فمن الآيات التي جاءت فيها "ظن" مع مفعوليها قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ﴾ [الكهف: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

هناك آيات أخرى فيها "ظنَّ" مع مفعوليها، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٦]، ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ [هود: ٢٧]، هذا نمط، أو جانب من الآيات التي جاءت فيها "ظن" في القرآن الكريم مع مفعوليها.

ج. "ظن" التي سد المصدر المؤول مسد مفعوليها :

قد جاء المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين، والمصدر المؤول إما أن يكون من :

"أنّ" ومعموليها، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا ﴾ [يونس: ٢٤]، فجملة : ﴿ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا ﴾ سدت مسد مفعولي "ظنَّ".

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ منهما اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢]، فجملة : ﴿ أَنَّهُ نَاجٍ منهما ﴾ سدت مسد مفعولي "ظنَّ".

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّـٰهُ ﴾ [ص: ٢٤]، جملة : ﴿ أَنَّمَا فَتَنَّـٰهُ ﴾ سدت مسد مفعولي "ظنَّ".

وفي قوله تعالى أيضًا : ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ [القيامة: ٢٨]، فجملة : ﴿ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ سدت مسد مفعولي "ظنَّ".

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَـٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾، جملة : ﴿ أَنِّى مُلَـٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ سدت مسد مفعولَي "ظن".

وقد يكون المصدر المؤول من : "أنْ" المخففة سادًّا مسد مفعولي "ظنَّ" المصدر المؤول في الآيات السابقة من : "أنّ" المشددة، أما الآيات التي نذكرها الآن؛ فالمصدر المؤول من : "أنْ" المخففة، التي يكون اسمها ضمير الشأن، كما في قوله تعالى : ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فـ "أنْ" : المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وجملة : ﴿ لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ خبرها، و"أن" ومعمولاها مصدر سادٌّ مسد مفعولي : "ظنَّ".

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الانشقاق: ١٤] المصدر المؤول من "أن" المخففة واسمها وخبرها سادٌّ مسد المفعولين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح: ١٢]، فجملة: ﴿ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً ﴾ سادةٌ مسد مفعولي "ظن".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٧] فـ "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها، وخبرها، ساد مسد مفعولي "ظن".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: ٥]، ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجن: ١٢]، ﴿ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨].

وقد يكون المصدر المؤول من: "أنْ" المصدرية وصلتها، كما في قوله تعالى: ﴿ يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فـ "أن" مصدرية ناصبة للمضارع، و ﴿ يُقِيمَا ﴾ فعل مضارع منصوب بـ "أن" وعلامة نصبه حذف النون.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢] وفي الآية شاهدان:

الأول: "أن" الناصبة للمضارع هي ومعمولها سدًّا مسد مفعولي "ظن".

والشاهد الثاني: أنَّ "أن" واسمها وخبرها سدوا مسد مفعولي "ظن".

جاء في (البحر): أن الظن - ظن المؤمنين - منفي؛ لأنه لما كان ظن المؤمنين منفيًّا هنا: ﴿ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ﴾ أُجْرِيَ مجرى نفي الرجاء والطمع؛ فتسلط على "أن" الناصبة للفعل، كما يتسلط الرجاء والطمع، كما تقول: أرجو أن أفعل كذا، أطمع أن يكون كذا، ولما كان ظن اليهود قويًّا جدًّا يكاد أن يُلحق بالعلم تسلط على "أن" المشددة، وهي التي يصحبها غالبًا فعل التحقيق كـ"علمت، وتحققت، وأيقنت".

ومن الآيات التي جاءت فيها "أن" المصدرية وصلتها سادة مسد المفعولين لـ "ظن" قوله تعالى: ﴿قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣٥] ﴿أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾: مصدر مؤول ساد مسد مفعولي "ظن"، وكذلك قوله تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥].

نخلص من ذلك إلى أن مما يسد مسد المفعولين لـ"ظن": إما "أنّ" ومعمولاها، وإما "أن" المخففة من الثقيلة، وإما "أن" المصدرية.

"ظن" التي بمعنى اليقين، و"ظن" المعلقة

أ. "ظنَّ" التي بمعنى اليقين على سبيل التأكيد:

ولعلك تذكر أن "ظن" تكون بمعنى: "اليقين" قليلًا، والآيات التي جاءت "ظن" فيها بمعنى اليقين: إما على سبيل التأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾: أيقنَّ أنما فتناه، وفي هذه الآية أيضًا شاهد آخر، وهو: نيابة "أنّ" ومعموليها عن مفعولي "ظن"؛ إذن في الآية شاهدان:

الشاهد الأول: "ظن" بمعنى: اليقين، ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ﴾: تيقّن من فتنتنا له.

الشاهد الثاني: المصدر المؤول الساد مسد مفعولي "ظن".

وشاهد آخر فيه "ظنَّ" بمعنى: تيقن: قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾، أي: أيقنت، ولو كان ظنًا فيه تجوّز لكان كفرًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾: أيقنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه.

ب. "ظن" التي بمعنى اليقين على سبيل الاحتمال:

وقد جاءت "ظن" بمعنى اليقين على سبيل الاحتمال، من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ ﴾ [يونس: ٢٢]، جاء في (البحر): الظن هنا على بابه الأصلي من ترجيح أحد الجائزين، وقيل: معناه التيقن.

ومن الآيات التي جاء فيها الظن محتملًا أن يكون بمعنى: "اليقين" قوله تعالى: ﴿ وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] قيل: الظن على موضوعه من كونه ترجيح أحد الجائزين، وكونهم لم يجزموا بدخولها رجاءً وطمعًا في رحمة الله، وقيل: معناه: أيقنوا، أيقنوا أنهم مواقعها.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] يحتمل أن يكون الظن على بابه، ومعنى: ﴿ مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ يستشهدون في ذلك اليوم؛ لعزمهم على صدق القتال، وتصميمهم على لقاء أعدائهم. وقيل: ملاقو ثواب الله بسبب الطاعة؛ لأن كل أحد لا يعلم عاقبة أمره؛ فلا بد من أن يكون ظانًّا.

الشاهد: قيل: ويُحتمل أن يكون الظن بمعنى: "اليقين"، أي: يوقنون بالبعث والرجوع إلى الله.

"ظن" المعلقة:

وقد جاءت "ظن" معلقة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَبۡلُۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ الظاهر أن "ظنوا" معلقة بـ "ما" النافية: ﴿ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الإسراء: ٥٢]: ما لبثتم، والنفي بـ "إن"، و "إن" النافية تعلّق الفعل عن العمل.

في هاتين الآيتين جاءت "ظن" معلقة عن العمل.

من الأفعال التي يغلب عليها الرجحان "حسب"

الفعل الأخير في الأفعال القلبية التي يكون الرجحان غالبًا في استعمالها "حسب" فهي من الأفعال التي يغلب عليها الرجحان، ويقل مجيئها لليقين.

وقد جاءت "حسب" في القرآن الكريم مع مفعوليها في بعض الآيات:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾ [النمل: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩] فـ﴿ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا ﴾ ﴿ حَسِبْتَهُمْ ﴾ "هم" مفعولٌ أول، و ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ مفعول ثانٍ، و ﴿ مَنثُورًا ﴾ صفة لـ ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴾ [آل عمران: ١٦٩] ﴿ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ مفعول أول، و ﴿ أَمْوَاتًا ﴾ مفعولا ثانٍ.

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] أحد المفعولين: ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ والثاني: ﴿ بِمَفَازَةٍ ﴾ وقوله: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ توكيد، وتقديره: لا تحسبنهم فائزين، وفي معاني القرآن: ووقعت ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ مكررة لطول القصة، والعرب تعيد إذا طالت القصة في "حسبت" وما أشبهها؛ إعلامًا أن الذي جرى متصل بالأول وتوكيد للأول.

وفي مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ [إبراهيم: ٤٢] لفظ الجلالة مفعول أول، و ﴿ غَافِلًا ﴾ المفعول الثاني.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] وقوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾ [النمل: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ

﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾ [الكهف: ١٨] في كل هذه الآيات ونظائرها كثيرة جاءت "حسب" وقد صرح معها بمفعوليها.

المصدر المؤول الذي يسد مسد مفعولي "حسب":

وفي بعض الآيات الأخرى جاء المصدر المؤول سادًّا مسد المفعولين:

والمصدر الأول إما أن يكون من:

أ. "أن" كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا ﴾ [المؤمنون: ١١٥] فالمصدر المؤول من: "أن"، واسمها، وخبرها "ساد مسد مفعولي "حسب".

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٧] فجملة: ﴿ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ سدت مسد مفعولي "حسب". وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾ [الكهف: ١٠٤] وقوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُم ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ ﴾ [المجادلة: ١٨]، فجملة: ﴿ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُم ﴾ ساد مسد مفعولي "حسب" وكذلك: ﴿ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ ﴾.

ب. وقد يكون المصدر المؤول من: "أن المصدرية ومعمولها" ساد مسد مفعولي "حسب" وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [الكهف: ١٠٢] فالمصدر المؤول من: أن ومعمولها ﴿ يَتَّخِذُواْ ﴾ ساد مسد مفعولي "حسب"، ﴿ أَن ﴾ حرف مصدري ونصب، و ﴿ يَتَّخِذُواْ ﴾ فعل مضارع وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ٢] فـ ﴿ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ ساد مسد مفعولي "حسب"، ﴿ أَن ﴾ حرف مصدري ونصب، و ﴿ يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ﴾ [العنكبوت: ٤] ﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾، ﴿أَن﴾ حرف مصدري ونصب، و ﴿يَسْبِقُونَا﴾ فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة النصب حذف النون، و"نا" مفعوله، والأصل: يسبقوننا بنونين؛ فالنون الأولى نون الرفع، والنون الثانية المفعول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤] المصدر المؤول من: أن، ومعمولها هو: ﴿تَدْخُلُوا۟﴾ سادٌ مسد مفعولي "حسب"، و ﴿تَدْخُلُوا۟﴾ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [الجاثية: ٢١] المصدر المؤول من: أن، ومعمولها وهو ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾ ساد مسد مفعولي "حسب". فالمصدر المؤول من: "أن المصدرية، ومعمولها" قد يكون علامة نصب الفعل حذف النون كما في: ﴿يُتْرَكُوٓا۟﴾ و ﴿يَسْبِقُونَا﴾ و ﴿يَتَّخِذُوا۟﴾ و ﴿تَدْخُلُوا۟﴾، وقد تكون علامة نصبه الفتحة، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن ﴾.

جـ- وقد يكون المصدر المؤول من: "أنْ المخففة" كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٩] فـ "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة: ﴿لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ﴾ خبر لها، والمصدر المؤول ساد مسد مفعولي "حسب".

"حسب" التي بمعنى اليقين

أ. وقد تكون "حسب" لليقين: وهو قليل جدًّا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ في (البحر): "حسب": قد تأتي "حسب" قليلًا لليقين، ومثل ذلك بقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة ❖ رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

ومن مجيء "حسب" بمعنى مفيدة لليقين: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٩]. وفي هاتين الآيتين شاهد آخر وهو: أن المصدر المؤول ساد مسد مفعولي "حسب" ﴿أَن تَدْخُلُوا۟﴾، ﴿أَن﴾ المصدرية، و ﴿تَدْخُلُوا۟﴾ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. و ﴿أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ "أن" ومعمولاها سدوا مسد مفعولي "حسب".

ب. وقد ذكر الشيخ عضيمة # في "حسب" نصوصًا هي كتعليق على بعض الآيات التي سبق ذكرها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ﴿حَسِبْتُمْ﴾ بمعنى ظننتم الترجيحية، وسد "أن" ومعمولها مسد المفعولين عند سيبويه، ومسد مفعول واحد عند أبي الحسن.

وقال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٩] في (البحر): الظن قد يقام مقام العلم، فكذلك ﴿حَسِبْتَ﴾ بمعنى: علمت.

وقال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ ﴿ أَنْ أَن يَتَّخِذُواْ ﴾ ساد مسد المفعولين و"حسب" هنا بمعنى ظن.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢] ﴿ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ سد مسد المفعولين عند الحوفي وأبي البقاء، وقال الزمخشري: ﴿ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ المفعول الأول ولقولهم: ﴿ ءَامَنَّا ﴾ المفعول الثاني: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ كما تقول: "خروجي لمخافة الشر"، ورُدَّ عليه بأنه يكون التقدير: أن يصيروا لقولهم: وهم لا يفتنون، وهو كلام لا يصح.

وقال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ﴾ [الأنفال: ٥٩] فمفعولا "حسب": اشتمال صلة أن على مسند ومسند إليه سد مسد المفعولين؛ كقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ويجوز أن يضمّن "حسب" معنى: قدّر فتتعدى لواحد ولكن التضمين ليس بقياس، ولا يصار إليه إلا عند الحاجة إليه، وهنا لا حاجة إليه.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الجاثية: ٢١] المصدر المؤول سد مسد مفعولي حسب.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [المنافقون: ٤] ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ المفعول الثاني، أي: واقعة عليهم.

قال الزمخشري: ويجوز أن يكون ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ ﴾ [المنافقون: ٤] المفعول الثاني، فإن قلت: فحقه أن يقول: "هي العدو"؟ قلت: منظور فيه إلى الخبر، وأن يقدر مضاف محذوف، أي: يحسبون كل أهل صيحةٍ، وتخريجه: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ ﴾ على

أنه المفعول الثاني تخريجٌ متكلف بعيد عن الفصاحة، بل المتبادر أن يكون: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ ﴾ إخبارًا منه تعالى بأنهم وإن أظهروا الإسلام، هم المبالغون في عداوته.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ﴾ [الأنفال: ٥٩] في (معاني القرآن) للزجاج الجزء الثاني الصفحة السادسة والستين بعد الأربعمائة: القراءة الجيدة: "لا تحسبن" بالتاء، على مخاطبة النبي ﷺ وقرأ بعضهم: "ولا يحسبن" بالياء، وجهها ضعيف عند أهل العربية، إلا أنها جائزة على أن يكون المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، وفيها وجه آخر: ولا يحسبن قبيل الذين كفروا سبقوا.

من الملحوظات على أفعال القلوب في القرآن الكريم:

بذلك ننهي الكلام على أفعال القلوب التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، ويجدر بي أن أضع بين يديك بعض الآيات لنناقشها معًا، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا ﴾ [يوسف: ٣٦] ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ "رأى" هنا حلمية - أي رؤيا منامية - فما حكمها؟ هل تعامل معاملة "رأى" القلبية؟

والجواب: أن "رأى" الحلمية جرت مجرى أفعال القلوب في جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدي المعنى، فـ ﴿ أَرَىٰنِىٓ ﴾ فيه ضمير الفاعل المستكن فيه، وقد تعدى الفعل إلى الضمير المتصل وكلاهما لمدلول واحد، فالياء في ﴿ أَرَىٰنِىٓ ﴾ للمتكلم، والفاعل هو ضمير المتكلم، فالفاعل والمفعول بمعنًى واحد، وهذه خاصية لا توجد إلا في أفعال القلوب: أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متحدي المعنى.

وقال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦، ٧] يُلاحَظُ أن الفاعل والمفعول للفعل "رأى" ﴿ رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾؟ رأى الفاعل ضمير الإنسان، والهاء ضمير الإنسان، فالفاعل والمفعول ضميران متحدي المعنى، وهذا لا يوجد إلا في أفعال القلوب.

مثال: "رأيتني صديقك" فالتاء للمتكلم وهي فاعل، والياء للمتكلم وهو مفعول؛ لأن "رأى" في المثال من أفعال القلوب.

هل تتذكر الفعل "زعم" في القرآن الكريم؟ وماذا قيل فيه؟ ما الخاصية التي جعلت للفعل "زعم" في القرآن الكريم؟

الفعل "زعم" في القرآن الكريم لم يأت إلا معه مفعولاه، وإنما جاء في كل استعمالاته وقد سد المصدر المؤول مسد المفعولين، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ هَادُوٓاْ إِن زَعَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ أَوۡلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الجمعة: ٦] ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ ﴾ [التغابن: ٧] ﴿ بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾ [الكهف: ٤٨].

أيضًا من الملحوظات على أفعال القلوب في القرآن الكريم أن "ألفى" جاءت محتملة لنصب مفعولين في ثلاث آيات لا غير:

الآية الأولى قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ ﴾ [البقرة: ١٧٠] جاء في (البحر) الجزء الثاني الصفحة الثامنة والتسعين في تعدي "ألفى" إلى مفعولين خلاف، ومن منع جعل الثاني حالًا والأصح كونه مفعولًا؛ لمجيئه معرفة وتأويله على زيادة اللام خلاف الأصل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [يوسف: ٢٥] ﴿ سَيِّدَهَا ﴾ مفعول أول، و ﴿ لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ مفعول ثانٍ.

والآية الثالثة قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات: ٦٩] ﴿ ءَابَآءَهُمْ ﴾ مفعول أول، وضالين مفعول ثان.

الفعل "ضرب" مثلًا في القرآن الكريم

ما حكم الفعل "ضرب" في قوله تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ [الزمر: ١٣]؟

﴿ وَٱضْرِبْ ﴾ بمعنى: اجعل، و ﴿ أَصْحَٰبَ ﴾ مفعول أول، و ﴿ مَّثَلًا ﴾ المفعول الثاني، وقيل ﴿ وَٱضْرِبْ ﴾ بمعنى اذكر، والتقدير: مثلًا مثل أصحاب، فالثاني بدل من الأول، إذن "ضرب" قد تتعدى لمفعولين كما في هذه الآية.

وفي آية أخرى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦] جاء في (البحر): "يَضْرِب" بمعنى: يبين، إن الله لا يستحيي أن يبين مثلًا ما، وقيل: يذكر، وقيل: يضع من: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ [آل عمران: ١١٢] أي: وضعت عليهم الذلة ويكون "يضرب" قد تعدى إلى واحد.

وقيل: "يضرب" في معنى: يجعل ويصير، كما تقول: "ضربت الطين لبنًا، وضربت الفضة خاتمًا" فعلى هذا يتعدى لاثنين.

والأصح أن: "ضرب" لا يكون من باب "ظن" وأخواتها فيتعدى إلى اثنين.

وفي قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾ [النحل: ٧٥] قال الرضى: وقد جعل بعضهم "ضرب" مع المثل بمعنى: صيّر، وإليه ذهب الأندلسي، فيكون

﴿مَثَلًا﴾ في الآية مفعولًا ثانيًا، و ﴿عَبْدًا﴾ هو الأول ضرب الله عبدًا مملوكًا مثلًا، ويجوز أن يقال معنى: "ضرب مثلًا" أي: بيّن فهو متعدٍّ إلى واحد، والمنصوب بعده عطف بيان.

ويجوز أن يقال معنى: "ضرب مثلًا" أي: بين مثلًا، فهو متعدٍ لواحد والمنصوب بعده هو ﴿عَبْدًا﴾ عطف بيان.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ﴾ قدره ابن عطية خبر مبتدأ محذوف، أي: هي كماء.

وقال الحوفي: الكاف متعلقة بمعنى المصدر، أي: ضرب ضربًا كماء، واضرب لهم مثل الحياة الدنيا ضربًا كماء. وأقول -أي صاحب (البحر)-: إن ﴿كَمَآءٍ﴾ في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿وَاضْرِبْ﴾ أي: وصيّر لهم مثل الحياة الدنيا، أي: صفتها شبه ماءٍ.

وبذلك يضاف إلى معلوماتك: أن "ضرب" في القرآن الكريم تعدت إلى مفعولين عند معظم المعربين للقرآن الكريم، هذا وبالله التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (**ارتشاف الضرب من لسان العرب**)
أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٨م.

٢. (**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**)
جمال الدين بن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، ٢٠٠٠م.

٣. (**البحر المحيط**)
أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث ، ١٩٩٥م.

٤. (**دراسات لأسلوب القرآن الكريم**)
محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، ١٩٧٣م .

٥. (**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**)
بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق : حنا الفاخوري ، دار الجيل ، ٢٠٠٣م.

٦. (**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**)
نور الدين أبو الحسن الأشموني ، تحقيق : عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٩٩٣م .

٧. (**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**)
خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م.

٨. (**شرح الكافية في النحو**)
رضي الدين الأستراباذي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م.

٩. (**الكتاب**)
عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ١٩٨٣م.

١٠. (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**)
جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ١٩٨٥م.

١١. (**النحو التطبيقي**)
عبده الراجحي ، دار منشأة المعارف ، ١٩٨٤م.

١٢. (**النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**)
علي الجارم ، مصطفى أمين ، دار المعارف ، ١٩٦٦م .